المخا
للدراسات الاستراتيجية
MOKHA
for strategic studies

دراسات

الوجود الإماراتي في اليمن
قراءة في الممارسات والآثار

شارك في الإعداد والتأليف:

إلهام الحدابي
أنور الخضري
علي محمد
علي الذهب
توفيق الحميدي
محمد مربوش
بندر دبوان

الوجود الإماراتي في اليمن

قراءة في الممارسات والآثار

الوجود الإماراتي في اليمن
قراءة في الممارسات والآثار

شارك في الإعداد والتأليف:

علـــي الذهـــب
أنـــور الخضـري
علـــي محمـــد
إلهام الحـدابي
توفيق الحميدي
محمـــد مربوش
بنـــــدر دبـــوان

الطبعة الأولى - 2021

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز المخا للدراسات

المخا
للدراسات الاستراتيجية
MOKHA
for strategic studies
WWW.MOKHACENTER.ORG
@MOKHACENTER

المقدِّمة:

الموضوع	الصفحة
الفصل الأوَّل: محطَّات التَّدخُّل الإماراتي في الجمهوريَّة اليمنيَّة	١١
تمهيد:	١٣
المبحث الأوَّل: سياسة الإمارات تجاه اليمن	١٥
المبحث الثَّاني: الأدوات الإماراتيَّة في تحقيق أجنداتها الخاصَّة في اليمن ..	٢٥
المبحث الثَّالث: جهود الإمارات في إضعاف الحكومة "الشَّرعيَّة"	٣٧
الخلاصة.	٥١
الفصل الثَّاني: علاقة النَّظام الحاكم في الإمارات بالأطراف السِّياسيَّة اليمنيَّة بين التَّحالف والتَّخادم والمواجهة.	٥٧
تمهيد:	٥٩
المبحث الأوَّل: علاقة الإمارات بالشَّرعيَّة اليمنيَّة:	٦٧
أوَّلًا: الرَّئاسة:	٧٥
ثانيًا: مجلس النُّوَّاب:	٨٩
ثالثًا: الحكومة (مجلس الوزراء):	٩٦
المبحث الثَّاني: علاقة الإمارات بالأحزاب السِّياسيَّة الموالية للشَّرعيَّة اليمنيَّة.	١١٩
المبحث الثَّالث: العوامل المؤثِّرة في علاقات الإمارات مع أطراف الشَّرعيَّة اليمنيَّة.	١٤٧
مستقبل العلاقات الإماراتيَّة بالأطراف السِّياسيَّة اليمنيَّة.	١٥٠
الخلاصة	١٥٦
الفصل الثَّالث: الإمارات والتَّشكيلات المسلَّحة غير الرَّسميَّة في اليمن	١٦٥

الموضوع	الصفحة

تمهيد ١٦٧
المبحث الأوَّل: الأحزمة الأمنيَّة والمجموعات المسلَّحة.. تشكيلات عسكريَّة خاضعة للإمارات ١٦٩
المبحث الثَّاني: الإمارات والجماعات الدِّينيَّة مِن الخطبة إلى البندقيَّة: ١٩٥
أوَّلًا: علاقة الإمارات بالسَّلفيِّين في اليمن. ١٩٥
ثانيًا: الإمارات مِن مواجهة "القاعدة" إلى المواجهة بها. ٢٠٠
ثالثًا: أهدف الإمارات مِن استثمار ورقة "القاعدة". ٢٠٧
المبحث الثَّالث: التَّخادم بين الإمارات وميليشيا "أنصار اللّه" الحوثيَّة ٢١١
الخلاصة ٢١٧
الفصل الرَّابع: الممارسات الإماراتيَّة في اليمن ٢١٩
المبحث الأوَّل: الوجود العسكري الإماراتي في الجزر اليمنيَّة في ضوء التَّقارير الدُّوليَّة ٢٢١
المبحث الثَّاني: الإمارات والسُّجون غير القانونيَّة في اليمن ٢٣٧
المبحث الثَّالث: الشَّركات الأمنيَّة الخاصَّة ودورها في الانتهاكات الإماراتيَّة في اليمن ٢٥٣
الخاتمة ٢٧٣

المقدِّمة

شاركت الإمارات العربيَّة المتَّحدة في "التَّحالف العربي" لدعم الشَّرعيَّة في اليمن، باعتبارها ثاني أبرز قوَّة بعد المملكة العربيَّة السُّعوديَّة، وقد برز هذا الدَّور مِن خلال "عاصفة الحزم" الَّتي أطلقتها السُّعوديَّة في مارس ٢٠١٥م، والَّتي جاءت لمواجهة انقلاب تحالف جماعة الحوثي وصالح على السُّلطة الشَّرعيَّة في اليمن، ودعم السُّلطة الشَّرعيَّة في القضاء على الانقلاب والعودة إلى صنعاء. وقد كان المجتمع اليمني يتطلَّع مِن خلال هذا التَّدخُّل إلى تسوية الوضع السِّياسي والأمني، بما يحقِّق مصلحة اليمن ووحدتها، ويحفظ الأمن القومي الإقليمي، ويحافظ على استقرار المنطقة.

وقد مرَّت "عاصفة الحزم" بعدد مِن المراحل المختلفة ابتداء بالتَّحالف مع القوى الوطنيَّة اليمنيَّة، حيث أسهمت الإمارات مع المقاومة الشَّعبيَّة والجيش الوطني في إخراج الحوثيِّين مِن عدد مِن المحافظات الجنوبيَّة. تلت هذه العمليَّة بعض الإجراءات السِّياسيَّة والعسكريَّة الَّتي قامت بها الإمارات منفردة، واعتبرتها "الشَّرعيَّة" أنَّها بعيدة عن أهداف التَّحالف المعلنة؛ وهو ما وضع تساؤلات عدَّة عن مراحل الوجود الإماراتي في اليمن، ومدى وجود أجندات إماراتيَّة خاصَّة أخرى لا تتَّفق مع أهداف "الشَّرعيَّة" اليمنيَّة؛ وعن طبيعة علاقة الإمارات بالأطراف السِّياسيَّة اليمنيَّة، وعلاقاتها بالتَّشكيلات المسلَّحة غير الرَّسميَّة في اليمن.

جاءت هذه الدِّراسة لتجيب على هذه الأسئلة إجابة موضوعيَّة، مِن خلال تحليل الإجراءات الَّتي تقوم بها الإمارات في اليمن، والاستماع إلى شهادات حقيقيَّة مِن سياسيِّين ومواطنين يمنيِّين كانت لهم علاقة مباشرة بالوجود الإماراتي في اليمن، ولامسوا أداءه السِّياسي والعسكري. حيث اعتمدت هذه الدِّراسة على أدوات ميدانيَّة، كالمقابلات والشَّهادات والبيانات والتَّقارير واستطلاعات الرَّأي، متوخِّين مِن خلالها الالتزام بالمهنيَّة وبيان الحقيقة كما هي، بعيدًا عن التَّهويل والتَّهوين، مستندين على عمليَّة منهجيَّة بحثيَّة قائمة على مبدأ الاقتراب المباشر مِن الأحداث، والاعتماد على الأخبار والمعلومات والبيانات الموثَّقة وذات المصداقيَّة، مع الابتعاد عن المصادر غير الموثوقة.

حاولنا جاهدين الحرص على الاستفادة مِن المصادر الأصليَّة، سواء الدِّراسات أو اللِّقاء بشخصيَّات أو المقابلات أو التَّصريحات أو استطلاعات الرَّأي، وابتعدنا عن الأحكام غير المسنودة لأدلَّتها، ولغة الاتِّهام غير المثبتة. وراعينا في هذه الدِّراسة إيصال الفكرة بلغة علميَّة موضوعيَّة، مِن خلال تسلسل الأفكار بين العناوين الفرعيَّة والعناوين الأصليَّة، واستخدام المصطلحات البحثيَّة والقانونيَّة والسِّياسيَّة الرَّصينة.

وتهدف هذه الدِّراسة إلى مناقشة محطَّات الوجود الإماراتي في اليمن، في أربعة فصول رئيسة، حيث جاء الفصل الأوَّل مِنها لبيان محطَّات الوجود الإماراتي في اليمن، قبل وبعد "عاصفة الحزم"، وترصد أبعاد وجودها قبل العاصفة، وعوامل تمكينها بعد العاصفة، وموقفها إزاء قضايا جوهريَّة في الملفِّ اليمني، وتسليط الضَّوء على مكامن التقاء الممارسات والإستراتيجيَّات الإماراتيَّة مع الممارسات والإستراتيجيَّات السُّعوديَّة، ومدى تقاطعها معها، وأثر ذلك على سير عمليَّات "التَّحالف العربي" في اليمن -بشكل خاصٍّ، وعلى أمن المنطقة بشكل عامٍّ.

وجاء الفصل الثَّاني لدراسة علاقة النِّظام الحاكم في الإمارات

بالأطراف السِّياسيَّة اليمنيَّة، مِن خلال إعادة قراءة علاقة الإمارات بالشَّرعيَّة اليمنيَّة، ومؤسَّساتها المختلفة (الرِّئاسة، ومجلس النُّوَّاب، ومجلس الوزراء)، وبيان العلاقة بينها، ثمَّ بيان العلاقة بين الإمارات والأحزاب السِّياسيَّة اليمنيَّة الموالية للشَّرعيَّة، وعلى رأسها: المؤتمر الشَّعبي العام، والتَّجمُّع اليمني للإصلاح، والحزب الاشتراكي اليمني، والكيانات السِّياسيَّة السَّلفيَّة، ثمَّ العوامل المؤثِّرة في علاقة الإمارات بهذه الأطراف.

كما ناقش الفصل الثَّالث علاقة الإمارات بالتَّشكيلات المسلَّحة غير الرَّسميَّة في اليمن، مِن خلال تحليل العلاقة بين الإمارات والأحزمة والنُّخب الأمنيَّة والعسكريَّة والقوَّات المشتركة (حرَّاس الجمهوريَّة/ ألوية العمالقة/ المقاومة التَّهاميَّة)، ودور الإمارات في تأسيسها، والأهداف الحقيقيَّة مِن ورائها، والمحاولات الإماراتيَّة لتشكيل أحزمة أمنيَّة في بقيَّة المحافظات المحرَّرة. كما ناقش هذا الفصل علاقة الإمارات بالجماعات الدِّينيَّة (السَّلفيِّين/ القاعدة) والتَّخادم بين الإمارات ومليشيا "أنصار اللّه" الحوثيَّة.

وتطرَّق الفصل الرَّابع للممارسات الإماراتيَّة في اليمن، في ضوء تقارير المؤسَّسات الدُّوليَّة، وخصوصًا ما يتعلَّق بالوجود العسكري الإماراتي في الجزر اليمنيَّة، أو علاقة الإمارات بالسُّجون غير القانونيَّة في اليمن، وأوضاع هذه السُّجون، وأوضاع السُّجناء، إضافة إلى علاقة الإمارات بالشَّركات الأمنيَّة الخاصَّة ودورها في الانتهاكات.

نأمل أن تشكِّل هذه الدِّراسة مفتاحًا لمعرفة الواقع اليمني الحالي، فيما يتعلَّق بزاوية الوجود الإماراتي في اليمن، كما هي عليه في الواقع، وأن تكون كاشفة للحقيقة كما هي، مِن خلال الأدوات البحثيَّة الجادة، والمنهجيَّة الموضوعيَّة الَّتي اتَّبعتها الدِّراسة.

الفصل الأوَّل:

محطَّات التَّدخُّل الإماراتي في الجمهوريَّة اليمنيَّة

إلهام الحدابي

تمهيد:

عقب سقوط العاصمة اليمنيَّة (صنعاء)، في يد "أنصار اللّه" الحوثيِّين، سرعان ما أُعلِن عن تشكيل تحالف عسكري عربي ضمَّ -بشكل رئيس- كلًّا مِن: المملكة العربيَّة السُّعوديَّة، والإمارات العربيَّة المتَّحدة، ودولة الكويت، ودولة قطر، ومملكة البحرين، والسُّودان؛ وبمشاركات رمزيَّة محدودة مِن كلٍّ مِن: المملكة الأردنيَّة الهاشميَّة، والمملكة المغربيَّة، وجمهوريَّة مصر العربيَّة[١]. لكن، بعد مرور سنوات قليلة على انطلاق "التَّحالف العربي"، بقيادة السُّعوديَّة، انسحبت معظم الدُّول المشاركة، أو جمَّدت عضويَّتها فيه، فيما برزت السُّعوديَّة والإمارات على رأس هذا التَّحالف؛ والَّذي كان مِن أبرز أهدافه تمكين الحكومة اليمنيَّة "الشَّرعيَّة" واستعادة الدَّولة.

وعلى الرَّغم مِن القدرات العسكريَّة المتنوِّعة الَّتي تُميِّز قوَّات "التَّحالف العربي"، مقارنة بميليشيا "أنصار اللّه"، لم يتمكَّن التَّحالف مِن تحقيق هدفه، رغم مرور أكثر مِن ستِّ سنوات على انطلاقته. ولا تزال أوضاع الحكومة الشَّرعيَّة تراوح مكانها وغير قادرة على العودة إلى المناطق المحرَّرة منذ ٢٠١٥م!

---

(١) عاصفة الحزم: الدول المشاركة والداعمة وحجم القوات، الجزيرة نت، في: ٢٠١٥/٣/٢٦م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.ly/amz9QKc

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٩/٢م.

ثمَّة أسباب جوهريَّة تقف خلف عجز قوَّات "التَّحالف العربي" عن تحقيق أهدافه؛ ولعلَّ تصادم الإستراتيجيَّات بين السُّعوديَّة والإمارات مِن أهمِّ تلك الأسباب. ففي حين تعلن الإمارات التزامها الكامل بأهداف التَّحالف، يتَّضح مِن خلال سلوكها المتكرِّر -على مدار الأعوام السَّابقة- أنَّها تناقض تلك الأهداف؛ إذ تركِّز عمليَّاتها على المحافظات الجنوبيَّة، لفرض سيطرتها على الموانئ والجزر والمنافذ البحريَّة في الشَّطر الجنوبي، خدمة لمصالحها.

استعادة "الشَّرعيَّة" وعودة الحكومة اليمنيَّة يقوِّض بالضَّرورة مطامع الإمارات في اليمن، وهو ما دفعها لاستخدام ثقلها في التَّحالف لتبرير عمليَّاتها العسكريَّة والأمنيَّة، الَّتي تمثِّل بمجملها عائقًا لتحقيق أهداف التَّحالف، وتمكين الحكومة اليمنيَّة مِن حضورها والقيام بمسئوليَّاتها الوطنيَّة على أرضها. كما تشكِّل هذه العمليَّات تهديدًا حقيقيًّا لوحدة الجمهوريَّة اليمنيَّة، وإمكانيَّة العودة للعمليَّة السِّياسيَّة الدِّيمقراطيَّة.

تبحث هذه الدراسة في ممارسات وإستراتيجيَّات الوجود الإماراتي في اليمن، قبل وبعد "عاصفة الحزم"، العمليَّة الَّتي أطلقها "التَّحالف العربي" كتدخُّل عسكريٍّ في اليمن لاستعادة "الشَّرعيَّة"، في أواخر مارس ٢٠١٥م؛ وترصد أبعاد وجودها قبل العاصفة، وعوامل تمكينها بعد العاصفة، وموقفها إزاء قضايا جوهريَّة في الملفِّ اليمني.

كما تسعى الدراسة إلى تسليط الضَّوء على مكامن التقاء الممارسات والإستراتيجيَّات الإماراتيَّة مع الممارسات والإستراتيجيَّات السُّعوديَّة، ومدى تقاطعها معها، وأثر ذلك على سير عمليَّات "التَّحالف العربي" في اليمن -بشكل خاصٍّ، وعلى أمن المنطقة بشكل عامٍّ.

المبحث الأوَّل:

سياسة الإمارات تجاه اليمن:

لم يكن الوجود الإماراتي في الجمهوريَّة اليمنيَّة نشطًا قبل عام ٢٠١١م، بل اقتصر وجودها في الحدود الدُّنيا؛ غير أنَّ الإمارات وجدت، بعد انطلاق أحداث "الرَّبيع العربي"، الَّتي شملت الجمهوريَّة اليمنيَّة، فرصة سانحة للتَّدخُّل بشكل غير مباشر، عقب ثورة ١١ فبراير، وقبل سقوط صنعاء في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، ومباشر فيما بعد إطلاق عمليَّة "عاصفة الحزم" في ٢٦ مارس ٢٠١٥م.

في عام ١٩٩٤م، اتَّفق موقف الإمارات مع موقف بعض دول الخليج المعارضة لبقاء "الوحدة اليمنيَّة"، إذ كانت موقفها سلبيًّا مِن "حرب الانفصال"، فقد عملت -قبل اندلاع الحرب وخلالها- على دعم "الحزب الاشتراكي اليمني" السَّاعي للانفصال بمختلف السُّبل؛ بما في ذلك تمويل صفقة طائرات (ميج-٢٩) لصالح قوَّات الحزب الاشتراكي، الَّتي أعلنت في ٢١ مايو ١٩٩٤م فكَّ الارتباط والانفصال بكيان جنوبيٍّ مستقل[١]. وباستثناء دولة قطر، عملت بقيَّة دول الخليج على توفير غطاء سياسيٍّ دوليٍّ لخطوة الحزب الاشتراكي، عن طريق نقل موضوع الحرب المستعرة إلى مجلس الأمن الدُّولي. ورأت دول المجلس في مواقفها المعلنة أنَّ الوحدة اليمنيَّة

(١) جمال سند السويدي وآخرون، حرب اليمن ١٩٩٤: الأسباب والنَّتائج، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، ط٤/١٩٩٥م: ص: ١٠١- ١١٥.

قامت طواعية، وأنَّه لا يجوز فرضها بالقوَّة[١].

ويُشار إلى وجود أسباب -مباشرة وغير مباشرة- وراء السُّلوك الخليجي الدَّاعم لانفصال جنوب اليمن خلال حرب عام ١٩٩٤م؛ فمِن جهة يمكن ربط هذا السُّلوك بموقف الجمهوريَّة اليمنيَّة تجاه الغزو العراقي للكويت، والتَّحالف السِّياسي والعسكري المفترض بين الجمهوريَّة اليمنيَّة والجمهوريَّة العراقيَّة سابقًا، إضافة إلى التَّراكمات التَّاريخيَّة في العلاقات اليمنيَّة- السُّعوديَّة، وخصوصاً فيما يتعلَّق بالحدود. أمَّا بالنِّسبة للأسباب غير المباشرة فإنَّها تتعلَّق بطبيعة العلاقات التَّاريخية الَّتي ربطت الكويت والإمارات بالشَّطر الجنوبي لليمن[٢]. كما يضاف إلى ذلك، تنامي النَّشاط التِّجاري والاهتمام بالمنافذ البحريَّة بالنِّسبة للإمارات، والَّذي حدَّد ملامح سلوكها تجاه اليمن في وقت مبكِّر مِن ثورة ١١ فبراير ٢٠١١م.

وحتى نفهم تحرُّكات الإمارات، بشكل عامٍّ، في الجمهوريَّة اليمنيَّة، ومقارباتها المختلفة حيال القضايا الأمنيَّة والسِّياسيَّة، بعد ثورة ٢٠١١م، ينبغي النَّظر في الأهداف الإستراتيجيَّة الَّتي تحرِّكها، والمتمثِّلة في سعيها لأن تصبح قوَّة بحريَّة إقليميَّة، مِن خلال السَّيطرة على المنافذ البحريَّة والموانئ الإقليميَّة، معتمدة على التِّجارة والاستثمار[٣].

(١) انظر: عبدالله الفقيه، علاقات اليمن مع دول مجلس التعاون وتطورات ما بعد الانتفاضات العربية، ضمن كتاب: الثابت والمتحول ٢٠١٥: الخليج والآخر، مركز الخليج لسياسات التنمية، جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، الكويت، ص: ١١٨، متوفر على الرابط التالي:

https://gulfpolicies.org/images/GCCS2015.pdf

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٩/٢م.

(٢) انظر: عبدالله الفقيه، مصدر سابق. ص١١٨.

(٣) انظر في هذا الشَّأن: علي الذهب، دوافع الدور الإماراتي في الحرب اليمنية ومخاطره (تقرير)، مركز الجزيرة للدراسات، في: ٢٠١٧/٧/١٠م، متوفر على الرابط التالي:

https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/reports-ar/documents/336c1e641bd34ce3a-d54105a593ab79d_100.pdf

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٨/١٨م.

ومنذ عهد الرَّئيس السَّابق، علي عبداللّه صالح، لم تستقر العلاقات اليمنيَّة- الإماراتيَّة، وإنَّما بقيت في حالة مدٍّ وجزر، تبعًا للأحداث الَّتي شهدتها الجمهوريَّة اليمنيَّة والمنطقة. لكن عقب توقيع اتِّفاقيَّة تأجير ميناء عدن لصالح شركة موانئ دبي، في عام ٢٠٠٨م، لمدَّة (٢٥) عامًا قابلة للتَّمديد لعشر سنوات أخرى[١]، اتَّسمت العلاقة بين الطَّرفين بنوع مِن الاستقرار النِّسبي، كونَّها مهَّدت لتزايد نشاط ميناء جبل علي الإماراتي على حساب ميناء عدن، الَّذي فقد أهمِّيَّته الإستراتيجيَّة، بعد أن كان يصنَّف كثاني أهمِّ ميناء في العالم، بعد ميناء "نيويورك"، فيما يتعلَّق بتزويد السُّفن بالوقود[٢].

ونظرًا للتَّراجع المستمرِّ لأداء ميناء عدن في ظلِّ إدارة شركة موانئ دبي العالميَّة، حيث شهد عدد الحاويات المسجَّلة تناقصًا مِن ٤٩٢ ألف حاوية عام ٢٠٠٨م، إلى ١٤٦ ألف حاوية عام ٢٠١١م، ارتفعت الأصوات المنددِّة بالاتِّفاقيَّة السَّابقة، عقب ثورة ٢٠١١م؛ ما دفع حكومة الوفاق الوطني لإلغاء الاتِّفاقيَّة، في سبتمبر ٢٠١٢م، والبحث عن شركة بديلة لإدارة الميناء. هذا الإلغاء شكَّل بدوره تهديدًا للمصالح الإستراتيجيَّة الإماراتيَّة[٣] -حسب المنظور الإماراتي.

موقف الإمارات تجاه ثورة ١١ فبراير ٢٠١١م:

اعتبرت ثورة ١١ فبراير ٢٠١١م خطرًا حقيقيًّا في نظر بعض دول

(١) مبروك ساحلي، الدور الإماراتي في الأزمة اليمنية: الأهداف والآليات، مركز دراسات الشرق الأوسط، في: ٢٠٢٠/٩/١٥م، متوفر على الرابط التالي:
https://cutt.ly/IW1hig6
تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٩/٩م.

(٢) إبراهيم نوار، الإمارات يهمها من اليمن مدنه الساحلية والجزر المتحكمة في الطرق البحرية، القدس العربي، في: ٢٠٢١/٤/٤م، متوفر على الرابط التالي:
https://cutt.ly/bmlluGY
تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٩/٢م.

(٣) إبراهيم نوار، مصدر سابق، بتصرُّف. https://cutt.ly/bmlluGY

الخليج، وخصوصًا المملكة العربيَّة السُّعوديَّة الَّتي تشترك مع اليمن في شريط حدودي طويل. كما شكَّل إلغاء اتِّفاقيَّة ميناء عدن، مِن قبل حكومة الوفاق الوطني، عقب الثَّورة، خطرًا على المصالح الإماراتيَّة؛ ومِن هنا اتَّخذت دولة الإمارات موقفًا واضحًا تجاه مخرجات ثورة ١١ فبراير ٢٠١١م.

هذا الموقف -في حقيقة الأمر- لم يخرج عن إستراتيجيَّاتها السَّابقة، لكنَّها لم ترَ في التَّغيُّرات الَّتي فرضتها ثورة ١١ فبراير مجرَّد خطر، بل اتَّخذتها فرصة لتحقِّق أهدافًا وغايات لم تكن لتحلم بتحقيقها لولا الظُّروف الأمنيَّة والسِّياسيَّة الهشَّة الَّتي صاحبت وأعقبت مجريات وأحداث ثورة ١١ فبراير.

ويتجلَّى موقف الإمارات في الأدوار الَّتي قامت بها، مِن خلال انخراطها في "المبادرة الخليجيَّة" سياسيًّا، وفي عمليَّات "التَّحالف العربي" عسكريًّا، في الأمور التَّالية:

دور الإمارات في المبادرة الخليجيَّة والحوار الوطني:

بعد أن وصلت الأطراف السِّياسيَّة إلى طريق مسدود أمام تنامي الاحتجاجات الشَّعبيَّة، وبعد أن احتقن الوضع السِّياسي وتأزَّم عقب أحداث "جمعة الكرامة"، حيث استخدم نظام الرَّئيس السَّابق، علي عبدالله صالح، السِّلاح لمواجهة الاحتجاجات الشَّعبيَّة السِّلميَّة، سعت دول الخليج إلى إيجاد أرضيَّة مشتركة تجمع الخصوم السِّياسيِّين في الجمهوريَّة اليمنيَّة، مِن أجل احتواء تداعيات الثَّورة وامتصاص الحراك الشَّعبي.

تمثَّلت الأرضيَّة المشتركة في صيغة "المبادرة الخليجيَّة"، وآليَّتها التَّنفيذيَّة، الَّتي وقَّعت عليها جميع الأطراف السِّياسيَّة اليمنيَّة، وأدَّت بقطار الثَّورة إلى أن يتوقَّف عند محطَّة التَّسوية السِّياسيَّة، الَّتي أفضت بدورها إلى تسلُّم

عبدربِّه منصور هادي السُّلطة، في ٢١ فبراير ٢٠١٢م[١]، عقب انتخابات شكليَّة.

وعلى الرَّغم مِن أنَّ "المبادرة الخليجيَّة"، الَّتي كانت السُّعوديَّة والإمارات جزءا مِنها، تمكَّنت -إلى حدٍّ ما- مِن احتواء الوضع مِن خلال منع تحوُّل الثَّورة إلى عمل عسكري مسلَّح أو فوضى عارمة، إلَّا أنَّها لم تتعامل مع مطالب الثَّورة، بل تعاملت مع المصالح الضَّيِّقة لخارطة تحالفاتها في الدَّاخل ولمصالحها الإستراتيجيَّة في المنطقة.

ومِن خلال تعهُّد الدُّول الخليجيَّة والتزامها بدعم العمليَّة الانتقاليَّة في الجمهوريَّة اليمنيَّة، نجحت في الدَّفع بـ"المبادرة الخليجيَّة" نحو التَّنفيذ بشكل نسبيٍّ، مِن خلال إطلاق عمليَّة الحوار الوطني الشَّامل، الَّذي اعتبر -مِن ناحية نظريَّة- الضَّامن الرَّئيس لإمكانيَّة تجاوز المشاكل المزمنة الَّتي تعاني مِنها اليمن؛ وذلك مِن خلال توفير تمثيل شامل لمختلف فئات المجتمع، ومِن خلال تشكيل لجان متخصِّصة ونوعيَّة للتَّعامل مع مختلف القضايا المعقَّدة.

غير أنَّ المبادرة حملت مِن البداية بذور فشلها في ديناميكيَّتها الَّتي لم تلتفت إلى المطالب الشَّعبيَّة، والَّتي شكَّلت جذوة ثورة ٢٠١١م. كما أنَّها عملت على توظيف التَّناقضات السِّياسيَّة بطريقة لا تخدم العمليَّة السِّياسيَّة، بل تؤزِّمها. فمبدأ الحصانة الَّذي أعطي للرَّئيس "صالح"، إضافة إلى شرط المحاصصة السِّياسيَّة بين النِّظام السَّابق وبقيَّة الأحزاب اليمنيَّة، شكَّلا خرقًا جوهريًّا لديمومة ثورة ٢٠١١م.

ومِن خلال متابعة سيرورة العمليَّة الانتقاليَّة، بإطارها المرجعي المتمثِّل بـ"المبادرة الخليجيَّة"، يُلاحظ أنَّ العمليَّة السِّياسيَّة المتمثِّلة

(١) بين تنحِّي ومقتل صالح.. أبرز الأحداث والتطورات، الجزيرة نت، في: ٢٠١٧/٤/٢٤م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.ly/umzMbis

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٩/٢م.

بالحوار الوطني لم تمنع استمرار العمل العسكري مِن قبل بعض المشاركين في الثَّورة، كجماعة الحوثي الَّتي استفادت مِن انخراطها في الثَّورة في تحسين صورتها أمام المجتمع المحلِّي والدُّولي. وقد حظيت الجماعة فيما بعد بدعم -مباشر وغير مباشر- مِن قبل بعض الدُّول الخليجيَّة؛ وتمثَّل جزء مِن ذلك الدَّعم في حثِّ "صالح" على التَّقارب مع جماعة الحوثي بهدف إضعاف حزب "التَّجمع اليمني للإصلاح"، والَّذي اعتبر خطرًا ينبغي التَّعامل معه بشكل حازم(١).

تبنِّي هذه الإستراتيجيَّة مِن قبل بعض الدُّول الخليجيَّة الرَّاعية للمبادرة لعب دورًا أساسيًّا في إفشال العمليَّة السِّياسيَّة في الجمهوريَّة اليمنيَّة؛ بل ومهَّد بشكل كبير لحدوث الانقلاب على الحكومة اليمنيَّة في وقت لاحق. وعليه فالتَّدخُّل الحقيقي في الشَّأن اليمني بتغيير موازين القوى وتوظيف النِّزاعات لأجندات سياسيَّة تهدِّد النِّظام والاستقرار السِّياسي والعمليَّة الدِّيمقراطيَّة كان متوازيا مع تقديم "المبادرة الخليجيَّة" وفي وقت مبكِّر.

دور الإمارات في التَّمهيد لسقوط (صنعاء):

منذ إعلان "المبادرة الخليجيَّة"، بدا جليًّا أنَّها تحمل بذور فشلها مِن البداية؛ فالعمليَّة السِّياسيَّة القائمة على المحاصصة كان الغرض مِنها كسب المزيد مِن الوقت لإضعاف المكوِّنات الثَّوريَّة، وتفريغ الثَّورة مِن محتوها، هذا مِن جهة؛ ومِن جهة أخرى كان الغرض الأساسي مِن احتواء المبادرة على شرط الحصانة الممنوحة للرَّئيس "صالح" تمكين الحليف القديم مِن إعادة تموضعه بما يضمن عدم حدوث تغيير يهدِّد المصالح الإستراتيجيَّة لدول الخليج.

(١) جنرال سعودي: الحوثيون خذلوا دولة الإمارات التي مولتهم لضرب التجمع اليمني للإصلاح، صحيفة القدس العربي، في: ٢٠١٦/٨/١٤م، متوفر على الرابط التالي:
https://cutt.ly/fW1W3lc
تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٩/٩م.

لقد صعَّب توالي وتسارع الأحداث، الَّتي انتهت بسقوط العاصمة (صنعاء) بأيدي جماعة الحوثي، تتبُّع دور الأطراف الخارجيَّة، إذ نُظِرَ إلى ما حدث في اليمن بأنَّه مجرَّد نزاع سياسي بين أطراف داخليَّة يمنيَّة، في حين أنَّ التَّدقيق في مجريات الأحداث الَّتي آلت إليها الحالة اليمنيَّة يؤكِّد أنَّ العامل الخارجي لعب دورًا جوهريًّا في إفشال تنفيذ مخرجات "مؤتمر الحوار الوطني الشَّامل"، وبالتَّالي إفشال العمليَّة السِّياسيَّة -في الجمهوريَّة اليمنيَّة- برمَّتها.

لم يكن مِن مصلحة دول الخليج بشكل عام، والإمارات بشكل خاص، أن تنجح العمليَّة السِّياسيَّة في الجمهوريَّة اليمنيَّة، نظرًا لما قد يترتَّب عليها مِن انعكاسات سلبيَّة على أنظمتها الملكيَّة؛ وبالتَّالي كانت سياسة النَّفس الطَّويل والاعتماد على تناقضات المشهد اليمني هي الوسيلة الأنجع مِن أجل احتواء خطر الثَّورة. ومِن أجل تحقيق سلسلة مِن الأهداف الإستراتيجيَّة، الَّتي كان مِن المحال تحقيقها إلَّا مِن خلال إفشال العمليَّة السِّياسيَّة وإدخال اليمن في نفق الفوضى الخلَّاقة، ساندت الإمارات جماعة الحوثي في تحرُّكها، بالتَّنسيق مع الرَّئيس "صالح"، باتِّجاه العاصمة اليمنيَّة (صنعاء)، ومواجهة "الإصلاح"، والقوى القبليَّة والعسكريَّة الموالية لثَّورة ١١ فبراير، عسكريًّا[١].

يقول القيادي المؤتمري، ياسر اليماني، في مقابلة له في ١٠ سبتمبر ٢٠١٨م: "الإمارات ساهمت بشكل كبير فيما وصلت إليه الأمور في اليمن؛ فهي مَن أقنعت الرَّئيس السَّابق، علي عبداللّه صالح، بهذا السِّيناريو الَّذي تعيشه اليمن في الوقت الحالي، حيث أقنعت الإمارات الرَّئيس صالح، والمؤتمر الشَّعبي العام، بالتَّحالف مع الحوثيِّين، بزعم

(١) أوضح ذلك رجل الاستخبارات السُّعوديَّة، اللِّواء المتقاعد، أنور عشقي، في مقابلة مباشرة معه على قناة "روسيا اليوم" الفضائيَّة، في أبريل ٢٠١٥م، وأشار إلى دولة خليجيَّة -لم يسمِّها- بأنَّها قدَّمت دعما ماليًّا لهذا الغرض؛ في إشارة للإمارات العربيَّة المتَّحدة.

إسقاط الإخوان أو الإصلاح. واستطاعت أن تجعل الرَّئيس السَّابق، على عبدالله صالح، وحزب المؤتمر، يبتلع الطُّعم، وكذلك الرَّئيس عبدربِّه منصور هادي"[١].

دور الإمارات في "التَّحالف العربي":

لقد أدَّى قرار الحكومة اليمنيَّة، بعد ثورة ٢٠١١م، إلغاء اتِّفاقيَّة تأجير "ميناء عدن"، بعد أن ارتفعت الأصوات الشَّعبيَّة المنددِّة بها، إلى شعور الإمارات بتهديد حقيقيٍّ لمصالحها الإستراتيجيَّة في المنطقة، وهو ما انعكس في مشاركتها القياديَّة وحضورها الفاعل في عمليَّات "عاصفة الحزم"، و"التَّحالف العربي".

فقد دفعت بثقلها العسكري والسِّياسي ضمن التَّحالف والعاصفة بأهدافه المعلنة لتتمكَّن مِن المضي بخططها وأهدافها غير المعلنة، والَّتي تجلَّت في سعيها على إبقاء مكانتها المهيمنة على الموانئ والمنافذ البحريَّة ومحاربة تيَّار "الإسلام السِّياسي" باعتباره الأكثر قدرة على تفعيل العمليَّة السِّياسيَّة في مختلف المجتمعات العربيَّة، وهو ما يشكِّل خطرًا وجوديًّا على مصالحها -في منظورها.

لم تتغيَّر الأهداف الإماراتيَّة، قبل وبعد مشاركتها في التَّحالف، وإن تنوعَّت أساليبها لتحقيق تلك الأهداف. ومِن أجل إدراك السَّبب في هذه التَّغيُّرات الَّتي طرأت على دورها ينبغي معرفة وفهم أهداف الإمارات الإستراتيجيَّة المحرِّكة لها، والَّتي تحكم طبيعة ودور وجودها في الجمهوريَّة اليمنيَّة.

---

(١) انظر: قيادي في حزب المؤتمر يكشف مفاجآت حول مقتل صالح ودخول الحوثيين صنعاء (١)، وكالة سبوتنيك الرُّوسيَّة، في: ٢٠١٨/٩/١٠م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/15yx

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٨/١٨م.

وبشكل عام يمكن الإشارة إلى الأهداف الإستراتيجيَّة التَّالية:

١- تعزيز نفوذها الجيوسياسي فيما وراء بحر العرب، حتَّى خليج السِّويس، شاملًا ذلك خليج عدن، وغربي المحيط الهندي، بغية تحقيق جملة من المكاسب، مِنها:

أ. تحقيق مكانة إقليميَّة: مِن خلال تقوية موقفها العسكري والاقتصادي في المنطقة، في ظلِّ التَّنافس الشَّديد القائم بين إيران، والسُّعوديَّة، وتركيا؛ ومِن خلال دعم مركزها السِّياسي في مجلس التَّعاون الخليجي، وجامعة الدُّول العربيَّة، والعالم العربي السُّنِّي، في مواجهة السُّعوديَّة، ومصر، وتركيا.

ج. تحقيق مكانة دوليَّة: مِن خلال توسيع مشاركتها في مكافحة الإرهاب، بما يخدم تحسين صورتها أمام القوى الكبرى، مِن أجل تبرئة ساحتها مِن التُّهم الموجَّهة إليها بشأن دعمها بعض الجماعات الإرهابيَّة، ومِن أجل التَّغاضي عن طموحها الاقتصادي في المنطقة[١].

٢- إعادة وضع الجمهوريَّة اليمنيَّة إلى ما قبل الوحدة: وإن تعذَّر ذلك، فالسَّعي إلى إرساء نظام اتِّحادي فيدرالي مِن إقليمين أو ثلاثة، يحاكي -نسبيًّا- نظامها الاتِّحادي؛ وذلك مِن أجل الاستفادة مِن الفوائد الجيوبوليتيكيَّة للمناطق اليمنيَّة، بما يخدم مصالحها في المنطقة، باستغلال التَّأثير الملحوظ لهذه المكاسب في مضمار التَّنافس الدُّولي. وقد سعت حاليًّا، وبشكل نشط، إلى تحقيق هذه المكاسب مِن خلال تقسيم الجمهوريَّة اليمنيَّة إلى مناطق نفوذ تتقاسمها هي والسُّعوديَّة، واستغلال

(١) محمد العوضي، ويسألونك.. لماذا ذهبت الإمارات إلى اليمن؟!، موقع إيلاف، في: ٢٠١٥/٩/٥م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.ly/5mA9HpQ

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٩/٢م.

السَّواحل، والموانئ، والجزر، والمضائق البحريَّة، ومِن ذلك:

- السَّعي لإيجاد وضع خاص لميناء عدن، أو إلحاقه بموانئ دبي العالميَّة، مِن خلال إحياء اتِّفاقيَّة تشغيله الَّتي ألغيت عام ٢٠١٢م[١].

- السَّعي للتَّحكُّم في ستِّ قطاعات نفطيَّة بحريَّة مغمورة، تقع ثلاثة مِنها قبالة سواحل البحر الأحمر، وثلاثة في خليج عدن؛ وسبق أن منحت الحكومة اليمنيَّة عام ٢٠١٣م امتيازات التَّنقيب فيها لشركة "توتال" الفرنسيَّة[٢].

٣- تأمين نظامها السِّياسي ودحر الأخطار المهدِّدة له، مِن خلال استهداف قوى ثورة ١١ فبراير ٢٠١١م، خصوصًا "التَّجمُّع اليمني للإصلاح"، بوصفه أبرز هذه القوى، فضلًا عن كونه -بحسب النَّظرة الإماراتيَّة- فصيلًا تابعًا للتنظيم الدُّولي لـ"الإخوان المسلمون"، الَّذي أدرجته الإمارات ضمن قوائمها لـ"الإرهاب"[٣].

وحتَّى تحقِّق هذه الأهداف، تعتمد الإمارات على مجموعة مِن الأدوات النَّاعمة والخشنة، حسب ما تقتضيه المرحلة والظُّروف، كما أنَّها في بعض الأحوال جمعت بين الأداتين في نفس الوقت.

---

(١) كريستيان كوتس أولريخسن، الإمارات العربية: تحوُّلات القوَّة والدُّور، مركز الجزيرة للدراسات، في: ٢٠١٧/٦/٨م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.ly/NmA8lMG

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٩/٢م.

(٢) محمد العبسي، سري للغاية: سباق توتال والحوثيين للسيطرة على أكبر وأنجح قطاع نفطي في اليمن، مدونة محمد العبسي، في: ٢٠١٤/٩/١٩م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.ly/omA8YqS

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٩/٢م.

(٣) علي الذهب، دوافع الدور الإماراتي في الحرب اليمنية ومخاطره، مركز الجزيرة للدراسات، في: ٢٠١٧/٧/١٠م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.ly/AmOvf31

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٩/٢م.

المبحث الثَّاني:

الأدوات الإماراتيَّة في تحقيق أجنداتها الخاصَّة في اليمن:

أظهر الإمارات، خلال الفترة مِن ٢٠١١م وحتَّى كتابة هذه الدراسة، قدرة فائقة في استخدام عدَّة أدوات في المشهد اليمني، للوصول إلى مكاسب خاصَّة وإحداث تغيِّيرات مرغوبة تضمن لها مستقبلا تحقيق أهدافها الإستراتيجيَّة. وتتوزَّع هذه الأدوات ما بين أدوات خشنة، وأدوات ناعمة، وأدوات تراوح بين الأمرين. وفيما يلي إيضاح ذلك:

- **أدوات النُّفوذ الخشنة:** وهي الوسائل والأساليب القائمة على استخدام القوَّة بأيِّ شكل مِن الأشكال لتحقيق أهداف وأجندات سياسيَّة. وتعتمد الإمارات بشكل أساسي على أدوات النُّفوذ الخشنة، ويتجلَّى ذلك في عدَّة أبعاد مِنها:

استخدام القوَّة العسكريَّة في دعم الشَّرعيَّة: فمِن خلال انخراطها في "التَّحالف العربي"، كانت الإمارات أحد أبرز المشاركين في عمليَّات "عاصفة الحزم"، والعمليَّات العسكريَّة الَّتي أعقبتها، بهدف استعادة الشَّرعيَّة ودحر جماعة الحوثي. لذلك فقد كان لها وجود عسكري ملحوظ بعد تحرير مدينة عدن، لتصبح القوَّات الإماراتيَّة هي محور حركة التَّحالف فيها. ومِن خلال خسارتها لـ(٩٧) جنديًّا، بينهم ضبَّاط، إضافة إلى عشرات الجرحى مِن جنودها، حتَّى عام ٢٠١٨م، سوَّغت الإمارات لنفسها انحراف دورها في اليمن بدعوى أنَّها تقاتل على الأرض، وأنَّها قدَّمت الكثير مِن

الشُّهداء، وأنَّ كلَّ ذلك يتيح لها التَّدخُّل على النَّحو الَّذي تراه[١].

استخدام القوَّة العسكريَّة في الحرب على "الإرهاب": ففي إطار محاربة "الإرهاب" وضعت الإمارات ثقلها العسكري في المناطق الجنوبيَّة، مِن أجل تأمين مصالحها الإستراتيجيَّة في هذه المناطق، إذ أنَّها استفادت مِن تراجع اهتمام الولايات المتَّحدة بملفَّات الشَّرق الأوسط لتُظهِر نفسها كحليف موثوق به في إدارة هذا الملفِّ بالذَّات. ونظرًا لتلاقي مصالحها وتخادمها مع المشروع "الأمريكي- الإسرائيلي" في المنطقة، جرى إغفال انحرافاتها الخطيرة أمنيًّا وسياسيًّا، خصوصًا في الشَّطر الجنوبي مِن الجمهوريَّة اليمنيَّة[٢].

لقد أولت الإمارات ملف مكافحة "الإرهاب" في اليمن اهتمامًا خاصًا، كونه يعدُّ مفتاحًا لها لخلق قبول دولي لتَّدخُّلاتها في اليمن، ناهيك عن أنَّه يعدُّ وسيلة جيِّدة لتبرير تحرُّكاتها في مناطق الجنوب، رغم انتهاكها لقواعد القانون الدُّولي وللسِّيادة اليمنيَّة ولدور الحكومة الشَّرعيَّة.

أدارات الإمارات معظم عمليَّاتها في مكافحة "الإرهاب" بالشَّراكة مع أذرعها العسكريَّة في اليمن، والمتمثِّلة بقوَّات طارق صالح، وقوَّات الأحزمة والنُّخبة التَّابعة لـ"المجلس الانتقالي". وباستثناء العمليَّة العسكريَّة التي نُفِّذت ضمن عمليَّات مكافحة "الإرهاب"، بإشراف محافظ حضرموت وقيادة قوَّات التَّحالف، أواخر نوفمبر ٢٠١٨م، عملت الإمارات على إقصاء وتهميش السُّلطة الشَّرعيَّة والجيش الوطني وأجهزة الأمن الرَّسميَّة،

(١) مركز أبعاد للدراسات، النفوذ الإماراتي في اليمن المرتكزات والحصاد، في: ٢٠١٨/٩/٢٣م: ص٣٩. متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.ly/2WTIPGW

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٩/٢م.

(٢) مقابلة مع عادل الحسني (ناشط حقوقي، وعضو بالمجلس العسكري في المقاومة الجنوبيَّة)، أجرتها الباحثة معه بتاريخ: ٢٠٢١/٩/٤م.

وفي بعض الأحيان قيادة التَّحالف[١].

وتشير بعض التَّقارير إلى إمكانيَّة أن تكون معظم النَّجاحات الَّتي تحقَّقت لها تمَّت عبر صفقات مشبوهة، أفضت إلى صناعة انتصارات مزعومة. حيث أفاد تحقيق استقصائي لوكالة "أسوشيتد برس" الأمريكيَّة أنَّ "التَّحالف العربي"، بقيادة السُّعوديَّة، عقد اتِّفاقات سرِّيَّة مع تنظيم "القاعدة" في الجمهوريَّة اليمنيَّة، وخلص إلى أنَّ التَّحالف دفع أموالًا للتَّنظيم مقابل انسحاب مقاتليه مِن بعض المناطق في البلاد[٢].

ويأتي اهتمام الإمارات بملفِّ "الإرهاب" على نحو خاصٍّ بالتَّوازي مع استثماراتها المتناميَّة في اليمن في البنى التَّحتيَّة، في قطاعَي الطَّاقة والأمن، بهدف زيادة تأثيرها الجيوسياسي في القرن الأفريقي والمحيط الهندي، بما في ذلك حماية محطَّات الطَّاقة والبنى التَّحتيَّة البحريَّة. واللَّافت أنَّه -ومنذ مطلع عام ٢٠١٨م- تحوَّلت حماية هذه البنى التَّحتيَّة والأصول إلى مصلحة قوميَّة أساسيَّة بالنِّسبة للإمارات، نظرًا إلى تدخُّلها المتزايد في المناطق الواقعة جنوب اليمن[٣].

ومِن خلال دعوى حماية الجنوب مِن الجماعات "الإرهابيَّة" تأمل الإمارات في الحفاظ على ما يلي:

---

(١) المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية، التطورات الإستراتيجية في اليمن ٢٠١٨، في: ٢٠١٩/١/١٤م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.ly/FWEwtqU

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٩/٢م.

(٢) محمد الأحمدي، الإمارات في اليمن: من دعم الشرعية إلى تقويض ملامح الدولة، مركز الجزيرة للدراسات، في: ٢٠٢٠/٤/٢٤م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.ly/5mbh1Mo

(٣) انظر: اليونورا إردماني، تشابُك المصالح الأمنية والاقتصادية للإمارات في اليمن، مركز كارنيجي، في: ٢٠١٨/٧/١٩م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.ly/OWEqNet

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٩/٢م.

- نشاطها الاقتصادي البحري: حيث تعمل على تشجيع استخدام طرقات شحن بديلة، ومكمِّلة لطرقاتها الرَّئيسة، انطلاقًا مِن ميناء "جبل علي"، في دبي، في حال تعطَّلت حركة النَّقل عبر مضيق هرمز، أو أصيبت بخلل ما. كما أنَّها مِن خلال السَّيطرة على مرافئ جنوب اليمن تحاول الاستعداد لمشكلة مستقبليَّة تتمثَّل في إمكانيَّة ظهور "تخمة مرافئ" في شمال الخليج، بسبب حدوث فائض في الطَّاقة الاستيعابيَّة جراء وفرة المرافئ الأساسيَّة الرَّاهنة. وكذلك بسبب التَّوسيع المزمع إجراؤه لمرفئَي الدَّقم وصلالة في سلطنة عمان. كما أنَّها مِن خلال سيطرتها على الموانئ في جنوب اليمن ستتمكَّن مِن فتح خطوط شحن جديدة، والاستحواذ على حصص سوقيَّة جديدة في التِّجارة البحريَّة[١].

- تطوير جهودها العسكريَّة والأمنيَّة، حيث نشطت مؤخَّرًا في بناء قواعد عسكريَّة في القرن الأفريقي، كقاعدة عصب العسكريَّة في إريتريا (افتتحت في ٢٠١٦م)، وقاعدة بربرة في جمهورية أرض الصَّومال (افتتحت في فبراير ٢٠١٧م)[٢]. كما أسَّست لنفسها في الوقت الرَّاهن منطقة عسكريَّة في منطقة المخا، وجنوبي منطقة الخوخة بمحافظة الحديدة، وقد امتدَّ نفوذها إلى الجزر المطلَّة على مضيق "باب المندب"، حيث جزيرة ميُّون، وغيرها مِن الجزر[٣].

وهنا تتداخل الأهداف الاقتصاديَّة بالعسكريَّة، إذ يتَّضح أنَّ الإمارات تعتمد على إستراتيجيَّة أمنيَّة وعسكريَّة مِن أجل الحفاظ على مصالحها الاقتصاديَّة. ومِن هنا فهي تحرص على أن تبدو الأكثر قدرة في إدارة هذا الملفِّ، ومِن خلال تمكُّنها وتحكُّمها بالشَّطر الجنوبي

(١) انظر: اليونورا إردماني، مصدر سابق، بتصرف.

(٢) المصدر السابق، بتصرف.

(٣) ماهر أبو المجد، مساعي الإمارات في تقويض الانتقال السياسي في اليمن، المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية، سبتمبر ٢٠١٩م، ص٧. متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.ly/AmOxHeQ

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٩/٢م.

لليمن تتفوَّق على إيران وتركيا وقطر والسُّعوديَّة في إطار المنافسة بينها لفرض نفوذها غرب المحيط[١].

استخدام أطراف الصِّراع كسلاح في تشكيل المشهد: استطاعت الإمارات إفساد عمليَّة المرحلة الانتقاليَّة واستعادة الشَّرعيَّة مِن خلال توظيفها للتَّناقضات المذهبيَّة والمناطقيَّة القائمة في اليمن. فمِن جهة تمكَّنت مِن التَّأثير على الرَّئيس "صالح"، وجماعة الحوثي، لإجهاض العمليَّة الانتقاليَّة عبر تحالف بين الطَّرفين، تمكَّن مِن الانقلاب على الدَّولة، والاستيلاء على مقدَّراتها العسكريَّة والمدنيَّة؛ ومِن جهة أخرى استمالت بعض الجنوبيِّين، وشكَّلت مِنهم قوَّات عسكريَّة وأجهزة أمنيَّة، خارج إطار "الشَّرعيَّة"، ووظَّفتهم لخدمة أجنداتها في الجنوب، ليشكِّلوا نواة للاغتيالات للتَّخلُّص مِن الأصوات المعارضة للوجود الإماراتي، وتعطيل عودة الشَّرعيَّة إلى مدينة عدن (العاصمة المؤقَّتة).

وعقب مقتل "صالح"، في ٤ ديسمبر ٢٠١٧م، على يد حلفائه "أنصار اللّه"، واصل العميد، طارق صالح، عمله المشترك مع الإمارات مِن مركز قيادة "التَّحالف العربي"، بالعاصمة المؤقَّتة (عدن)، وشكَّل ما عُرف بـ"حرَّاس الجمهوريَّة"[٢]، متَّخِذًا مِن مدينة المخا، غربي تعز، مقرًّا لقيادة عمليَّاته. ويتلقَّى جميع أفراد معسكره رواتبهم وتسليحهم مِن الإمارات[٣]. ولا تنضوي قوَّاته تحت قيادة الجيش الوطني، ضمن تشكيلات وزارة الدِّفاع الحكوميَّة، كما لا يعترف طارق صالح بالشَّرعيَّة لهادي.

---

(١) اليونورا اردماني، مصدر سابق، بتصرف.

(٢) يُقدَّر قوامها بحوالي ١٢ لواء، يتراوح عدد أفراد كلِّ لواء بين ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ فرد. وأُطلق عليها مؤخَّرًا اسم "المقاومة الوطنيَّة".

(٣) محمد الأحمدي، مصدر سابق، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.ly/5mbh1Mo

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٩/٢م.

وفي الجنوب تبنَّت تأسيس "المجلس الانتقالي"، ودعمته بشكل مباشر، سياسيًّا واقتصاديًّا وعسكريًّا، واعتمدت في سبيل تعبيد الطَّريق أمامه على وسائل قمعيَّة قاسيَّة، مِنها سياسة الاغتيالات المجهولة، والسُّجون السِّرِّيَّة، والتَّعذيب، لكلِّ الشَّخصيَّات الدِّينيَّة والسِّياسيَّة والاجتماعيَّة المناوئة لأجنداتها(١). فالفعل الميداني يفضح سياساتها على أرض الواقع، إذ تشير كثير مِن التَّقارير والتَّحقيقات الاستقصائيَّة إلى تورُّط الإمارات في مسلسل الاغتيالات في عدن، والَّتي طالت زعماء دينيِّين وناشطين سياسيِّين، عبر خلايا محليَّة ومرتزقة أجانب(٢).

كما عمل "المجلس الانتقالي" المدعوم إماراتيًّا عبر قوَّاته التَّابعة له على منع طائرة الرَّئيس اليمني، عبدربِّه منصور هادي، مِن الهبوط في مطار عدن الدُّولي، واستهدافها، مطلع عام ٢٠١٧م؛ كما استهدِفت قوَّات الحماية الرِّئاسيَّة التَّابعة للرئيس هادي في ٢٠١٧/٢/١٢م(٣)، ورُفض تنفيذ قرار رئيس الجمهوريَّة بتغيير مدير مطار عدن الدُّولي وتعيين آخرين في مناصب حكوميَّة أخرى في العاصمة المؤقَّتة (عدن)(٤).

---

(١) محمد الأحمدي، مصدر سابق، بتصرف.

(٢) انظر:

Aram Roston, "A Middle East Monarchy Hired American Ex-Soldiers to Kill Its Political Enemies. This could be the Future of War", Buzzfeed News, posted on 16 October 2018, reached on: 2 Sep. 2021, available on:

https://cutt.ly/sWW6NqD

(٣) محمود الطاهر، ماذا تريد الإمارات من اليمن والرئيس هادي؟، موقع نون بوست، في: ٢٠١٧/٢/١٧م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.ly/bW1KLJD

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٩/٩م.

(٤) لماذا تريد الإمارات التخلص من الرئيس اليمني؟، الخليج أونلاين، في: ٢٠١٩/٦/٢٣م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.ly/qW1Lvd6

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٩/٩م.

لقد مثَّل تحالف (الحوثي- صالح) أداة إماراتيَّة للانقلاب على الحكومة في صنعاء، وتعطيل عمليَّة المرحلة الانتقاليَّة؛ كما مثَّل (المجلس الانتقالي) الجنوبي أداة إماراتيَّة للانقلاب على "الشَّرعيَّة" في عدن، وتعطيل تحرُّكها عن التَّقدُّم نحو تحرير صنعاء.

توظيف جماعات متشدِّدة في الصِّراعات: مثَّلت تعز مركز خطر بالنِّسبة للأجندات الإماراتيَّة؛ فالمحافظة الَّتي تتمتَّع بكثافة سكَّانيَّة عالية، وكانت أحد أبرز المدن الحاملة للحراك الثَّوري في ١١ فبراير ٢٠١١م، أصبحت محلًّا للاستهداف الإماراتي، لإضعاف أدوارها الوطنيَّة والسِّياسيَّة. لذا قامت الإمارات بدعم بعض السَّلفيِّين لخلق فوضى أمنيَّة في المدينة الَّتي واجهت الحوثي لسنوات عدَّة، وصمدت أمام زحف مليشيَّاته العسكريَّة، رغم ما فرض عليها مِن حصار غير معلن. ومِن خلال "كتائب أبي العباس" -نسبة إلى قائدها "أبو العباس"، عادل عبده فارع- استطاعت الإمارات أن توجد كيانًا مليشاويًّا خارج الأجهزة الأمنيَّة والعسكريَّة التَّابعة لـ"الشَّرعيَّة". وقد اتَّهمته السُّلطات الأمنيَّة في تعز -لاحقًا- بالوقوف خلف عدد مِن عمليَّات الاغتيال الَّتي طالت ضبَّاطًا وجنودًا بالقوَّات الحكوميَّة الموالية للشَّرعيَّة[١].

لقد استخدمت الإمارات، كي تضمن إخماد أيَّ بادرة قد تظهر في مدينة تعز لمقاومة مشاريعها، "كتائب أبي العباس"، المصنَّف في قوائم الإرهاب الأمريكيَّة والسُّعوديَّة والإماراتيَّة[٢]، ولم تتورَّع عن دعمه، وتوظيفه

(١) انظر: كتائب أبو العباس.. حصان طروادة الإمارات لضرب تعز اليمنية، العربي الجديد، في: ٢٠٢٠/٧/١٨م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/16vm

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٨/١٨م.

(٢) المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسيات، مستقبل الصراع في اليمن بعد انسحاب القوات الإماراتية، في: ٢٠١٩/٧/١٥م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.ly/zmOQQK4

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٩/٢م.

في تحقيق مصالحها، كونه يعدُّ أداة نافذة لها في تعز. وعلى غرار نشاطها القمعي في الجنوب نشطت في تعز مِن خلال عمليَّات الاغتيال للقيادات السِّياسيَّة والاجتماعيَّة[١].

الأمر ذاته ينطبق على توظيف الشَّخصيَّة السَّلفيَّة، هاني بن بريك، في الشَّأن الجنوبي بعدن، ليكون واجهة دينيَّة لـ"المجلس الانتقالي" في صراعه مع القوى الإسلاميَّة في الجنوب، ويعطي الفتاوى في إباحة دمائهم وجواز قتالهم وقتلهم. فقد أفتى -على صفحته وحسابه الخاص في تويتر، بتاريخ: ٢٠٢٠/٥/١٨م- "كلَّ جنوبي، في جبهات القتال، بأنَّ له الفطر، يشرب ويأكل، وله الأجر وعليه القضاء بعدها"، وأفتى "أنَّ كلَّ إخونجي وذيله مِن قاعدي وداعشي وغيرهم مِن المرتزقة المشاركين في العدوان على الجنوب دمهم دم حنش إلَّا المستسلم"[٢].

لقد عملت الإمارات على استقطاب بعض المنتسبين للسَّلفيَّة في خططها لإضعاف "الشَّرعيَّة"، إذ جنَّدت عددًا مِنهم ضمن الألوية والتَّشكيلات المسلَّحة الَّتي تتلقَّى مِنها الدَّعم والتَّمويل والتَّوجيه مباشرة؛ بما في ذلك "كتائب أبي العباس"، في تعز، والأحزمة الأمنيَّة في عدن وأبين ولحج، وجزء مِن ألوية العمالقة في السَّاحل الغربي[٣]. وغالب هذه

(١) انظر: تحقيق الجزيرة: مقابر سرية تابعة لكتائب أبو العباس بتعز، الجزيرة نت، في: ٢٠١٨/١٠/٢٢م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.ly/ZW0k6RP

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٩/٩م.

(٢) انظر: غضب بعد فتوى لبن بريك أحل فيها دماء جنود الجيش اليمني.. ما القصة؟، الجزيرة نت، في: ٢٠٢٠/٥/١٨م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/13n1

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٨/١٨م.

(٣) انظر: جنوب اليمن: الإمارات تتخلى عن السلفيين وتمهِّد لحلفاء جدد، العربي الجديد، في: ٢٠١٧/١١/١١م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.ly/EWEqFX0

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٩/٢م.

التَّشكيلات العسكريَّة لا تعمل تحت قيادة "الشَّرعيَّة"، وتتحرك خارج إطارها وتوجيهاتها.

هذه العراقيل هدفت الإمارات مِن خلالها إسقاط الحكومة "الشَّرعيَّة" وإيجاد كيانات ميليشاويَّة تحكم في صنعاء مذهبيًّا، كسلطة أمر واقع ينبغي التَّعامل معها، وتحكم في عدن مناطقيًّا، كسلطة أمر واقع ينبغي التَّعامل معها، وهو ما تمَّ بالفعل.

وبهذا تحقَّق للإمارات خلق حالة مِن التَّشرذم السِّياسي والعسكري في المشهد اليمني، مِن خلال دعم المتناقضات، وتعزيز الصِّراعات، وتوفير السَّند للتَّمرد والخروج على الدُّستور والقوانين اليمنيَّة، والإجماع الوطني، والنِّظام الجمهوري والعمليَّة الدِّيمقراطيَّة.

- **أدوات النُّفوذ النَّاعمة:** هي الأساليب والوسائل السِّياسيَّة الَّتي تعتمد عليها الدَّولة في التَّاثير على القوى المختلفة لكسب ولائها أو تبعيتها لها، دون استخدام القوَّة بأي شكل مِن الأشكال. ومِن بين أهم هذه الوسائل والأساليب الَّتي تعتمدها الإمارات بشكل ثانويٍّ في الملف اليمني، ما يلي:

الأعمال الإنسانيَّة: تحرص الإمارات على تلميع صورتها في الدَّاخل اليمني بتفعيل مؤسَّساتها الخيريَّة، كهيئة الهلال الأحمر الإماراتي، الَّذي ينشط في عدن، ومؤسَّسة خليفة بن زايد آل نهيَّان، الَّتي تنشط في سقطرى؛ إذ تقوم مثل هذه المؤسَّسات بتقديم مساعدات إنسانيَّة، كتوزيع المعونات الغذائية والأدوية، والمساعدات الماليَّة، كنتيجة حتميَّة لارتفاع الأسعار واستمرار الحرب وحاجة النَّاس. وبالرَّغم مِن أنَّ هذه الأنشطة تبدو وكأنَّها تحمل أهدافًا إنسانيَّة بحتة، لكنَّها في حقيقة الأمر تنبع مِن أجندات إماراتيَّة تهدف إلى تشكيل صورة حسنة لتغطية أدوارها السَّلبيَّة والمضرَّة بالوضع اليمني.

المال السِّياسي: يعدُّ المال أحد أبرز الوسائل الَّتي تعتمد عليها

الإمارات لحشد الولاء لها، خصوصًا في ظلِّ الأوضاع الاقتصاديَّة المتردِّية. وهي توظف هذه الوسيلة كأحد أهمِّ أدواتها في معركتها ضدَّ المناوئين لمشاريعها في الجنوب، وتتَّضح مِن خلال النَّتائج المتحقِّقة على أرض الواقع، إذ يُلاحظ أنَّ كثيرًا مِن مواقف الأطراف الَّتي كانت مناوئة لتدخُّل التَّحالف في الجمهوريَّة اليمنيَّة صارت جزءًا مِن الفئة المستهدفة إماراتيًّا[١].

الإعلام الموجَّه: يلاحظ اعتماد الإمارات على وسائل الإعلام بشكل كبير في تشويه خصومها مِن جهة، وفي تلميع صورتها أمام المجتمع مِن جهة أخرى. كما أنَّها تعتمد على توجيه الإعلام للتَّركيز على قضايا معيَّنة بهدف خلق رأي عام معيَّن حيالها، أو بهدف إشغال الرَّأي العام عن تتبُّع مسار القضايا المهمَّة في المشهد اليمني.

فمن يتتبَّع مجريات الأحداث يدرك أنَّ الآلة الإعلاميَّة التَّابعة للإمارات لعبت دورًا في تلميع جهود قوَّات التَّحالف، مع التَّركيز على عمليَّاته الميدانيَّة، دون ترك فرصة للتَّأمل والتَّساؤل في النَّتائج المتحقِّقة على أرض الواقع. فبعد أكثر مِن ستَّة أعوام لا زالت "الشَّرعيَّة" تراوح مكانها، دون أيِّ إنجاز يذكر؛ في حين لا زالت تلك الآلة الإعلاميَّة تتغنَّى بانتصارات وهميَّة لم تحقِّق أيًّا مِن الأهداف الَّتي أعلن عنها وقت إطلاق عمليَّات التَّحالف[٢].

(١) علي الذهب، مرجع سابق، بتصرُّف.
(٢) علي الذهب، مرجع سابق، بتصرُّف.

دور الدُّول الخارجيَّة في الصِّراع الحالي مِن خلال تأثيرها على أطراف الصِّراع داخل اليمن

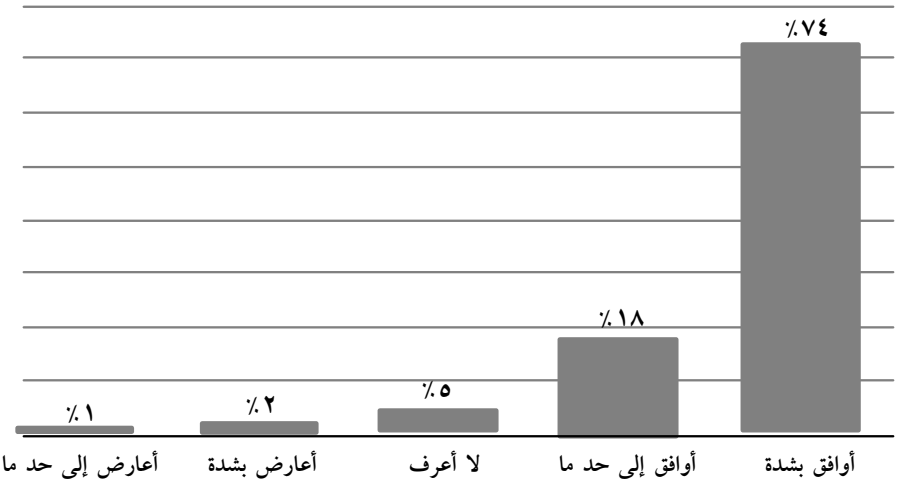

أظهر "المؤشِّر اليمني" أنَّ غالبية المستجيبين للاستطلاع الَّذي أجراه (٩٢٪) يوافقون (أوافق، أوافق إلى حدٍّ ما) على أنَّ "الدُّول الخارجيَّة لعبت دورًا كبيرًا في الصِّراع الحاصل في اليمن خلال السَّنوات السِّتِّ الماضية، مِن خلال تأثيرها على القوى الدَّاخليَّة"، وهو ما يعني أنَّ المواطنين يعتقدون بأنَّ معظم الأطراف الدَّاخليَّة المنخرطة في الصِّراع الحالي الَّذي تشهده البلاد تشكِّل أدوات محلِّيَّة لصراع الدُّول الخارجيَّة الإقليميَّة والأجنبيَّة على الأرض اليمنيَّة.

المرجع: المؤشِّر اليمني: طبيعة الأوضاع العامَّة ودور الأطراف الدَّاخليَّة والخارجيَّة في الصِّراع، إصدار مركز المخا للدِّراسات الإستراتيجيَّة، وهو استطلاع رأي عام للمواطنين اليمنيِّين في المحافظات والمناطق المحرَّرة قام بتنفيذه مركز استطلاع للاستشارات وقياس الرَّأي العام (YPC)، سبتمبر ٢٠٢١م، شكل رقم (٢١): دور الدُّول الخارجيَّة في الصِّراع الحالي مِن خلال تأثيرها على أطراف الصِّراع داخل اليمن.

المبحث الثَّالث:

جهود الإمارات
في إضعاف الحكومة "الشَّرعيَّة":

علاقة الإمارات بالحكومة "الشَّرعيَّة" علاقة تضاد، قائمة على قاعدة مفادها: تمكُّن "الشَّرعيَّة" يعني تهديد أجندات الإمارات في اليمن؛ وبالتَّالي سعت الإمارات -ومنذ البداية- إلى وأد أيِّ محاولة لخلق استقرار سياسيٍّ في الجمهوريَّة اليمنيَّة. وكما تسلَّلت إلى المشهد اليمني عن طريق "المبادرة الخليجيَّة"، تمكَّنت مِن بسط نفوذها في اليمن عن طريق دخولها تحت غطاء "التَّحالف العربي"، وتحوَّلت أهدافها الخفيَّة إلى عمل مباشر، ومشترك مع أركان نظام صالح والحوثيِّين في الشَّمال، والحراك الجنوبي الانفصالي في الجنوب.

حاول الرَّئيس هادي أن يكون مرنًا مع الإمارات في سبيل بقاء بوصلة "التَّحالف العربي" باتِّجاه استعادة الدَّولة والقضاء على الانقلاب، إلَّا أنَّ مستوى التَّدخل الإماراتي في الشَّأن اليمني بعد تحرير مدينة عدن تجاوز المعقول. وهنا دبَّت الخلافات بين الإمارات والحكومة "الشَّرعيَّة"، بشكل مباشر. وخاصَّة بعد بدء مسلسل الاغتيالات الَّذي شهدته مدينة عدن للضَّغط على الحكومة للانصياع لأوامرها.

حيث استُهدِف محافظ عدن، جعفر محمد سعد، المعيَّن مِن قبل

"الشَّرعيَّة"، بعمليَّة اغتيال، في ٦ ديسمبر ٢٠١٥م[١]، كرسالة تهديد واضحة لحضور "الشَّرعيَّة" في عدن. وعقب عمليَّة الاغتيال، اجتمع الرَّئيس هادي باللَّجنة الأمنيَّة، في ٧ ديسمبر، وأصدر قرارًا بتعيين عيدروس الزبيدي محافظًا لعدن، وتعيين شلال شايع مديرًا لشرطة الأمن العام بالمحافظة، وتعيين هاني بن بريك وزيرًا للدَّولة. واعتبرت هذه التَّعيينات انصياعًا مِن الرَّئيس هادي للضُّغوط الإماراتيَّة[٢].

وفي مطلع شهر أبريل ٢٠١٦م، وعقب إقالة الرَّئيس هادي نائبه ورئيس الحكومة -آنذاك- خالد بحَّاح، احتدَّ الخلاف بين الطَّرفين، نظرًا لقرب بحَّاح بشكل وثيق مِن الإمارات. لذا اعتُبِرت الإقالة رسالة مبطَّنة للإمارات، ومحاولة لتقليص نفوذها في حكومة الشَّرعيَّة[٣].

وكردٍّ فعل آخر على التَّدخُّل الإماراتي في الجنوب، أصدر الرَّئيس هادي -في ٢٧ أبريل ٢٠١٧م- قرارًا بإقالة محافظ عدن، عيدروس الزَّبيدي -المدعوم اماراتيًّا، ما دفع الأخير الى إعلان تشكيل "المجلس الانتقالي"، في الخامس مِن مايو ٢٠١٧م[٤]، برعاية إماراتيَّة، مِن أجل

(١) اللواء جعفر.. محافظ عدن المغتال، الجزيرة نت، في: ٢٠١٥/١٢/٦م، متوفر على الرابط التالي:
https://cutt.ly/LW0feCF

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٩/٩م.

(٢) رايتس رادار، اليمن.. اغتيال الحق في الحياة، في: ٢٠١٩/٩/٢٧، متوفر على الرابط التالي:
https://cutt.ly/3mvIazL

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٩/٢م.

(٣) انظر: أربعة أسباب وراء قرار الرئيس اليمني إقالة بحاح وتعيين الأحمر، ساسة بوست، في: ٢٠١٦/٤/٧م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.ly/CmvU5ag

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٩/٢م.

(٤) زكريا الكمالي، المجلس الانتقالي باليمن.. إطاحة بالحكومة أم تقسيم للبلاد؟، وكالة الأناضول، في: ٢٠١٨/٢/٢م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.ly/KW0g5vU

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٩/٩م.

دعم مشروع الانفصال بشكل رسمي، حيث بدأ حضور "الشَّرعيَّة" يتلاشى في بعض مناطق الجنوب.

الدُّور الإماراتي في تأسيس "المجلس الانتقالي":

عادت الإمارات مشروع الوحدة اليمنيَّة، فهي ترى في تفكُّك اليمن مفتاحًا لقدرتها على إحكام السَّيطرة على المناطق الجنوبيَّة بما يحقِّق أجنداتها الخاصَّة في المنطقة. لذا، ومع اندلاع حرب الانفصال عام ١٩٩٤م، كان موقف الإمارات واضحًا في الاصطفاف إلى جانب "الحزب الاشتراكي اليمني" في مشروع الانفصال، ودعمه بما يمكن. هذا الموقف أشار إليه الشَّيخ عبداللّه بن حسين الأحمر، رئيس مجلس النُّواب -حينها، في مذكِّراته، متحدِّثًا فيها عن تفاصيل زيارته للإمارات أثناء حرب ١٩٩٤م، ولقائه الشِّيخ زايد، وموقف الأخير الرَّافض لبقاء الوحدة[١].

ومنذ انخراطها في "التَّحالف العربي" ركَّزت الإمارات على المناطق الجنوبيَّة، واتَّخذت مِن تأسيس ودعم "المجلس الانتقالي" وسيلة أساسيَّة للعودة إلى مربَّع الانفصال، بما يخدم مصالحها في المنطقة. وتبنَّت مجموعة مِن السِّياسات الرَّامية لتعزيز دور "المجلس الانتقالي" في المشهد الجنوبي. فمن جهة حرصت على استخدام الآلة الإعلاميَّة للتَّرويج للانفصال وفكِّ الارتباط بالشَّمال، والدَّفع بالنَّزعة التَّمييزيَّة على أسس مناطقيَّة. وقامت بدعم "لمجلس الانتقالي" في الجانب الإعلامي مِن خلال إنشاء قناتين فضائيتين تابعتين له[٢]، وعبر الأنشطة الإعلاميَّة لهاتين القناتين حرصت الإمارات على تشويه وإضعاف صورة الحكومة الشَّرعية بقيادة هادي.

---

(١) عبداللّه بن حسين الأحمر، مذكرات الشيخ عبداللّه الأحمر، الآفاق للطباعة والنشر، صنعاء، ط٢/٢٠٠٨م: ص٢٨٥.

(٢) انظر: الإمارات تطلق قناتين تليفزيونيتين لدعم انفصال جنوب اليمن، صحيفة الشَّرق، في: ٢٠١٩/٤/٢١م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.ly/hWTPZj5

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٩/٢م.

بالإضافة إلى ذلك تبنَّت الإمارات إستراتيجيَّات عسكريَّة وأمنيَّة عملت على خلق بلبلة وفوضى في مناطق الجنوب، إذ تبنَّت سياسة نشر الاغتيالات والاختطافات والتَّعذيب والسُّجون السِّريَّة ودعم مختلف الجماعات المسلَّحة، بما عرف لاحقًا بالأحزمة الأمنيَّة، والنُّخب، بما يعزِّز مِن صورة ضعف وعجز الحومة الشَّرعيَّة، وبالتَّالي فقدها أهميَّتها في المشهد السِّياسي(١).

موقف الإمارات مِن انقلاب "الانتقالي" على "الشَّرعيَّة" في عدن:

بالرَّغم مِن أنَّ دورها في التَّحالف يقتضي ضرورة انسجامها مع أهداف التَّحالف المعلنة، إلَّا أنَّ الإمارات لم تتردَّد في دعمها لـ"المجلس الانتقالي" للانقلاب على الحكومة الشَّرعيَّة في عدن، وفرض ذاته سلطة أمر واقع بديلة عنها.

كانت أوَّل محاولة انقلابيَّة للمجلس في ٢٨ يناير ٢٠١٨م، بعد محاولة قوَّات "الحزام الأمني"، التَّابعة للمجلس، السَّيطرة على معسكر تابع لقوَّات الحماية الرِّئاسيَّة، التَّابعة للرَّئيس هادي، بعد أن تمَّ إمهال هادي أسبوعا للقيام بتغيِّيرات حكوميَّة؛ ونظرًا لعدم استجابته لمطالبهم اندلعت مواجهات عنيفة بين قوَّات "المجلس الانتقالي" وقوَّات الحكومة الشَّرعيَّة في عدن(٢).

استمرَّت المواجهات ولم تتوقَّف إلَّا بعد جهود قامت بها السُّعوديَّة،

(١) خلايا الاغتيالات في عدن: فصل جديد من جرائم الإمارات ووكلائها، العربي الجديد، في: ٢٠١٩/٧/٢١م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.ly/jWTP2f7

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٩/٢م.

(٢) انظر: الانفصاليون يرسلون تعزيزات إلى عدن، بي. بي. سي. عربي، في: ٢٠١٨/١/٢٨م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.ly/fmJqCja

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٩/٢م.

وأفضت إلى اتِّفاق يقضي بعودة جميع القوَّات إلى ثكناتها؛ لكنَّ هذه القوَّات وبعد تراجع قوَّات الحماية الرِّئاسيَّة إلى الثَّكنات نقضت الاتِّفاق وشنَّت هجومًا عنيفًا على اللِّواء الرَّابع حماية رئاسيَّة، بمنطقة دار سعد، مستخدمة مختلف أنواع الأسلحة الثَّقيلة(١).

هذه المحاولة الانقلابيَّة أضعفت صورة "الشَّرعيَّة" مِن جهة، وخلقت تساؤلات حول قدرة قوَّات التَّحالف في تمكين "الشَّرعيَّة"، كما عمَّقت مِن الشُّكوك حول دور الإمارات في التَّحالف بشكل عام، وفي الجنوب بشكل خاص.

وعقب محاولته الانقلابيَّة الفاشلة الأولى (٢٠١٨م)، دعمت الإمارات "المجلس الانتقالي" بشكل كامل مِن أجل نجاح محاولته الانقلابية الثَّانية، والَّتي جرت في ٧ أغسطس ٢٠١٩م، إذ وجَّه نائب رئيس "المجلس الانتقالي"، هاني بن بريك، دعوة بالنَّفير العام ضدَّ ما أسماه "قوَّات الإرهاب"، المتمثِّلة بقوَّات الحكومة الشَّرعيَّة(٢). واستمرَّ الصِّراع المسلَّح خلال الفترة مِن ٧- ١٠ أغسطس، تمكَّنت خلالها قوَّات "المجلس الانتقالي" مِن السَّيطرة على عدن وبعض المناطق مِن شبوة وأبين، بعد أن دخلت الإمارات بقوَّة على الخطِّ، بدعم جويٍّ مكثَّف لأتباعها في "المجلس الانتقالي"، وهو ما أدَّى إلى قلب الأوضاع لصالحهم، وأضعف

(١) الحكومة اليمنية: ما حدث بعدن انقلاب وتقويض للتحالف، الجزيرة نت، في: ٢٠١٨/٢/١م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.ly/QmJwUdW

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٩/٢م.

(٢) المجلس الانتقالي الجنوبي في اليمن يعلن النفير العام.. وقرقاش يعلق، سي. إن. إن. عربي، في: ٢٠١٩/٨/٧م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.ly/smLuVOv

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٩/٢م.

بشكل كبير جانب الحكومة الشَّرعيَّة[١].

عقب انقلاب عدن، سعت السُّعوديَّة والإمارات تحت ذريعة مواجهة القوى الَّتي تهدِّد أمن دول المنطقة، وتلبية مطالب الأطراف اليمنيَّة المتنازعة، إلى إكساب الانقلاب شرعيَّة رسميَّة، مِن خلال ما وصف بتغليب لغة الحوار والعقل ومصلحة اليمن؛ وهو ما دفع لاحقًا باتِّجاه توقيع "اتِّفاق الرِّياض"، بين الحكومة الشَّرعيَّة مرغمة وبين "المجلس الانتقالي"، في ٥ نوفمبر ٢٠١٩م. وتركَّز الاتِّفاق في شقِّه السِّياسي على إشراك "المجلس الانتقالي" في حكومة جديدة، في حين نصَّ في شقِّه العسكري والأمني على انسحاب القوَّات مِن عدن والمحافظات الَّتي سيطر عليها المجلس، ودمج مليشيَّاته ضمن قوام الجيش والأمن اليمني الرَّسمي، وإنهاء أسباب التَّمرُّد على حكومة هادي.

ومع مرور أكثر مِن عام على توقيع "اتِّفاق الرِّياض"، لم يلتزم "المجلس الانتقالي" بتنفيذ بنوده؛ والسَّبب في نظر كثير مِن المحلِّلين يعود إلى أنَّ "اتِّفاق الرِّياض" بين الحكومة الشَّرعيَّة و"المجلس الانتقالي" الانفصالي لا يختلف كثيرًا عن اتِّفاق "السِّلم والشَّراكة"، الَّذي جرى بين الحكومة اليمنيَّة و"أنصار اللّه" الحوثيِّين في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، برعاية الأمم المتَّحدة، فكلا الاتِّفاقين كرَّسا منطق القوَّة ومنحا المليشيَّات المتمرِّدة شرعيَّة لما قامت به مِن تمرُّد على أرض الواقع، على حساب الدَّولة الَّتي يفترض أن تحتكر الصِّفة الدُّستوريَّة، وبالتَّالي تعدُّ هي الجهة الشَّرعيَّة المناطة بإدارة الأمور في الجمهوريَّة اليمنيَّة[٢].

---

(١) الإمارات تحيي انقلاب جنوب اليمن، العربي الجديد، في: ٢٠١٩/٨/٣٠م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.ly/8mLooel

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٩/٢م.

(٢) اتفاقا الرياض والسلم.. هل اجتمعا على شرعنة انقلابي اليمن؟، وكالة الأناضول، =

لم يكن بإمكان "المجلس الانتقالي" أن ينجح في انقلابه -في ٢٠١٩م، أي بعد عام واحد فقط على محاولة الانقلاب الَّتي فشلت في ٢٠١٨م- لولا الدَّعم العسكري والمالي واللُّوجستي الَّذي قدَّمته الإمارات له؛ ولم تكن الإمارات لتدعم هذه المحاولات الانقلابيَّة لولا أنَّها تعتبرها خطوات أساسيَّة مِن أجل المضي في أجنداتها الخاصَّة بالمنطقة.

الدَّور الإماراتي خارج إطار التَّحالف:

مَن يتتبَّع الدَّور الإماراتي في المشهد اليمني يرى أنَّها نشطت خارج إطار "التَّحالف العربي" أكثر مِن عملها في إطاره؛ والسَّبب يعود إلى أنَّ نشاطها ضمن التَّحالف يقيِّد طموحاتها الإستراتيجيَّة في الجمهوريَّة اليمنيَّة. لذا، مِن أجل تحقيق مصالحها الإستراتيجيَّة حرصت الإمارات -منذ البداية- على استخدام أدوات ووسائل غير شرعيَّة، وظلَّ دورها في إطار التَّحالف وسيلة للتَّغطية على الممارسات الأخرى وحقيقة نشاطاتها ومطامعها في اليمن.

وحتَّى تحافظ الإمارات على أهدافها اعتمدت على مجموعة مِن الإستراتيجيَّات خارج إطار التَّحالف، مِنها التَّنسيق مع الفواعل غير الشَّرعيَّة في الجمهوريَّة اليمنيَّة. فقد وظَّفت -بشكل رئيس- خارطة الصِّراعات والتَّناقضات الَّتي تكتنف المشهد اليمني فيما يخدم مصالحها، وركَّزت جهودها في التَّنسيق مع القوى الموجود خارج "الشَّرعيَّة"، مِن أجل أن تتحرك بحرِّيَّة أكبر، ضمن خططها في تعزيز نفوذها في الدَّاخل اليمني.

هذا التَّنسيق اعتمد بدرجة أساسيَّة على مقتضيات المرحلة الَّتي تتَّبعها في خططها؛ فعلى الرَّغم مِن كونها أحد الأطراف الرَّئيسة الدَّاعمة

= في: ٢٠٢٠/١١/٤م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.ly/YmLpGOz

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٩/٢م.

لـ"المبادرة الخليجيَّة" عمدت إلى وأدها منذ البداية، وذلك بالالتفاف عليها، مِن خلال تحالفها مع الرَّئيس "صالح"، وحثَّه على التَّحالف مع جماعة الحوثي، مِن أجل تقويض الشَّرعيَّة[1]. هذا في المرحلة الأولى لمسار التَّجريف لمخرجات الثَّورة اليمنيَّة (٢٠١١م)، حيث يشكِّل "صالح" -وما تبقَّى له مِن قوَّة في الدَّولة العميقة- الفاعل الأبرز والرَّئيس في الميدان شمالًا، والَّذي بإمكانه أن يغير معادلة القوى لصالح "أنصار اللّه" الحوثيِّين في مقابل القوى الحكوميَّة المؤيِّدة للمرحلة الانتقاليَّة، والقوى القبليَّة والعسكريَّة الموالية لـ"الإصلاح" باعتباره الهدف الأبرز لتلك المرحلة.

وبالفعل تمكَّن تحالف "صالح- الحوثي" مِن توجيه ضربات قوَّية لـ"الإصلاح"، وقواه القبليَّة والعسكريَّة، في ظلِّ سياسة حياديَّة الدَّولة الَّتي اتَّبعها الرَّئيس، عبدربِّه منصور هادي، للتَّخلُّص مِن "الإصلاح". وسارت الأمور كما هو مخطط لها إلى أن بلغت الأحداث في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م حدَّ سقوط العاصمة اليمنيَّة (صنعاء) -كاملةً، وخلال يوم واحد، في يد قوى الانقلاب. وبهذا أغلق على أوَّل صفحة لمسار التَّحوُّل الدِّيمقراطي في اليمن.

عقب سقوط صنعاء بيد تحالف "صالح- الحوثي"، وانتقال "الشَّرعيَّة" إلى مدينة عدن، فرارًا مِن انقلاب صنعاء والتَّمدُّد الَّذي تبعه، حرصت الإمارات على صناعة كيان جديد في الجنوب، يناسب طبيعة المكان والظُّروف والمرحلة، فلم يكن متقبَّلًا أن يعود سيناريو اكتساح الجنوب مجدَّدًا كما حدث في ١٩٩٤م، ومِن قوى مرفوضة شعبيًّا وإقليميًّا.

(١) القدس العربي، جنرال سعودي: الحوثيون خذلوا دولة الإمارات التي مولتهم لضرب التجمع اليمني للإصلاح، في: ٢٠١٦/٨/١٤م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.ly/fW1W3lc

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٩/٩م.

مِن هنا كان الإعداد لتشكيل فريق جنوبي، ودعمه ماليًّا وإعلاميًّا وسياسيًّا وعسكريًّا، ليكون ذراعا ضاربة تابعة للإمارات، فكان تشكيل "المجلس الانتقالي"، في مايو ٢٠١٧م، بعد عامين مِن تحرير مدينة عدن. وبعد عامين مِن تشكيله قاد "المجلس الانتقالي" انقلابًا آخر على حكومة "الشَّرعيَّة"، بدعم إماراتي مباشر.

عقب مقتل "صالح"، سعت الإمارات إلى استعادة وتجميع قوى "صالح" مرَّة أخرى، وتمكَّنت مع أطراف أخرى موالية لها، مِن تهريب العميد طارق صالح، ابن شقيق الرَّئيس السَّابق صالح، مِن صنعاء[1] ليصل إلى مدينة عدن (العاصمة المؤقَّتة)، في ديسمبر ٢٠١٧م. مِن ثمَّ أعلن العميد طارق عن تشكيل "حرَّاس الجمهوريَّة"، في رمزيَّة لا تخفى للإشارة إلى "الحرس الجمهوري" القوَّة الضَّاربة الَّتي كانت موالية للرَّئيس السَّابق، علي عبدالله صالح؛ وكان ذلك بدعم إماراتيٍّ واضح. ثمَّ تحوَّل الاسم لتهدئة التَّوتُّرات إلى "المقاومة الوطنيَّة"، لضمِّ عددٍ مِن المعسكرات الجنوبيَّة الأخرى إلى قيادته العسكريَّة.

وفي يوليو ٢٠١٨م، ظهر العميد طارق، في خطاب بمناسبة استقبال لواء جديد، مِن وسط معسكر للتَّدريب، غربي مدينة عدن، بذريعة مواجهة ميليشيا "أنصار اللّه" الحوثيِّين، ليتحدَّث عن معركة تحرير صنعاء. غير أنَّ ما جرى هو تمكين العميد طارق، وقوَّاته العسكريَّة، مِن منطقة المخا

(١) حصلت وكالة "سبوتنيك" الرُّوسيَّة على وثيقة سريَّة، منسوبة لـ"المجلس السِّياسي"، الحاكم في صنعاء، تطالب جهات عسكريَّة وأمنيَّة تابعة لهم، بضرورة تسهيل مرور قائد قوَّات الحرس الجمهوري، ومرافقيه إلى شبوة. وأكَّدت الوثيقة المسرَّبة المنسوبة لـ"أنصار اللّه" أنَّ هذا الأمر يجري وفق اتِّفاقات سياسيَّة تدعوا إلى التَّواصل مع قوَّات "الحزام الأمني" في عدن. انظر: مصدر عسكري: تسهيل هروب قائد الحرس الجمهوري إلى عدن، وكالة سبوتنيك الرُّوسيَّة، في: ٢٠٢٠/٢/٢٠م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.us/SgvxQ

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٩/٩م.

التَّابعة لمحافظة تعز، والسَّاحل الغربي مِن تهامة إلى حدود مدينة الحديدة؛ وذلك بعد تحرير مدينة المخا وميناءها، ومِن قبلهما مديرية ذُباب، مِن قبضة الحوثيِّين، خلال عملية "الرُّمح الذَّهبي"، في يناير ٢٠١٧م[١]. وبذلك، أصبحت المنطقة خاضعة لقوَّات "المقاومة الوطنيَّة" المدعومة إماراتيًّا، فيما بدا أنَّه حصار والتفافة عسكريَّة على "مقاومة تعز".

في أواخر شهر مارس ٢٠٢١م، أعلن العميد طارق عن تشكيل "المجلس السِّياسي"؛ وقال في حوار معه: إنَّ "المكتب السِّياسي" يمثِّل مبدئيًّا الذِّراع السِّياسيَّ لـ"القوَّات المشتركة"، الموجودة في السَّاحل الغربي، وأضاف: أنَّ المجتمع اليمني بحاجة إلى أدوات جديدة، وعناصر فاعلة ونشطة، لمواجهة الانقلاب الحوثي؛ معتبرًا أنَّ "الأدوات القديمة" لم تستطع أن تواجه الحوثيِّين، رغم الدَّعم الكبير المقدَّم مِن دول التَّحالف، وحرب استمرَّت -حتَّى الآن- ستَّ سنوات؛ وأنَّها "فشلت" في إدارة الصِّراع، وأن هناك حاجة إلى دماء جديدة ومكوِّنات تعمل على تطوير العمل السِّياسي وتحفيزه[٢].

وبتنسيق وتسويق إماراتي، تمكَّن العميد طارق مِن الظُّهور على المسرح السِّياسي، ففي ١١ يونيو ٢٠٢١م، أعلن المركز الإعلامي

(١) انظر: تحرير المخا.. تحول إستراتيجي للعمليات باليمن، موقع الراية، في: ٢٠١٧/٢/٨م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.ly/HWW6tXK

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٩/٢م.

(٢) جاء ذلك في إطار إجابة قائد المقاومة الوطنيَّة، ورئيس مكتبها السِّياسي، العميد الرُّكن طارق محمد عبدالله صالح، على أسئلة رئيس مركز صنعاء للدِّراسات الإستراتيجيَّة، ماجد المذحجي، عبر تقنيَّة الزُّووم. انظر: النَّص الحرفي للحوار الموسَّع مع رئيس المكتب السياسي للمقاومة الوطنيَّة العميد طارق صالح، على موقع الساحل الغربي (الموقع الرسمي للقوات المشتركة)، في: ٢٠٢١/٤/١٠م، متوفر على الرابط التالي:

https://alsahil.net/news8833.html

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٩/٩م.

لـ"المقاومة الوطنيَّة"، وصول العميد طارق، بوصفه قائد "المقاومة الوطنيَّة" ورئيس "المكتب السِّياسي"، إلى العاصمة الرُّوسيَّة (موسكو)، في ١١ يونيو ٢٠٢١م، على رأس وفد معه، تلبية لدعوة مِن حكومة جمهوريَّة روسيا الاتِّحاديَّة.

وعلى الرَّغم مِن مرور أكثر مِن ستِّ سنوات على انطلاق "عاصفة الحزم"، والتَّدخل العسكري مِن قبل "التَّحالف العربي" لاستعادة "الشَّرعيَّة" والقضاء على انقلاب صنعاء، إلَّا أنَّ سؤالًا مهمًّا لا يزال قائما: ماهية العلاقة بين الإمارات وبين "أنصار اللّه" الحوثيِّين؟

فعلى الرَّغم مِن حالة التَّضاد القائمة بين الإمارات وجماعة الحوثي، إلَّا أنَّ تتبُّع مسار الممارسات الإماراتيَّة في الجمهوريَّة اليمنيَّة يوضِّح أنَّها أسهمت، بشكل غير مباشر، في تعزيز قدرات "أنصار اللّه" الحوثيِّين، ابتداءً مِن خلال التَّنسيق معهم في ٢٠١٥م لإسقاط صنعاء، ومرورًا بمحاولاتها إفشال جهود الحكومة "الشَّرعيَّة" في المناطق المحرَّرة، ممَّا أدَّى إلى فقدان الثِّقة الشَّعبيَّة بقدرة الحكومة على إنجاز عمليَّة التَّحرير، كما أنَّ الأوضاع القاتمة في المحافظات الجنوبيَّة، إضافة إلى الأخطاء المكرَّرة في عمليَّات التَّحالف، وفَّرت مادَّة إعلاميَّة حربيَّة استثمرتها جماعة الحوثي لتبرير استيلائها على السُّلطة، وتعزيز مواقفها المناهضة للتَّدخُّل السُّعودي/ الإماراتي، والتَّحشيد لمواجهة قوَّات "الشَّرعيَّة" و"التَّحالف"[1]. ومع إطالة أمد الصِّراع تقوَّى موقف الحوثيِّين وضعف موقف "الشَّرعيَّة"، كما ضعفت أطراف الصِّراع الأخرى.

وقد حرصت الإمارات على عدم خلق صدام مباشر بينها وبين جماعة الحوثي، الأمر الَّذي دفع الكثير للتَّشكيك في جديَّة حربها لاستعادة "الشَّرعيَّة" وإسقاط الانقلاب. وعلى الرَّغم مِن إعلان الحوثيِّين مسئوليَّتهم

(١) محمد الأحمدي، مصدر سابق.

عن استهداف مواقع حيويَّة في الإمارات[١]، بينها هجوم بطائرة مسيَّرة مِن نوع "صمَّاد" استهدف مطار أبو ظبي، في ٢٦ يوليو ٢٠١٨م، نفت الإمارات ذلك الهجوم، وعزت الانفجار في المطار إلى حادثة تسبَّبت بها مركبة لنقل الإمدادات؛ لكن بعد عام مِن الحادثة نشر الحوثيِّون تسجيلًا مصورًا للهجوم[٢].

ويأتي تقارب الإمارات مع "أنصار اللّه" الحوثيِّين متماشيًّا مع موقفها تجاه إيران؛ إذ أنَّها تغلِّب المصالح الاقتصاديَّة في مقارباتها مع إيران. ويتَّضح ذلك مِن مواقف عدَّة، مِنها موقفها تجاه استهداف أربع ناقلات لها قرب ميناء الفجيرة، في ١٤ مايو ٢٠١٩م، عقب التَّصعيد بين إيران والولايات المتَّحدة؛ فعلى الرَّغم مِن وجود إشارات تدلِّل على تورُّط إيران في تلك التَّفجيرات، لم توجِّه الإمارات أيَّ تهمة لإيران، بل على العكس أرسلت وفدًا أمنيًّا لمناقشة سبل التَّعاون[٣]!

وفي حين أعلنت الإمارات إعادة الانتشار، وسحب جزء مِن قوَّاتها، مِن اليمن، أشاد الحوثيُّون ورحبوا بهذه الخطوة، واعتبرها النَّاطق الرَّسمي باسم "أنصار اللّه"، محمد عبدالسَّلام، أنَّ الخطوة محلَّ تقدير، أيًّا كانت

(١) انظر: أبرز هجمات الحوثيين على الإمارات، الجزيرة نت، في: ٢٠١٩/٥/٢٤م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.ly/8WTO1XE

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٩/٢م.

(٢) انظر: الحوثيون يعلنون استهداف مطار أبو ظبي بطائرة مسيرة، الجزيرة نت، في: ٢٠١٩/٥/٢٤م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.ly/qWTPwXq

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٩/٢م.

(٣) انظر: تحولات إماراتية متسارعة.. وفد عسكري بطهران لتعزيز العلاقات وحماية مياه الخليج، الجزيرة نت، في: ٢٠١٩/٧/٣٠م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.ly/5WTPb9a

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٩/٢م.

دوافعها، مؤكِّدًا على توقُّف ضرباتهم ضدَّ الإمارات، منذ اتِّفاق السُّويد، بسبب توقُّف عمليَّاتها في السَّاحل الغربي، وانسحابها الجزئي مِن الجمهوريَّة اليمنيَّة[١].

(١) محمد عبدالسلام، ناطق الحوثيين، قيادي يمني: طائراتنا المسيرة رخيصة الثمن ستطال كل الأهداف في السعودية، روسيا اليوم، في: ٢٠١٩/٧/٢٤م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.ly/rWTPEKi

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٩/٢م.

دور الدُّول الخارجيَّة في إطالة أمد الصِّراع الحالي في اليمن

أوضح "المؤشِّر اليمني" أنَّ غالبيَّة المستجيبين للاستطلاع (٩٠٪) يوافقون (أوافق بشدَّة، وأوافق) على أنَّ "سياسات الدُّول الخارجيَّة إزاء اليمن خلال السَّنوات السِّتِّ الماضية ساهمت في إطالة أمد الصِّراع الحالي"؛ ما يبيِّن أنَّ تقييم المواطنين اليمنيِّين لسياسات البلدان الخارجيَّة إزاء اليمن خلال الفترة الماضية كان سلبيًّا، كونها أسهمت إلى درجة كبيرة في إطالة أمد الصِّراع الحالي.

المرجع: المؤشِّر اليمني: طبيعة الأوضاع العامَّة ودور الأطراف الدَّاخليَّة والخارجيَّة في الصِّراع، إصدار مركز المخا للدِّراسات الإستراتيجيَّة، وهو استطلاع رأي عام للمواطنين اليمنيِّين في المحافظات والمناطق المحرَّرة قام بتنفيذه مركز استطلاع للاستشارات وقياس الرَّأي العام (YPC)، سبتمبر ٢٠٢١م، شكل رقم (٢٣): دور الدُّول الخارجيَّة في إطالة أمد الصِّراع الحالي في اليمن.

الخلاصة:

مَن يتتبَّع دور الإمارات قبل وبعد "عاصفة الحزم"، في الجمهوريَّة اليمنيَّة، يجد أنَّ سلوكها لم يختلف مِن حيث الهدف، إذ أنَّ خطواتها التَّكتيكيَّة توافقت مع إستراتيجيَّاتها الأساسيَّة الَّتي دفعتها للانخراط بقوَّة في الصِّراع القائم في الجمهوريَّة اليمنيَّة. والفرق الوحيد الَّذي يمكن أن يلاحظ على سلوكها هو أنَّها تتحرَّك وفق ما تقتضيه المرحلة. فدورها في إطار "التَّحالف العربي" اقتضى مِنها الالتزام بدرجة ما بأهدافه، والتَّحرُّك بشكل خفي لتحقيق أهدافها الخاصَّة؛ لكنها في مرحلة لاحقة نشطت خارج إطار التَّحالف، وبالتَّالي تخفَّفت كثيرًا مِن أعبائه. ونتيجة تحرُّكها النَّشط بدون قيود وقواعد تغلغلت الإمارات في مناطق الجنوب، وأحكمت السَّيطرة عليه، مِن خلال إنشاء مختلف الميليشيا.

كما أنَّ القوَّات المسلَّحة الَّتي شكَّلتها الإمارات، خارج إطار الجيش الوطني والأجهزة الأمنيَّة الرَّسميَّة، تعدُّ عامل قوَّة لها اليوم في اليمن؛ وهي تتمثَّل في ثلاث تشكيلات رئيسة:

- قوَّات المجلس الانتقالي: الَّتي تشمل الأحزمة الأمنيَّة، وقوَّات النُّخبة.
- قوَّات لواء العمالقة: الَّذي يضمُّ ثلاثة عشر لواءً.
- قوَّات حرَّاس الجمهوريَّة: التَّابعة لطارق صالح.

جميع هذه القوَّات المسلَّحة، والمشكَّلة خارج إطار الدَّولة، تعمل خارج إطار الدُّستور والقانون اليمني، وبصورة تابعة وموالية للإمارات. بالتَّالي، فإنَّ هذه القوَّات تمثِّل عامل تهديد وتقويض لأيِّ جهود تسعى

لخلق استقرار أمني وسياسي في اليمن، طالما ظلَّت خارج إطار الدَّولة والأجهزة الحكوميَّة. وهي في الوقت ذاته تمثِّل عامل قوَّة تعتمد عليه الإمارات في تحرُّكاتها غير القانونيَّة واللَّا أخلاقيَّة في اليمن، على الرَّغم مِن إعلانها التَّوقُّف عن الأعمال العسكريَّة في الجمهوريَّة اليمنيَّة، في عام ٢٠١٩م، وسحب قوَّاتها كما أعلنت مِن الأراضي اليمنيَّة. فهي لا تزال موجودة بالفعل مِن خلال هذه التَّشكيلات المسلَّحة(١).

وبشكل عام، وبعد اتِّضاح نواياها علانيَّة، عقب انقلاب عدن في ٢٠١٩م، لم يعد ثمَّة شيء يردعها، نتيجة تظافر جملة مِن العوامل، مِنها:

- غياب دور الحكومة الشَّرعيَّة: على مدار سنوات جرى إضعاف دور الحكومة الشَّرعيَّة على المستويِّين المحلِّي والدُّولي، وعبر تكتيكات مختلفة. فعلى المستوى المحلِّي أضعفت الحكومة الشَّرعيَّة عن طريق الاعتراف بسلطات الأمر الواقع، الَّتي فرضتها قوَّة السَّلاح، عبر انقلابات دمويَّة، لتصبح شريكة لها في القرار السِّياسي، شأنها في ذلك شأن الشَّرعيَّة. كما جرى إضعافها مِن خلال عدم تمكينها مِن المضي قدمًا، والقيام بأعمالها انطلاقًا مِن المناطق المحرَّرة، ناهيك عن تهديدها حال عودتها إلى أرض الوطن. أما دوليًّا، فقد بات "التَّحالف العربي" هو صاحب الشَّأن والمرجع في الملفِّ اليمني، وباتت "الشَّرعيَّة" عاجزة عن صناعة قرارها مستقلَّة عنه، وظهر ذلك جليًّا مِن خلال الضُّغوطات الَّتي يمارسها التَّحالف للاستجابة إلى سياساته.

- تراجع فاعليَّة عمليَّات التَّحالف: نتيجة لطول المدَّة، دون تحقيق الهدف، ضعفت صورة التَّحالف وقدرته في تمكين "الشَّرعيَّة" ودحر الانقلابيِّين. وها هو اليوم يواجه واقعًا معقَّدًا بعد أن انضمَّ "المجلس

(١) مقابلة مع عادل الحسني، قيادي في المقاومة الجنوبيَّة، وعضو بالمجلس العسكري في المقاومة الجنوبيَّة، أجرتها الباحثة معه، بتاريخ: ٤ سبتمبر ٢٠٢١م.

الانتقالي" إلى قائمة المعيقات الَّتي تواجه الحكومة الشَّرعيَّة. مِن جهة أخرى، يعاني التَّحالف نفسه مِن تشتُّت بوصلته، ففي حين تحرص السُّعوديَّة على تحقيق هدف تأمين حدودها ودحر التَّهديد الإيراني عنها، تستغلُّ الإمارات فرصة تمديد نفوذها دون الأخذ بالاعتبار مخاوف السُّعوديَّة أو مصلحة الجمهوريَّة اليمنيَّة.

- خطورة الدُّور الإماراتي: مِن خلال ملفِّ الإرهاب تمكَّنت الإمارات مِن خلق قبول عالمي لتنامي دورها في اليمن، رغم تجاوزه للكثير مِن خطوط المواثيق والقوانين الدُّوليَّة؛ ناهيك عن أنَّها في أكثر مِن مرَّة مثَّلت عائقًا حقيقيًّا أمام الاستقرار السِّياسي والأمني في اليمن. فالإمارات تتحرَّك وفق خارطة مِن المصالح المتشابكة والتكتيكات المعقَّدة بهدف تحقيق أهدافها الإستراتيجيَّة. فعلى مستوى محلِّي، تركِّز على مناطق الجنوب لارتباطه المباشر بمصالحها الأمنيَّة والاقتصاديَّة، وعلى مستوى إقليمي تغلِّب منطق الدُّبلوماسيَّة البراغماتيَّة في تعاملها مع إيران وذراعهما في اليمن، حتَّى لا تتضرَّر مصالحها الإستراتيجيَّة، وعلى المستوى الدُّولي يأتي ملفُّ "الإرهاب" ليكون أشبه بـ"حصان طروادة"، الَّذي يمكن لها بلوغ أهداف لم تكن لتصل إليها لولا صعودها على ظهره.

نتائج وتوصيات:

١- التَّحركُّات الإماراتيَّة تمثِّل تهديدًا حقيقيًّا لاستقرار وحدة الجمهوريَّة اليمنيَّة، وأمن المنطقة، لأنَّها تعرقل قيام دولة خاض "التَّحالف العربي" حربه لستِّ سنوات، ذاق فيها اليمنيُّون مرارات الخوف والجوع والمرض والحصار، لاستعادتها وتمكينها. فهي تعمل على إعاقة عودة الحكومة "الشَّرعيَّة" عن القيام بواجباتها ومهامها الدُّستوريَّة، وتدعم الانقلابات المسلَّحة الخارجة عن الإجماع الوطني والأطر الدُّستوريَّة، ما يعزز فرص الفوضى والإرهاب مستقبلا.

٢- المشروع الإماراتي مشروع احتلال بامتياز، يهدف إلى تدمير البنية السِّياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة للجمهوريَّة اليمنيَّة بغية تحقيق أجنداته الخاصَّة.

٣- خطورة المشروع الإماراتي تكمن في كونه متعدِّد الأوجه والإستراتيجيَّات، يهدف إلى تحقيق هيمنة مطلقة للإمارات ولو على حساب دول المنطقة؛ وهذا له تأثير مدمِّر على استقرار الجمهوريَّة اليمنيَّة بشكل خاص، والمنطقة بشكل عام، على المدى الطَّويل.

٤- "اتِّفاق الرِّياض" الَّذي جرى توقيعه مع قيادات "المجلس الانتقالي" الجنوبي، عقب انقلاب عدن في ٢٠١٩م، شأنه شأن "اتِّفاق السِّلم والشَّراكة"، الَّذي جرى توقيعه مع "أنصار اللّه" الحوثيِّين، عقب انقلاب صنعاء في ٢٠١٤م، وكلاهما يشرِّعان لمنطق القوَّة بشكل يضعف دور الحكومة الشَّرعيَّة، ويفشل مسار العمليَّة السِّياسيَّة في الجمهوريَّة اليمنيَّة برمَّتها.

٥- الإستراتيجيَّات الإماراتيَّة وخطواتها تعيق عمليَّات "التَّحالف العربي"، رغم التَّوافق الشَّكلي بينها وبين السُّعوديَّة، وهذا يجعل مِن المستحيل إمكانيَّة تحقيق التحالف لهدفه في تمكين "الشَّرعيَّة"؛ بل ونظرًا لطول مدَّة الحرب وارتفاع كلفتها فقد يضطر التَّحالف للتَّوقُّف دون تحقيق أهدافه، وهو ما سيكون له تبعات وخيمة على سمعة وأمن واستقرار الخليج بشكل عام، والسُّعوديَّة بشكل خاص.

٦- تحتاج حكومة "الشَّرعيَّة" أن تعيد تفعيل دورها مِن الدَّاخل اليمني، حتَّى تكتسب قبولًا شعبيًّا، على غرار القبول الَّذي تحظى به الأطراف الانقلابيَّة. وهذا لن يتحقَّق إلَّا مِن خلال إعادة لملمة لحمة القاعدة السِّياسيَّة، والضَّغط على أطراف التَّحالف مِن أجل تلزيم الخطوات المتبعة بالأهداف المعلنة، والمتمثِّلة بتمكين "الشَّرعيَّة" مِن استعادة زمام السُّلطة. ما لم ستبقى حكومة "الشَّرعيَّة" رهينة تجاذبات الأطراف الخارجيَّة، على حساب أمنها واستقرارها.

٧- لن تكون الجمهوريَّة اليمنيَّة -وحدها- مَن سيدفع كلفة وتبعات تدهور الأوضاع الأمنيَّة والاقتصاديَّة والسِّياسيَّة، بل ستكون كلفتها باهظة على أمن الخليج بشكل خاص، وأمن منطقة الشَّرق الأوسط بشكل عام.

الفصل الثَّاني:

علاقة النَّظام الحاكم في الإمارات بالأطراف السِّياسيَّة اليمنيَّة: بين التَّحالف والتَّخادم والمواجهة.

أنور الخضري

تمهيد:

تشكَّل "التَّحالف العربي"، على خلفيَّة خطاب الرَّئيس اليمني، عبد ربَّه منصور هادي، الموجَّه إلى قادة مجلس تعاون دول الخليج العربيَّة، في ٢٤ مارس ٢٠١٥م، واستجابة قادة المجلس له. إذ أعلنت المملكة العربيَّة السُّعوديَّة، بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠١٥م، عن بدء عمليَّة "عاصفة الحزم" في اليمن، وذلك في تمام السَّاعة ١٢ بعد منتصف اللَّيل، بتوقيت الرِّياض. وشارك في العمليَّة العسكريَّة الَّتي انطلقت مِن الأراضي السعودية عشر دول عربيَّة، مِن ضمنها جميع الدُّول الخليجيَّة باستثناء عمان، وتمَّ دعمها لوجستيًّا مِن قبل الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة والمملكة المتَّحدة (بريطانيا)[١].

لقد طلب الرَّئيس هادي، في خطابه لقادة مجلس التَّعاون الخليجي: "تقديم المساندة الفوريَّة بكافَّة الوسائل والتَّدابير اللَّازمة، بما في ذلك التَّدخُّل العسكري، لحماية اليمن وشعبه مِن العدوان الحوثي المستمرِّ، وردع الهجوم المتوقَّع حدوثه في أيِّ ساعة على مدينة عدن وبقيَّة مناطق الجنوب، ومساعدة اليمن في مواجهة القاعدة وداعش"[٢].

---

(١) سيف غانم السويدي، مشروعية التدخل العسكري لقوات التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية في الجمهورية اليمنية، أكاديمية شرطة دبي، ٢٠١٩م: ص٢٢- ٢٣.

(٢) ماذا كتب هادي إلى قادة الخليج عن الحوثيين والقاعدة وداعش لإقناعهم بالتدخل العسكري؟، سي. إن. إن، في: ٢٠١٥/٣/٢٦م، متوفر على الرابط التالي:
https://arabic.cnn.com/middleeast/2015/03/26/hadi-letter-gulf-states

كما أنَّ بيان قادة مجلس التَّعاون الخليجي، والَّذي جاء إجابة لخطابه، نصَّ على أنَّ مساندة هذه الدُّول يأتي انطلاقًا مِن مسئوليَّاتها تجاه الشَّعب اليمني، واستجابة لما تضمَّنته رسالة الرَّئيس هادي، مِن طلب لتقديم المساندة الفوريَّة، بكافَّة الوسائل والتَّدابير اللَّازمة، لحماية اليمن وشعبه مِن عدوان الميليشيَّات الحوثيَّة، المدعومة مِن قوى إقليميَّة هدفها بسط هيمنتها على اليمن وجعلها قاعدة لنفوذها في المنطقة(١).

وتأسيسًا على هاتين الوثيقتين، فإنَّ المساندة المطلوبة تقتصر على أمرين واضحين:

- ردع العدوان "الحوثي"؛
- مواجهة "القاعدة" و"داعش".

وهما ما يحدِّدان -بطبيعة الحال- المهام والمسئوليَّات الَّتي يفترض بـ"التَّحالف العربي"، ومِن ضمنه الإمارات، التَّقيُّد بهما؛ على اعتبار أنَّ أيَّ خروج عليهما هو خروج عن خطاب الرَّئيس وبيان قادة المجلس، وخرق لسيادة اليمن واستقلاله، وتدخُّل في شئونه الدَّاخليَّة دون أيِّ مستند قانونيٍّ أو تخويل مِن الجانب اليمني.

غير أنَّ هذه المهام والمسئوليَّات جرى تجاوزها بالفعل خلال ستِّ سنوات مضت مِن الحرب الدَّائرة في اليمن؛ وأصبحت الإمارات -خاصَّة- جزءًا مِن الأزمة والصِّراع القائم اليوم على السَّاحة اليمنيَّة؛ فقد انحرف أداؤها مِن حليف مناصر إلى "مقوِّض" لسلطة "الشَّرعيَّة" في المناطق المحرَّرة -كما سيأتي معنا. كما أنَّها مارست العديد مِن الانتهاكات وجرائم الحرب الَّتي وثَّقتها منظَّمات حقوقيَّة وإنسانيَّة، محليَّة ودوليَّة وإقليميَّة، في

(١) بيان من السعودية والإمارات والبحرين وقطر والكويت بشأن اليمن، الإمارات اليوم، في: ٢٠١٥/٣/٢٦م، متوفر على الرابط التالي:

https://www.emaratalyoum.com/politics/news/2015-03-26-1.768981

مخالفة صريحة للمواثيق والمعاهدات الدُّوليَّة والقانون الدُّولي، والأهداف المعلن عنها للتَّحالف.

وفي ٧ مايو ٢٠١٨م، أكَّد رئيس الوزراء اليمني، أحمد عبيد بن دغر، في بيان نشره على فيسبوك، في ٣٠ أبريل ٢٠١٨م، أنَّ: "استمرار الخلاف وامتداده على كلِّ المحافظات المحرَّرة، وصولا إلى سقطرى، أمر ضرره واضح لكلِّ ذي بصيرة، وهو أمر لم يعد بالإمكان إخفاؤه. وأنَّ آثاره قد امتدت إلى كلِّ المؤسَّسات العسكريَّة والمدنيَّة"، مشدِّدًا على ضرورة "تصحيح هذا الوضع"(١). وقال في إشارة للتَّحالف: إنَّ هذه الأزمة "ستمنحنا فرصة جديدة للتَّأمل فيما نحن عليه في التَّحالف، وفي المناطق المحرَّرة، فالتَّحالفات اتِّفاق في الأهداف وشراكة في القول والفعل، وتكافؤ في الفرص"(٢).

وفي ٨ مايو ٢٠١٩م، اتَّهمت الحكومة اليمنيَّة الإمارات بإنزال أكثر مِن ١٠٠ جندي انفصالي، في جزيرة سقطرى؛ وقال وزير الدَّاخليَّة اليمنيَّة، أحمد الميسري، في تصريح له: "شراكتنا في الحرب على الحوثيِّين، وليست الشَّراكة في إدارة المناطق المحرَّرة"(٣). واعتبر مستشار وزير الإعلام اليمني، مختار الرَّحبي: الإمارات "دولة احتلال" يجب مقاومتها؛ وذلك نظرًا لما تقوم به في جزيرة سقطرى مِن حجز مساحات شاسعة مِن الأراضي، والشُّروع في بناء قواعد عسكريَّة بالتَّعاون مع الكيان

(١) تصعيد بين الإمارات وحلفائها اليمنيين حول تمركزها في جزيرة سقطرى الإستراتيجية، فرنس ٢٤، في: ٢٠١٨/٥/٧م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/Phc

(٢) انظر: هذه حقيقة انسحاب القوات الإماراتية من جزيرة سقطرى، الجزيرة، في: ٢٠١٨/٥/١٤م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/PhA

(٣) الحكومة اليمنية تتهم الإمارات بإرسال جنود انفصاليين إلى جزيرة نائية، رويترز، في: ٢٠١٩/٥/٨م، متوفر على الرابط التالي:

https://www.reuters.com/article/yemen-security-ia6-idARAKCN1SE2HI\

الصُّهيوني[١].

وفي ١٠ أغسطس ٢٠١٩م، اتَّهمت الحكومة اليمنيَّة الإمارات رسميًّا "بدعم الانقلاب على الشَّرعيَّة في العاصمة المؤقَّتة عدن"، واصفة ما تعرَّضت له المدينة، ومؤسَّسات الدَّولة فيها، بأنَّه "انقلاب على الشَّرعيَّة"، مِن قبل "المجلس الانتقالي" المدعوم مِن قبل الإمارات، وذلك بعد أن سيطرت قوَّات المجلس على معسكرات ومواقع تابعة للحرس الرِّئاسي في عدن. وحمَّلت "المجلس الانتقالي"، ودولة الإمارات، "تبعات الانقلاب"، وطالبت الإمارات بـ"وقف دعمها المادي، وسحب دعمها العسكري، المقدَّم"، لـ"المجموعات المتمرِّدة على الدَّولة بشكل كامل وفوري"[٢].

وفي ٢٨ أغسطس ٢٠١٩م، اتَّهمت الحكومة اليمنيَّة الإمارات بتفجير الوضع العسكري في محافظة شبوة، حيث أكَّد النَّاطق باسم الحكومة اليمنيَّة، راجح بادي، في تصريح لوكالة الأنباء اليمنيَّة (سبأ)، أنَّ قيادة القوَّات الإماراتيَّة في منشأة بلحاف -بمحافظة شبوة- مسئولة عن تفجير الوضع العسكري، ومحاولة اقتحام مدينة عتق عاصمة المحافظة؛ وأنَّ توسيع التَّمرُّد المسلَّح الى محافظة شبوة يمثِّل تحدِّيًا واضحًا لأهداف "التَّحالف العربي"[٣].

(١) انظر: مسؤول يمني: الإمارات تحتل سقطرى ويجب مقاومتها وطردها، وكالة الأناضول للأنباء، في: ٢٠٢٠/٩/١٣م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/Pdq

(٢) انظر: الحكومة اليمنية تتهم الإمارات رسميا بدعم الانقلاب في عدن، وكالة الأناضول للأنباء، نقلًا عن حساب وزارة الخارجيَّة اليمنيَّة على تويتر، على لسان نائب وزير الخارجيَّة، السَّفير محمد الحضرمي، في: ٢٠١٩/٨/١٠م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/QSE

(٣) الحكومة اليمنية تتهم الإمارات بتفجير الوضع في شبوة، وكالة الأناضول للأنباء، في: ٢٠١٩/٨/٢٣م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/PdH

وفي ٢٩ أغسطس ٢٠١٩م، اتَّهمت الحكومة اليمنيَّة الإمارات باستهداف قوَّاتها بغارات جويَّة في مدينتي عدن وزنجبار؛ ما أدَّى إلى سقوط قتلى وجرحى مدنيِّين وعسكريِّين تابعين للحكومة جرَّاء الغارات الَّتي شنَّت على خلفيَّة المعارك الَّتي شهدتها عدن بين القوَّات الحكوميَّة وقوَّات "المجلس الانتقالي" لاستعادة السَّيطرة على المدينة. وحمَّلت الحكومة الإمارات كامل المسئوليَّة عن هذا "الاستهداف السَّافر، الخارج عن القانون والأعراف الدُّوليَّة"(١).

وفي ٤ سبتمبر ٢٠١٩م، شدَّد نائب وزير الخارجيَّة اليمنيَّة، محمد الحضرمي، في لقاء مع نائب رئيس بعثة الاتِّحاد الأوربِّي لدى اليمن، ريكاردو فيلا، على ضرورة أن يتمَّ الوقوف أوَّلًا أمام انحراف دور الإمارات في التَّحالف بكلِّ جديَّة، وشفافيَّة، وأنَّ ذلك هو الطَّريق الصَّحيح تجاه إنجاح أيِّ حوار مع "المجلس الانتقالي".

وفي ١٠ سبتمبر ٢٠١٩م، اتَّهمت الحكومة اليمنيَّة الإمارات بتسيير رحلات جويَّة، مِن وإلى مطار الرَّيان بمدينة المكلا، في محافظة حضرموت، دون تنسيق مع وزارة النَّقل في الحكومة. وأفاد وزير النَّقل اليمني، صالح الجبواني، عبر تويتر، أنَّ الإمارات تعمل على استخدام موانئ بلاده لجلب "أسلحة لمسلحي المجلس الانتقالي الجنوبي"، واصفًا هذه الأعمال بـ"التَّجاوزات على سيادة الدَّولة"(٢).

---

(١) كتب محمد الحضرمي، نائب وزير الخارجيَّة اليمنيَّة، عبر تويتر: "تدين الحكومة القصف الجوي الإماراتي على قوَّات الحكومة في العاصمة المؤقَّتة عدن وفي زنجبار، ممَّا أسفر عن سقوط قتلى وجرحى مِن المدنيِّين وفي صفوف قوَّاتنا المسلَّحة". انظر: الحكومة اليمنية تتهم الإمارات بشن غارات جوية على قواتها في عدن وزنجبار، فرانس ٢٤، في: ٢٠١٩/٨/٢٩م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/PdM

(٢) الحكومة اليمنية تتهم الإمارات باستمرار تزويد الانتقالي بالسلاح عبر مطار الريان، إندبندنت عربية، في: ٢٠١٩/٩/١٠م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/PdR

وفي النِّصف الثَّاني مِن عام ٢٠٢٠م، ألقت حكومة اليمن اللُّوم على الإمارات بشأن ما يقوم به "المجلس الانتقالي" مِن أعمال؛ مؤكِّدة أنَّ الإمارات تواصل تقديم الدَّعم المالي والعسكري لقوَّات "الحزام الأمني"، وقوَّات "النُّخبة"؛ إلى جانب الدَّعم السِّياسي الَّذي تقدِّمه لـ"المجلس الانتقالي".

وفي ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٠م، اتَّهم مسئولان يمنيَّان[١] الإمارات بتزويد قوَّات "المجلس الانتقالي" بطائرات مسيرَّة، لاستخدامها ضدَّ الجيش الوطني. ففي الوقت الَّذي اشتدَّت فيه المواجهات العسكريَّة بين قوَّات الحكومة الشَّرعيَّة وقوَّات "المجلس الانتقالي" المدعوم إماراتيًّا، في محافظة أبين، تمكَّن الجيش الوطني مِن إسقاط طائرات مسيَّرة إماراتيَّة، استخدمتها قوَّات المجلس، خلال المعركة.

وفي ٢٥ مايو ٢٠٢١م، ذكرت "وكالة "أسوشيتد برس" الأمريكيَّة أنَّ الإمارات تقوم بتشييد "قاعدة جويَّة سريَّة في جزيرة ميون الإستراتيجيَّة قبالة اليمن"، وبالتَّحديد عند مضيق باب المندب. ونقلت الوكالة عن مسئولين في الحكومة اليمنيَّة أنَّ الإمارات هي مَن يقف وراء المشروع، على الرَّغم مِن إعلانها عام ٢٠١٩م سحب قوَّاتها مِن اليمن[٢].

تأتي هذه الأفعال جميعًا بالرَّغم مِن إعلان "التَّحالف العربي"، في ٢١ أبريل ٢٠١٥م، عن إيقاف عمليَّات "عاصفة الحزم"، بناء على خطاب الرَّيس اليمني، عبدربّه منصور هادي، إلى ملك المملكة العربيَّة السُّعودية،

(١) هما مستشار وزير الإعلام اليمني، مختار الرَّحبي، وكيل وزارة الإعلام، محمد قيزان. انظر: الحكومة اليمنية تتهم الإمارات بتزويد المجلس الانتقالي بطائرات مسيرة، الجزيرة، في: ٢٠٢٠/١١/٢٠م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/Pd-

(٢) تقرير: الإمارات تقوم ببناء قاعدة جوية سرية في "جزيرة استراتيجية" قبالة اليمن، قناة الحرَّة نقلا عن الوكالة، في: ٢٠٢١/٥/٢٥م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/QT7

سلمان بن عبدالعزيز، في العشرين مِن ذات الشَّهر، الَّذي تضمَّن طلب إيقاف "عاصفة الحزم".

كما تأتي هذه الأفعال بالرَّغم مِن إعلان الإمارات عن سحب قوَّاتها العسكريَّة مِن مدينة عدن، واليمن عمومًا، تكرارًا، في ٣٠ أكتوبر ٢٠١٩م، و٨ فبراير ٢٠٢٠م؛ في حين ظلَّت تحافظ على وجود عسكريٍّ لها، وأذرعة عسكرية تابعة لها، وتمارس صورًا مِن التَّدخُّلات المباشرة في الشَّأن اليمني. ففي حين تواجه حزب "التَّجمع اليمني للإصلاح"، المنضوي تحت "الشَّرعيَّة"، والملتزم بدعمها ومساندتها، والمبارك لـ"التَّحالف العربي" وعمليَّة "عاصفة الحزم"، تدعم بشكل متواصل "المجلس الانتقالي"، والقوَّات التَّابعة له، بما يمثِّله مِن تمرُّد على "الشَّرعيَّة"، وانقلاب عليها، وتهديد لوحدة اليمن، وأمنه، وهو توجُّه أثبته تقرير فريق الخبراء، التَّابع للأمم المتَّحدة، والمعني بالشَّأن اليمني.

فقد أكَّد التَّقرير أنَّ الإمارات تقدِّم دعمًا سياسيًّا مستمرًّا لقيادة "المجلس الانتقالي"، وأنَّها بذلك تدعم كيانًا "يهدِّد السَّلام والأمن والاستقرار في اليمن، وتتصرَّف بشكل يتنافى مع روح القرار (٢٢١٦/ ٢٠١٥م)، والَّذي يدعو الدُّول الأعضاء إلى أن تمتنع عن اتِّخاذ أيِّ إجراءات مِن شأنها تقويض وحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليميَّة، والمسِّ بشرعيَّة رئيس اليمن". ويرى الفريق أنَّ الإمارات أرخت قبضتها المباشرة على معظم القوَّات التَّابعة لـ"المجلس الانتقالي"[(١)].

هذه الممارسات والتَّجاوزات، والأعمال المقوِّضة لسُّلطة "الشَّرعيَّة"، والمنتهكة لسيادة اليمن، والمخالفة للاتِّفاقات والمعاهدات

(١) انظر: التقرير النهائي الَّذي أعدَّه فريق الخبراء المعني باليمن، والمقدَّم إلى لجنة مجلس الأمن، بتاريخ: ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٠م؛ وإلى رئيس مجلس الأمن، بتاريخ: ٢٢ يناير ٢٠٢١م. ص١٤- ١٥. متوفر على الرابط التالي:

https://undocs.org/ar/S/2021/79

والقوانين الدُّوليَّة، مِن قبل دولة الإمارات، خلال مشاركتها في العمليَّات العسكريَّة لـ"التَّحالف العربي"، بقيادة السُّعوديَّة خلقت رفضًا شعبيًّا، ونخبويًّا، ورسميًّا، للوجود الإماراتي، واستنكارا وشجبًا على المستوى الحراك الدُّبلوماسي للشَّرعيَّة، ومستوى الحراك الشَّعبي في الشَّارع.

المبحث الأوَّل:

علاقة الإمارات بالشَّرعيَّة اليمنيَّة:

لفهم علاقة الإمارات العربيَّة المتَّحدة بالأطراف السِّياسيَّة اليمنيَّة، منذ عام ٢٠١١م وحتَّى لحظة كتابة هذه الدِّراسة، ينبغي وضع إطار عام ومحدِّدات لتقييم هذه العلاقة، تستند إلى حقائق وشواهد واضحة.

وهنا يمكن التَّأكيد على أنَّ الإمارات منذ انطلاق ما عُرف بـ"الرَّبيع العربي" في ٢٠١١م اتَّخذت سياسة مختلفة تمامًا تجاه "الثَّورات الشَّعبيَّة" الَّتي أطاحت بالحكَّام في كلٍّ مِن: تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، وانتهت إمَّا: بهروبهم (زين العابدين بن علي)، أو باعتقالهم (حسني مبارك)، أو بمقتلهم (معمَّر القذَّافي)، أو بإرغامهم على التَّنازل عن السُّلطة (علي عبداللّه صالح).

هذا المدُّ الثَّوري الشَّعبي الجارف دقَّ نواقيس الخطر لدى أنظمة الخليج، والَّتي رحبت على استحياء بهذه الثَّورات، لكنَّها سرعان ما دعمت قوى "الدَّولة العميقة"[(١)]، بأذرعها العسكريَّة والأمنيَّة والاقتصاديَّة

(١) "مصطلحٌ جديد لا تصادفه في موسوعات العلوم السياسية سابقا، بدأ توظيفه أخيرا، وقد فسّره المؤرخ الأميركي، كريك كراندن، على أفضل ما يكون بوجود حكومة خفيّة تآمرية عميقة في أحشاء الدولة، تمثلها مراكز قوى، أو سلطة دينية، أو اجتماعية مخفيّة عن الأعين، تعمل ضدّ المصالح الوطنية، لتكبح تطور الدولة دوما، وتقيدها وتسلب مواردها بشتى الوسائل، فتعرقل نمو المجتمع". سيار الجميل، في مفهوم الدَّولة العميقة، العربي الجديد، في: ٢٠١٩/١١/٢٩م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.us/N0EhG

والإعلاميَّة والقضائية وحتَّى السِّياسيَّة، لتمثِّل المحرِّك الأقوى لـ"الثَّورات المضادَّة". كما آوَت دول خليجيَّة زعماء ورموز الأنظمة الفاسدة والفاشلة الهاربة مِن ثورات الشُّعوب، لتتَّخذ مِنهم مفتاحًا للوصول إلى "الدَّولة العميقة"، ومِن ثمَّ تحريكها لتعطيل مسار التَّحوُّلات السِّلميَّة للفترات الانتقاليَّة، وللقضاء على ثورات الشُّعوب ومعاقبتها عليها، ولاستعادة تمكُّن "الدَّولة العميقة" مِن النِّظام.

هذا الإطار يفسِّر حضور الإمارات في صدارة الدُّول العربيَّة الدَّاعمة والرَّاعية لرموز وقوى الثَّورة المضادَّة، والانقلابات والمعسكرات المتولِّدة عنها. ففي مصر دعمت -إلى جانب السُّعوديَّة- الانقلاب العسكري الَّذي قاده، وزير الدِّفاع المصري -آنذاك، الفريق أوَّل عبدالفتَّاح السِّسي، في ٣ يوليو ٢٠١٣م. وفي ليبيا كشف تقرير سرِّي للأمم المتَّحدة عن أنَّ دولة الإمارات ضالعة في تسيير "جسر جوي" سرِّي، لتزويد قوَّات اللِّواء المتقاعد، خليفة حفتر، بالأسلحة، في انتهاك لحظر الأسلحة الَّذي تفرضه الأمم المتحدة على ليبيا[1]؛ بل قدَّمت "أبو ظبي" لحفتر وقوَّاته دعمًا عسكريًّا ولوجستيًّا وإعلاميًّا ودبلوماسيًّا منذ ٢٠١٤م، ضدَّ "حكومة الوفاق" الَّتي تتمتَّع بالشَّرعيَّة الدُّوليَّة.

وفي الشَّأن التُّونسي صرَّح الرَّئيس التُّونسي الأسبق، المنصف المرزوقي، في يناير ٢٠١٩م، عن محاولات إماراتيَّة سابقة لإسقاط الحكومة التُّونسيَّة، مِن خلال دعم بعض الجماعات المسلَّحة الإرهابيَّة، واستخدام المال الفاسد، والإعلام الفاسد. ونقل موقع "موند أفريك" الفرنسي، المتخصِّص بالشُّئون الأفريقيَّة، في ٢٠١٨م، عن مصادر دبلوماسيَّة غربيَّة أنَّ وزير الدَّاخليَّة التُّونسي المُقال، لطفي براهم، التقى

(١) انظر: تقرير أممي سري.. الإمارات سيّرت جسرا جويا لدعم حفتر بالأسلحة، الجزيرة نت، في: ٢٠٢٠/٥/١٦م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.us/oG85U

سرًّا بمدير المخابرات الإماراتيَّة، وخطَّطا معًا لانقلاب على السُّلطة، على نفس طريقة انقلاب "بن علي" على "بورقيبة" في ١٩٨٧م، يُعزل بموجبه الرَّئيس آنذاك، القائد السِّبسي، رئيس الوزراء، يوسف الشَّاهد، ومِن ثمَّ تبدأ حملة قمعيَّة على "حركة النَّهضة" الإسلاميَّة، تحت مزاعم "الإرهاب" مثلما حدث مع إخوان مصر(١).

والأمر ذاته فيما يتعلَّق بالثَّورة السُّوريَّة، فقد لعبت الدَّولتان بأوراق الثَّورة السُّوريَّة، ومعاداة القوى الدِّيموقراطيَّة ذات التَّوجُّهات الإسلاميَّة المعتدلة في مقابل دعم أطراف متطرِّفة أو علمانيَّة معادية لها؛ وساهمت الإمارات، بالتَّنسيق مع نظام الأسد، في تصفية بعض قادة الجماعات المناهضة للنِّظام، في الفترة بين عامي ٢٠١٢م و٢٠١٤م. وفضلًا عن ذلك، التزمت الإمارات سياسة الأبواب المفتوحة لرجال الأعمال السُّوريِّين المرتبطين بالنِّظام وأفراد عائلة الأسد. وبحلول عام ٢٠١٨م، كانت الإمارات تسعى إلى تقارب علني مع نظام الأسد، وأعادت فتح سفارتها في دمشق في ديسمبر مِن ذات العام(٢).

لقد دعمت الإمارات باكرًا قوى الثَّورة المضادَّة في المنطقة، ممثَّلة في القوى العسكريَّة والأمنيَّة والإعلاميَّة والسِّياسيَّة، وسخَّرت أموالها ومنابرها الإعلاميَّة وعلاقاتها الدُّبلوماسيَّة وأسلحتها ونفوذها في المنظَّمات الإقليميَّة

(١) سيف الإسلام عيد، الإمارات والحرب على الربيع العربي.. هل تنجو تونس من حلف الثورات المضادة؟، وكالة الأناضول، في: ٢٠٢٠/٦/٤م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.us/pgpQy

وما قام به الرَّئيس التُّونسي الحالي، قيس بن سعيد، هو ذاته ما يعبِّر عن الثَّورة المضادَّة وتعطيل المسار الدُّستوري بتجميد الدُّستور وتعطيل المؤَّسسات السِّياديَّة للدَّولة مركِّزا جميع السُّلطات والصَّلاحيات بيده.

(٢) كيف تلاعبت هذه الدولة العربية الثرية بالمعارضة السورية وأهدت الأسد انتصاراً سهلاً؟، عربي بوست، في: ٢٠٢٠/٤/١٢م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.us/uQqWn

والدُّوليَّة، لصالح تلك القوى والدِّفاع عنها وشرعنة وجودها وتحرُّكاتها.

بل ساهمت الإمارات في محاولة الانقلاب بالجمهوريَّة التُّركيَّة، في ١٥ يوليو ٢٠١٦م، كما تشير عدَّة مؤشَّرات وتصريحات تركيَّة. فقد أشار وزير الخارجيَّة التُّركي، مولود تشاوش أوغلو، خلال اجتماعه بصحفيِّين أتراك، أنَّ دولة إسلاميَّة أرسلت ثلاثة مليارات دولار لمدبِّري الانقلاب؛ فيما ألمح الرَّئيس التُّركي، رجب طيِّب أردوغان، أنَّ هذه الدَّولة "دولة خليجيَّة" في خطاب له عام ٢٠١٧م؛ وصرَّح وزير الدَّاخليَّة التُّركي، سليمان صويلو، بأنَّ دولة الإمارات تسعى لمحاولة زرع "الفتنة والبلبلة في تركيا"، وشدَّد -في مقابلة خاصَّة مع قناة "الجزيرة" مباشر- على أنَّ مستشار ولي عهد الإمارات، محمَّد دحلان[١]، مدرج على قائمة المطلوبين لدى أنقرة بصفته إرهابيًّا "لأنَّه شخص يسعى إلى الفتنة"[٢].

لم يتوقف الأمر على تركيا، فقد أعلنت كلٌّ مِن: السُّعوديَّة والإمارات، ودول أخرى، في ٥ يونيو ٢٠١٧م، قطع العلاقات الدُّبلوماسيَّة مع دولة قطر. كما فرضت الدَّولتان على قطر حصارًا بريًّا وجويًّا وبحريًّا، متَّهمة إيَّاها بأنَّها تدعم جماعات "متطرِّفة" و"إرهابيَّة"، وتؤيِّد نظام الجمهوريَّة الإسلاميَّة بإيران في مواجهة دول الخليج، وتعمل على زعزعة أمن الدُّول الأربع (السُّعوديَّة والإمارات ومصر والبحرين)، وتحرِّض الشُّعوب على حكوماتها.

---

(١) وسبق أن ذكر الصَّحفي البريطاني، ديفيد هيرست، أنَّ محمَّد دحلان، مستشار ولي عهد الإمارات، دعم الانقلاب في تركيا ماليًّا، وأوضح -في مقال له على موقع "ميدل إيست آي- Middle East Eye"، قبل محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا، أنَّ الإمارات تموِّل الانقلابيِّين مِن خلال وسيطها محمَّد دحلان. انظر: قناة "دحلان" تجري لقاء مع زعيم منظمة "غولن" الإرهابية، وكالة الأناضول، في: ٢٠١٦/٨/٤م، متوفر على الرابط التالي:
https://cutt.us/gJ9ov

(٢) تركيا.. وزير الداخلية يتهم الإمارات بمحاولة زرع الفتنة ويتحدث عن تجنيس العرب، الجزيرة نت، في: ٢٠٢٠/٢/١٧م، متوفر على الرابط التالي:
https://cutt.us/AiQLP

وقد صرَّح أمير دولة الكويت الرَّاحل، الشَّيخ صباح الأحمد الجابر الصَّباح، في مؤتمر صحفي مشترك، مع الرَّئيس الأمريكي، دونالد ترامب، في البيت الأبيض، إلى أنَّه جرى "وقف عمل عسكري" تجاه قطر، في إشارة إلى نوايا الأطراف المقابلة في الأزمة القطريَّة للقيام بانقلاب مسلَّح(١). وكان وزير الخارجيَّة الألماني الأسبق، "زيغمار غابرييل"، كشف، في ديسمبر ٢٠١٨م، تفاصيل الغزو العسكري الَّذي كانت قطر على وشك أن تتعرض له عام ٢٠١٧م، مِن قبل السُّعوديَّة والإمارات. وسبق أن أشار موقع "إنتر سيبت"، الأمريكي، في أغسطس ٢٠١٧م، في تقرير له، إلى أنَّ السُّعوديَّة بدعم مِن الإمارات خطَّطتا لعمليَّة عسكريَّة في قطر، صيف ٢٠١٧م، لكنَّ مساعي وزير الخارجيَّة الأمريكي -آنذاك، "ريكس تيلرسون"، أثنت البلدين عن تفعيل مخطَّطهما(٢).

هذه الأحداث والمواقف الَّتي شهدتها المنطقة -في العقد الماضي- ترسم إطارًا عامًا لسياسة الإمارات العربيَّة المتَّحدة الخارجيَّة، خلال المدَّة المعنيَّة بها هذه الدِّراسة، وتعطي مؤشِّرات واضحة لمحدِّدات السِّياسة الإماراتيَّة في التَّعامل مع دول "الرَّبيع العربي"، أو تلك المساندة لها؛ إضافة إلى تأطيرها في سياق تصدُّر الثَّورة المضادَّة، بتحريكها وتبنِّيها ومساندتها وتقديم الدَّعم اللَّازم لها. وتتمثَّل هذه المحدِّدات في النِّقاط التَّالية:

- عرقلة العمليَّة الدِّيمقراطية الخاصَّة بالمرحلة الانتقاليَّة في دول الرَّبيع العربي،

(١) هل كان الخيار العسكري مطروحاً في الأزمة القطرية؟، سي. إن. إن. عربي، في: ٢٠١٧/٩/٨م، متوفر على الرابط التالي:

https://arabic.cnn.com/middle-east/2017/09/08/qatar-crisis-military-action-option

(٢) انظر: تفاصيل مخطط السعودية لغزو قطر.. ورد قوي من دول المقاطعة، وكالة "سبوتنيك" الروسية، في: ٢٠١٨/١٢/١٦م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.us/299GH

- مساندة القوى المناوئة للسُّلطات الشَّرعيَّة لإضعافها وإفشال إدارتها،

- خلق قوى مناوئة للسُّلطات الشَّرعيَّة، ومتمرِّدة عليها، وخارجة عن الإجماع الوطني،

- تقديم الدَّعم السِّياسي والمالي واللُّوجستي والإعلامي لتلك القوى المناوئة للسُّلطات الشَّرعيَّة،

- دعم الانقلابات العسكريَّة والمليشيا المسلَّحة والسَّعي في الاعتراف بها وشرعنتها،

- إضعاف القوى الثَّوريَّة -الإسلاميَّة والوطنيَّة، وإلصاق تهمة "الإرهاب" بها، ومحاربتها أمنيًّا وعسكريًّا.

هذه السِّياقات العربيَّة، الَّتي رافقت الأحداث اليمنيَّة بالتَّوازي منذ عام ٢٠١١م وحتَّى لحظة كتابة هذه الدِّراسة، وحركة دولة الإمارات فيها، ينبغي أن تستحضر عند تناول علاقة الإمارات بالأطراف السِّياسيَّة اليمنيَّة، كونها تتَّحد في ذات التَّوجُّهات السِّياسيَّة لها[١].

(١) في ٢٣ سبتمبر ٢٠١٤م، أشار الرئيس هادي -في تصريح له- إلى أنَّ الأشهر الأخيرة شهدت حروبًا وتوتُّرات مِن دماج إلى عمران إلى صنعاء، واتَّهم مَن سمَّاها "قوى خارجيَّة وداخليَّة" بأنَّها "تكالبت لإسقاط التَّجربة اليمنيَّة في الانتقال السِّلمي للسُّلطة". انظر: الرئيس اليمني: ما حدث مؤامرة وصنعاء لم تسقط، الجزيرة نت، في: ٢٠١٤/٩/٢٣م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.us/5TMFq

درجة تأثير الدُّول الإقليميَّة على أطراف الصِّراع الحالي في اليمن:

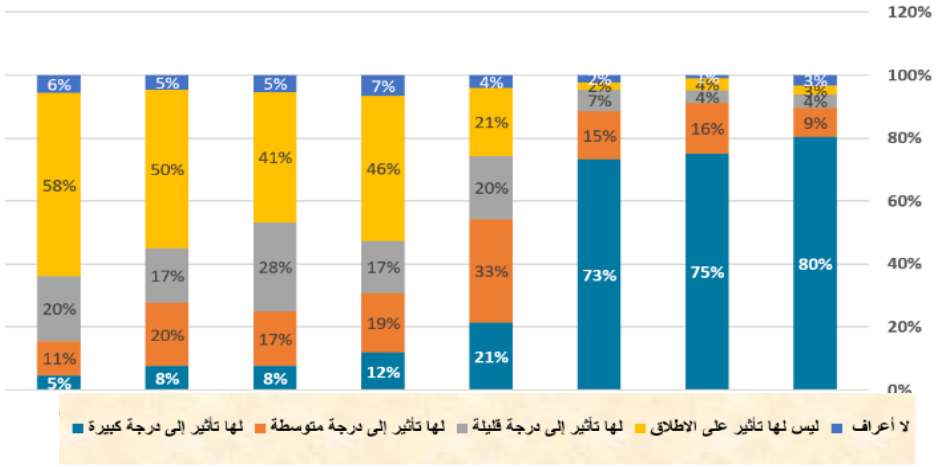

أظهر المؤشِّر اليمني أنَّ الإمارات تعدُّ مِن أكثر الدُّول الإقليميَّة تأثيرًا (لها تأثير إلى درجة كبيرة، وإلى درجة متوسَّطة) على طرف أو أكثر مِن أطراف الصِّراع الحالي في اليمن بنسبة (٨٨٪). وتأتي في التَّأثير في المرتبة الثَّانية بعد: السُّعوديَّة وإيران- حسب آراء المستجيبين.

المرجع: المؤشِّر اليمني: طبيعة الأوضاع العامَّة ودور الأطراف الدَّاخليَّة والخارجيَّة في الصِّراع، إصدار مركز المخا للدِّراسات الإستراتيجيَّة، وهو استطلاع رأي عام للمواطنين اليمنيِّين في المحافظات والمناطق المحرَّرة قام بتنفيذه مركز استطلاع للاستشارات وقياس الرَّأي العام (YPC)، سبتمبر ٢٠٢١م، شكل رقم (٢٤): درجة تأثير الدُّول الإقليميَّة على أطراف الصِّراع الحالي في اليمن.

تقييم سياسات الدُّول الخارجيَّة تجاه اليمن والصِّراع الحالي فيه:

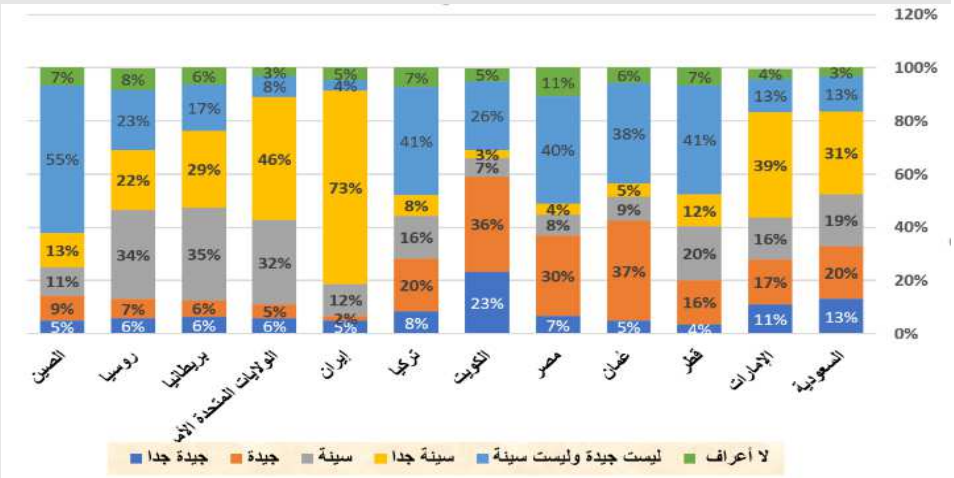

يرى ٦٥٪ مِن المستجيبين في استطلاع الرَّأي للمؤشِّر اليمني أنَّ سياسة الإمارات تجاه اليمن والصِّراع القائم فيه سيِّئة (سيِّئة جدًّا، وسيِّئة). في المرتبة الثَّانية بعد إيران الَّتي بلغت ٨٥٪ (سيِّئة جدًّا، وسيِّئة).

المرجع: المؤشِّر اليمني: طبيعة الأوضاع العامَّة ودور الأطراف الدَّاخليَّة والخارجيَّة في الصِّراع، إصدار مركز المخا للدِّراسات الإستراتيجيَّة، وهو استطلاع رأي عام للمواطنين اليمنيِّين في المحافظات والمناطق المحرَّرة قام بتنفيذه مركز استطلاع للاستشارات وقياس الرَّأي العام (YPC)، سبتمبر ٢٠٢١م، شكل رقم (٢٦): تقييم سياسات الدُّول الخارجيَّة تجاه اليمن والصِّراع الحالي.

أوَّلًا: الرِّئاسة:

عقب انتصار الرَّئيس اليمني السَّابق، علي عبداللّه صالح، في حرب ١٩٩٤م، عُيِّن عبدربه منصور هادي نائبًا للرَّئيس، في الثَّالث مِن شهر أكتوبر عام ١٩٩٤م، ليدخل الرَّجل العسكري إلى ميدان السِّياسة مِن أوسع أبوابها. وظلَّ هادي محتفظًا بهذا المنصب منذ ذلك التَّاريخ وحتَّى عام ٢٠١٢م. وبموجب "المبادرة الخليجيَّة"، الموقَّع عليها، في ٢٣ نوفمبر ٢٠١١م، بالرِّياض، مِن قبل جميع الأطراف اليمنيَّة، توجَّب على الرَّئيس صالح نقل سلطاته الرِّئاسيَّة إلى هادي في غضون ٣٠ يوما مِن التَّوقيع.

في ٢١ فبراير ٢٠١٢م، جرت انتخابات رئاسيَّة شكليَّة، كان فيها هادي المرشَّح الوحيد لجميع القوى، بحسب ما نصَّت عليه "المبادرة الخليجيَّة" وآليَّتها التَّنفيذيَّة. وأدَّى هادي اليمين الدُّستوريَّة أمام مجلس النُّوَّاب اليمني، في ٢٥ فبراير ٢٠١٢م، وجرت مراسيم تسليم السُّلطة له باعتباره رئيسًا لليمن في ٢٧ فبراير ٢٠١٢م.

كانت الإمارات مِن بين الدُّول الخليجيَّة الرَّاعيَّة لـ"المبادرة الخليجيَّة"، الَّتي شكَّلت مخرجًا متَّفقًا عليه بين القوى السِّياسيَّة نظرًا للانسداد الَّذي وصلت إليه الثَّورة الشَّعبيَّة مع نظام صالح عام ٢٠١١م. ووقفت الإمارات مع بقيَّة دول الخليج في مواقفها المساندة للرَّئيس هادي في إدارة المرحلة الانتقاليَّة، الَّتي نُصَّ عليها في المبادرة. وهو وقوف ينطلق مِن أنَّ الرَّجُل قادم مِن معسكر "صالح" الحزبي ونظامه السِّياسي، وموقعه في مؤسَّسة الرِّئاسة سابقًا.

وفي حين كانت العلاقات جيِّدة مع هادي خلال إدارته المرحلة الانتقاليَّة، كانت الإمارات تخطِّط للإجهاز على قوى "التجمع اليمني للإصلاح"، مِن خلال دعم مليشيا الحوثي للوصول إلى صنعاء، بالتَّنسيق مع الرَّئيس السَّابق، علي عبداللّه صالح. وقد صرَّح اللِّواء السُّعودي

المتقاعد، أنور عشقي[١]، عن رعايته شخصيًّا اتِّفاقًا بين حكومة بلاده (السُّعوديَّة)، وزعيم جماعة الحوثي في اليمن، عبدالملك الحوثي، شريطة التزامه بالتَّخلِّي عن إيران. وأكَّد -في مقابلة تلفزيونيَّة- أنَّ دولة خليجيَّة كانت المموِّل الرَّئيس للحوثيِّين، مِن أجل اجتياح العاصمة صنعاء، في سياق الحرب على حزب الإصلاح في اليمن[٢].

يقول القيادي المؤتمري، ياسر اليماني[٣]، في مقابلة مع وكالة "سبوتنيك": "الحقيقة أنَّ الإمارات رتَّبت لسقوط عمران، بذريعة إسقاط حزب التَّجمُّع اليمنيِّ للإصلاح". وذكر أنَّ السُّعوديَّة والإمارات أقنعتا الرَّئيس صالح بالتَّحالف مع الحوثيِّين، وفرضتا عليه "أن يكون داعمًا للميليشيات الحوثيَّة عن طريق الحرس الجمهوري وقيادات المؤتمر"، بزعم إسقاط الإخوان أو الإصلاح، فابتلع الطُّعم، وكذلك الرَّئيس هادي[٤].

وهذا ما يفسِّر تقبَّل السُّعوديَّة ودول خليجيَّة أخرى سقوط صنعاء، وملازمة الصَّمت أثناء عمليَّة اقتحام مليشيا "أنصار اللّه" المسلَّحة للعاصمة اليمنيَّة صنعاء، في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، ومواجهاتها العسكريَّة مع الفرقة

(١) أنور عشقي: ضابط استخبارات سابق. كان مستشارًا خاصًّا للأمين العام لمجلس الأمن الوطني الأمير بندر بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود، ومستشارًا بهيئة الخبراء بمجلس الوزراء السُّعودي، ويرأس حاليًّا مركز الدِّراسات السِّياسيَّة والإستراتيجيَّة بالشَّرق الأوسط في مدينة جدَّة.

(٢) انظر: اللواء عشقي: الحوثي تعهَّد لنا خطيًّا بالانقلاب على إيران.. ولعاصفة الحزم أنياب ستظهر في مناطق أخرى، روسيا اليوم، في: ٢٠١٥/٤/٢٢م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.us/TlweA

(٣) ياسر اليماني وكيل الأمانة العامَّة لحزب المؤتمر سابقًا، والمتحدِّث باسم الرَّئيس السَّابق، علي عبداللّه صالح، وباسم المؤتمر.

(٤) انظر: الطُّعم الذي ابتلعه.. المتحدِّث باسم علي عبداللّه صالح يفجِّر مفاجأة، موقع وكالة "سبوتنيك" الرُّوسية، في: ٢٠١٨/٩/١٠م؛ متوفر على الرابط التَّالي:

https://shortest.link/UWV

الأولى مدرَّع، المحسوبة على اللِّواء علي محسن الأحمر، وجامعة الإيمان، المحسوبة على "التَّجمع اليمني للإصلاح"، وبيت الشَّيخ عبداللّه بن حسين الأحمر، بمنطقة الحصبة، والَّذي يمثِّل رمزيَّة بيت الأحمر ومواقفهم المساندة لثورة ١١ فبراير.

كان هادي ووزير دفاعه مرضيًّا عنه، وهو يؤكِّد على عودة "عمران" إلى حضن الدَّولة[١]، عقب انكسار معسكر العميد الرُّكن حميد القشيبي، قائد اللِّواء (٣١٠) مدرَّع، ومقتله على يد مليشيا الحوثي بعد اقتحامهم المعسكر وأسرهم له، في ٨ يوليو ٢٠١٤م، وسيطرة الحوثيِّين على مدينة عمران. وقد أشار المتحدِّث باسم جماعة الحوثي، محمد عبدالسَّلام، في مقابلة مع قناة "الجزيرة"[٢]، إلى تنسيق مسبق مع الرِّئاسة ووزارة الدِّفاع اليمنيَّتين، ومع جهات إقليميَّة ودوليَّة، بشأن اقتحام صنعاء.

غير أنَّ ما جرى مِن جماعة الحوثي مِن استيلاء على كامل صنعاء، وإسقاط كافة مؤسَّسات الدَّولة وأجهزتها بأيديهم، بعد انسحاب حزب "الإصلاح"، واللِّواء علي محسن الأحمر، مِن المواجهة المسلَّحة في ظلِّ عدم تكافؤ القوى وحياديَّة السُّلطة، غيَّر قواعد اللُّعبة. فقد أصبحت إيران هي الكاسب الأكبر ممَّا جرى، وأصبحت صنعاء رابع عاصمة عربيَّة تسقط بيد أذرعها العسكريَّة المسلَّحة في المنطقة. وهنا شعر الرَّئيس هادي بالتَّهديد الفعلي على سلطته، ما دفعه للقول بأنَّ ما حدث في اليمن "مؤامرة كبيرة أُعِدَّت سلفًا، وتحالفت فيها قوى خارجيَّة وداخليَّة، وتجاوزت حدود الوطن"، في أوَّل تصريح له عقب سقوط صنعاء تحت سيطرة مليشيا

(١) الرئيس اليمني: عمران عادت إلى سيطرة الدولة بعد خروج المسلحين الحوثيين، بي. بي. سي. عربي، في: ٢٠١٤/٧/٢٣م، متوفر على الرابط التالي:

https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/07/140723_yemen_hadiomran_visit

(٢) انظر: اتهامات للجيش اليمني بالتواطؤ لاجتياح صنعاء، الجزيرة. نت، في: ٢٠١٤/١٠/٤م؛ متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/T9W

"أنصار اللّه" وقوّات صالح[١].

باتت دول الخليج مهدَّدة بذات المستوى الَّذي بات فيه الرَّئيس هادي مهدَّدًا بصنعاء، وهذا ما دفع السُّعوديَّة والإمارات لاتِّباع تكتيك جديد. وكانت الإمارات مِن ضمن دول الخليج الَّتي أعلنت عن دعمها القوي للرَّئيس هادي، أمام ما وصفته بـ"الانقلاب على الشَّرعيَّة"، الَّذي نفَّذه "المتمرِّدون" الحوثيُّون، إثر اقتحامهم قصر الرِّئاسة في صنعاء والسَّيطرة عليه؛ رافضة "كافَّة الإجراءات المتَّخذة لفرض الأمر الواقع بالقوَّة، ومحاولة تغيير مكوِّنات وطبيعة المجتمع اليمني". ووصفت دول الخليج التَّصعيد الحوثي بأنَّه "عمليَّات إرهابيَّة"، وندَّدت بما نتج عن ذلك مِن "تقويض للعمليَّة السِّياسيَّة" و"إفشال مخرجات الحوار الوطني الشَّامل" و"تعطيل العمليَّة الانتقاليَّة السِّلميَّة"؛ وشدَّدت على "التَّمسُّك بالشَّرعيَّة الدُّستوريَّة لهادي، والرَّفض القاطع لأيِّ محاولة للمساس بهذه الشَّرعيَّة"، محمِّلة "الحوثيِّين مسئوليَّة التَّعرض والمساس بكلِّ رموز الشَّرعيَّة الدُّستوريَّة"[٢].

مِن هنا بدأت السُّعوديَّة والإمارات السَّعي لاستنقاذ الرَّئيس هادي مِن الحصار المفروض عليه، وتثبيت شرعيَّته باعتباره رئيسا منتخبًا، مع تأمين خروجه مِنها وانتقاله إلى مدينة عدن، جنوب البلاد، ومِن ثمَّ انتقاله إلى العاصمة السُّعوديَّة (الرِّياض)، عقب إعلان "عاصفة الحزم" في ٢٥ مارس ٢٠١٥م.

(١) الرئيس اليمني: ما حدث مؤامرة وصنعاء لم تسقط، الجزيرة نت، في: ٢٠١٤/٩/٢٣م، مرجع سابق.

(٢) حسب ما جاء في البيان الصَّادر عن الاجتماع الاستثنائي لوزراء خارجيَّة دول مجلس التَّعاون الخليجي في الرياض. انظر: دول الخليج تعلن دعمها للرئيس اليمني وتندد بـ"الانقلاب على الشرعية"، فرانس ٢٤، في: ٢٠١٥/١/٢١م؛ متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/QTj

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٧/٢٨م.

بدأ الحديث عن توتُّر العلاقات بين الرَّئيس هادي ودولة الإمارات في ٢٧ مارس ٢٠١٤م، حيث أثارت زيارة خاطفة قام بها هادي إلى إمارة دبي، وهو عائد لليمن مِن دولة الكويت، لغطًا كبيرًا في وسائل الإعلام اليمنيَّة، إذ كانت زيارة غير معلن عنها، ولم يكن رئيس دولة الإمارات، خليفة بن زايد آل نهيان، في استقبال الرَّئيس هادي. ورغم عدم توفُّر أيُّ معلومة عن سبب الخلاف في حينه، إلَّا أنَّ الزيارة كانت سابقة لسقوط صنعاء بيد مليشيا "أنصار اللّه" الحوثيِّين وقوَّات صالح؛ وقد ذكرت وكالة "خبر"، التَّابعة للرَّئيس صالح، أنَّ هادي غيَّر مسار رحلته في اللَّحظات الأخيرة مِن أبو ظبي إلى دبي، وأنَّ الزِّيارة تحوَّلت مِن زيارة تستمرُّ ليومين إلى توقُّف قصير في دبي لساعتين فقط. وأشارت الوكالة أنَّ لقاء هادي مع نائب رئيس الدَّولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، محمد بن راشد آل مكتوم، لم يحضره أيٌّ مِن أبناء الشِّيخ زايد؛ في حين أكَّد مستشار للرَّئيس هادي، تحفَّظ عن كشف هويَّته، لموقع "عربي ٢١"، أنَّ محمد بن زايد حضر لقاء هادي مع حاكم دبي، وأنَّ اللِّقاء كان مغلقًا[١].

الخلاف الحقيقي ظهر بين الطَّرفين إثر الممارسات الإماراتيَّة في اليمن، وهي الَّتي تمتلك ثاني أكبر قوَّة عسكريَّة مشاركة في التَّحالف، والَّتي باتت تصادم أهداف التَّحالف وشرعيَّة هادي، خاصَّة وأنَّ الإمارات بدأت تتبنَّى دعم المتمرِّدين على سلطة هادي في الجنوب، ممَّن يرفع شعار "القضيَّة الجنوبيَّة" والدَّعوة لـ"انفصال الجنوب"، وتسهم في تشكيل قوَّات عسكريَّة مسلَّحة خاصَّة بهم، وخاضعة لها، في المحافظات الجنوبيَّة عمومًا.

وتصاعد الخلاف بين هادي والإمارات إلى حدِّ منع الأخيرة طائرة

(١) انظر: زيارة الرئيس اليمني إلى الإمارات تثير موجة تساؤلات، العربي الجديد، في: ٢٠١٤/٣/٢٨م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/Pep

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٧/١٩م.

الرَّئيس مِن الهبوط في مطار عدن الدُّولي، مطلع عام ٢٠١٧م، ورفضها تنفيذ قراراته الرِّئاسيَّة بتغيير مدير مطار عدن الدُّولي، ومناصب حكوميَّة أخرى في العاصمة المؤقَّتة عدن؛ وظلَّت العلاقة بين الطَّرفين في شدٍّ وجذب. وفي ٢٧ فبراير ٢٠١٧م، زار هادي الإمارات، بصورة مفاجئة، عقب توتُّر العلاقات بين الطَّرفين، إثر اتِّهامات يمنيَّة غير رسميَّة للإمارات بحماية قائد الحراسة بمطار عدن الدُّولي، المنشقِّ عن الشَّرعيَّة، صالح العميري، والَّذي منع طائرة هادي مِن الهبوط بالمطار، في ١٢ فبراير، وقاد اشتباكات مسلَّحة مع قوَّة مِن ألوية الحماية الرِّئاسيَّة، الَّتي يقودها ناصر نجل الرَّئيس هادي(١).

لم تحظ زيارة هادي بأيِّ حفاوة مِن قبل القادة الإماراتيِّين، حيث كان في استقباله بالمطار مسئول الاستخبارات الإماراتيَّة، اللِّواء علي محمد الشَّامسي؛ لذا غادر هادي غاضبًا دون أن يجري أيَّ لقاء رسميٍّ مع ولي عهد الإمارات، محمد بن زايد، كما كان معلنًا في بيان الزِّيارة، للتَّباحث حول "ملفَّات شائكة، مِنها الدَّعم الإماراتي للتَّمرُّد الَّذي قاده قائد وحدة أمن مطار عدن، و"قصفها لقوَّات تابعة له في محيط المطار"(٢).

عاد هادي لزيارة الإمارات مجدَّدًا، في ١١ يونيو ٢٠١٨م، بصورة مفاجئة -أيضًا، بعد أشهر مِن التَّوتر في العلاقات بين الطَّرفين، لبحث "التَّطوُّرات المتعلِّقة بتكثيف الجهود لتحرير باقي المناطق اليمنيَّة"، بحسب

(١) انظر: الرئيس اليمني يصل الإمارات في زيارة مفاجئة، وكالة الأناضول، في: ٢٠١٧/٢/٢٧م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/Pey

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٧/١٩م.

(٢) انظر: مسئول يمني يكشف لـ"عربي٢١" تفاصيل زيارة هادي للإمارات، عربي ٢١، في: ٢٠١٧/٣/١م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/PeC

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٧/١٩م.

ما أوردته وكالة الأنباء اليمنيَّة (سبأ)، في حينه. وجاءت الزِّيارة على وقع معارك حربيَّة تدور قرب مدينة الحديدة، بين الحوثيِّين مِن جهة، وقوَّات موالية لهادي وأخرى مدعومة وممولَّة مِن قبل الإمارات بقيادة العميد طارق محمد عبدالله صالح، مِن جهة أخرى[١].

كان مِن الواضح أنَّ السَّبب الجوهري مِن الزِّيارة هو رغبة الإمارات في تحسين علاقتها السِّياسيَّة بالرَّئيس هادي وحكومته، استعدادًا لمعركة اقتحام مدينة الحديدة، نظرًا لكون هذه المعركة تقع تحت إشراف ودعم الإمارات، وتخدم أجندتها المتمثِّلة في بسط نفوذها على الموانئ والسَّواحل والجزر اليمنيَّة. فكانت الإمارات بحاجة لموقف داعم مِن "الشَّرعيَّة" المعترف بها دوليًّا، لإعطائها السَّند الشَّرعي لتَّحركاتها العسكريَّة، وقيادة المعركة الَّتي شهدت تحذيرات دوليَّة غير مسبوقة، مِن قبل الأمم المتَّحدة والدُّول دائمة العضويَّة في مجلس الأمن، حول آثارها الكارثيَّة على الوضع الإنساني.

لم يستمر حبل الودِّ طويلًا، إذ بدأت الأحداث تأخذ منحى تصاعديًّا في عدن باتِّجاه تمكين "المجلس الانتقالي" ورفض عودة الحكومة الشَّرعيَّة والرَّئيس هادي إلى عدن. وشاركت الإمارات بتوجيه ضربات جويَّة لقوَّات "الشَّرعيَّة" في عدن لصالح قوَّات "المجلس الانتقالي". وعلى إثر ذلك دعا الرَّئيس هادي، في ٢٩ أغسطس ٢٠١٩م، السُّعوديَّة لوقف التَّدخُّل الإماراتي في اليمن، متَّهما الإمارات بتنفيذ غارات عسكريَّة ضدَّ قواته الحكوميَّة، وبدعم القوى الانفصاليَّة في الجنوب ضدَّ مؤسَّسات الدَّولة. وأكَّد هادي، في بيان بثَّته قناة اليمن الفضائيَّة -الرَّسميَّة، أنَّه لا يمكن أن

(١) انظر: الرئيس اليمني يزور الامارات في ظل توتر بين حكومته وأبوظبي، سويس إنفو، في: ٢٠١٨/٦/١١م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/PeK

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٧/١٩م.

تكون الحاجة لمن وصفهم بـ"الأشقاء" في معركة العرب ضدَّ إيران [في إشارة إلى الإمارات]، مدخلًا لتقسيم اليمن أو التَّفريط بشبر واحد مِن أراضيه"!

وأكَّد بيان هادي أنَّه في الوقت الَّذي يواجه "الجيش الوطني المليشيَّات الحوثيَّة الإيرانيَّة"، "يواجه التَّمرُّد المسلَّح الَّذي يستهدف الشَّرعيَّة الدُّستوريَّة والهويَّة اليمنيَّة، والَّذي قامت به ميليشيَّات ما يسمَّى بالمجلس الانتقالي المدعوم مِن الإمارات، والَّذي نصَّب نفسه ظلمًا وعدوانًا وبالقوَّة المسلَّحة ممثِّلًا لأبناء شعبنا اليمني في المحافظات الجنوبيَّة، وقام وما يزال يقوم بأبشع الجرائم ضدَّ المواطنين العزَّل، مستخدمًا ترسانة عسكريَّة إماراتيَّة، سعيًّا مِنه لتحقيق أهداف وغايات مموليه، سعيا نحو تقسيم بلادنا"، مفيدًا بأنَّ حكومته وُجِّهت، بكافة مؤسَّساتها، لاتِّخاذ كافَّة الإجراءات اللَّازمة، على مختلف الأصعدة، لمواجهة هذا الاستهداف "السَّافر ضدَّ بلادنا ووحدة وسلامة أراضيه"[(١)].

تدور أبعاد الخلاف بين الرَّئيس هادي والإمارات حول سببين رئيسيِّين:

الأوَّل: اختلاف الطَّرفين في توجيه دفَّة "الشَّرعيَّة"؛ ففي حين ترغب الإمارات مِن تمكين شخصيَّات ومكوِّنات وإقصاء شخصيَّات ومكوِّنات أخرى، رغبة في التَّمكُّن مِن تبعيَّة "الشَّرعيَّة"، وإزاحة هادي عن المشهد تدريجيًّا، يرفض هادي هذه السِّياسة ويعمل على تعزيز بقائه في السُّلطة وتمكُّنه مِن إدارة الدَّولة. وقد كان قرار عزل خالد محفوظ بحَّاح، رئيس الوزراء الأسبق، والمدعوم إماراتيًّا، مِن منصب نائب الرَّئيس ورئاسة

(١) الرئيس اليمني يدعو السعودية لوقف التدخل الإماراتي، دي دبليو، في: ٢٠١٩/٨/٢٩م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/PeO

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٧/١٩م.

الوزراء[١]، وتعيين اللِّواء علي محسن الأحمر نائبًا للرَّئيس عوضا عنه، وأحمد عبيد بن دغر رئيسًا للوزراء خلفًا له، في ٣ أبريل ٢٠١٦م، بمثابة شعلة الفتيل الَّتي قادت لتصاعد الخلاف بين هادي والإمارات.

مِن هنا جاء تشكيل "المجلس الانتقالي" ودعمه ماليًّا، وماديًّا، وتمكينه على الأرض، لإضعاف سلطة هادي، والضَّغط عليه سياسيًّا لتمكين الأطراف الموالية للإمارات. وهو ما ترجمه "اتِّفاق الرِّياض" مِن خلال فرض المحاصصة مع المجلس.

وفي حين تصنِّف الإمارات "الإخوان المسلمون" على أنَّها "جماعة إرهابيَّة"، وتعمل على الحدِّ مِن نفوذها في اليمن، وخصوصًا في المناطق الجنوبيَّة الخاضعة لسيطرة قوَّات "المجلس الانتقالي" التَّابع لها، وترفض مشاركة حزب "التَّجمع اليمني للإصلاح" في "الشَّرعيَّة"، وتعيين كوادره ضمن التَّعيينات الحكوميَّة والرَّسميَّة، يرفض هادي هذا التَّوجه باعتبار أنَّ المستفيد الأكبر مِن ذلك هم المناوئون له مِن حزب "المؤتمر الشَّعبي العام" الموالين لعائلة صالح، و"الحوثيُّون" المنقلبون عليه، و"المجلس الانتقالي" المتمرِّد على سلطته.

مِن هنا بدأت الإمارات في مواجهة الإصلاح ميدانيًّا عبر أدواتها الخاضعة لها. وقد أقرَّت الإمارات بأنَّها حاربت "الإخوان المسلمين" في اليمن، ووصفتهم بأنَّهم مِن أعدائها الَّذين استهدفتهم فيه، رغم اللِّقاءات المتكرِّرة بين قادتهم ومسئولين إماراتيِّين، واستضافة بعض قادتهم في أبو ظبي بشكل رسميٍّ ومعلن أواخر عام ٢٠١٨م[٢].

(١) كلِّف بتشكيل الحكومة بعد انقلاب الحوثيِّين بصنعاء، في ١٣ أكتوبر ٢٠١٤م، وتولَّى رئاسة الوزراء رسميًّا في ٧ نوفمبر ٢٠١٤م، لكنه عاد وقدَّم استقالته في ٢٢ يناير ٢٠١٥م. وفي ١٢ أبريل ٢٠١٥ عُيِّن نائبًا للرَّئيس هادي بقرار مِنه، واستأنف مهامه كرئيس لمجلس الوزراء في المنفى.

(٢) انظر: بعد إقرارها بمحاربته.. قيادي بالإصلاح اليمني: الإمارات مسؤولة عن استهداف قادتنا، الجزيرة نت، في: ٢٠٢٠/٢/١٠م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/PeV

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٧/١٩م.

الثَّاني: رفض هادي للمطالب الإماراتيَّة بشأن تأجيرها ميناء عدن، وجزيرة سقطرى، وجزيرة ميون. إذ تتحدَّث مصادر عدَّة عن تقديم الإمارات هذه المطالب للرَّئيس هادي ورفضه لها.

وتعود محاولات الإمارات الجادَّة للسَّيطرة على ميناء عدن إلى بداية التَّسعينيَّات مِن القرن الماضي، وتحديدًا بعد أن أقرَّت الحكومة اليمنيَّة آنذاك إنشاء منطقة "التِّجارة الحرَّة" في المدينة؛ وهو قرار أثار مخاوف الإمارات مِن تأثيره على موقع ميناء دبي. وتمكَّنت الإمارات مِن الحصول على اتِّفاقيَّة تشغيل ميناء عدن عام ٢٠٠٨م، واستمرَّت في إدارته حتَّى عام ٢٠١٢م، حين اتَّخذت الحكومة اليمنيَّة قرارًا بالتَّراجع عن الاتِّفاق نتيجة تعطيل الإمارات للميناء كاملًا.

أمَّا جزيرة سقطرى فقد بدأ العمل على التَّمكُّن مِنها، عقب توقيع رئيس الوزراء اليمني الأسبق، خالد بحَّاح، اتِّفاقيَّة مع الإمارات، في شهر مارس عام ٢٠١٦م، لإعادة إعمار وتنميَّة الجزيرة؛ وهو ما أعطى الإمارات مبرر الوجود عليها. وتصاعدت التَّحركات الإماراتيَّة في الجزيرة حتَّى بلغت ذروتها في شهر مايو ٢٠١٨م، بدفع تعزيزات عسكريَّة إماراتيَّة على الجزيرة، في تحدٍّ صارخ للحكومة اليمنيَّة، والَّتي صعَّدت مِن موقفها خوفًا على الجزيرة حتَّى بلغ الأمر "مجلس الأمن" الدُّولي؛ إذ تقدَّمت الحكومة اليمنيَّة برسالة، في ٨ مايو، بشأن الوجود العسكري الإماراتي في جزيرة سقطرى معتبرة إيَّاه "عملًا عسكريًّا غير مبرَّر"، وينطوي على "عدَّة آثار سلبيَّة".

وكانت صحيفة "الإندبندنت" البريطانيَّة أشارت، في تقرير لها، إلى أنَّ الإمارات تسعى لاحتلال جزيرة سقطرى؛ ونقلت عن مصادر قولها: إنَّ أبو ظبي تسعى لتحويل الجزيرة إلى قاعدة عسكريَّة دائمة، ومنتجع سياحي[(١)].

(١) انظر: هل تتصرف الإمارات في سقطرى اليمنية بمعزل عن خطط التحالف؟، بي بي سي، =

وفي أبريل ٢٠٢٠م، رفض هادي طلبًا إماراتيًّا بتأجيرها جزيرة ميون الواقعة في المياه الإقليميَّة اليمنيَّة، على البحر الأحمر غربًا، لمدَّة ٢٠ عاما؛ بحسب ما كشف عنه موقع "ديبكا" (DEBKA) الاستخباراتي الإسرائيلي(١). وقد أكَّدت وكالة "أسوشيتد برس" الأمريكيَّة، نقلا عن مسئولين عسكريِّين، أنَّ التَّوتُّر بين الإمارات والرَّئيس هادي يعود في جزء مِنه إلى مطالبة إماراتيَّة للحكومة اليمنيَّة بتوقيع اتِّفاقيَّة لتأجير جزيرة ميون مدَّة ٢٠ عاما(٢).

وقد صرَّح مصدر مسئول عن أنَّ: "هادي لن يقف مكتوف اليدين إزاء تصرُّفات الإمارات وتدخُّلها في صلاحيَّاته، أو قبوله بأيِّ إملاءات تفرض عليه على شكل قرارات أو تعيينات، وكذا المساس بسيادته الوطنية"(٣).

نتيجة تصُّلب هادي في مواقفه بشأن منح الإمارات عقود إيجار أو تمكين في عدن أو الجزر اليمنيَّة الأخرى أصبحت الإمارات غير راغبة في بقاء هادي في السُّلطة، ومِن ثمَّ سعت إلى إضعافه وتمكين خصومه وتحريض الأطراف اليمنيَّة للمطالبة بإزاحته.

= في: ٢٠١٨/٥/٦م، متوفر على الرابط التالي:

https://www.bbc.com/arabic/interactivity-44023944

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٧/١٩م.

(١) انظر: موقع إسرائيلي: الإمارات تبني قاعدة عسكرية في جزيرة ميون اليمنية، الجزيرة نت، في: ٢٠٢٠/٦/١م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/QU8

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٧/١٩م.

(٢) انظر: أنباء عن إنشاء قاعدة إماراتية فيها.. دعوات للحكومة اليمنية لحفظ سيادة جزيرة ميون، الجزيرة نت، في: ٢٠٢٠/٥/٢٦م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/Pfa

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٧/١٩م.

(٣) انظر: مسؤول يمني يكشف لـ"عربي٢١" تفاصيل زيارة هادي للإمارات، عربي ٢١، في: ٢٠١٧/٣/١م، مرجع سابق.

نائب الرَّئيس:

ظلَّت علاقة نائب الرَّئيس اليمني الحالي، الفريق علي محسن الأحمر، والَّذي كان أحد الشَّخصيَّات المستهدفة إماراتيًّا بدعم الحوثيِّين لدخول صنعاء -عام ٢٠١٤م، بالإمارات علاقة متوتِّرة في الخفاء؛ إذ الرَّجل محسوب على التَّوجُّه الوطني الإسلامي، وفي عام ٢٠١١م أعلن انحيازه للثَّورة الشَّعبيَّة، هو ورفقاء دربه في السِّلك العسكري.

الرُّجل الَّذي كان يقاسم الرَّئيس صالح، النُّفوذ منذ تولِّيه الرِّئاسة عام ١٩٧٨م، شارك في ثمانينيَّات القرن الماضي، في حرب "المناطق الوسطى" ضدَّ قوى اليسار المدعومة مِن "الحزب الاشتراكي اليمني" الَّذي كان حاكما للشَّطر الجنوبي مِن اليمن؛ كما شارك في حرب الانفصال عام ١٩٩٤م، والَّتي قادها الحزب "الاشتراكي". ونظرًا لموقعه كقائد للمنطقة الشَّرقيَّة الغربيَّة العسكريَّة شارك في حرب الدَّولة على الحوثيِّين في صعدة - منذ عام ٢٠٠٣م؛ وخلال الحروب السِّتَّة الَّتي دارت بينهم وبين الدَّولة حتَّى عام ٢٠١١م. لهذا فإنَّ قوى اليسار والإمامة اليوم تتَّفق على معاداته والرَّغبة مِن الانتقام مِنه.

اعتُبِرَ الأحمر أقوى رجل في المؤسَّسة العسكريَّة، ومِن منطلق نفوذه وتحالفاته، كان هدفًا إقليميًّا ودوليًّا[١]، كما كان هدفًا محليًّا لقوى اليسار والإمامة وبقايا نظام صالح؛ لذا جرى التَّحالف لإضعافه وإزاحته عن المشهد العام. وقد جاء استهداف "اللِّواء ٣١٠ مدرَّع"، المرابط في

(١) اقترح مبعوث الأمم المتَّحدة، في حينه، إسماعيل ولد الشَّيخ أحمد، تنحِّي الأحمر، وقبول هادي بدور شرفي إلى حدٍّ ما، وذلك بعد انسحاب الحوثيِّين مِن العاصمة صنعاء. وتقول وثيقة الخطة، الَّتي اطَّلعت وكالة "رويترز" على نسخة مِنها: "بمجَّرد التَّوقيع على الاتِّفاقيَّة الكاملة والشَّاملة، يستقيل نائب الرَّئيس الحالي، ويعيِّن الرَّئيس هادي النَّائب الجديد للرَّئيس (المسمَّى في الاتِّفاقيَّة)". انظر: خطة الأمم المتحدة للسلام في اليمن تهمّش دور الرئيس هادي، القدس العربي، في: ٢٠١٦/١٠/٢٧م، متوفر على الرابط التالي:
https://shortest.link/QZF

محافظة عمران -شمال صنعاء، عام ٢٠١٤م، ومقتل قائده العميد ركن، حميد القشيبي، في إطار كسر شوكة الرَّجل؛ إذ كان "اللِّواء ٣١٠" تابعًا لـ"الفرقة الأولى مدرع"، التَّابعة بدورها للِّواء، علي محسن -في حينه.

في عام ٢٠١٢م، وتحت مبدأ "هيكلة الجيش"، والَّذي كان مِن ضمن أولويَّات الرَّئيس هادي، أصدر هادي قرارات بإعادة تنظيم وهيكلة الجيش، شملت إلغاء تشكيلات عسكريَّة وعزل قادة كبار، كان مِن بينها "الفرقة الأولى مدرَّع" واللِّواء علي محسن الأحمر، والَّذي عُيِّن مستشارًا للرَّئيس لشئون الدِّفاع والأمن، في إشارة لإزاحته مِن مواقع القرار والتَّأثير.

الأمر لم يتوقَّف عند هذا الحدِّ، فقد ظلَّ القضاء على قوات وإمكانات "الفرقة الأولى مدرَّع"، هدفا للدُّول الإقليميَّة والغربيَّة، وتحالف الحوثيِّين وصالح، عام ٢٠١٥م. فقد كان مقرُّ الفرقة الأولى مدرَّع أحد الأهداف الرَّئيسة للمواجهات الَّتي جرت أثناء اقتحام صنعاء، والَّتي شارك فيها الحوثيُّون وقوَّات الحرس الجمهوري، حيث جرى قصفها مِن المعسكرات التَّابعة له، فيما كانت قوَّات الجيش التَّابعة لهادي ووزير الدِّفاع تقف على الحياد![1]

وما لم يشر له اللِّواء السُّعودي المتقاعد، أنور عشقي، عام ٢٠١٥م، في حديثه عن تمويل دولة الإمارات للحوثيِّين وحليفهم صالح، مِن أجل اجتياح العاصمة صنعاء، في سياق الحرب على حزب الإصلاح في اليمن، هو أنَّ استهداف اللِّواء علي محسن كان جزءا مِن الهدف الرَّئيس لهذا الاقتحام المسلَّح لصنعاء[2].

إنَّ عمليَّات تقويض دور الرَّجل، والتَّخلُّص مِنه على المستوى

(١) تحالف ثلاثي وراء سقوط صنعاء بيد الميليشيات.. وعاصفة الحزم تعيد الأمل، صحيفة الشرق الأوسط، عدد رقم (١٣٦٣٣)، في: ٢٠١٦/٣/٢٦م،

(٢) انظر: المقابلة الَّتي أجرتها قناة "روسيا اليوم"، مع أنور عشقي، في: ٢٢ أبريل ٢٠١٥م. مرجع سابق.

العسكري والسِّياسي، نظرًا لحضوره وتأثيره في المشهد اليمني على المستوى السِّياسي والعسكري والاجتماعي منذ وقت بعيد، باعتباره خطرًا وجوديًّا على مشروع الهيمنة الخارجيَّة على اليمن، بلغت حدَّ محاولة اغتياله حتَّى بعد لجوئه للسُّعوديَّة ووقوفه مع عمليَّة "عاصفة الحزم"، وتعيينه نائبًا للرَّئيس هادي في ٣ أبريل ٢٠١٦م. فقد تعرَّض موكبه للاستهداف، في ١٨ يوليو ٢٠١٨م، بمحافظة مأرب شرق صنعاء(١).

وبرغم إشادات نائب الرَّئيس بجهود "التَّحالف العربي"، وخصوصًا السَّعودية والإمارات، في اليمن، في دعمهما لـ"الشَّرعيَّة" في مواجهة الانقلاب الحوثي، إلَّا أنَّه ظلَّ مستهدفًا إعلاميًّا وميدانيًّا مِن قبل الإمارات. فقد شنَّ موقع "إرم نيوز"، الَّذي تموله الإمارات، ويقع مقرُّه في العاصمة أبو ظبي، هجومًا شرسًا ومتكرِّرًا على نائب الرَّئيس، باعتباره "المسئول الأوَّل عن سقوط الجبهات باليمن" بيد الحوثيِّين؛ كما نشر موقع "ميدل إيست أونلاين" الإماراتي، في أغسطس ٢٠١٩م، تقريرًا بعنوان "الإخوان والقاعدة حزام الحكومة اليمنيَّة لترهيب المجلس الانتقالي"، متحدِّثًا فيه عن ارتباط شخصيَّات قياديَّة في تنظيم "القاعدة" بنائب الرَّئيس. ولا تنفك وسائل الإعلام الإماراتيَّة، أو اليمنيَّة المموَّلة مِنها، عن مهاجمة نائب الرَّئيس(٢).

وخلال السَّنوات الماضيَّة مِن الحرب الدَّائرة في اليمن، فقَدَ نائب الرَّئيس اليمني عددًا مِن رجالاته المشهود لهم بالولاء الوطني والانضباط

(١) انظر: مقتل محمد صالح الأحمر في تفجير استهدف نائب رئيس الجمهورية اليمني، وكالة "سبوتنيك"، في: ٢٠١٨/٧/١٨م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/PkC

(٢) انظر: ما سر الهجوم المتصاعد للإمارات ضد الشرعية اليمنية؟، الخليج أونلاين، في: ٢٠٢٠/٣/٣م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/Pfi

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٧/٢٢م.

العسكري في ميادين المعركة، في ظروف غامضة. وتتحدَّث مصادر مختلفة عن وجود مخطَّط إماراتيٍّ عن اغتيال هذه القيادات العسكريَّة في كلٍّ مِن مأرب وبعض المحافظات الجنوبيَّة في سبيل إضعاف قوَّة الرَّجل. هذه العمليَّات تتمُّ في حين تحافظ السُّعوديَّة على صمتها إزاء ما يجري، وهو صمت يراه المراقبون غير بريء في هذه الظُّروف.

وربَّما كشفت الوثائق السُّعوديَّة السِّريَّة المسرَّبة، الَّتي اطَّلعت "الجزيرة نت" على (١٦٢) صفحة مِنها، عام ٢٠٢٠م، عن سرِّ هذا الصَّمت حول ما يتعرَّض له نائب الرَّئيس اليمني مِن استهداف. إذ أظهرت الوثائق اتِّهام نائب الرَّئيس اليمني بغموض موقفه مِن السُّعوديَّة وجديَّة ولائه للرِّياض![1]

محليًّا يرفض "المجلس الانتقالي"، المدعوم إماراتيًّا، دخول نائب الرَّئيس اليمني، الفريق علي محسن الأحمر، لمدينة عدن المحرَّرة، ويطالب المجلس برحيل ما يصفها بـ"قوَّات علي محسن الأحمر" عن المحافظات الجنوبيَّة؛ ويعمل على خوض حروبه مع قوَّات "الشَّرعيَّة" والجيش الوطني تحت لافتة محاربة "الإخوان المسلمون" و"علي محسن الأحمر". هذه المطالب تحدِّد -بطبيعة الحال- الأجندات الإماراتيَّة تجاه نائب الرَّئيس في هذه المرحلة مِن الشَّأن اليمني.

ثانيًا: مجلس النُّوَّاب:

في ٢٠١١م، بلغ الانقسام في السَّاحة اليمنيَّة نتيجة الثَّورة الشَّعبيَّة الَّتي زلزلت المشهد العام، مؤسَّسات الدَّولة وسلطاتها السِّياديَّة، إذ أصبح

(١) انظر: وثائق سرية مسربة.. الجزيرة نت تكشف حقيقة المواقف السعودية من أبرز الملفات اليمنية، الجزيرة نت، في: ٢٠٢٠/٨/٢م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/Pfm

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٧/٢٢م.

مجلس النُّواب اليمني منقسما على نفسه بين أطراف مؤيِّدة للثَّورة وأطراف مؤيِّدة للنِّظام. ومع قبول "المبادرة الخليجيَّة"، أصبح مجلس النُّواب شاهدًا على إدارة المرحلة الانتقاليَّة مِن خلال ما أنيط به مِن مسئوليَّات نصَّت عليها الآليَّة التَّنفيذيَّة للمبادرة.

مع سقوط صنعاء، في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، بيد الانقلاب، الَّذي قام به تحالف الحوثي- صالح، عاد الانقسام لمجلس النُّواب مجدَّدا؛ وأصبحت المؤسَّسة الممثِّلة لسلطة الشَّعب أمام اختبار عصيب في تجسيد إرادة النَّاخبين إزاء ما جرى تجاه الدَّولة.

ويعدُّ مجلس النُّوَّاب الحالي امتدادًا لمجلس النُّوَّاب المنتخب عام ٢٠٠٣م؛ وينقسم أعضاؤه بين موالين لـ"الشَّرعيَّة" معظمهم خارج اليمن نظرًا لظروف الحرب، وآخرين خاضعين لسلطة "أنصار اللّه" الحوثيِّين بصنعاء. ونتيجة الحرب الدَّائرة في اليمن فقد توقَّفت دورة الانتخابات والعملية الدِّيمقراطيَّة منذ ٢٠١٤م، كما تعطَّل انعقاد المجلس بجميع أعضائه بصفة دستوريَّة.

وقد عملت الرِّئاسة اليمنيَّة بالتَّوافق مع القيادة السُّعوديَّة على جمع شتات أعضاء مجلس النُّوَّاب في الخارج، بغرض إحياء دور المجلس وسحب شرعيَّة مجلس النُّوَّاب مِن سلطة الانقلاب بصنعاء. وتطلَّبَ عقد جلسة قانونيَّة لمجلس النُّوَّاب توفير النِّصاب القانوني، وذلك بحضور أكثر مِن ١٣٥ عضوًا[١]؛ خصوصًا أنَّ عدد النُّواب المقيمين داخل اليمن يُقدَّر عددهم بين (٩٧- ١٠٥) عضوًا، نصفهم تقريبًا يشاركون في جلسات

(١) نتيجة طول الفترة التي قضاها مجلس النواب الحالي، منذ ٢٠٠٣م، فقد توفِّي ٣٥ مِن أعضائه، ليهبط عدد الأعضاء الأحياء إلى ٢٦٦ عضوًا؛ وبذلك يصبح النِّصاب القانوني لصحة انعقاده ١٣٥ عضوًا (٥٠٪ +١). انظر: دوافع الصراع على مجلس النواب اليمني واحتمالات الحسم، أحمد عزَّ الدين، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، في: ٢٠١٩/٥/١م، متوفر على الرابط التالي:

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/05/190501105931269.html

يعقدها مجلس النُّواب الخاضع لسلطة انقلاب صنعاء[١].

وبحسب المرسوم الرِّئاسي الَّذي أصدره هادي، في ٢٨ يناير ٢٠١٧م، بشأن نقل مقرِّ جلسات مجلس النُّواب مِن العاصمة صنعاء إلى العاصمة المؤقَّتة عدن، كان يفترض انعقاد المجلس في مدينة عدن، غير أنَّ "المجلس الانتقالي" المدعوم إماراتيًّا رفض ذلك بشدَّة، وهدَّد باستخدام كلِّ الوسائل الممكنة لمنع الانعقاد في مدينة عدن، أو مدينة المُكلَّا بمحافظة حضرموت، أو في أيِّ أرض جنوبيَّة؛ ما دفع الرِّئاسة اليمنيَّة للبحث عن بدائل أخرى أكثر أمنًا، وبعيدة عن هيمنة القوَّات الإماراتيَّة أو قوَّات النُّخب والأحزمة الأمنيَّة الموالية لها[٢].

وعلى الرَّغم مِن زيارة رئيس مجلس النُّواب اليمني، سلطان البركاني، لأبو ظبي، لمدة أربعة أيَّام، لإقناع الجانب الإماراتي بضرورة انعقاد جلسات المجلس في عدن، إلَّا أنَّ مصادر مطَّلعة ذكرت أنَّ الإمارات رفضت الأمر بشكل قاطع.

ورغم كلِّ المعوِّقات الدَّاخليَّة، ومعارضة الإمارات، استطاع مجلس النُّواب اليمني، في منتصف ١٣ أبريل ٢٠١٩م، عقد جلساته في مدينة سيئون بمحافظة حضرموت، بحضور ١٣٥ عضوًا، بحسب تصريح النَّائب، محمد الحاج الصَّالحي، لوكالة الأناضول؛ حيث جرى استبعاد الأعضاء المتوفَّين، وعددهم ٣٤ نائبًا، مِن إجمال عدد أعضاء مجلس النُّواب البالغ عددهم (٣٠١).

الاجتماع -الَّذي تمَّ بحضور الرَّئيس هادي- انتخب بالإجماع سلطان البركاني (مؤتمر) رئيسًا للمجلس، إضافة إلى ثلاثة نوَّاب له، هم: محسن باصرة (إصلاح)، ومحمد الشَّدادي (مؤتمر)، وعبدالعزيز جباري (العدالة والبناء- مؤتمر سابقا).

(١) انظر: المرجع السابق.

(٢) انظر: المرجع السابق نفسه.

ولأنَّ مجلس النُّوَّاب أحد مؤسَّسات السُّلطة الممثِّلة لإرادة الشَّعب والمعنيَّة بالدِّفاع عن سيادة الدَّولة ومصالح الوطن، وهو منبر رسمي للقوى السِّياسيَّة الممثَّلة فيه، فقد سعت الإمارات إلى تعطيل دوره، في سبيل تقوِّض "الشَّرعيَّة" وسلطات الدَّولة، لتتمكَّن مِن ممارسة أجنداتها السِّياسيَّة والاقتصاديَّة والعسكريَّة والأمنيَّة في اليمن، بعيدًا عن أيِّ سلطة سياديَّة يمنيَّة تتمتَّع بالاستقلال والانتماء الوطني.

تخشى الإمارات، وهي الَّتي عملت خلال السَّنوات التَّالية لـ"عاصفة الحزم" على تعزيز نفوذها وتمكين أدواتها المحليَّة في المحافظات الجنوبيَّة لحماية المصالح الَّتي تهدف لحيازتها، في حال تفعيل دور مجلس النُّواب اليمني، مِن عرقلة مشاريعها الخاصَّة، والحدِّ مِن حرِّيَّة حركتها، وتأطير مصالحها مِن خلال مرجعيَّات دستوريَّة وقانونيَّة، وتقييد أدوارها المشبوهة مِن خلال المراقبة والمساءلة، وهو ما ترجم فعليًّا بمواقف المجلس وبعض أعضائه.

ففي ١٧ أغسطس ٢٠١٩م، طالب تسعة أعضاء مِن مجلس النُّوَّاب اليمني الرَّئيس هادي بالاستغناء عن مشاركة الإمارات في قوَّات التَّحالف، و"خروج قوَّاتها مِن كافَّة أراضي الجمهوريَّة اليمنيَّة"[١].

وفي ٧ سبتمبر ٢٠٢٠م، وجَّه النَّائبان، علي محمد المعمري (مستقل)، وعلي حسين عشَّال (إصلاح)، مذكِّرة إلى رئيس مجلس الوزراء اليمني، الدُّكتور معين عبدالملك، بشأن معلومات تحصَّلا عليها تفيد "بشروع الإمارات في إنشاء معسكرين في جزيرة سقطرى، إضافة إلى سعيها لإنشاء قاعدة عسكريَّة دون علم الدَّولة"، و"تسيير ٦ رحلات إلى

(١) اليمن.. برلمانيون يطالبون بالاستغناء عن مشاركة الإمارات في التحالف، وكالة الأناضول للأنباء، في: ٢٠١٩/٨/١٧م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/PnS

سقطرى، لأشخاص مِن جنسيَّات مختلفة، بينهم ضبَّاط، دون حصولهم على تأشيرات أو حتَّى أختام دخول مِن قبل السُّلطات الشَّرعيَّة"[١].

وفي ٢٣ سبتمبر ٢٠٢٠م، قال نائب رئيس مجلس النُّوَّاب اليمني، عبدالعزيز جُبَاري: إنَّ هدف السُّعوديِّين والإماراتيِّين السَّيطرة على القرار السِّياسي في اليمن. وطالب - في مقابلة ضمن برنامج "بلا حدود" على قناة الجزيرة- الرِّياض وأبو ظبي بتسليم المؤسَّسات لـ"الشَّرعيَّة"، ومغادرة اليمن. وأكَّد بأنَّ للإمارات والسُّعوديَّة حسابات أخرى في اليمن، وأنَّهما تريدان أن تصبحا قوى إقليميَّة على حساب الشَّعب اليمني.

وفي ٢٨ يناير ٢٠٢١م، طالب ٥٥ عضوًا مِن أعضاء المجلس رئيس المجلس، سلطان البركاني، بالإسراع في انعقاد المجلس للقيام بمسئوليَّاته الدُّستوريَّة وممارسة مهامه القانونيَّة ومناقشة برنامج الحكومة الجديدة.

وفي ٧ فبراير ٢٠٢١م، قال النَّائب، شوقي القاضي، إنَّ "خيارات الشَّرعيَّة في اليمن تضيق مع الأيام، بسبب انحراف التَّحالف الدَّاعم لها بقيادة السُّعوديَّة"، وأكَّد أنَّ التَّحالف هو مَن يعيق تحرير المحافظات الكبيرة، وفي المقدِّمة مِنها العاصمة صنعاء، ولا يزال. وتحدَّث عن مدى "انحراف الأجندة الكبيرة للتَّحالف"، والَّذي اتَّجه نحو المحافظات الجنوبيَّة، "لخلق توتُّرات في محافظة المهرة، ودعم مجاميع مسلَّحة في سقطرى، وكذلك في مدينة عدن، العاصمة المؤقَّتة للبلاد"[٢].

وفي ٢٦ مايو ٢٠٢١م، طالب النَّائبان، علي محمد المعمري ومحمد

(١) نائبان يمنيان: معلومات عن شروع الإمارات في بناء معسكرين بسقطرى، وكالة الأناضول للأنباء، في: ٢٠٢٠/٩/٧م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/PpD

(٢) برلماني يمني لـ"عربي٢١": خيارات الشرعية تضيق بسبب التحالف، موقع "عربي ٢١"، في: ٢٠٢١/٢/٧م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/R5y

أحمد ورق، مِن الحكومة بتقديم تفسيرات حول مدى علمها بما ورد في تقرير وكالة "أسوشيتد برس"، وصحَّة ما جاء فيه بشأن قيام الإمارات ببناء قاعدة عسكريَّة في جزيرة ميون. وأحال رئيس مجلس النُّوَّاب، سلطان البركاني، الطَّلب إلى رئيس الحكومة اليمنيَّة، الدُّكتور معين عبدالملك، وقال -في الرِّسالة الموجَّهة لرئيس الحكومة: إنَّه "وفقًا للمادة (١٤٠) مِن لائحة المجلس، يتمُّ الاطلاع وسرعة موافاة المجلس بالرَّد كتابيًّا عن صحَّة ذلك مِن عدمه، خلال أسبوع مِن تاريخه"[١].

وفي ٢٩ مايو ٢٠٢١م، اعتبر عضو مجلس النُّوَّاب، علي المعمري، أنَّ ما يحصل في جزيرة ميون انتهاكًا للسِّيادة اليمنيَّة مِن قبل الإمارات. وقال -في برنامج المساء اليمني على قناة بلقيس الفضائيَّة: كان يفترض على الحكومة التَّوجُّه إلى محاكم دوليَّة بعد الفشل في منع الاعتداءات وانتهاكات السِّيادة الوطنيَّة؛ مضيفًا: أنَّ الإمارات مارست الانتهاكات منذ تحرير عدن ولم تتوقف ممارساتها الواضحة والعلنيَّة. واتَّهم التَّحالف بمنع عقد جلسات النُّواب، مؤكِّدًا أنَّ مجلس النُّوَّاب لن يكون فاعلا ومؤثِّرا إلَّا إذا عقد جلساته داخل اليمن.

وقد أكَّد عضو المجلس، حميد عبداللّه الأحمر، أنَّ مِن أهمِّ الأسباب في إطالة أمد الحرب في اليمن، وانسداد الحلِّ السِّياسي والعسكري، انحراف بوصلة التَّحالف، وتحويل الحرب إلى حرب استنزاف لليمن واليمنيِّين، مع تكبيل "الشَّرعيَّة ومصادرة قرارها، ومنعها مِن إدارة شئون الدُّولة والاقتصاد في المناطق المحرَّرة، وإطلاق يد الإمارات للعبث باليمن واليمنيِّين واحتلال الجزر وممارسة جرائم الحرب[٢].

(١) قضية جزيرة ميون تتفاعل.. رئيس البرلمان يحيل سؤال نائبين لرئيس الحكومة وعشال يستغرب صمت الأحزاب، المصدر أونلاين، في: ٢٠٢١/٥/٢٧م، متوفر على الرابط التالي:
https://almasdaronline.com/articles/225816

(٢) انظر: عضو مجلس النواب اليمني الشيخ حميد عبداللّه الأحمر: العلاقة بين الشرعية والتحالف مهينة، القدس العربي، في: ٢٠٢١/٥/٢٩م.

هذا العرض السَّريع لحراك أعضاء مجلس النُّواب، والمجلس، تجاه القضايا الَّتي مرَّت باليمن، وفي قضايا تمسُّ سيادته ووحدته وأمنه، يؤكِّد على مدى خطورة دور المجلس في حال انعقاده في تغيير دفَّة الأمور باتِّجاه تصحيح مسار التَّحالف ودور الإمارات -على وجه الخصوص- في اليمن.

الإمارات -بدورها- لم تقف عاجزة إزاء هذا الحراك وهذه المواقف؛ فقد سعت لكسب ولاء أعضاء مِن مجلس النُّوَّاب اليمني، واستطاعت تحقيق اختراق في المجلس. فمواقف الأعضاء السَّابقة قوبلت بمواقف مضادَّة أو سلبيَّة لأعضاء ارتبطوا بالدَّعم الإماراتي.

وقد كشف عضو مجلس النَّواب، مفضل إسماعيل الأبارة، أنَّ مجلس النُّواب الموالي لـ"الشَّرعيَّة" أصبح مرهونًا لدولة الإمارات، وأنَّ أبو ظبي اشترت أغلب أعضاء المجلس، بما وصفه بـ"المال المدنَّس"، وهو ما تسبَّب في عجز مجلس النُّواب عن إصدار أيِّ بيان استنكاري لما حدث مِن احتلال لجزيرة سقطرى. وعبَّر الأبارة -في تصريح بثَّته الفضائيَّة اليمنيَّة الحكوميَّة- عن عجز المجلس عن إصدار بيان بشأن أحداث جزيرة سقطرى، يعبِّر عن موقفه حول ما جرى وتسمية الأمور بمسمياتها. وأضاف: "اكتشفنا أنَّ كتلة الإمارات في مجلس النُّواب هي أكبر كتلة حاليًّا، حيث أنَّ المال الإماراتي المدنَّس الَّذي يُعطى لبعض أعضاء مجلس النُّواب دفع بهم إلى الحفاظ على مصالحهم الشَّخصيَّة، وتناسوا قضيَّتهم الوطنيَّة، وما ضحَّى مِن أجله اليمنيُّون"[(١)].

(١) انظر: اليمن: اتهامات سياسية صريحة بارتهان الحكومة الشرعية ومجلس النواب للإمارات، القدس العربي، في: ٢٠٢٠/٦/٢٢م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/Pft

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٧/٢٢م.

ثالثًا: الحكومة (مجلس الوزراء):

عقب توقيع "المبادرة الخليجيَّة" بين الأطراف السِّياسيَّة اليمنيَّة، تشكَّلت -حتَّى كتابة هذه الدِّراسة- عدَّة حكومات، تولَّى رئاستها أربع شخصيَّات، هم:

الأولى: حكومة محمد سالم باسندوة،

الثَّانية: حكومة خالد محفوظ بحاح،

الثَّالثة: حكومة أحمد عبيد بن دغر،

الرَّابعة: حكومة معين عبدالملك الصَّبري.

جميع الحكومات الَّتي شكِّلت عقب المبادرة واجهت تحدِّيَّات ومخاطر عدَّة، بفعل الأزمة والحرب الَّتي دخلت فيها اليمن. كما أنَّها شهدت ظروفًا مختلفة لعلاقتها بالنِّظام الحاكم في الإمارات، بحسب قرب رئيس الوزراء أو بعده مِن أجندات "أبو ظبي".

محمد سالم باسندوة:

في ٢٧ نوفمبر ٢٠١١م، كلَّف نائب الرَّئيس (هادي) -في حينه، محمد سالم باسندوة -مرشح المعارضة لرئاسة الحكومة الانتقاليَّة[١]- بتشكيل الحكومة رسميًّا. وتشكَّلت الحكومة -الَّتي ضمَّت ٣٦ وزيرًا- في ضوء ترشيحات "المؤتمر الشعبي العام" وحلفائه وأحزاب "اللِّقاء المشترك" وشركائه؛ وذلك مناصفة بين الطَّرفين. وبهذا أصبحت قوى المعارضة أكبر تمثيلًا في السُّلطة التَّنفيذيَّة.

أدى باسندوة اليمين الدُّستوريَّة في ١٠ ديسمبر، وجاءت حكومته في ظرف مأزوم، وانقسام حادٍّ، وعقب ثورة شعبيَّة نُظِرَ إليها إقليميًّا ودوليًّا

(١) كان باسندوة عضوا في المؤتمر الشعبي العام، لكنه استقال مِن عضويَّته عام ٢٠٠٠م، لينضمَّ لتيار المعارضة العام كمستقل.

بعين الرِّيبة والخوف؛ لذا فقد ساهمت عوامل داخليَّة وخارجيَّة في تعطيل مهامها للوصول إلى تأسيس مسار ديمقراطي جديد يقوم على الانتخابات الحرِّة النزيهة وتجسيد إرادة الشَّعب.

حاولت الحكومة الجديدة كسب ثقة ومواقف ودعم دول الخليج مِن خلال زيارات قام بها باسندوة، على رأس وفود حكوميَّة؛ وكان مِن بينها دولة الإمارات. إذ زارها -في ١٤ يناير ٢٠١٢م- بهدف إجراء مباحثات مع المسئولين هناك، تتعلَّق بالعلاقات الثُّنائيَّة وآليَّات تعزيزها وتطويرها في مختلف المجالات. وقد أكَّد رئيس دولة الإمارات، خليفة بن زايد آل نهيان، في حينه، عن عدم توقُّف الإمارات عن تقديم الدَّعم والمساعدة اللَّازمة للأشقاء في الجمهوريَّة اليمنيَّة، لا سيَّما في الظُّروف الحاليَّة؛ وأعرب عن تطلُّع الإمارات ورغبتها في أن يسود اليمن الهدوء والاستقرار اللَّازم لنجاح جهود التَّنمية وإعادة الإعمار والتَّطوير الاقتصادي.

كما عاد باسندوة إلى زيارة "أبو ظبي" -في ٤ يونيو ٢٠١٢م، والتقى بنائب رئيس مجلس الوزراء وزير شئون الرِّئاسة بدولة الإمارات، منصور بن زايد آل نهيَّان؛ وجدَّد تقدير اليمن لتوجيهات رئيس دولة الإمارات، خليفة بن زايد آل نهيَّان، باعتماد ٥٠٠ مليون درهم كدعم للشَّعب اليمني بصورة عاجلة.

وسعت حكومة باسندوة جاهدة في معالجة الاختلالات الأمنيَّة والأزمات الاقتصاديَّة، الَّتي خلَّفها نظام صالح وراءه، غير أنَّ نذر مخاطر جديدة بدأت تتشكَّل شمالا وجنوبًا، تتمثَّل في مليشيَّات مسلَّحة خارجة على الدُّستور تستهدف الاستقرار السِّياسي؛ فيما شهدت عواصم إقليميَّة ودوليَّة حراكا يهدف إلى تنسيق الجهود لانقلاب مسلَّح في صنعاء.

كان الانقلاب قرارًا إقليميًّا، وذلك عقب الانقلاب العسكري الَّذي تمَّ في جمهوريَّة مصر العربيَّة (٢٠١٣م)، ومِن ذات الرُّعاة أنفسهم. وكان وزير الدِّفاع المؤتمري، محمد ناصر الحسني، والَّذي تواطأ مع الانقلاب،

قد زار الإمارات، والتقى هناك بولي عهدها، محمد بن زايد. الحسني - المحسوب على صالح حليف "أنصار اللّه" الحوثيِّين في الانقلاب- حيَّد الجيش أمام زحف مليشيا الحوثي تجاه صنعاء، وحال إسقاطهم عمران وحصارهم صنعاء[١].

في الفترة ١١- ٢٧ أبريل ٢٠١٤م، قام باسندوة بزيارة خاصَّة للإمارات، بغرض إجراء فحوصات طبيَّة -كما تمَّ الإعلان عنها. في حين جرى الحديث عن تكهُّنات عدَّة بشأن سبب الزِّيارة في ظلِّ وجود بدائل أفضل لأجراء مثل هذه الفحوصات![٢]

وفي ٥ أغسطس ٢٠١٤م، قام باسندوة بزيارة رسميَّة خاصَّة للإمارات، لم يعلن عن تفاصيلها أو أهدافها[٣]، وبدون وفد مرافق. وجاءت هذه الزِّيارة بعد قرابة شهر مِن سقوط مدينة عمران بيد الحوثيِّين، وقبيل انقلاب صنعاء بشهر ونصف تقريبا، وبينما صنعاء تشهد وقع حصار بدأ يتشكَّل حولها مِن عدَّة جهات؛ فكان سقوط "حكومة الوفاق الوطني" -الَّتي ثار الحوثيِّون المحتجُّون على أدائها- مسألة وقت. وجرى الحديث في ظلال هذه الزِّيارة عن وجود خلافات بين هادي وباسندوة حول قضايا حكوميَّة وتعيينات قام بها هادي.

ذهب الحوثيُّون للمطالبة بإسقاط حكومة باسندوة مصعِّدين ما وصفوه

(١) في ٩ نوفمبر ٢٠١٤م، كشفت صحيفة "الشَّارع" اليمنيَّة، اليوميَّة، أنَّ وزير الدِّفاع اليمني، اللِّواء محمد ناصر أحمد، غادر اليمن إلى الإمارات، حيث يعتزم الإقامة بها مع جميع أفراد أسرته. وأشارت الصَّحيفة إلى أنَّ وزير الدِّفاع السَّابق، غادر موقعه والبلاد في ظلِّ اتِّهامات له بالفساد؛ بينها صرف مبلغ ١١ مليار ريال مِن الخزينة العامَّة، دون أن يقدِّم إخلاء عهدة بها، وسحب الوفورات الماليَّة مِن حساب وزارة الدِّفاع. وفي وقت يتَّهم فيه بتسهيل سيطرة الحوثيِّين على مدينة عمران، والعاصمة صنعاء، ونهب معسكرات قوَّات الجيش.

(٢) انظر: صحيفة الثَّورة اليمنيَّة الرَّسميَّة، في: ٢٠١٤/٤/١١م.

(٣) الصراري ينفي سفر باسندوة إلى الإمارات تهيئة لتشكيل حكومة جديدة، صحيفة الأيام، في: ٢٠١٤/٨/٦م، متوفر على الرابط التالي:

https://www.alayyam.info/news/5VLG3GHQ-SF1PBE

بالحراك الثَّوري؛ وشيئًا فشيئًا تحوَّلت مخيَّمات الاعتصام الَّتي نصبوها حول صنعاء إلى تجمُّعات مسلحة تزحف باتجاه مركز المدينة. وفي ٣ سبتمبر ٢٠١٤م، قدَّم باسندوة استقالته، تمهيدًا لصدور قرار جمهوريٍّ بتشكيل حكومة وحدة وطنيَّة جديدة، في إثر نتائج ما وصف باللِّقاء الوطني الموسَّع، والَّذي عقد مطلع الشَّهر نفسه.

تولَّى باسندوة مسئوليَّة تصريف الأعمال، لكنَّه -في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، وبعد سقوط صنعاء في سويعات معدودة في ظلِّ صمت خليجي وعربي، قدَّم استقالته النِّهائيَّة، لينسحب مِن المشهد السِّياسي كلِّيَّة، والَّذي واجه فيه صعوبات وعقبات وضغوط عدَّة.

بعد سقوط صنعاء، وقعَّت الأطراف اليمنيَّة السِّياسيَّة على اتِّفاق جديد أطلق عليه: "اتِّفاق السِّلم والشَّراكة الوطنيَّة"، والَّذي كان يستهدف تعزيز وجود "أنصار اللّه" الحوثيِّين والحراك الجنوبي بنسبة عالية في الرِّئاسة ومجلس الشُّورى والحكومة وإدارات الدَّولة والإدارات المحليَّة في المحافظات، والهيئات الإشرافيَّة المركزيَّة والفرعيَّة.

لقد جاء محمد سالم باسندوة إلى رئاسة الوزراء مِن طبقة التِّكنوقراط، وبعيدًا عن انتماء حزبي أو قوَّة قبليَّة أو عسكريَّة مساندة، وإنَّما كان مدعوما مِن قبل أحزاب "اللِّقاء المشترك"، ومقبولًا لدى قوى ثورة ١١ فبراير الَّتي أطاحت بنظام صالح وسعت للتَّغيير نحو الأفضل. وكان توليِّه لرئاسة الحكومة في فترة انقسام شديد ونزاع حاد بين الأطراف السِّياسيَّة، مع وجود نوايا مبيَّته إقليميًّا ودوليًّا لصياغة المشهد يمنيًّا وفي بقية دول "الرَّبيع العربي".

خالد محفوظ بحَّاح:

نصَّت "اتِّفاقيَّة السِّلم والشَّراكة" على إجراء رئيس الجمهورية مشاورات شاملة وشفَّافة، مع جميع المكوِّنات الممثَّلة في مؤتمر الحوار الوطني الشَّامل، فور توقيع الاتِّفاق، بهدف تشكيل حكومة كفاءات في مدَّة

أقصاها شهر، على أن تضمن مشاركة واسعة للمكوِّنات السِّياسيَّة. في حين أُعطيَ رئيس الجمهوريَّة حقَّ اختيار وزراء الدِّفاع والماليَّة والخارجيَّة والدَّاخليَّة. ونصَّت الاتِّفاقيَّة على تعيين مستشارين سياسيين مِن "أنصار اللّه" والحراك الجنوبي السِّلمي لرئيس الجمهوريَّة.

في ١٣ أكتوبر ٢٠١٤م، أصدر هادي تكليفًا لخالد بحَّاح بتشكيل حكومة الكفاءات؛ بعد أن ورد اسمه ضمن ثلاثة أسماء اقترحها الحوثيُّون لرئاسة الحكومة. وأعلن بحَّاح عن تشكيل حكومته في ٧ نوفمبر، بعد أن جرى الاتِّفاق بين الأطراف السِّياسيَّة على توزيع الحقائب بين المكوِّنات على النَّحو التَّالي ٩ حقائب لـ"اللِّقاء المشترك" وشركائه، و٩ حقائب لـ"المؤتمر الشَّعبي العام" وحلفائه، و٦ حقائب للحراك الجنوبي، و٦ حقائب لـ"أنصار اللّه" الحوثيِّين.

لقد كان مِن الواضح أنَّ الغاية مِن هذا التَّوجه تقليص حضور القوى الثَّوريَّة لصالح قوى "الثَّورة المضادة"[(١)]، والَّتي انخرطت جميعها في مشاريع انقلابيَّة على شرعيَّة النِّظام المتولِّد عن "المبادرة الخليجيَّة" وآليَّتها التَّنفيذيَّة، والَّذي مثَّل رغم كلِّ السَّلبيَّات مكسبًا لقوى الثَّورة والتَّغيير الوطنيَّة.

صوَّت مجلس النُّواب بالإجماع على منح الثِّقة لحكومة بحاح في ١٤ ديسمبر، فيما استمرَّت قوى انقلاب صنعاء تفرض حضورها في جميع مؤسَّسات الدَّولة بصنعاء، وتتمدَّد في محافظات أخرى، وتجري تغييرات ميدانيَّة في موازين القوى، مخالفة بذلك نصوص اتِّفاقيَّة السِّلم والشَّراكة والملحق الأمني له. فسيطرت في صنعاء على دار الرِّئاسة والقصر

(١) يحسب بحَّاح على المؤتمر الشَّعبي العام، وقد تولَّى وزارة النَّفط والمعادن اليمنيَّة مرَّتين، الأولى في عام ٢٠٠٦م، حيث اصطدم بأسماء نافذة قريبة مِن الرَّئيس صالح، ما دفعه لإقالته وتعيينه سفيرًا لليمن بكندا، في ديسمبر ٢٠٠٨م؛ والثَّانية في شهر مارس عام ٢٠١٤م، وظلَّ بها حتَّى ١١ يونيو ٢٠١٤م، حيث عُيِّن مندوبًا لليمن في الأمم المتَّحدة.

الجمهوري ومقرِّ مجلس الوزراء، وفرضت حصارًا على منزل الرَّئيس هادي، واختطفت مدير مكتبه في حينه، أحمد عوض بن مبارك.

هذا التَّحوُّل الميداني رافقته ضغوط مارسها المنقلبون على الرَّئيس هادي ورئيس الوزراء، ما دفع بحَّاح لتقديم استقالته إلى الرَّئيس هادي، والَّذي قدَّم بدوره خطاب استقالته هو شخصيًّا إلى مجلس النُّواب، في ٢٢ يناير ٢٠١٥م. غير أنَّ مجلس النُّواب رفض استقالة هادي، وظلَّ الرَّجلان تحت الإقامة الجبريَّة الَّتي فرضها عليهم "أنصار اللّه" الحوثيِّين منذ ١٩ يناير.

في ٢٠ فبراير فاجأ الرَّئيس هادي الجميع بوصوله إلى مدينة عدن، بعد تمكُّنه مِن الفرار مِن صنعاء؛ وفي ١٦ مارس قرَّر "أنصار اللّه" الحوثيِّون رفع الإقامة الجبرية عن بحَّاح وبقية الوزراء والمسئولين، بموجب اتِّفاق بين الحوثيِّين والمبعوث الأممي إلى اليمن، جمال بن عمر[١].

في ٢٥ مارس ٢٠١٥م، غادر الرَّيس هادي عدن بعد وصول مليشيا الحوثي وصالح إلى المدينة واشتداد المعارك فيها، متَّجها إلى السُّعوديَّة. وفي الرَّابع مِن شهر أبريل، غادر خالد بحَّاح عدن متَّجها إلى الرِّياض، وفي ١٢ مِن ذات الشَّهر (أبريل) عيَّن هادي بحَّاح نائبًا له.

يتمتَّع خالد بحَّاح بعلاقات جيِّدة مع الرَّئيس السَّابق، علي عبداللّه صالح، ومع جماعة الحوثي الَّتي قدَّمت اسمه ضمن مرشَّحيها لرئاسة الوزراء؛ بل كان بحَّاح مرشَّحا وفق مبادرة للحلِّ في اليمن، مقترحة مِن قبل صالح والحوثيِّين، ليكون على رأس مجلس رئاسي -حسبما أفادت وكالات إخباريَّة وقنوات إعلاميَّة- في حينه[٢].

(١) غادر بحاح صنعاء يوم الاثنين ١٦ مارس إلى جهة غير معلومة، ووصل مطار المكلَّا يوم الخميس ١٩ مارس، وفي ٢٤ مارس توجَّه إلى الولايات المتَّحدة مِن مطار المكلَّا.

(٢) مؤشِّرات على مبادرة سياسيَّة مِن صالح تشمل نزع سلاح الحوثي، صحيفة الشرق الأوسط، في: ٢٠١٥/٤/١٢م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/R7T

هذا التَّوافق على شخصيَّة بحَّاح، محليًّا وإقليميًّا، شكَّل تهديدًا لبقاء هادي في الرَّئاسة، ومِن هنا بدأ خلاف بحَّاح مع هادي مبكِّرًا، في شهر مايو ٢٠١٥م، على خلفيَّة إقالة هادي لوزير الخارجيَّة، عبداللّه الصَّايدي، وتعيين رياض ياسين خلفًا له؛ لكنَّ هذا الخلاف ظلَّ في حيِّز ضيِّق.

في الأوَّل مِن شهر أغسطس ٢٠١٥م، قام بحَّاح بزيارة قصيرة إلى عدن، بعد تحريرها، قادما مِن الرِّياض، لكنَّه غادرها في ذات اليوم. وفي الثَّالث مِن شهر أكتوبر، وبعد تحرير الجيش الوطني والمقاومة الشَّعبيَّة لـ"باب المندب" وجزيرة "ميون"، زار بحَّاح منطقة "باب المندب" وجزيرة "ميون".

في ١٢ سبتمبر ٢٠١٥م، أقرَّ اجتماع مشترك، ضمَّ الرَّئيس هادي ومستشاريه، ونائبه رئيس الحكومة بحَّاح، عدم المشاركة في أيِّ مفاوضات مع مليشيا الحوثي وصالح الانقلابيَّة، قبل الاعتراف بالقرار الدُّولي (٢٢١٦)، والقبول بتنفيذه بدون قيد أو شرط.

وفي ١٦ سبتمبر، عاد بحَّاح -برفقة عدد مِن الوزراء- إلى عدن، معلنًا أنَّ عودة حكومته دائمة، وأنَّها ستبدأ ببحث ملفي إعادة الإعمار والمساعدات الإغاثيَّة؛ وجاء تصريحه هذا خلال لقائه المبعوث الخاصِّ للإمارات إلى اليمن، د. مبارك الجابري، في عدن.

بعد عودة الرَّئيس هادي إلى عدن، في نوفمبر ٢٠١٥م، بدأت بوادر الخلاف بينه وبين بحَّاح تظهر للعلن؛ وجرى الحديث عن رغبة هادي في تشكيل حكومة جديدة. وكان السَّفير الأمريكي لدى اليمن، "ماثيو تولر"، قد أبلغ هادي أنَّ "الولايات المتَّحدة والمجتمع الدُّولي لن يكونا مستعدَّين للتَّعامل مع أيِّ حكومة أخرى غير الَّتي يتولَّى بحَّاح رئاستها"[(١)]!

(١) حسبما علمت "بي. بي. سي."، مِن مصدر سياسيٍّ موثوق به. انظر: هل يؤدي خلاف=

وفي منتصف شهر نوفمبر، زار بحَّاح جزيرة سقطرى بعد تعرُّضها لإعصاري "تشابالا" و"ميغ"، معلنًا مِنها مجدَّدًا عودة حكومته إلى البلاد "لممارسة مهامِّها"، لكنَّ حكومته واجهت تحدِّيَّات خطيرة في عدن، ما اضطرَّه هو والرَّئيس هادي لمغادرة عدن مجدَّدًا.

في ٨ يناير ٢٠١٦م، عاد بحَّاح إلى عدن، في زيارة تهدف إلى لقاء الرَّئيس هادي، لبحث قضايا متَّصلة بالمواجهات الدَّائرة، وجولة المحادثات المرتقبة في ١٤ يناير، والاتِّصالات الجاريَّة مع المبعوث الأممي بشأنها.

في ١٨ يناير ٢٠١٦م، زار بحَّاح "أبو ظبي"، للالتقاء بقيادات الدَّولة ومناقشة عدد مِن القضايا اليمنيَّة؛ وبحسب مصدر مسئول في الوفد المرافق، في تصريح لوكالة الأنباء اليمنيَّة (سبأ)، فإنَّ ملفَّ مكافحة "الإرهاب" و"الجماعات المتطرِّفة" كان في طليعة أجندة الزِّيارة، بالإضافة إلى مناقشة قضايا متعلِّقة بالإغاثة وإعادة الإعمار في المحافظات المحرَّرة والمستجدَّات على الصَّعيد السِّياسي والعسكري والأمني.

وفي ٢٥ يناير، أي في ذات الشَّهر، عاد بحَّاح وعدد مِن الوزراء والمسئولين الحكوميِّين إلى عدن بشكل دائم كما قيل؛ غير أنَّه غادرها في ٣٠ مارس، نتيجة الاختلالات الأمنيَّة الَّتي وقعت بها، متَّجها إلى الرِّياض مجدَّدًا.

قبيل إقالة الرَّئيس هادي لبحَّاح، قام هادي بنزع غالبيَّة الصَّلاحيَّات مِن رئيس الحكومة، وتعيين اللِّواء علي محسن الأحمر نائبًا للقائد الأعلى للقوَّات المسلَّحة وترقيته إلى رتبة فريق ركن (في ٢٢ فبراير)؛ وتسليم نائب رئيس الوزراء وزير الخارجيَّة، عبدالملك المخلافي، ملفَّ المفاوضات مع الحوثي وصالح، والملفَّ السِّياسي بشكل كامل. في مؤشِّر على غياب الثِّقة

= الرئاسة والحكومة في اليمن لفشل مفاوضات السلام المرتقبة؟، بي بي سي، في: ٢٠١٥/١١/١٩م، متوفر على الرابط التالي:

https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/11/151119_yemen_differences_and_peace_talks

تاريخ التَّصفح: ٢٠٢١/٧/٢٢م.

بين الرَّئيس هادي ونائبه رئيس الحكومة بحَّاح.

في ٢٩ فبراير ٢٠١٦م، وقَّعت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي اتِّفاقيَّة تعاون مع محافظة أرخبيل سقطرى، لتعزيز جهود التَّنميَّة والإعمار في الجزيرة. وتمَّت مراسم التَّوقيع بحضور رئيس الحكومة، خالد بحَّاح، وقام بالتَّوقيع عن الجانب اليمني محافظ أرخبيل سقطرى، العميد سالم عبداللّه عيسى. وبموجب الاتِّفاقيَّة تموِّل هيئة الهلال الأحمر وتنفِّذ عددًا مِن المشاريع التَّنمويَّة في المجالات السَّكنيَّة والصِّحِّيَّة والتَّعليميَّة وخدمات الكهرباء والمياه إلى جانب العمليَّات الإغاثيَّة. وقد أشاد بحَّاح بجهود هيئة الهلال الأحمر الإماراتي الإنسانيَّة والتَّنمويَّة، في مؤتمر صحفيٍّ عقد بهذا الشَّأن(١).

في ٣ أبريل ٢٠١٦م، أصدر الرَّئيس هادي قرارًا بإقالة بحَّاح مِن رئاسة الوزراء ومنصب نائب رئيس الجمهوريَّة، بعد أنباء عن وجود خلافات بين الرَّجلين بشأن طريقة التَّعامل مع الانقلاب الَّذي قام به الحوثي وصالح في صنعاء، وقبيل أيام مِن استضافة الكويت لمفاوضات السَّلام بين "الشَّرعيَّة" والانقلابيِّين بصنعاء، حيث جرى الحديث عن اتِّهام بحَّاح بوجود اتِّصالات -غير معلنة- بينه وبين الحوثي وصالح، لتجريد هادي مِن صلاحيَّاته أثناء محادثات السَّلام المرتقبة في الكويت، ونقلها إلى نائبه (بحَّاح). ومِن ثمَّ فقد كانت الإقالة بمثابة إنهاء لطموح بحَّاح بتولِّي الرِّئاسة مستقبلا، مع وجود أطراف دوليَّة وإقليميَّة كانت تدعم نقل صلاحيَّات هادي إليه لقيادة المرحلة الانتقاليَّة، إلى حين الاستفتاء على الدُّستور الجديد وإجراء الانتخابات(٢).

(١) انظر: الهلال يوقع اتفاقية تعاون لتعزيز جهود التنمية والإعمار في سقطرى اليمنية، وكالة الأنباء الإماراتية (وام): ٢٠١٦/٢/٢٩م، متوفر على الرابط التالي:

http://www.wam.ae/ar/details/1395292208816

(٢) بحاح يلوح برفض قرار إقالته ويعده انقلابا من هادي على التوافق والشرعية، وكالة الأناضول للأنباء، في: ٢٠١٦/٤/٥م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/Ry9

أقال الرَّئيس هادي بحَّاح دون تشاور مع السُّعوديَّة والإمارات -كما قيل في حينه، محمِّلا حكومته إخفاقات المرحلة، في المجالات الاقتصاديَّة والخدميَّة والأمنيَّة. وفشلها في ضبط الأمن في المناطق المحرَّرة، وفي إدماج اللِّجان الشَّعبيَّة في الجيش والأمن، وفي توظيف مساعدات دول التَّحالف لتحسين الأوضاع المعيشيَّة للنَّاس؛ كما ورد في ديباجة قرار إقالته(١).

عبَّر بحَّاح عن رفضه لقرار الإقالة، في الخامس مِن أبريل ٢٠١٦م، واعتبره "انقلابا" مِن هادي على "التَّوافق" و"الشَّرعيَّة"؛ ومِن ثمَّ انتقل بعد إقالته للإقامة في الإمارات. لكنَّه لم يغب عن المشهد طويلًا؛ فقد عاد إلى محافظة حضرموت في ٢٦ يونيو ٢٠١٧م، بطائرة إماراتيَّة، عبر مطار الرَّيَّان الخاضع للقوَّات الإماراتيَّة، قادمًا مِن "أبو ظبي" المقيم فيها منذ إقالته، وكان في استقباله عسكريُّون إماراتيُّون. وجاءت زيارته في سبيل إضعاف تحرُّك "الشَّرعيَّة" الهادف إلى تنظيم الوضع العسكري والأمني في المحافظة وضبط مسارها، وتوحيد مرجعيَّتها(٢).

في ٦ أكتوبر ٢٠١٧م، اتَّهم بحَّاح حكومة "الشَّرعيَّة" بنهب النَّفط وسرقة مبالغ ماليَّة طائلة، وبالفساد في قوائم الجيش، وهدَّد بإعلان "مجلس عسكري" جنوبي، بعد إعلان رئيس الوزراء، أحمد عبيد بن دغر، اعتزام الحكومة وضع يدها على التَّشكيلات الأمنيَّة والعسكريَّة، الَّتي لا تخضع لسيطرتها في المدن المحرَّرة، وإعادة تأسيسها على أساس

(١) اليمن: هادي يقرر إقالة بحاح وتعيين علي محسن الأحمر نائبا للرئيس وأحمد بن دغر رئيسا للوزراء، سي. إن. إن.، في: ٢٠١٦/٤/٣م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/1p2c

(٢) هل يكون خالد بحاح "حفتر اليمن" برعاية أبو ظبي؟، الجزيرة، في: ٢٠١٧/٦/٣٠م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/RyN

وطني[١].

لقد سعى بحَّاح وهو القادم مِن رحم قوى الثَّورة المضادة بصنعاء لإزاحة هادي والتَّحالف مع الأطراف الَّتي عملت على ترشيحه وتمكينه لرئاسة الوزراء، مع كسب ثقة حكومة الإمارات، لكنَّه لم يتمكَّن مِن ذلك، وعوضًا عن ذلك فقد بحَّاح منصبه وخرج مِن الحكومة. غير أنَّ صلة الرَّجل بـ"أبو ظبي" ظلَّت مستمرَّة؛ ففي ٢٠١٨/٥/٦م، عاد بحَّاح لزيارة الإمارات بناء على دعوة وجَّهتها إليه الإمارات للتَّشاور حول المستجدَّات الَّتي يشهدها جنوب اليمن.

أحمد عبيد بن دغر:

أحمد عُبيد بن دغر سياسي يمني؛ كان مِن قيادات "الحزب الاشتراكي اليمني"، ثمَّ التحق بحزب "المؤتمر الشَّعبي العام"، وأصبح مِن أبرز رموزه. انضم إلى المسئولين الَّذين انشقُّوا عن مواقف صالح في تحالفه مع الحوثيِّين، ودعموا "عاصفة الحزم" لاستعادة "الشَّرعية" في اليمن. وشكَّل بن دغر عقب خروجه مِن اليمن، فرارًا مِن صنعاء في ٣ أبريل ٢٠١٥م، جناحًا معارضًا لصالح داخل "المؤتمر"؛ وصرَّح، في ١٧ مايو ٢٠١٥م، بوصفه النَّائب الأوَّل لرئيس حزب "المؤتمر"، بأنَّ ثمَّة مجموعات قياديَّة في الحزب بدأت ترى أنَّه لم يعد مناسبًا استمرار صالح في رئاسته للحزب، ودعا إلى عقد المؤتمر العام للحزب، وانتخاب قيادة جديدة عندما تتهيأ الظُّروف المناسبة لذلك.

في ٣ أبريل ٢٠١٦م، أصدر الرَّئيس هادي قرارًا يقضي بتعيين بن دغر رئيسًا للحكومة، خلفًا لخالد بحَّاح، تعزيزًا للموالين له في رئاسة

(١) بحاح.. فصل جديد في صراع هادي والإمارات، الجزيرة، في: ٢٠١٧/١٠/٦م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/R8T

الوزراء. إذ ظهر بن دغر إلى صفِّ الرَّئيس هادي أكثر مِنه إلى صف مناوئيه.

حاول بن دغر العودة بالحكومة إلى عدن، الَّتي تردَّد إليها مرارًا، لممارسة أعمالها ميدانيًّا. فقد زار عدن في ٦ يونيو ٢٠١٦م، بعد تعيينه للمرَّة الأولى، برفقة عدد مِن الوزراء؛ لكنَّه عقب ٤٥ يومًا مِن وصوله غادر المدينة.

وفي ١٨ سبتمبر ٢٠١٦م، دعا الرَّئيس هادي الحكومة للعودة إلى عدن والاستقرار بها، بشكل دائم، في حين أجرى تعديلًا وزاريًّا في حكومة بن دغر، شمل تسع حقائب وزاريَّة. وبالفعل، عاد بن دغر إلى مدينة عدن مع سبعة وزراء، في ٢٢ سبتمبر ٢٠١٦م، مؤكِّدًا أنَّ هذه العودة ستكون "نهائيَّة".

لم يدم بقاء بن دغر طويلًا في عدن، فعاد الرَّجُل مجدَّدًا إلى الرَّياض. وفي ٢٩ نوفمبر ٢٠١٦م، عاد مجدَّدًا إلى عدن برفقة عدد مِن أعضاء الحكومة؛ وأكَّد -في تصريح نقلته وكالة الأنباء اليمنيَّة (سبأ)- استمرار الحكومة في تطبيع الحياة العامَّة في المحافظات اليمنيَّة المحرَّرة، ورفع مستوى أداء الخدمات العامَّة، وتذليل الصُّعوبات أمام المنظَّمات الدُّوليَّة والإنسانيَّة مِن أجل وصول المساعدات الإغاثيَّة إلى جميع المحافظات دون استثناء. وأفاد بأنَّ سبع لجان وزاريَّة ستباشر أوامر صرف رواتب القوَّات المسلَّحة والأمن في عموم المحافظات اليمنيَّة، وأنَّ حكومته وفَّرت المال اللَّازم، وقامت بالإجراءات الضَّروريَّة للبدء بتسليمها؛ وأنَّها تجري ترتيبات عاجلة لصرف مخصَّصات الرُّبع الثَّالث للطلبة المبتعثين للخارج. موضحًا بأنَّ الأيام القادمة ستشهد تحسُّنًا في توفير الخدمات وتطبيع الأوضاع، وتحسُّن الملاحة الجويَّة إلى مطاري عدن والرَّيَّان بمدينة المكلَّا -قريبًا[1].

(١) انظر: رئيس الوزراء اليمني يعود إلى عدن، وكالة الأنباء السعودية، في: ٢٠١٦/١١/٢٩م، متوفر على الرابط التالي:

https://www.spa.gov.sa/1564657?lang=ar&newsid=1564657

لقد واجهت حكومة بن دغر عدَّة صعوبات وتحدِّيَّات في العاصمة المؤقَّتة عدن، ما جعل مِن بقائه وبقاء أعضاء حكومته فيها أمرًا مستحيل المنال؛ وهو ما ترجمته رحلاته المكوكيَّة بين عدن والرِّياض رغم الحديث المستمرِّ عن نيَّة الحكومة في البقاء ومواجهة ظروف المناطق المحرَّرة.

في ٢٧ مايو ٢٠١٧م، عاد بن دغر وعدد مِن الوزراء ومحافظ عدن عبدالعزيز المفلحي، المعيَّن حديثًا -في حينه، ومحافظ البنك المركزي اليمني إلى مدينة عدن، بعد مغادرته لها في وقت سابق. وفور وصوله، افتتح بن دغر وعدد مِن أعضاء الحكومة محطَّة كهربائيَّة بقدرة ٦٠ ميغاوات، لسدِّ العجز في الطَّاقة الكهربائيَّة والَّذي ظلَّت الحكومة اليمنيَّة تسعى لمعالجته ضمن برنامجها الإسعافي لعدن والمحافظات المجاورة.

في ١٣ أغسطس ٢٠١٧م، غادر بن دغر مدينة عدن متوجِّهًا إلى الرِّياض، للتَّشاور مع الرَّئيس هادي، ولقاء السُّفراء الدَّائمين لدى اليمن والرَّاعين لـ"المبادرة الخليجيَّة"؛ متعهِّدًا بأنَّ غياب "الشَّرعيَّة" عن عدن لن يطول. وبالفعل عاد رئيس الوزراء إلى عدن، في ٣١ أغسطس مِن ذات الشَّهر، بعد يوم واحد مِن وصول طائرة تحمل رواتب العسكريِّين والأمنيِّين، في ظلِّ احتقان شهدته بعض المحافظات المحرَّرة بسبب تأخُّر الرَّواتب. ولم يلبث طويلًا في عدن إذ غادرها مجدَّدًا في شهر أكتوبر.

في ١٣ نوفمبر ٢٠١٧م، عاد بن دغر إلى عدن، بعد زيارة إلى الرِّياض ثمَّ القاهرة، وتعهَّد بحلِّ الأزمات الخدميَّة في المحافظات الخاضعة لسيطرة الحكومة "الشَّرعيَّة". وما لبت أن غادر المدينة، في ١٠ ديسمبر ٢٠١٧م، متوجِّهًا إلى الرِّياض، في وقت اشتدت فيه أزمة المشتقَّات النِّفطيَّة، ما تسبَّب في إغلاق معظم محطَّات البترول، وارتفاع أسعار البيع، في عدن، والمحافظات المجاورة لها. وهي أزمة مفتعلة مِن ضمن الأزمات الَّتي كانت تدار بها المرحلة لتعطيل أداء الحكومة.

في ٣٠ ديسمبر ٢٠١٧م، عاد بن دغر إلى مدينة عدن، قادمًا مِن

الرِّياض، مع عدد مِن وزراء الحكومة، مجدِّدًا تعهده بمواصلة الجهود في إعادة الخدمات بشكل كامل، وإعادة إعمار ما دمَّرته الحرب في عدن وبقيَّة المحافظات المحرَّرة، وبأن يكون أمن عدن والمحافظات المحرَّرة مِن أولويَّات الحكومة في "المرحلة الرَّاهنة".

في ١٧ فبراير ٢٠١٨م، غادر بن دغر مدينة عدن إلى الرِّياض، بعد أسبوعين مِن الاشتباكات الدَّامية التي وقعت بين قوَّات الحكومة وقوَّات "المجلس الانتقالي" المدعوم إماراتيًّا، على خلفيَّة مطالبة الأخير بإقالة رئيس الحكومة.

وفي ١٢ أبريل، عاد بن دغر إلى عدن قادما مِن الرِّياض؛ وقال عند عودته: "أنَّ العام ٢٠١٨م هو عام الانتصار الكبير لليمن الاتِّحادي، ورفع المظالم، والتَّقدُّم نحو حلول عادلة للقضايا الوطنيَّة، ومِنها القضيَّة الجنوبيَّة، وتحقيق حلم الشَّعب اليمني على امتداد الوطن، بإنهاء الانقلاب واستعادة الدَّولة الشَّرعيَّة"[(١)]، متعهِّدًا بطي صفحة الاختلالات الأمنيَّة والخدميَّة الَّتي سادت، خلال الفترة الماضيَّة، عدن والمحافظات المحرَّرة الأخرى.

وزار بن دغر خلال توليِّه رئاسة الوزراء مدينة المكلَّا عدَّة مرَّات، محاولا تطبيع الحياة العامَّة فيها وتعزيز وجود "الشَّرعيَّة"، وحلِّ الاختلالات الأمنيَّة. فقد زارها في ١٥ مايو ٢٠١٦م، لكنَّه قطع زيارته لها بعد أن شهدت المدينة ثلاث انفجارات مفخَّخة بالتَّزامن مع وصوله إليها، ولأوَّل مرَّة منذ تحريرها مِن عناصر "القاعدة"؛ ثمَّ عاد لزيارتها في ٩ أكتوبر ٢٠١٦م، وفي ١٢ سبتمبر ٢٠١٧م، وفي ٢٤ أبريل ٢٠١٨م.

(١) انظر: اليمن: رئيس الوزراء يعلن من عدن أن ٢٠١٨ هو عام الانتصار والأحزاب تعلن دعمها لأي جهود لوقف الحرب وإحلال السلام الدائم، القدس العربي، في: ٢٠١٨/٤/١٣م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/Tl5

كما زار بن دغر، وعدد مِن أعضاء حكومته، في ٢٨ أبريل ٢٠١٨م، أرخبيل سقطرى، ضمن جهود الحكومة لفرض سيطرة الدَّولة في المحافظات المحرَّرة. وكانت الإمارات أرسلت قوَّاتها إلى الجزيرة، وسيطرت على مرافق حكوميَّة بها، دون أيَّ تنسيق مع الحكومة اليمنيَّة، ما تسبَّب في سخط شعبيٍّ وأزمة بين "الشَّرعيَّة" وقادة الإمارات. وفي ١٤ مايو، غادر بن دغر جزيرة سقطرى، معلنا انتهاء الأزمة بين الحكومة اليمنيَّة والإمارات بشأن الجزيرة؛ حيث جرى إعادة تسليم ميناء ومطار سقطرى لقوَّات الأمن اليمنيَّة. وبعد عودته إلى مدينة عدن، غادر بن دغر إلى الرِّياض بعد ساعات مِن وصوله مِن جزيرة سقطرى.

في ١٥ أكتوبر ٢٠١٨م، أصدر الرَّئيس هادي قرارًا بإعفاء بن دغر مِن منصبه وإحالته للتَّحقيق[١]؛ وقد جاء القرار على خلفيَّة خلافات غير معلنة سادت العلاقة بين الرَّجلين -هادي وبن دغر- في عدَّة قضايا؛ لكنَّ الأهم هو أنَّ هذا القرار جاء نتيجة ضغوط سعوديَّة إماراتيَّة على هادي، المقيم في الرِّياض، بحسب مصادر عدَّة، وفي ظلِّ تصاعد الاحتجاجات الشَّعبيَّة ضدَّ التَّحالف وأجنداته السِّياسيَّة والعسكريَّة في اليمن، وخاصَّة في شأن المحافظات الجنوبيَّة. فشكَّل قرار الإقالة -حسب بعض المحلِّلين- رسالة بتحميل الحكومة تبعات سوء الخدمات وتردِّي الأوضاع وعرقلة التَّقدم نحو تحرير صنعاء، وتبرئة التَّحالف مِن التَّبعات. وهو تحليل أكَّده قرار تعيين هادي أحمد عبيد بن دغر رئيسًا لمجلس الشُّوري لاحقًا.

لقد تمكَّنت الإمارات، كونها تتولَّى إدارة المناطق المحرَّرة في عدن، ومنذ استلامها لها، مِن إبعاد وإقالة قادة المقاومة عن إدارة السُّلطة

(١) أرجع هادي إقالة بن دغر وإحالته للتَّحقيق إلى: الإهمال الَّذي رافق أداء الحكومة خلال فترة تولِّيه منصبه، في المجالات الاقتصاديَّة والخدميَّة، وعدم قدرتها على اتِّخاذ إجراءات حقيقيَّة لوقف التَّدهور الاقتصادي، وفشلها في مواجهة كارثة إعصار "لبان"، الَّذي ضرب محافظة المهرة في أكتوبر ٢٠١٨م.

المحليَّة، كما عملت بحسب تصريح وكيل وزارة الإعلام اليمنية، د. محمد قيزان، لوكالة الأناضول على منع الرَّئيس ومجلس النُّوَّاب والحكومة مِن "العودة إلى عدن (العاصمة المؤقَّتة)، وممارسة صلاحيَّاتهم، وتوَّجت ذلك باحتلال المطارات والموانئ ومنع تصدير النِّفط والغاز والزَّج بالعشرات مِن شباب المقاومة في سجون سريَّة وتعذيبهم"[(١)].

وفي المقابل قامت الإمارات خلال هذه المرحلة بصناعة سلطات موازية، مجموعات عسكريَّة ومجلس انتقالي، لتقويض مؤسَّسات الدَّولة ومحاربة وجودها، وتجريف "الشَّرعيَّة" وسلطاتها.

د. معين عبدالملك:

خلافًا لرؤساء الوزراء السَّابقين، باسندوة وبحَّاح وبن دغر المحسوبين على المحافظات الجنوبيَّة، يُحسَب د. معين عبدالملك مناطقيًّا على محافظة تعز، وحزبيًّا على "التَّنظيم الوحدوي النَّاصري" -بحسب بعض المصادر.

شارك عبدالملك في ثورة ١١ فبراير عام ٢٠١١م؛ وكان ضمن فريق صياغة وثيقة مطالب الثَّورة الَّتي عُمِّمت على "ساحات التَّغيير". ورشُّح عضوًا في "مؤتمر الحوار الوطني الشَّامل"، عن الشَّباب المستقلِّين، وانتُخب رئيسًا لفريق استقلاليَّة الهيئات الوطنيَّة والقضايا الخاصَّة؛ كما كان عضوًا في لجنة التَّوفيق (تبعًا لانتخابه رئيسًا لفريق)، وعُيِّن عضوًا في لجنة تحديد عدد الأقاليم[(٢)]؛ ثمَّ عيِّن عضوًا في لجنة صياغة الدُّستور الجديد[(٣)]. وهي تعيينات -رغم حداثة اقتحامه لميدان السِّياسة، في حينه- تُظهِر مدى

(١) انظر: كيف حَرفَت الإمارات بوصلة التحالف لصالح استراتيجيتها في اليمن؟، وكالة الأناضول للأنباء، في: ٢٠١٩/٩/٢٦م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/ZPF

(٢) انظر: القرار الجمهوري رقم (٤)، لعام ٢٠١٤م بشأن تشكيل لجنة تحديد الأقاليم.

(٣) انظر: قرار رئيس الجمهوريَّة، رقم (٢٧)، لعام ٢٠١٤م، بتشكيل لجنة صياغة الدُّستور، في: ٢٠١٤/٣/٨م، متوفر على الرابط التالي:

https://www.peaceagreements.org/viewdocument/1256

الدَّعم الَّذي يتلقَّاه الرُّجل، ليحقِّق هذه القفزات في ظلِّ تنافس شرس، سواء مِن أحزاب أو تيَّارات لا يعلن انتماؤه لها.

رسميًّا شغل منصب نائب وزير الأشغال العامَّة والطُّرق خلال الفترة (أكتوبر ٢٠١٥م- مايو ٢٠١٧م)، ثمَّ عُيِّن وزيرًا للأشغال العامَّة والطُّرق خلال الفترة (مايو ٢٠١٧م- أكتوبر ٢٠١٨م). وكان عضوًا في الوفد الحكومي للمشاورات السِّياسيَّة في: جنيف (١)، وجنيف (٢)، والكويت.

يوصف عبدالملك بأنَّه رجل مقرَّب مِن السَّفير السُّعودي لدى اليمن، محمد بن سعيد آل جابر[(١)]؛ وقد بدأ اتِّصال عبدالملك بآل جابر مِن خلال شغله منصب نائبًا لرئيس البرنامج السُّعودي لتنمية وإعمار اليمن، محمد بن سعيد آل جابر، بتعيين مِن الحكومة اليمنيَّة، ومِن خلال هذا البرنامج توطَّدت علاقاته بالجانب السُّعودي، والقيادات الإماراتيَّة العسكريَّة الَّتي تعاقبت على مدينة عدن.

وجاء تعيينه في ظلِّ الحديث عن تنافس سعودي إماراتي في اليمن، وصراع على النُّفوذ والمصالح. وإذا كان خالد بحَّاح محسوبًا على الإمارات فإنَّ عبدالملك محسوب على السُّعوديَّة، التَّي جاء طلب تعيينه مِنها مباشرة، لذا عُدَّ تعيينه مؤشِّرًا على رغبة السُّعوديَّة في تعزيز نفوذها في اليمن، وبقاء سيطرتها على "الشَّرعيَّة" دون منازع.

في ١٥ أكتوبر ٢٠١٨م، أصدر الرَّئيس هادي، قرارًا بتعيين الدُّكتور معين عبدالملك رئيسًا لمجلس الوزراء، بديلًا عن الدُّكتور أحمد عبيد بن دغر، إذ نصَّ القرار، رقم (١٨٠) لعام ٢٠١٨م، على استمرار بقيَّة أعضاء الحكومة السَّابقين في مناصبهم. ومنذ أوَّل ظهور إعلامي له أفاد بعدم

(١) وهو سفير فوق العادة منذ عام ٢٠١٤م؛ كما أنَّه المشرف العام على البرنامج السُّعودي لتنمية وإعمار اليمن، وسبق له أن عمل ملحقًا عسكريًّا في اليمن عام ٢٠٠٩م. ويرتبط آل جابر باليمن في ملفَّات عدَّة، وقد رأس الوفد السُّعودي في مشاورات السَّلام اليمنيَّة في الكويت، وجنيف.

تدخُّله في الشَّأن السِّياسي والعسكري (اليمني)، وأنَّه طلب مِن الرَّئيس هادي، بعد أدائه اليمين الدُّستوريَّة، تولِّي الجهاز الإداري والاقتصادي لعمل الحكومة فقط، وألَّا تكون له علاقة بالملفِّ السِّياسي والعسكري[١]. وهو توجَّه يضعف "الشَّرعيَّة" اليمنيَّة بالضَّرورة، إذ يعطِّل إحدى سلطاتها السِّياديَّة عن واجباتها في مثل هذه الظُّروف، ويحيِّد هذه المؤسَّسة الرَّسميَّة عن دورها الدُّستوري والقانوني الوطني، ويجعل مؤسَّسة الرِّئاسة محلَّ إجهاد مركَّز تجاه الضُّغوط الإقليميَّة والدُّوليَّة عليها.

ومنذ تولِّيه منصب رئيس الوزراء للمرَّة الأولى ظلَّ عبدالملك بعيدًا عن المعترك السِّياسي، وما يجري فيه مِن صراع وتدافع محلِّي وعلى الصَّعيد الإقليمي والدُّولي، متَّجِهًا لمعالجة الجانب الاقتصادي، والَّذي هو بالضَّرورة انعكاس لحالة عدم الاستقرار وغياب الدَّولة وتغلُّب المليشيا على المشهد اليمني. لذلك عجزت حكومته عن مواجهة الانهيار الاقتصادي، فيما استمرَّ الفلتان والفوضى الأمنيَّة في مدينة عدن والمناطق التَّابعة لـ"المجلس الانتقالي" في المحافظات الجنوبيَّة، وظلَّت الدَّولة مهدَّدة في وجودها بعدن.

ومع حدَّة الصِّراع بين "الشَّرعيَّة" و"المجلس الانتقالي"، كان عبدالملك على الحياد، معطِّلًا دور الحكومة في مواجهة التَّمرُّد الَّذي يقوده المجلس استنادًا إلى قوَّاته المسلَّحة في مدينة عدن وما حولها.

وتنفيذًا لـ"اتِّفاق الرِّياض"، الموقَّع بين الحكومة الشَّرعيَّة و"المجلس الانتقالي" بوساطة سعوديَّة، وبحضور ولي عهد الإمارات، محمَّد بن زايد، في ٥ نوفمبر ٢٠١٩م، عقب المواجهات الدَّامية الَّتي شهدتها مدينة عدن، بين القوَّات التَّابعة للمجلس، المدعوم إماراتيًّا، وقوَّات الجيش الوطني،

(١) في مقابلة له بثَّتها قناة اليمن الفضائيَّة، في ٢٨ أكتوبر ٢٠١٨م، انظر: المهرة بوست، في: ٢٠١٨/١٠/٢٩م، متوفر على الرابط التالي:

https://almahrahpost.com/news/6932#.YT2c3Z3XI2w

في أغسطس ٢٠١٩م، والَّتي راح ضحيَّتها العشرات بين قتيل وجريح، وغادرت على إثرها الحكومة اليمنيَّة العاصمة المؤقَّتة عدن، أصدر الرَّئيس هادي، في ١٨ ديسمبر ٢٠٢٠م، قرارًا بتشكيل حكومة جديدة[١]، مناصفة بين الشَّمال والجنوب، برئاسة د. معين عبدالملك، تضمُّ ٢٤ وزيرًا بينهم أعضاء مِن "المجلس الانتقالي".

لقد نجحت السُّعوديَّة في فرض عبدالملك كرئيس وزراء توافقي للحكومة، بناءً على الصِّيغة التَّوافقيَّة الَّتي رعتها ضِمن ملحق جديد لـ"اتِّفاق الرِّياض"، المتعثِّر أساسًا منذ نوفمبر (٢٠١٩م). ورغم الاتِّفاق على أن يُعلن عن تشكيل الحكومة بعد انسحاب قوَّات "المجلس الانتقالي" مِن عدن، وفقًا للآليَّة التَّنفيذيَّة الَّتي قدَّمتها السُّعوديَّة وقَبِلَها الطَّرفان، إلَّا أنَّ شيئًا مِن ذلك لم يتم، ومع ذلك أعلن عبدالملك عن أسماء أعضاء حكومته الجديدة!

وقد أشار نائب رئيس مجلس النُّوَّاب اليمني ومستشار الرَّئيس، عبدالعزيز جباري، في تغريدة له على حسابه الشَّخصي في "تويتر" (٢ يوليو ٢٠٢٠م)، إلى وجود ضغوط خارجيَّة لتسمية شخصٍ معين لرئاسة الوزراء. ليغادر بعد ذلك الرِّياض إلى مأرب، منتصف شهر يوليو، كنوع مِن الاحتجاج[٢].

لقد كان مِن الواضح أنَّ عبدالملك يحظى بدعم سعوديٍّ كبير، وقبول إماراتيٍّ، كونه منحازًا إلى معسكر الدَّولتين، سواء على صعيد الشَّأن اليمني

(١) قرار رئيس الجمهورية رقم (٣٥) لعام ٢٠٢٠م.

(٢) جاء في تغريدته: "فرض شخصيَّة مِن قبل جهة غير يمنيَّة يعني أنَّ الشَّرعيَّة، بكلِّ مكوِّناتها، أصبحت لا حول لها ولا قوَّة؛ وعلى الشَّعب اليمني أن يدرك هذه الحقيقة". وفي ٨ يوليو ٢٠٢٠م، وبعد عودته لمأرب، تعرَّض جباري لمحاولة اغتيال. انظر: نجاة مستشار الرئيس اليمني من محاولة اغتيال في مأرب، وكالة "سبوتنيك" الرُّوسيَّة، في: ٢٠٢٠/٧/٨م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.us/mS4im

أو على صعيد السِّياسة الخليجيَّة. فعبدالملك لم يظهر بمواقف رسميَّة ضدَّ "المجلس الانتقالي"، أو داعميهم، خلال الفترة السَّابقة لـ"اتِّفاق الرِّياض"، وهو ما دفع المجلس بالمشاركة في حكومته دون اعتراض. كما أنَّه خليجيًّا انحاز للسُّعوديَّة والإمارات في موقفهما مِن دولة قطر. ففي حديث له، مع صحيفة "الأهرام" المصرية، وصف عبدالملك سياسة قطر بأنَّها "سياسة تخريبية" في اليمن، وتعمل على "نشر الفوضى"، و"زعزعة الاستقرار"، وتدعم "الميليشيا الحوثيَّة بالمال والسِّلاح والإعلام والعلاقات"، وأنَّه "منذ الأزمة الخليجيَّة صارت هذه السِّياسة القطريَّة واضحة، وصار الدَّعم القطري للميليشيا الحوثيَّة علنيًّا، فضلًا عن عملها الآن على إضعاف الحكومة الشَّرعيَّة، وإفشال جهود استعادة الدَّولة، وخلق بؤر توتُّرات في بعض مِن المحافظات"[(١)].

ونتيجة سياسة ومواقف معين عبدالملك، قدَّم كلٌّ مِن وزير النَّقل، صالح الجبواني، ووزير الخدمة المدنيَّة والتَّامينات، نبيل الفقيه، استقالتهما مِن وزارتيهما، للرَّئيس هادي، في ٢٣ مارس ٢٠٢٠م، واتَّهم الوزيران الحكومة بالشَّلل التَّام. وقال الجبواني -في رسالة استقالته- إنَّه تلقَّى خطابًا مِن رئيس الحكومة بإيقافه عن العمل، رغم كون الأمر مِن اختصاص رئيس الجمهوريَّة، وأضاف أنَّ قرار إيقافه جاء بعد يومين مِن صدور حكم بإعدامه مِن جانب الحوثيِّين، وسبقه سقوط محافظة عدن في أيدي مليشيا "المجلس الانتقالي" المدعوم إماراتيًّا، وإخراجه مِنها بالقوَّة، بعد دفاعه عن مؤسَّسات الدَّولة، وكذلك منعه مِن العودة إلى عدن بعد توقيع "اتِّفاق الرِّياض" بين الحكومة والمجلس. متَّهمًا عبدالملك بأنَّه اعترف على رؤوس الأشهاد بأنَّه يقف مع "المجلس الانتقالي" في مترس واحد. كما اتَّهم

(١) رئيس وزراء اليمن لرئيس تحرير الأهرام: مشاركة مصر في تحالف دعم الشرعية امتداد لدورها التاريخي في مساندة اليمن، صحيفة الأهرام، في: ٢٠٢٠/٧/٢٠م، متوفر على الرابط التالي:

https://gate.ahram.org.eg/News/2440932.aspx

وزير الخدمة المدنيَّة في رسالة استقالته إلى هادي رئيس الحكومة بانتهاج "سياسات عقيمة" في تسيير أعمال الدَّولة، وعدم الاكتراث لتصحيح الاختلالات الَّتي تصاحب عمل الحكومة(١).

وبحسب مقربين مِن الرَّئيس هادي فإنَّ العلاقة بين هادي وعبدالملك متوتِّرة، إذ تراجعت الحكومة خطوات كبيرة إلى الخلف، سياسيًّا وأمنيًّا وعسكريًّا واقتصاديًّا. ويرى المراقبون أنَّ عبدالملك يتَّبع سياسة التَّماهي مع الإرادة السُّعوديَّة ما جعل مواقفه متخاذلة أمام قضايا وطنيَّة مصيريَّة.

زار عبدالملك الإمارات في ١٠ يونيو ٢٠١٩م، وجاءت زيارته بعد تأجيل لأكثر مِن مرَّة، بإيعاز مِن هادي. وكان الاستقبال الَّذي حظي به عبدالملك في الإمارات باهتًا، إذ لم تحضر شخصيَّة إماراتيَّة توازي منصب رئيس الوزراء(٢).

في ٢٣ يوليو ٢٠٢٠م، وعقب الأحداث الَّتي شهدتها عدن، قال عبدالملك، في حديث لـ"بي. بي. سي."، إنَّه لا سبيل لإنقاذ البلاد مِن مزيد مِن التَّشرذم إلَّا بتفعيل "اتِّفاق الرِّياض"، وتكوين حكومة جديدة؛ وأنَّه لا يمكن تكوين حكومة في ظلِّ وجود ما يسمَّى بالإدارة الذَّاتيَّة الَّتي أعلنها "المجلس الانتقالي"، بعد سيطرته على عدن وبعض مدن الجنوب مؤخَّرًا. دون أن يطالب بتنفيذ الشِّق الأمني والعسكري مِن "اتِّفاق الرِّياض"، أو أن يشير إلى الطَّرف الممتنع عن تنفيذه (المجلس الانتقالي)!

في ٢١ مارس ٢٠٢١م، غادر رئيس الوزراء عدن، متَّجها إلى

(١) انظر: استقالة وزيري النقل والخدمة المدنية باليمن احتجاجا على رئيس الحكومة، الجزيرة نت، في: ٢٠٢٠/٣/٢٣م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.us/7fwA3

(٢) انظر: جمال جبران، معين عبد الملك: رئيس وزراء لا شأن له بالسياسة، العربي الجديد، في: ٢٠١٩/٦/٢٩م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/ZQM

الرِّياض، عقب اقتحام مقرِّ الحكومة اليمنيَّة مِن قبل متظاهرين مسنودين مِن "المجلس الانتقالي"، قاموا باحتجاجات ضدَّ وجود حكومة "الشَّرعيَّة"، دون أن يصدر عن حكومة عبدالملك أيُّ بيان بشأن هذه الأحداث وحقيقة الصُّعوبات الَّتي تواجهها في عدن في ظلِّ سيطرة "المجلس الانتقالي" عليها تمامًا.

ويبدو أنَّ عبدالملك حاسم في الملفات ذات الارتباط بالجانب السُّعودي أكثر مِن غيرها، ففي ٢٨ يونيو ٢٠٢١م، دعا إلى تحديد الطَّرف المعرقل لجهود "إيقاف الحرب" و"إحلال السَّلام"، متَّهمًا إيران باستخدام الأزمة اليمنيَّة كورقة تفاوض في ملفها النَّووي. وطالب، خلال لقائه في الرِّياض بسفراء دول الاتِّحاد الأوربِّي المعتمدين لدى اليمن، "باتِّخاذ مواقف حازمة"، -حسبما أوردته وكالة الأنباء اليمنيَّة- سبأ. وأكَّد حرص حكومته على إنجاح المسار السِّياسي الَّذي ترعاه السُّعوديَّة، واستكمال تنفيذ "اتِّفاق الرِّياض"، وعودة الحكومة إلى العاصمة المؤقتة إلى عدن. واعتبر أنَّ الانهيار الاقتصادي "عامل رئيس" في استمرار الحرب![1].

(١) انظر: وكالة سبوتنيك عربي، في: ٢٠٢١/٦/٢٨م، متوفر على الرابط التالي:
https://cutt.us/voXqT

دعم الدُّول الخارجيَّة للحكومة الشَّرعيَّة وبناء مؤسَّسات الدَّولة:

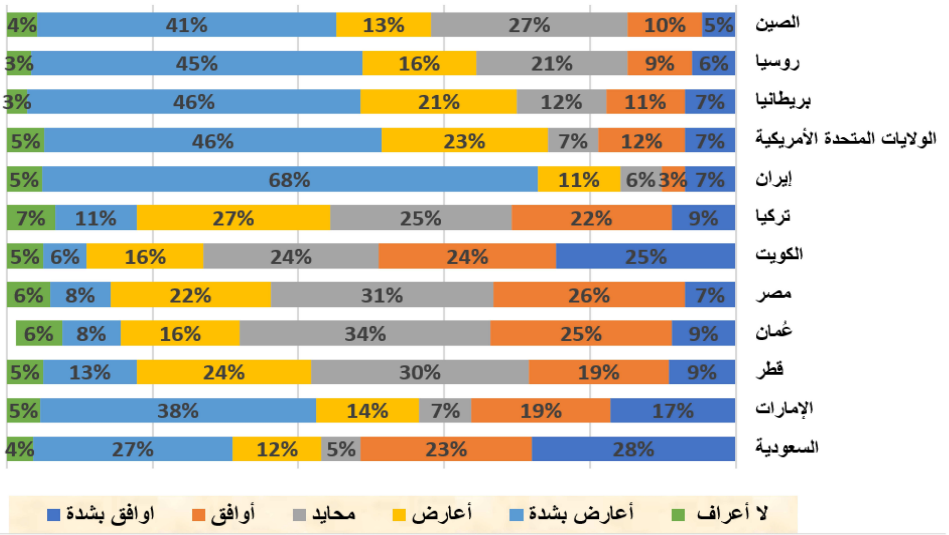

يبيِّن المؤشِّر اليمني حول مدى دعم الدُّول الخارجيَّة لجهود الحكومة الشَّرعيَّة لبسط سيطرتها على كامل التُّراب اليمني وبناء مؤسَّسات الدَّولة" بأنَّ (٦٢٪) يعارضون (أعارض بشدَّة، وأعارض) أنَّ تكون الإمارات داعمة في هذا الشَّأن.

المرجع: المؤشِّر اليمني: طبيعة الأوضاع العامَّة ودور الأطراف الدَّاخليَّة والخارجيَّة في الصِّراع، إصدار مركز المخا للدِّراسات الإستراتيجيَّة، وهو استطلاع رأي عام للمواطنين اليمنيِّين في المحافظات والمناطق المحرَّرة قام بتنفيذه مركز استطلاع للاستشارات وقياس الرَّأي العام (YPC)، سبتمبر ٢٠٢١م، شكل رقم (٢٨): دعم الدُّول الخارجيَّة للحكومة الشَّرعيَّة وبناء مؤسَّسات الدَّولة.

المبحث الثَّاني:
علاقة الإمارات بالأحزاب السِّياسيَّة الموالية للشَّرعيَّة اليمنيَّة:

تنضوي تحت "الشَّرعيَّة" أحزاب سياسيَّة عدَّة، بعضها منحازة بالكامل إليها، وبعضها منقسمة في مواقفها بين القبول بـ"الشَّرعيَّة" ورفضها، أو على الحيد بينها وبين أطراف الصِّراع الأخرى.

وهنا نتطرَّق لأبرز الأحزاب السِّياسيَّة حضورًا في المشهد السِّياسي اليمني خلال محطَّات التَّحوُّل الَّتي مرَّت باليمن خلال الفترة (٢٠١١م-٢٠٢٠م)، بكونها قوى تسعى دول الإقليم لاستقطابها وتوظيف حجمها وإمكاناتها في سبيل تعزيز نفوذها وتحقيق أجنداتها.

- المؤتمر الشَّعبي العام:

على وقع الثَّورة الشَّعبيَّة الَّتي اجتاحت المدن والمحافظات اليمنيَّة تعرَّض حزب "المؤتمر الشَّعبي العام" الحاكم لهزَّة قويَّة في كيانه، أدَّت لخروج عدد مِن رموزه وكوادره مِن الحزب، وإعلانها الانضمام إلى ساحات التَّغيير مطالبة بإسقاط النِّظام. وقد صدر هذا الانحياز للثَّورة عن عدَّة تيَّارات:

الأوَّل: تيَّار وطني محافظ، رأى في ثورة الشَّعب حقًّا أصيلًا في المطالبة بالتَّغيير واستعادة الجمهوريَّة والنِّظام الدِّيمقراطي مِن سلطة صالح الَّذي أحال اليمن إلى إقطاعيَّة عائليَّة. وهذا التَّيَّار تمثَّل في القيادات العسكريَّة والقبليَّة الَّتي رأت في مطالب الثَّورة وحراكها تعبيرًا عن إرادة شعبيَّة ينبغي الانحياز لها، فأعلنت الوقوف إلى جانبها.

الثَّاني: تيَّار وطني ليبرالي، رأي في الثَّورة فرصة للتَّموضع ضمن المشهد السِّياسي القادم، في سبيل التَّطهُّر مِن المرحلة الماضية والبروز بواجهة جديدة ولافتات مغايرة. إلَّا أنَّ هذا التَّيَّار تفتَّت في مكوِّنات صغيرة. ويبرز "حزب العدالة والبناء"، والَّذي تمَّ إشهاره عام ٢٠١٢م، مِن قبل منشقِّين عن حزب "المؤتمر"، الَّذين أيَّدوا ثورة الشَّباب اليمنيَّة. ويرأس الحزب محمد علي أبو لحوم، وأمينه العام عبدالعزيز جباري.

الثَّالث: تيار إمامي موالي للحوثيِّين، إذ مثَّلت الثَّورة فرصة لإسقاط الجمهوريَّة لصالح تشكُّل القوى المذهبيَّة الصَّاعدة، ما يسمح بقطف ثمرة الثَّورة مِن خلال جهود استمرَّت لعقود في سبيل التَّمكُّن مِن الدَّولة والانقضاض على النِّظام الجمهوري.

لم يتوقف الانقسام الدَّاخلي في "المؤتمر" بعد تنازل صالح عن سلطاته لنائبه، وانتخاب هادي رئيسًا توافقيًّا للبلاد، إذ دخل الرَّجلان في صراع نفوذ انحاز فيه لكلٍّ طرف أنصاره وموالوه مِن داخل الحزب. ففي حين رأى هادي ضرورة ترأسُّه لـ"المؤتمر" استنادًا للائحته الدَّاخليَّة، وأن ذلك سيزيد مِن نفوذه وقوَّته على المشهد السِّياسي عمومًا؛ رأى صالح إلى هذا الموقع كحصن أخير له، يضمن له البقاء في الحياة السِّياسيَّة، ويحفظ له مصالحه وحصانته[١].

مع إعلان صالح تحالفه مع "أنصار اللّه" الحوثيِّين، بشكل رسميٍّ، بعد سقوط صنعاء، في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، خرج العديد مِن أفراد "المؤتمر" رافضين هذا الموقف الَّذي يهدِّد النِّظام الجمهوري، ويعيد اليمن إلى دولة الإمامة. وقد رأى هذا الفريق في مواقف صالح تهديدًا لليمن وهويَّته ونظامه السِّياسي الجمهوري.

(١) انظر: تصاعد الصراع بين هادي وصالح لرئاسة المؤتمر، الجزيرة، في: ٢٠١٣/٦/٣٠م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/Rco

وعقب الإعلان عن انطلاق عمليَّة "عاصفة الحزم"، في ٢٦ مارس ٢٠١٥م، بقيادة السُّعوديَّة، ضدَّ مليشيا "أنصار اللّه" الحوثيِّين وقوَّات صالح، لدعم هادي واستعادة "الشَّرعيَّة"، انحاز عدد كبير مِن أعضاء "المؤتمر" لمعسكر هادي والسُّعوديَّة، وبدأ نزوح قيادات مِن الحزب، مِن مناطق نفوذ الحوثيِّين -في صنعاء وغيرها- باتِّجاه الرِّياض، والَّتي شجَّعت على ذلك.

مقتل صالح، على يد حلفائه الحوثيِّين، في ٤ ديسمبر ٢٠١٧م، مثَّل محطَّة أخرى للانقسام في صفوف "المؤتمر"، ما جعل الحزب أكثر انهيارًا مِن ذي قبل؛ فشخصيَّة صالح الجامعة لأطياف الحزب المختلفة والمتباينة ما عادت موجودة في قيادته؛ كما أنَّ انكشاف معسكر "صالح" في مناطق سلطة "أنصار اللّه" الحوثيِّين أعاد تحريك البوصلة مجدَّدًا باتِّجاه الرِّياض.

وفيما استقطبت الرِّياض معسكر هادي، والموالين لها مِن الرُّموز والشَّخصيَّات المؤتمريَّة الأخرى، عملت الإمارات مِن جهتها على حيازة تركة صالح، مِن خلال ثلاث مسارات: مسار عائلة صالح، ومسار الموالين لصالح المنضوين مِنهم تحت "الشَّرعيَّة" رغبًا أو رهبًا أو غير المنضوين، ومسار الشَّخصيَّات المؤتمريَّة الباحثة عن موقع لها وأياد تتلقَّفها.

في المسار الأوَّل، دعمت الإمارات طارق صالح لتشكيل قوَّات خاصَّة به، خارج إطار "الشَّرعيَّة"، في السَّاحل الغربي بمحاذاة مدينة المخا، جنوب محافظة تعز. طارق المتَّهم بالمشاركة في استهداف الثُّوَّار عام ٢٠١١م، والتَّسبُّب في قتلهم وقمعهم، والانخراط مع عمِّه في التَّحالف مع "أنصار اللّه" الحوثيِّين، وقتل العشرات مِن أبناء تعز، توجَّه بعد هروبه مِن صنعاء إلى عدن، لتتلقَّفه الإمارات وتدعمه ماليًّا وماديًّا ومعنويًّا، لإنشاء ما عُرف بـ"قوَّات المقاومة الوطنيَّة"، والَّتي تكوَّنت في المقام الأوَّل مِن مجنَّدين سابقين في "الحرس الجمهوري" و"القوَّات

الخاصَّة"، التَّابعة لأحمد علي عبدالله صالح.

حظيت قوَّات طارق بالتَّدريب والتَّمويل والتَّسليح رغم عدم اعترافها بشرعيَّة هادي، والتزامها بسلطة حكومته المعترف بها دوليًّا؛ وفي حين يُمنع تسليم الرَّواتب للجيش اليمني، يجري تسليم رواتب هذه القوَّات بالعملة السُّعوديَّة، أضعاف ما يتلقَّاه المجنَّدون في الجيش الوطني.

وفي أواخر شهر مارس ٢٠٢١م، أعلن العميد طارق صالح عن تكوين "المجلس السِّياسي" للمقاومة الوطنيَّة، وقال في بيان التَّأسيس: "نحن نطلق اليوم مشروعنا السِّياسي هذا إيمانًا بالشَّرعيَّة الدُّستوريَّة وبالدُّستور اليمني. ومِن حقِّنا أن نكون جزءًا سياسيًّا في هذا الوطن ضمن الشَّرعيَّة"، وأضاف: "نحن لسنا بديلًا لأحد، ولسنا ضدَّ الشَّرعيَّة، ولكنَّنا نريد أن نكون جزءًا مِن الشَّرعيَّة، جزءًا فاعلا في مواجهة العدوان الحوثي في معركتنا الكبيرة لاستعادة جمهوريِّتنا واستعادة مؤسَّساتنا"[(١)].

إنَّ تواجد طارق صالح في المخا إنَّما هو لحماية مشاريع الإمارات، وخنق محافظة تعز، لأنَّ المخا بالنِّسبة لتعز هي شريان الحياة؛ وبحسب عضو مجلس النُّواب ومحافظ تعز الأسبق، علي المعمري، في لقاء متلفز[(٢)]، فإنَّ طارق يعمل على إدخال مشتقَّات نفطيَّة مهربة، ويبيع النَّفط للحوثيِّين، حلفاءه بالأمس القريب ضدَّ "الشَّرعيَّة" و"التَّحالف"، ولعدة سنوات.

في جانب آخر، تسعى الإمارات إلى رفع العقوبات الأمميَّة عن العميد أحمد علي صالح، وتأهيله بديلًا للرَّئيس هادي، خصوصًا في شمال البلاد؛ فقد عمدت إلى رفع الإقامة الجبريَّة عنه عقب مقتل والده، والَّتي

(١) طارق صالح يعلن من المخا إشهار كيان سياسي كغطاء لقواته الموجودة في الساحل الغربي، المصدر أونلاين، في: ٢٠٢١/٣/٢٥م، متوفر على الرابط التالي:
https://almasdaronline.com/articles/219623

(٢) برنامج بلا حدود، قناة الجزيرة، في: ٢٠٢١/٦/٢٣م.

فرضت عليه مع انطلاق عمليَّة "عاصفة الحزم"؛ كما احتضنت معسكراتها عددًا مِن القيادات العسكريَّة الموالية له.

ففي يناير ٢٠٢٠م، تقدَّمت الإمارات بطلب إلى القيادة السُّعوديَّة لرفع اسم أحمد علي مِن قائمة العقوبات الدُّوليَّة، باعتباره "لم يرتكب أيَّ مخالفات أو انتهاكات أو أعمال مشبوهة خلال إقامته بأبو ظبي، منذ خمس سنوات" -حسب الجانب الإماراتي(١).

كما عملت الإمارات على إطلاق حملات علاقات عامَّة وأخرى إعلاميَّة، داخل اليمن وخارجها وفي أروقة صناعة القرار العالميَّة، منادية ومطالبة برفع العقوبات عن نجل الرَّئيس السَّابق. هذه الحملات انعكست في الإشارات الَّتي تضمَّنها تقرير فريق الخبراء، التَّابع للأمم المتحدة بشأن اليمن، والَّتي تفيد بأنَّ نجل الرَّئيس السَّابق أحمد علي لم يعد يشكِّل خطرًا على الاستقرار في اليمن بعد مقتل أبيه. كما انعكست أيضًا في موقف روسيا الاتِّحاديَّة وجهودها لرفع العقوبات عنه، حيث ثمَّن أحمد علي، في ٢٤ أغسطس ٢٠٢١م، جهود روسيا في رفع العقوبات الدُّولية المفروضة عليه منذ عام ٢٠١٥م، في كلمة ألقاها بمناسبة الذِّكرى التَّاسعة والثَّلاثين لتأسيس (المؤتمر الشَّعبي العام).

مطلع مايو ٢٠١٩م، اختار فصيل مِن "المؤتمر" بصنعاء، والمتحالف مع "أنصار اللّه" الحوثيِّين، بقيادة الشَّيخ صادق أمين أبو راس، العميد أحمد علي نائبًا لرئيس الحزب، وهو ما رأى فيه المراقبون شاهدًا على تنسيق إماراتي مع قيادات المؤتمر المتحالفة مع الحوثيِّين، لتمكين نجل صالح، والعمل ضدَّ الرَّئيس هادي. وهناك جهود مبذولة لانتخاب أحمد علي رئيسًا لـ"المؤتمر الشَّعبي العام" في المرحلة القادمة.

(١) مصادر لعربي ٢١: أبو ظبي دعت الرياض لرفع العقوبات عن نجل صالح، عربي ٢١، في: ٢٠٢٠/٣/٢٤م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/PzM

ومحاولة الإمارات إعادة نجل صالح وعائلته إلى المشهد السِّياسي اليمني للعب دور مستقبلي، تحت مبرِّر مواجهة الحوثيِّين الَّذين أسقطوا صنعاء بدعم إماراتي -أساسًا، يأتي ضمن جهود الإمارات في قيادة الثَّورات المضادة في المنطقة ضدَّ "الرَّبيع العربي" منذ عام ٢٠١٣م. وقد وجدت الفرصة سانحة لإعادة إنتاج النِّظام السَّابق عقب ما قامت به مِن تهميش وإضعاف لسلطة "الشَّرعيَّة" في إدارة المناطق المحرَّرة أو تحرير المناطق الَّتي لا تزال بيد الانقلابيِّين بصنعاء.

أمَّا المسار الثَّاني فتمثَّل فيما كشف عنه عضو مجلس النَّواب، مفضل الأبارة، مِن أنَّ مجلس النُّواب الموالي لـ"الشَّرعيَّة" أصبح مرهونًا لدولة الإمارات، وأنَّ أبو ظبي اشترت أغلب أعضاء المجلس، بما وصفه بـ"المال المدنَّس"، و"أنَّ كتلة الإمارات في مجلس النُّواب هي أكبر كتلة حاليًّا، حيث أنَّ المال الإماراتي المدنَّس الَّذي يُعطى لبعض أعضاء مجلس النُّواب دفع بهم إلى الحفاظ على مصالحهم الشَّخصيَّة، وتناسوا قضيَّتهم الوطنيَّة، وما ضحَّى مِن أجله اليمنيُّون"[(١)].

ومنذ عام ٢٠١٧م، ودولة الإمارات تسعى إلى كسب قيادات مؤتمريَّة إليها، لمواجهة فصيل هادي، وإضعاف شرعيَّته. وقد وجدت في القيادات المؤتمريَّة الموالية لأحمد علي، والمقيمة في القاهرة، ضالَّتها؛ فقد تمكَّنت مِن كسب ولائهم لها، وارتباطهم بأجنداتها الخاصَّة باليمن. ومن بين هذه القيادات، محافظ تعز الأسبق، حمود خالد الصُّوفي، ووزير الخارجيَّة الأسبق، أبو بكر القربي، ووزير الدَّولة الأسبق أحمد الكحلاني، وعبدالرحمن معزب، وصالح أبو عوجا، وعلى مسعد اللَّهبي، والثَّلاثة أعضاء بمجلس النُّواب.

(١) انظر: اليمن: اتهامات سياسية صريحة بارتهان الحكومة الشرعية ومجلس النواب للإمارات، القدس العربي، في: ٢٠٢٠/٦/٢٢م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/Pft

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٧/٢٢م.

وتشهد عواصم عربيَّة (مِنها أبو ظبي والقاهرة) وأوربِّيَّة، لقاءات وحوارات بين قيادات "المؤتمر"، لإعادة بعث الحزب ولملمة صفوفه، وتوحيد قيادته، واستعادة موقعه ضمن موازين القوى السِّياسيَّة في المرحلة القادمة. ويأتي هذا الحراك والاجتماعات استجابة لنصائح إقليميَّة ودوليَّة لتهيئة "المؤتمر"، وإعادة ترتيب بيته الدَّاخلي استعدادا للتَّسوية السِّياسيَّة القادمة.

وتأتي اجتماعات قيادات "المؤتمر"، في أبو ظبي، في شهر أغسطس ٢٠٢١م، للتَّوصُّل إلى مقترح سلام، وتقديم مبادرة سياسيَّة بشأن حلِّ الأزمة اليمنيَّة القائمة؛ مبادرة تشرف عليها الإمارات، هدفها إزاحة الرَّئيس هادي ونائبه، ونقل صلاحيَّاته إلى نائب توافقي في ظلِّ مجلس رئاسي[(١)].

وتسابق الإمارات السُّعوديَّة في إحياء "المؤتمر" تحت جناحها، للإفادة مِنه في تعزيز نفوذها السِّياسي باليمن، ما يخدم أجنداتها الاقتصاديَّة والعسكريَّة والأمنيَّة الخاصَّة، ويعطي لأبي ظبي نصرًا نوعيًّا، في ظلِّ إخفاقاتها المتتالية في عدَّة ملفات بالمنطقة، كانت حاضرة فيها لكنَّها فشلت عن كسبها.

في المسار الثَّالث يبرز اسم خالد بحَّاح كشخصيَّة مؤتمريَّة مستقلَّة في قراراتها، وتعمل لحسابها الخاص بعيدًا عن أيِّ تحيُّز وتبعيَّة لمعسكرات "المؤتمر" المتنافسة. فقد قبل بحَّاح بالانقلاب بادئ الأمر، ثمَّ قبل بـ"الشَّرعيَّة"، ثمَّ انقلب على "الشَّرعيَّة" وبدأ ينحو لتسويق ذاته كبديل أفضل لهادي. كما يبرز اسم اللِّواء أحمد سعيد بن بريك، عضو رئاسة "المجلس الانتقالي"، رئيس "الجمعيَّة الوطنيَّة" في المجلس، في هذا

(١) انظر: اجتماع يمني في أبو ظبي للإطاحة بالرئيس هادي، موقع عربي ٢١، في: ٢٠٢١/٨/٢٤م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/PDN

السِّياق؛ فقد كان من المقرَّبين والمخلصين للرَّئيس صالح، وقد أصدر الأخير في حقِّه قرارًا بتعيينه قائدًا للمنطقة العسكريَّة الشَّرقيَّة بالمكلا؛ وانتقل إلى معسكر هادي حيث عيَّنه محافظًا لمحافظة حضرموت، ثمَّ ما لبث أن انقلب على هادي وشرعيَّته ملتحقًا بـ"المجلس الانتقالي" المطالب بانفصال الجنوب.

وهناك شخصيَّات مؤتمريَّة أخرى ستجد الإمارات فيها بغيتها، ممَّن لا يرتبط بالحزب بفكرة، أو ميثاق، أو تنظيم، حيث مثَّل "المؤتمر" - كونه كان حزبًا حاكمًا- مظلَّة للرَّاغبين في البحث عن مصالح سلطويَّة ومكاسب ماديَّة.

وفي العموم، ترى الإمارات في عودة "المؤتمر الشَّعبي العام"، في ظلِّ السَّيطرة العائليَّة عليه، البديل الأنسب لها في إدارة المشهد السِّياسي اليمني، وتولِّي السُّلطة، والدُّخول في تخادم وتحالف مع الإمارات في عدَّة ملفَّات. فهو حزب غير "أيديولوجي" وقابل للتَّوظيف وله قاعدته الحزبيَّة الواسعة، في أوساط القبائل والجيش والأجهزة الأمنية ورجال الأعمال.

- التَّجمع اليمني للإصلاح:

تأسَّس (التَّجمع اليمني للإصلاح) عام ١٩٩٠م، وخاض تجارب انتخابيَّة عدَّة، وكان ناجحًا فيها بمشاركاته ومكاسبه. ونظرًا لخطابه ورؤاه وأفكاره الحاملة للهويَّة الوطنيَّة، في بعدها الدِّيني والثَّقافي، وتاريخه النِّضالي في مواجهة الإمامة والدِّفاع عن الجمهوريَّة، والدِّفاع عن الدَّولة في حرب المناطق الوسطى في فترة السَّبعينيَّات والثَّمانينيَّات مِن القرن الماضي، والدِّفاع عن الوحدة في حرب ١٩٩٤م، ومقاومة الحكم العائلي والاستبداد السِّياسي وتتويج ذلك بالمشاركة في ثورة ١١ فبراير ٢٠١١م، فقد اكتسب حضورًا واسعًا وقويًّا، على المستوى الاجتماعي والسِّياسي ومنظَّمات المجتمع المدني والعمل الجماهيري والإعلامي.

وفي حين شهد الرُّبع الأخير مِن القرن الماضي انهيار الأحزاب

اليساريَّة والقوميَّة وانكماشها على المستوى الشَّعبي والرَّسمي في المنطقة، كان الصُّعود الملفت للتَّيَّارات الإسلاميَّة هو ملمح المرحلة. وأصبحت الحركات والجماعات والأحزاب الإسلاميَّة تتقدَّم المشهد العام في العديد مِن البلدان العربيَّة، والإسلاميَّة عمومًا. وهذا ما ترجمه وصول الإسلاميِّين للسُّلطة عبر انتخابات حرَّة ونزيهة، في أعقاب سقوط الأنظمة الاستبداديَّة في بلدان عدَّة، خلال العقدين الماضيين.

لم يكن المشهد في اليمن بعيدًا عن هذه الأجواء المهيمنة على المنطقة العربيَّة، وكان "الإصلاح" يتهيَّأ، عقب سقوط نظام صالح في ٢٠١١م، للوصول إلى السُّلطة، في أوَّل انتخابات نزيهة يمكن أن تجري في اليمن. فغالب الأحزاب اليمنيَّة باتت أحزابًا هشَّة وهامشيَّة وفاقدة للجاذبيَّة، خاصَّة وهي تحمل تاريخًا مثقلا بالعنف والاستبداد، وانتهاكات حقوق الإنسان، وكبت الحرِّيَّات، والارتباط بأجندات بعيدة عن هموم الوطن والمواطن.

بات الصُّعود الإسلامي يتهدَّد مصالح القوى العظمى والأنظمة العربيَّة العائليَّة والمستبدَّة، فكان مِن الضَّروري مواجهة المدِّ الثَّوري وعرقلة نجاحاته وإعادة العجلة إلى الوراء. وكان الانطلاق مِن مصر، حيث دعمت المملكة العربيَّة السُّعوديَّة والإمارات العربيَّة المتَّحدة الجيش المصري، بقيادة وزير الدِّفاع -في حينه، عبدالفتاح السِّيسي، للانقلاب على السُّلطة وتعطيل الدُّستور، والانقضاض على القوى الإسلاميَّة في مصر، بصورة عنيفة ومتوحِّشة. وبالفعل دشِّن انطلاق الثَّورات المضادة مِن مصر بانقلاب ٣ يوليو ٢٠١٣م، والَّذي أطاح بأوَّل رئيس منتخب لمصر، وبحكومته، ومجلس الشَّعب المنتخب.

في اليمن، كان التَّمهيد على قدم وساق لتقوية جماعة الحوثي وتحويلها إلى قوَّة انقلابيَّة على الثَّورة ومخرجاتها، ابتداء مِن تمدُّدها في محافظة صعدة وما جاورها، مرورا بسقوط مدينة عمران، وانتهاء بإسقاط

العاصمة (صنعاء)، في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م. وكان الانقلاب بتحالف جماعة الحوثي مع بقايا النِّظام السَّابق بزعامة صالح، وبتمويل سعودي- إماراتي، كما سبق وأسلفنا.

وكان المطلوب الأوَّل -بحسب الشَّواهد والتَّصريحات المختلفة- لهذا الانقلاب هو (الإصلاح)، وضرب قواه: العسكريَّة والقبليَّة المتعاطفة معه، والتَّيَّار الدِّيني المحافظ فيه. لذلك، جرى استهداف اللِّواء (٣١٠) مدرَّع، في محافظة عمران، والمحسوب على اللواء علي محسن الأحمر، الرَّجل الَّذي ناصر شباب الثَّورة عام ٢٠١١م؛ ثمَّ جرى استهداف "بيت الأحمر"، بما يمثِّله مِن رمزيَّة للشِّيخ عبدالله بن حسين الأحمر، الَّذي كان رئيسا لـ(الإصلاح)، ووقوفٍ إلى جانب الثَّورة الَّتي أعلن الشِّيخ صادق الأحمر انضمامه لها، تأييده لها؛ وفي صنعاء كان الهدف الأبرز لمليشيا جماعة الحوثي وقوَّات صالح مقر أُلفرقة (أولى مدرَّع)، التَّابعة للِّواء على محسن الأحمر، و(جامعة الإيمان)، التَّابعة للشِّيخ عبدالمجيد عزيز الزَّنداني، رئيس شورى (الإصلاح) سابقًا، والَّذي التحق بثورة الشَّباب عام ٢٠١١م.

عقب سقوط صنعاء، ظلَّ (الإصلاح) مستهدفًا في قياداته ورموزه وكوادره، ومقرَّاته الحزبيَّة ومؤسَّساته التَّعليميَّة والدَّعويَّة والاقتصاديَّة والإعلاميَّة والمدنيَّة. وظلَّ الهدف مِن الانقلاب في الشِّق السِّياسي هو تحجيم وجوده وتمثيله في السُّلطة لصالح "أنصار اللّه" و"الحراك الجنوبي"، وتعطيل أي تقدُّم باتِّجاه العمليَّة الانتخابيَّة وعسكرة الدَّولة والمجتمع.

على الرَّغم مِن الرَّوابط الَّتي كانت تربط (الإصلاح) بحكَّام السُّعوديَّة والإمارات تاريخيًّا، وصلاته المختلفة بالمواقف الدَّاعمة لهم في القضايا المصيريَّة، ومِن شبكة العلاقات الَّتي كانت تعمل على تنسيق الأدوار المختلفة في المنطقة بين السُّعوديَّة و"الإخوان المسلمون" عمومًا، إلَّا أنَّ النِّظامين، السُّعودي والإماراتي، دفعوا باتِّجاه معاداة "الإخوان"

ومحاربتهم، وتصنيفهم جماعة "إرهابيَّة"، وتحريض المجتمع الدُّولي عليهم. فقد صنفت كلٌّ مِن الدَّولتين (السُّعوديَّة- الإمارات) "الإخوان المسلمون" قانونيًّا ضمن قائمة الجماعات "الإرهابيَّة" المحظورة عام ٢٠١٤م؛ ثمَّ جرى إصدار بيان مِن هيئة كبار العلماء بالسُّعوديَّة، في ١٠ نوفمبر ٢٠٢٠م، يعتبر "الإخوان المسلمون" جماعة إرهابيَّة ضالة؛ وعقب أسبوعين مِن صدوره أعلن مجلس الإفتاء الإماراتي عن تأييده الكامل للبيان الصَّادر عن هيئة كبار العلماء في السُّعوديَّة.

ولأنَّ السُّعوديَّة تستضيف "التَّجمع اليمني للإصلاح"، المحسوب على "الإخوان"، ضمن بقيَّة مكوِّنات "الشَّرعيَّة" المختلفة على أراضيها، فقد عمدت إلى استثناء "الإصلاح" مِن هذا التَّصنيف لما تستدعيه ضرورة الحرب في اليمن مِن تحالفات. فموقفها مِن عدم تصنيف "الإصلاح" ليس مبدئيًّا، بل هو براجماتي سياسي، ينظر للظَّرف الَّذي تخوضه السُّعوديَّة عاجزة -خلال أكثر مِن ستِّ سنوات- أمام الحوثيِّين في اليمن(١).

وفي حين تقدِّم السُّعوديَّة العون والتَّسهيلات لـ"الإصلاح" في سبيل وقوفه معها ميدانيًّا أمام الحوثيِّين، إلَّا أنَّها تمارس عليه ضغوطًا مختلفة بصورة مباشرة وغير معلنة(٢)، أو عبر أدواتها المحليَّة والإقليميَّة والدُّوليَّة،

(١) يقول الإعلامي اليمني، أنور العنسي: "على الرَّغم مِن أنَّ السُّعوديَّة ظلَّت تتعامل مع (الإصلاح) ولو تكتيكيًّا لضرورات مرحليَّة بوصفه رافعة سياسيَّة وعسكريَّة مهمَّة لحكومة الرَّئيس هادي، خلال أعوام النِّزاع السِّتَّة الماضية، إلَّا أنَّ مراقبين لا يرون في الغارات الَّتي تنفِّذها مقاتلاتها على مواقع وطرق إمدادات الحوثيِّين حول مأرب ردًّا كافيًا ومتناسبًا مع حجم وكثافة الهجوم الَّذي يشنُّه مقاتلو الحركة الحوثيَّة، مِن محاور وجبهات عدَّة، مِن خارج وداخل حدود المحافظة"، انظر: حرب اليمن: معركة مأرب...الرياض وواشنطن بين حساب الربح والخسارة، بي. بي. سي.، في: ٢٠٢١/٢/٢٠م، متوفر على الرابط التالي:

https://www.bbc.com/arabic/middleeast-56124532

(٢) إضعاف السُّعودية للجبهات المحسوبة على (الإصلاح)، في مأرب وتعز وشبوة، وسحبها للأسلحة ومنعها للذخائر وإيقافها للرواتب وتجريدها مِن الغطاء الجوي أو مضادات الطَّيران جميعها أعمال تمارسها الرِّياض للضغط عليه ميدانيًّا. انظر: أحمد ناجي، مأرب: رمال=

وتغضُّ الطَّرف عن ممارسات الإمارات تجاه "الإصلاح" في اليمن، حيث يجري استهداف قياداته وكوادره السِّياسيَّة والعسكريَّة والأمنيَّة والمدنيَّة، وتسليط القوى المختلفة ضدَّه في سبيل إضعافه.

وقد أقرَّت الإمارات بأنَّها حاربت "الإخوان المسلمين" في اليمن، ووصفتهم بأنَّهم مِن أعدائها الَّذين استهدفتهم فيه، رغم اللِّقاءات المتكرِّرة بين قادتهم ومسئولين إماراتيِّين، واستضافة بعض قادتهم في أبو ظبي بشكل رسميٍّ ومعلن أواخر عام ٢٠١٨م. وقد قال نائب رئيس أركان القوَّات المسلَّحة الإماراتيَّة قائد العمليَّات المشتركة في اليمن، عيسى بن عبلان المزروعي: إنَّ قوَّات بلاده كانت تقاتل ثلاثة أعداء في آن واحد، هم: الانقلاب الحوثي، و"الإخوان المسلمون"، وتنظيم "القاعدة" وتنظيم "الدَّولة". وجاء تصريحه هذا خلال احتفال رسمي بمناسبة عودة القوَّات الإماراتيَّة مِن اليمن، وبحضور قادة دولة الإمارات(١).

وبحسب تقرير فريق الخبراء، التَّابع للأمم المتَّحدة، والمعني بالشَّأن اليمني، فإنَّ الإمارات حريصة على مواجهة ثلاثة عناصر في اليمن، ومِن بينها: "عناصر حزب الإصلاح داخل حكومة اليمن"(٢). وهذا الحرص وراءه ثلاثة أسباب:

= الحرب المتحركة، مركز مالكوم كير-كارنيغي، في: ٢٠٢٠/٩/٢٢م، متوفر على الرابط التالي:

https://carnegie-mec.org/diwan/82761

(١) انظر: بعد إقرارها بمحاربته.. قيادي بالإصلاح اليمني: الإمارات مسؤولة عن استهداف قادتنا، الجزيرة نت، في: ٢٠٢٠/٢/١٠م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/PeV

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٧/١٩م.

(٢) انظر: التقرير النهائي الَّذي أعدَّه فريق الخبراء المعني باليمن، والمقدَّم إلى لجنة مجلس الأمن، بتاريخ: ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٠م؛ وإلى رئيس مجلس الأمن، بتاريخ: ٢٢ يناير ٢٠٢١م. ص١٤- ١٥. متوفر على الرابط التالي:

https://undocs.org/ar/S/2021/79

الأوَّل: رغبة الإمارات في تقديم نفسها كرأس حربة في مواجهة الجماعات الإسلاميَّة، وبشكل أخصٍّ (الإسلام السِّياسي).

الثَّاني: رغبة الإمارات في تزعُّم حركة تغيير جذريَّة على مستوى الخليج والمنطقة، تستهدف (الإسلام) في بنيته العقائديَّة، والأخلاقيَّة والتَّشريعيَّة. لذلك فهي تقوم بدعم الحركات المناوئة للإسلام ذاته في المنطقة، أو تفرغه مِن محتواه الحقيقي، وتحارب الجماعات الإسلاميَّة باعتبارها حجر العثرة أمامها.

الثَّالث: إضعاف "الشَّرعيَّة" اليمنيَّة، والقوى المناصرة لها في الميدان، للتَّمكُّن مِن بناء شبكة النُّفوذ الخاصَّة بها في اليمن، وبسط سيطرتها على السَّواحل والموانئ والجزر اليمنيَّة.

- الحزب الاشتراكي اليمني:

كان (الحزب الاشتراكي اليمني) حزبًا حاكمًا في الشَّطر الجنوبي مِن اليمن، وطرفًا في عقد "اتِّفاقيَّة الوحدة" الَّتي جرت في ٢٢ مايو ١٩٩٠م. وقد حظي توجُّهه للانفصال عام ١٩٩٤م بتأييد ودعم بعض الدُّول الخليجيَّة، ومِنها دولة الإمارات[(١)]. وعقب خسارته في حرب الانفصال توجَّهت كثير مِن قياداته السِّياسيَّة والعسكريَّة للإقامة في الإمارات، إذ وفَّرت لهم حاضنة آمنة، ضدَّ أي تحرُّك قانوني وقضائي تجاههم[(٢)].

(١) يقول رئيس مجلس النُّواب السَّابق، الشَّيخ/ عبداللّه بن حسين الأحمر، في مذكِّراته الشَّخصيَّة، حول زيارته للإمارات أثناء حرب الانفصال عام ١٩٩٤م: "زيارتي للإمارات كانت في الأيام الأخيرة للحرب، بعدما بدأت وسائل الإعلام في الإمارات تسمِّي (البيض) فخامة الرَّئيس دون اعتراف رسمي"، وأشار إلى أنَّ الإمارات استقبلت رموزهم كمسئولي دولة، وأيَّدت إعلانهم للانفصال، وأكَّد أنَّ أمير دولة الإمارات، الشَّيخ زايد بن سلطان آل نهيَّان، في حينه، كان مؤيِّدا وداعما لانفصال الجنوب بقيادة الحزب الاشتراكي، وطالب بإيقاف الحرب. انظر: مذكرات الشيخ عبداللّه بن حسين الأحمر.. قضايا ومواقف، صنعاء، ط٢/٢٠٠٨م: ص٢٨٥- ٢٨٦.

(٢) ولا زالت الإمارات تشكِّل حاضنة للزعماء والقيادات المستبدَّة والفاسدة والمرتكبة لجرائم=

كانت حرب ١٩٩٤م بمثابة الضَّربة الَّتي أفقدت الحزب مقوِّمات الدَّولة وقوَّة السُّلطة الحاكمة، ليعود حزبًا سياسيًّا كبقيَّة الأحزاب السِّياسيَّة، وتحوَّل مِن موقع السُّلطة والمشاركة فيها إلى موقع المعارضة. وظلَّ الحزب يتضاءل سياسيًّا واجتماعيًّا حتَّى فشلت سياسة الرَّئيس صالح في الجنوب ودفعت إلى خلق حالة تذمُّر عارمة، نتيجة الانتهاكات والتَّجاوزات وسياسة التهميش والإقصاء وإغفال المحافظات الجنوبيَّة مِن البنى التَّحتيَّة والخدمات رغم ما توفِّره مِن ثروات نفطيَّة للدَّولة.

حالة التَّذمُّر والاحتجاجات الَّتي عمَّت المحافظات الجنوبيَّة بعد عقد مِن الحرب استغلَّها الحزب الاشتراكي في إعادة نشاطه وحضوره وتسويق رؤاه الثَّوريَّة ضمن المطالب الحقوقيَّة والسِّياسيَّة، لضخِّ رؤية مناطقيَّة تقوم على فلسفة رفض الوحدة والعودة للتَّشطير. فشهدت المحافظات الجنوبيَّة عددًا مِن المظاهرات والمسيرات والاعتصامات، بل والأعمال المسلَّحة، والإعلان عن تنظيمات تدعو لمقاومة "الاحتلال الشَّمالي"، و"إخراج الشَّماليِّين"، و"فكِّ الارتباط". وكان في المركز مِن هذا الحراك الجنوبي النَّشط، والَّذي اشتدَّ عوده بعد ٢٠٠٧م، رموز وكوادر الحزب الاشتراكي في الجنوب[١].

وعزَّز هذا التَّوجُّه انضمام القيادات الجنوبيَّة البارزة في الحزب الاشتراكي، في الخارج، كعلي سالم البيض، وحيدر أبو بكر العطَّاس، وعلي ناصر محمد، إلى حركة الاحتجاجات، ومحاولة تزَّعمها وتوجيهها، بما يخدم رؤاهم وتطلُّعاتهم، فضلا عن الدَّعم المالي القادم مِن أطراف إقليميَّة[٢].

= وانتهاكات حقوقيَّة وإنسانيَّة، والفارَّة مِن شعوبها بحثا عن وكر آمن لمزاولة أنشطتها الخاصَّة. وكان آخرهم الرئيس الأفغاني لسلطة الاحتلال أشرف غني.

(١) باسم الوحدة.. رد الحكومة اليمنيَّة القاسي على احتجاجات الحراك الجنوبي، تقرير، منظمة هيومن رايتز ووتش، ديسمبر ٢٠٠٩م: ص١٤- ٢٢.

(٢) انظر: جنوب اليمن والثَّورة.. سيناريوهات الوحدة والانفصال، تقدير موقف، مركز الجزيرة للدِّراسات، ٢٠١٢/٢/٢٦م: ص٣.

وبينما كانت موجة الحراك الجنوبي تتصاعد وتتَّسع إذ برياح التَّغيير وثورات "الرَّبيع العربي" تعصف بالمنطقة لتعيد تشكيل المشهد السِّياسي في المنطقة وتُسقِط الأنظمة الحاكمة بأقل التَّكاليف ومِن خلال جهد سلمي شعبي عارم. وهنا تحديدًا كانت ثورة ١١ فبراير الشَّعبيَّة بمثابة نزع "صاعق" الحراك الجنوبي مِن خلال إكساب المرحلة حلولًا مِن خارج النِّظام "المغضوب عليه". لذا، كان مؤتمر "الحوار الوطني الشَّامل" فرصة لوضع كافة قضايا الوطن على قدم المساواة للنِّقاش العام، والحوار المشترك، والتَّوافق على الحلول الممكنة والمقبولة، والَّتي تحقِّق للجميع القدر المعقول مِن مطالبهم مع بقاء اليمن مستقرًّا وآمنًا وموحَّدًا.

في مؤتمر الحوار الوطني طُرحت "القضيَّة الجنوبيَّة" كمحور مِن محاور المؤتمر، وشاركت عدَّة مكوِّنات سياسيَّة واجتماعيَّة جنوبيَّة في "فريق القضيَّة الجنوبيَّة"، وجرى التَّوافق على حلول ومعالجات جوهريَّة وتقديم ضمانات عمليَّة، تضمَّنتها مخرجات المؤتمر؛ غير أنَّ فصائل في الحراك الجنوبي رفضت المشاركة في المؤتمر، ولم تقبل بمخرجاته.

الرَّئيس هادي سعى -بدوره- للانفتاح على المكونات الجنوبيَّة المعارضة، الَّتي لم تقبل بمخرجات مؤتمر الحوار الوطني، بإدماجها في العمليَّة السياسيَّة، وإشراك قياداتها في السُّلطة، بمنحهم وزارات في الحكومة، وتعيينهم في وظائف حكوميَّة عليا.

في عام ٢٠١٢م، كانت مليشيا الحوثي تتقدَّم نحو صنعاء قادمة مِن صعدة، وكانت مواقف الحزب "الاشتراكي" مِن حراك الحوثيِّين المسلَّح لتوسيع هيمنتهم في محافظة صعدة وخارجها سلبيَّة؛ بل ساهمت القيادات الاشتراكيَّة في الضَّغط باتِّجاه إشراك جماعة الحوثي في مؤتمر الحوار الوطني، وفي تصوير ما يجري مِن مواجهات في المحافظات المختلفة على أنَّه صراع بين مجاميع دينيَّة وقبليَّة لا علاقة لها بالدَّولة والوطن.

انخرط عدد كبير مِن رموز وكوادر وقواعد الحزب "الاشتراكي"، في

المحافظات الجنوبيَّة، في كيان "المجلس الانتقالي"، المدعوم إماراتيًّا، حتَّى يمكن وصفهم بأنَّهم العامود الفقري له؛ ليصبح الانتقالي الوجه الآخر للحزب في هذه المرحلة لصناعة المشهد، والتَّماهي مع الأجندات الإماراتيَّة الَّتي يرى الحزب فيها مصالحه في القضاء على "الإسلام السِّياسي"، كما رأى في الحوثيِّين قوَّة فتيَّة صاعدة تخدمه في هذا الهدف. ويرى الكاتب والباحث اليمني، نبيل البكيري، أنَّ الحزب "الاشتراكي" يعمل -منذ عام ٢٠١١م- على التَّماهي والاشتغال بالنِّكاية بمخالفيه، مِن خلال القوى السِّياسيَّة الجديدة الَّتي برزت على المشهد السِّياسي، مِن خلال جماعة الحوثي شمالًا، والحراك الانفصالي جنوبًا؛ مستشهدًا بالتحاق عدد مِن قيادات الحزب كسلطان السَّامعي وطلال عقلان وغيرهم بجماعة الحوثي في الشَّمال، وانضمام معظم قياداته إلى "المجلس الانتقالي"، كفضل الجعدي ويحيى غالب الشَّعيبي ومراد الحالمي وغيرهم[(١)].

الحزب "الاشتراكي" الَّذي يرى نفسه الممثِّل الشَّرعي للقضيَّة الجنوبيَّة سمح للحراك الجنوبي الانفصالي، ومؤخَّرًا لـ"المجلس الانتقالي"، المدعوم إماراتيًّا، بأن يقود المشهد جنوبيًّا، وعبر رموز وكوادر وقواعد تنظيميَّة اشتراكيَّة بالأساس؛ في حين يشارك جناح مِنه التَّموضع مع انقلاب صنعاء شمالًا، بينما الجناح الأضعف يقف داعما لـ"الشَّرعيَّة"، وتصدر بياناته خلافا للوقائع الفعليَّة للحزب على الميدان![(٢)]

(١) انظر: نبيل البكيري، عن اليسار القروي في اليمن، موقع العربي الجديد، في: ٢٠١٩/٨/٢٣م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/Sz

(٢) يقول يحيى الشَّامي، عضو المكتب السِّياسي للحزب الاشتراكي اليمني في حوار معه، معترفًا بانخراط نخب الحزب وقواعده مع أطراف الصِّراع: "الحزب الاشتراكي لم يعد بنفس المكانة مِن القوَّة الَّتي كان يتمتَّع بها في الجنوب والشَّمال، وهذا يعود إلى انخراط الكثير مِن مثقَّفي الحزب الاشتراكي وقواعده مع أطراف الصِّراع داخل البلد". انظر: يحيى=

وفي حين أصدرت الأحزاب اليمنيَّة بيانا استنكرت فيه الوجود الإماراتي العسكري في جزيرة سقطرى، في مايو ٢٠١٨م، واتَّهمت فيه الإمارات باختراق السِّيادة اليمنيَّة، وتنفيذ أجندة لا علاقة لها بمواجهة الانقلاب واستعادة الشَّرعيَّة، ودعت فيه الإمارات إلى سحب قوَّاتها مِن سقطرى بشكل فوري وبدون شرط، إلَّا أنَّ الحزب "الاشتراكي" لم يكن ضمن الأحزاب الموقِّعة. وعوضًا عن ذلك، أصدر الحزب بيانا أكَّد فيه: "رفضه الدَّعوات المطالبة بإلغاء مشاركة الإمارات العربيَّة في التَّحالف العربي، لأنَّ هذا يضرُّ بقضيَّة اليمن، ويسدي خدمة جليلة للانقلاب، ويجعل التَّشظي بديلا لاستعادة الدَّولة" -حسب تعبيره[1]. وهو بيان يتَّسق مع مواقف الحزب الضَّبابيَّة بشأن سياسات النِّظام الإماراتي في الجنوب، والَّتي لا تلقى مِن الحزب استنكارًا وحراكًا رافضًا!

لا يزال الحزب "الاشتراكي" يتطلَّع لاستعادة الجنوب، في صيغة دولة مستقلَّة برعاية إقليميَّة ودوليَّة؛ أو في صيغة فيدراليَّة تتكوَّن مِن إقليمين، وهو ما طرحه في مؤتمر الحوار الوطني، معبِّرا عن احترامه لـ"حقِّ الشَّعب الجنوبي" لتقرير مصيره السِّياسي، رافضا فكرة الأقاليم المتعدِّدة. ويعزِّز فكرة رغبة الحزب "الاشتراكي" لاستقلال الجنوب تأكيده على الهويَّة الجنوبيَّة كهويَّة مغايرة، وتوصيفه لأبناء المحافظات الجنوبيَّة بـ"الشَّعب الجنوبي"، وإدانته للوحدة، ولبعض أطرافها بلغة ملغَّمة، وتوصيف ما جرى في ١٩٩٤م بالاجتياح والاستباحة، في ورقته المقدَّمة للمؤتمر.

= الشامي: لليسار اليمني تاريخ من الصراع مع السعودية والوهابية، العربي، في: ٢٠١٧/٢/٢٧م، متوفر على الرابط التالي:

https://www.al-arabi.com/s/10730

(١) انظر: الاشتراكي يرفض الوقوف مع الحكومة اليمنية ويعلن موقفه من أحداث سقطرى (نص البيان)، المهرة بوست، في: ٢٠١٨/٥/٩م، متوفر على الرابط التالي:

https://almahrahpost.com/news/2321#.YThlObBvbIU

وعليه فالحزب "الاشتراكي" لن يعارض فصل الجنوب، وسيكون هو الرَّابح سياسيًّا مِن ذلك، خاصَّة وقد عمل "المجلس الانتقالي" كـ"كاسحة ألغام"، و"جرافة"، تعبِّد له السَّاحة، وتصفِّيها مِن القوى المناوئة له. ولا مانع حينها مِن التَّناغم مع مشروع انقلاب صنعاء باعتباره الحليف الأنسب شمالًا للقضاء على المهدِّدات المحتملة للجنوب. يقول يحيى الشَّامي، عضو المكتب السِّياسي للحزب الاشتراكي اليمني في حوار معه: "الحزب الاشتراكي كان وراء استنهاض النَّزعة المذهبيَّة الزَّيديَّة في وجه الوهابيَّة كتيَّار متخلِّف. وما لا يعرفه الكثير أنَّنا في الحزب الاشتراكي أرسلنا -عام ١٩٧٩م- إلى صعدة، الدُّكتور عبدالسَّلام الدُّميني، ويحيى منصور أبو أصبع، عندما سمعنا عن استقطاب الاستخبارات السُّعوديَّة للعناصر الشَّابَّة مِن الجبهة الوطنيَّة في شمال الشَّمال"[(١)].

وتعزيز دولة الإمارات لقوَّة "المجلس الانتقالي" عسكريًّا وأمنيًّا وسياسيًّا هو المدخل الأنسب للوصول إلى انفصال الجنوب كلِّيًّا أو في إطار فيدراليَّة مِن إقليمين. لذا فلا غرابة أن يصمت الحزب "الاشتراكي" عن الوجود والممارسات الإماراتيَّة في الجنوب في المرحلة الرَّاهنة، كونها "حصان طروادة" الَّذي يمكن أن تتحقَّق به الأهداف.

- الكيانات السِّياسيَّة السَّلفيَّة:

على مدار عقدين مِن الوحدة اليمنيَّة، وقيام النِّظام الدِّيمقراطي، وتعدُّد الأحزاب، ودورات الانتخابات النِّيابيَّة والرِّئاسيَّة والمجالس المحليَّة، نأى السَّلفيُّون بأنفسهم عن العمل السِّياسي، لاعتبارات شرعيَّة ترى في "الديمقراطيَّة" نظامًا مصادمًا للإسلام، ومخالفًا لأحكامه. وظلَّ تعاملهم معها مِن منطلق "الضَّرورة" و"المصالح والمفاسد"، وليس الإباحة والتَّجويز.

(١) يحيى الشامي: لليسار اليمني تاريخ من الصراع مع السعودية والوهابية، العربي، في: ٢٠١٧/٢/٢٧م، متوفر على الرابط التالي:

https://www.al-arabi.com/s/10730

وكان السَّلفيُّون يرون أنَّ الأولويَّة لتعليم المجتمع ودعوته وتربيته وإصلاح منظومته التَّعبُّديَّة والأخلاقيَّة والسُّلوكيَّة، بعيدًا عن التَّنافس الحزبي على السُّلطة، وأنَّ التَّغيير ينبع مِن بناء قاعدة مؤمنة تحمل الإسلام وتسعى في تطبيقه[١]. لهذا ظلَّ التَّشكل السَّلفي يتمحور حول المراكز العلميَّة والمؤسَّسات الدَّعويَّة والجمعيَّات الخيريَّة وأنشطة المساجد المختلفة، حيث يجري نشر المفاهيم وتشكيل السُّلوك وتوجيه الأفراد.

بمرور الوقت، نمت أصوات مختلفة داخل الكيانات السَّلفيَّة اليمنيَّة لإحداث مراجعات فكريَّة وحركيَّة تجاه العمل السِّياسي، والمشاركة في الشَّأن العام، والانخراط في العمليَّة الانتخابيَّة. ثمَّ جاءت أحداث "الرَّبيع العربي" لتحدث فرجة في الوعي السَّلفي -عموما، في المنطقة- بما أحدثته مِن صدمات في الوعي والفكر والواقع. ولم يكن السَّلفيُّون في اليمن بعيدًا عن هذا التَّأثير وقد وصلت رياح التَّغيير إلى وطنهم في هبَّة شعبيَّة سلميَّة غير مسبوقة[٢].

تباينت مواقف السَّلفيين مِن الثَّورة، إلَّا أنَّ السَّلفيَّة الحركيَّة، ممثَّلة في جمعيتي (الحكمة) و(الإحسان)، وبعض الشَّخصيَّات المستقلَّة، شاركت في ساحات الثَّورة بحذر شديد، ومِن خلال الكوادر الشَّابَّة الَّتي كانت تشارك غيرها في تطلُّعها لمستقبل أفضل. وأصبحت هناك مكوِّنات ثوريَّة سلفيَّة مشاركة في السَّاحات، في مدن اليمن ومحافظاته، ورموز علميَّة

(١) وهي رؤية طاغية لدى اغلب الحركات والجماعات الإسلاميَّة، وإن تمكَّن البعض مِن تطويرها وتجاوزها إلى التَّفاعل مع الواقع ومدافعة ما يمكن دفعه مِن الفساد والظُّلم والاستبداد.

(٢) لمزيد فائدة يرجع لـ: محمد عبدالعزيز بشارات، موقف التيار السلفي من ثورات الربيع العربي.. مصر نموذجا، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، متوفر على شبكة النت؛ ومحمد أبو رمان، السلفيون والربيع العربي.. سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١/٢٠١٣م؛ وأوراق ونقاشات مؤتمر "التَّحوُّلات السَّلفيَّة: الدَّلالات، التَّداعيات، والآفاق، مؤسَّسة فريدريش إيبرت، عمَّان، ط ٢٠١٣م.

ودعويَّة تخطب في ميادين الثَّورة[١].

مع توقيع "المبادرة الخليجيَّة" والبدء في تنفيذها، للعودة إلى المسار الدِّيمقراطي، سعى السَّلفيُّون إلى عقد مؤتمر عام[٢] يهدف إلى مناقشة قضية المشاركة السِّياسيَّة مِن منطلق فقهي وفكري وواقعي، تأسيسا لانطلاق مرحلة جديدة في العمل السَّلفي باتِّجاه ميدان السِّياسة وتشكيل الأحزاب السِّياسيَّة. وقد أفرز التَّوجُّه السَّلفي في توجُّهه نحو العمل السِّياسي، في ظلِّ ما يعانيه التَّيَّار من تشظي، ثلاث كيانات رئيسة: اتِّحاد الرَّشاد اليمني، وحزب السِّلم والتَّنمية، وحركة النَّهضة للتَّغيير السِّلمي.

- اتَّحاد الرَّشاد اليمني:

وهو حزب سياسيٌّ سلفيٌّ، محسوب على "جماعة الإحسان" في اليمن. وقد نال الحزب تصريحًا رسميًّا بمزاولة نشاطه، مِن قبل لجنة شئون الأحزاب والتَّنظيمات السِّياسيَّة، في ٢٤ يونيو ٢٠١٢م، وأشهر في ١٥ يوليو مِن ذات العام. وقد انخرط الحزب منذ تأسيسه في المشهد السِّياسي، وشارك في مؤتمر الحوار الوطني، وكان قريبًا جدًّا مِن الرَّئيس هادي، وشرعيَّته. كما شارك في مؤتمر الرِّياض عقب إعلان "عاصفة الحزم"، عام ٢٠١٥م. وهو ضمن أحزاب تحالف الشَّرعيَّة، ومكوِّن في "التَّحالف الوطني للقوى السِّياسيَّة اليمنيَّة"، وله مشاركة مع بقيَّة المكونات السَّلفيَّة في المقاومة الشَّعبيَّة[٣].

وتقيم معظم قيادات حزب "الرَّشاد" في السُّعوديَّة. وقد عُيِّن أعضاءٌ

(١) لمزيد فائدة يرجع لـ: أحمد محمد الدَّغشي، التَّيَّار السَّلفي في اليمن: تحدِّي التَّصدُّعات وفرص الثَّورة، تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدِّراسات، في: ٢٠١٢/١٢/٣م.

(٢) عقد المؤتمر في العاصمة اليمنية (صنعاء)، في ١٣ مارس ٢٠١٢م، بحضور قيادات ومرجعيَّات سلفيَّة مِن عدَّة جماعات.

(٣) وسعيد ثابت سعيد، تحوُّلات الإسلام السِّياسي باليمن: مِن الثَّورة إلى الثَّورة المضادَّة.. (التَّجمُّع اليمني للإصلاح وحزب الرَّشاد)، تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدِّراسات، في: ٢٠١٦/٩/٢٢م.

مِنهم في لجنة صياغ الدُّستور، وفي حكومة الشَّرعيَّة، وفي الوفود الرَّسميَّة في المفاوضات الَّتي ترعاها الأمم المتَّحدة لحلِّ الأزمة اليمنيَّة. غير أنَّ الحزب يواجه تحدِّيَّات وعقبات عدَّة.

فقد صنَّفت وزارة الخزانة الأمريكيَّة، أمينه العام، الدُّكتور عبدالوهاب الحميقاني، ضمن قائمة "الإرهاب"، باعتباره مجنَّدًا ومموِّلًا لـ"القاعدة" في شبه الجزيرة العربية. وأعلنت الولايات المتَّحدة -في ديسمبر ٢٠١٣م- فرض عقوبات عليه. وفي ٨ يونيو ٢٠١٧م، أدرجت كلٌّ مِن: السُّعوديَّة والإمارات ومصر والبحرين، الأمين العام لحزب الرَّشاد ضمن قوائم "الإرهاب" الخاصَّة بهذه الدُّول. "وبحسب بيان الدُّول الأربع، فإنَّ هذه القائمة مرتبطة بقطر، وتخدم أجندات مشبوهة"(١).

لم يشفع للحزب إدانته انقلاب صنعاء على طول الخطِّ، ورفضه تمرُّد "المجلس الانتقالي"، وانحيازه التَّام إلى "الشَّرعيَّة"، خلال المرحلة السَّابقة؛ ولا إعلانه التزامه بالمرجعيَّات المتَّفق عليها: مخرجات الحوار الوطني، والمبادرة الخليجيَّة وآليَّتها التَّنفيذيَّة، والدُّستور اليمني. لذا، يعتقد الباحث السِّياسي، ياسين التَّميمي، بأنَّ إدراج الحميقاني بقائمة الإرهاب يعكس "حالة التَّخبُّط الَّتي ترتبط بأداء التَّحالف العسكري في اليمن، الَّذي انحسر أكثر فأكثر ليعبِّر عن أجندة سعوديَّة إماراتيَّة خالصة، ويكاد يقتصر على جهدهما العسكري فقط"، وأنَّ اتِّهام الحميقاني بدعم ما يسمَّى الإرهاب عبَّر عن الأولويَّة الإماراتيَّة تجاه "الإسلام السِّياسي، خاصَّة الإخوان المسلمين وتيَّار ثورات الرَّبيع العربي"(٢).

(١) الحميقاني... مفتٍ في قطر مطلوب لدى واشنطن، صحيفة الشرق الأوسط، العدد (١٤٠٧٤)، في: ٢٠١٧/٦/١٠م.

(٢) الحميقاني.. عندما يوضع الحليف في قائمة الإرهاب، الجزيرة، في: ٢٠١٧/٦/١٢م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/SFl

محاولة الإمارات إلصاق تهمة "الإرهاب" بشخصيَّات وكيانات يمنيَّة لتصفية المشهد لم تتوقَّف عند هذا الحدِّ؛ ففي شهر يوليو ٢٠١٧م، أضافت الإمارات -وبقيَّة الدُّول الأربع- تسع كيانات إضافيَّة في قائمة "الإرهاب"، مِنها: الشَّيخ عبداللّه فيصل الأهدل، ومؤسَّسة الرَّحمة التَّابعة له، وجمعيَّة الإحسان الخيريَّة[١]. وهي جهات محسوبة على تيَّار اتِّحاد الرَّشاد اليمني الدَّعوي. وهي محاولة اغتيال سياسي لأيِّ تأثير لهذا التَّيار وكياناته السِّياسيَّة والدَّعوية والعلميَّة والاجتماعيَّة في المشهد العام. وهذا يأتي بالتَّزامن مع، وعقب، ما شهدته مدينة عدن مِن حوادث اغتيال وتصفيات وإخفاء واعتقال لرموز سلفيَّة عدَّة إثر تمكُّن العناصر الموالية للإمارات مِن إدارتها.

- حزب السِّلم والتَّنمية:

وهو حزب سياسيٌّ سلفيٌّ، محسوب على "جماعة الحكمة" في اليمن. وقد أُعلن عن قيامه لاحقًا بعد تأسيس حزب "اتِّحاد الرَّشاد اليمني"، وذلك في ١٧ فبراير ٢٠١٤م. ويقف الحزب إلى جانب شرعيَّة الرَّئيس هادي، و"التَّحالف العربي"، والمرجعيَّات المتَّفق عليها. وهو عضو في "التَّحالف الوطني للقوى السِّياسيَّة اليمنيَّة"، الدَّاعم لـ"الشَّرعيَّة".

يمثل حزب "السِّلم" الواجهة السِّياسيَّة لـ"جماعة الحكمة"، والتي تعرَّضت رموزها ودعاتها وكوادرها في "جمعية الحكمة اليمانيَّة"، في عدن وبعض المحافظات الجنوبيَّة الأخرى، إلى استهداف مباشر، وعمليَّات اغتيال وقتل وسجن، مِن قبل القوَّات الموالية للإمارات[٢]؛ وكان مِن

(١) في ديسمبر ٢٠١٦م، اتَّهمت وزارة الخزانة الأمريكيَّة الشَّيخ عبداللّه بن فيصل الأهدل، ومؤسَّسة الرَّحمة الخيريَّة التَّابعة له، والشَّيخ الحسن أبكر، القيادي في مقاومة الجوف، بدعم الإرهاب. انظر: سخرية واسعة من قرار الخزانة الامريكية بفرض عقوبات على القيادي في المقاومة أبكر والأهدل، الصحوة نت، في: ٢٠١٦/١٢/٨م، متوفر على الرابط التالي:
https://alsahwa-yemen.net/p-1095

(٢) مشايخ السلفية في عدن: آل زايد أو الموت!، أحمد الحسني، الأخبار، في: ٢٠٢١/١٠/٣١م، متوفر على الرابط التالي:
https://al-akhbar.com/Yemen/239916

أبرزهم الشَّيخ عبدالقادر الشَّيباني (٧٠ عامًا)، والَّذي اختطف مِن قبل قوَّات تابعة لـ"المجلس الانتقالي" بعدن، أثناء توجَّهه إلى جمهوريَّة مصر العربيَّة للعلاج(١).

في ٢٩ يناير ٢٠١٨م، أصدر الحزب بيانًا "حول أحداث عدن، وتمرُّد المجلس الانتقالي الجنوبي ضدَّ الشَّرعيَّة"، أكَّد فيه موقفه الدَّائم في دعم "الشَّرعيَّة"، ممثَّلة بالرَّئيس هادي، و"وقوفه إلى جانبها في المنشط والمكره"، ورافضًا رفضًا تامًّا "كلَّ مظاهر الانقلاب والتَّمرُّد" على شرعية هادي، وكلَّ دعوات ومظاهر التَّمرُّد والشِّقاق الَّتي يقوم بها -ما يسمَّى- بـ"المجلس الانتقالي" الجنوبي، في العاصمة المؤقَّتة عدن، وإعلانه حالة الطَّوارئ، ونشره للفوضى واستخدام السِّلاح في استهداف سافر لمقرَّات الدَّولة، وتقويض مؤسَّساتها، وتعطيل الحياة العامَّة وتقويض دعائم السِّلم الاجتماعي فيها". ويثمِّن الحزب في بياناته مواقف "التَّحالف العربي"، بقيادة السُّعوديَّة.

وفي الذِّكرى السَّابعة لتأسيس حزب السِّلم والتَّنمية، في ١٧ فبراير ٢٠٢١م، أكَّد الحزب على أهمِّ الأسس والثَّوابت الوطنيَّة، ومِنها: "رفض كلِّ التَّدخُّلات الأجنبيَّة الَّتي تقوِّض استقرار الوطن، وتخِلُّ بهويَّته، وتؤدِّي إلى تمزيق نسيجه الاجتماعي، وفصله عن عمقه العربي والإسلامي"، و"المحافظة على المكتسبات الَّتي تحقَّقت مِن خلال مخرجات الحوار الوطني البناءة"، و"منع كلِّ أسباب وصور الشِّقاق، والخروج على الدَّولة، وحمل السِّلاح عليها أو على الأبرياء"، و"نبذ ومواجهة كلِّ الدَّعوات العنصريَّة والعصبيَّة والمناطقيَّة، الَّتي تدعو إلى تشطير البلاد وتمزيقها، وتكريس الانقسام والضَّعف، ولا تخدم سوى أعداء اليمن".

---

(١) إطلاق سراح داعية يمني بعد اعتقاله ١٠ أشهر في عدن، وكالة الأناضول للأنباء، في: ٢٠٢١/٨/١١م، متوفر على الرابط التالي:

https://shortest.link/Tru

واعتبر الحزب -في بيانه- أيَّ توافق سياسي قادم، لا يراعى فيه المرجعيَّات الثَّلاث: المبادرة الخليجيَّة، ومخرجات الحوار الوطني، والقرار الأممي (٢٢١٦) "انتهاكًا صارخًا لحقِّ الشَّعب اليمني في العيش الكريم، وخرقًا للإجماع الوطني والإقليمي والدُّولي". ومع ترحيبه باتِّفاق الرِّياض الَّذي تمَّ بين "الشَّرعيَّة" و"المجلس الانتقالي، إلَّا أنَّه أكَّد أنَّ الاتِّفاق لن يؤتي ثماره "ما لم يتحقَّق تنفيذه كاملًا، بشقِّه العسكري والأمني والسِّياسي"[(١)].

هذه المواقف السِّياسيَّة للحزب تقود بالضَّرورة إلى تصنيف الحزب في خانة العداء لأبي ظبي -مِن وجهة نظر الإمارات. فالحزب يقف ضدَّ ممارسات "الانتقالي" والمسِّ بـ"الشَّرعيَّة"، وإلغاء مرجعيَّات الحل في اليمن. لذا، فقد تعرَّضت الكوادر المتَّصلة بالحزب في الجنوب لانتهاكات واغتيالات -كما أسلفنا. كما تعرَّضت "جمعيَّة الحكمة اليمانيَّة" إلى حملة إعلاميَّة دعائيَّة بوصفها تابعة لـ"حركة الإخوان"، وغطاء لتنظيم "القاعدة"، وداعمة لـ"الإرهاب"، مِن قبل الإعلام الجنوبي التَّابع والممولَّ مِن دولة الإمارات، وهو ما دفع الجمعيَّة لإصدار بيان، في ٩ سبتمبر ٢٠١٦م، يدين هذه الحملة، ويوضِّح أنَّ "الجمعيَّة تنتهج الوسطيَّة والاعتدال، وتنبذ مناهج الغلو والتَّكفير، وأعمال الاغتيالات والتَّفجير، وكلَّ ما يخلُّ بالبلد، وتستنكرها، وتدعو جميع أبناء عدن وجميع المحافظات الجنوبيَّة إلى التَّآخي والاجتماع والتَّراحم فيما بينهم"[(٢)].

- حركة النَّهضة للتَّغيير السِّلمي:

فرضت تحدِّيَّات المرحلة، الَّتي سبقت ثورة ١١ فبراير في الجنوب، على أبناء الجنوب مِن التَّيَّارات الإسلاميَّة نوعًا مِن التَّماهي مع مطالب

(١) انظر نصَّ البيان على الرابط التالي:

https://al-selm.net/?no=495

(٢) انظر نصَّ البيان على موقع (عدن الغد)، على الرابط التالي:

https://adengad.net/public/posts/219935

حراك الشَّارع الجنوبي عمومًا، خاصَّة في ظلِّ الغليان الَّذي كانت تشهده المحافظات الجنوبيَّة منذ عام ٢٠٠٧م. ومثَّلت مدينة عدن -عاصمة دولة جمهورية اليمن الدِّيمقراطيَّة الشَّعبيَّة قبل الوحدة- بؤرة نشاط واستقطاب على مستوى النُّخب الجنوبيَّة خلال تلك الفترة. لذا سعى بعض رموز التَّيَّار السَّلفي للمشاركة والحضور في فعاليَّات الحراك الجنوبي مِن ذات الشِّعارات واللَّافتات المرفوعة.

مع انطلاق ثورة ١١ فبراير، وتمدُّد المظاهرات والمسيرات إلى مدن اليمن المختلفة، أصبحت عدن إحدى حواضن الثَّورة الشَّعبيَّة والحراك الجماهيري. وفي تلك الأثناء انحازت رموز سلفيَّة في عدن للمشاركة في الثَّورة وتأييدها، مِن منطلق كونها البديل الأمثل والأسلم لحلِّ قضايا اليمن، بما فيها القضيَّة الجنوبيَّة. وأعلن عن تشكيل "حركة النَّهضة للتَّغيير السِّلمي" كمكوِّن ثوري في ساحة عدن.

نظرًا، لعدم تبني المؤتمر السَّلفي العام -المشار له سابقًا- لقضيَّة الجنوب كاهتمام ضروريٍّ، نزع رموز حركة "النَّهضة" لعدم المشاركة في تشكيل الحزب المعلن عنه في المؤتمر. وظلَّت الحركة محافظة على حضورها ونشاطها السِّياسي عبر منصَّات عدَّة.

"وقد شاركت الحركة في مؤتمر الحوار الوطني الشَّامل بستَّة مِن أعضائها، ضمن مكوِّن الحراك الجنوبي وشباب الثَّورة. وللحركة حضور في الحراك السِّياسي في الجنوب منذ مشاركتها في المؤتمر الجنوبي الأوَّل المنعقد في القاهرة عام ٢٠١١م؛ ثمَّ في لجان الحوار الجنوبي، وفي المجالس الوطنيَّة الجنوبيَّة، وللحركة اتِّصالات مع أطراف دوليَّة وإقليميَّة لدعم الحلِّ السِّياسي للقضيَّة الجنوبيَّة"[(١)].

(١) انظر: السلامي: سلفيو جنوب اليمن مع إنهاء الوحدة مع الشمال، حوار خاص مع عربي ٢١، موقع عربي ٢١، في: ٢٠١٤/١١/٢٥م، متوفر على الرابط التالي:
https://cutt.us/T4ZF3

عقب سقوط صنعاء في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، صرَّح رئيس الحركة، عبدالرَّب السَّلامي، لموقع "عربي ٢١"، بأنَّ "حركة النَّهضة السَّلفيَّة، في المحافظات الجنوبيَّة، ترى أنَّ الوحدة في ظلِّ الدَّولة الوطنيَّة المعاصرة تحكمها مصالح الشُّعوب، ولهذا حسمت الحركة موقفها مِن وحدة ٢٢ مايو ١٩٩٠م مبكِّرًا، فرؤية الحركة المقدَّمة إلى المؤتمر الجنوبي الأوَّل، المنعقد في القاهرة عام ٢٠١١م، تنصُّ على أنَّ تلك الوحدة قد انتهت، بسبب فشل نظام الرَّئيس السَّابق علي صالح، بعد ١٩٩٤م، في إعادة الشَّراكة مع الجنوب. ومِن هذا المنطلق حدَّدت حركة النَّهضة توجُّهها السِّياسي باتِّجاه إيجاد حلٍّ سياسي للقضيَّة الجنوبيَّة ينطلق مِن قاعدتين: الأولى الإقرار المبدئي بفشل وحدة ١٩٩٠م، والثَّانية الشَّراكة في بناء دولة مدنيَّة اتِّحاديَّة جديدة مع الاحتفاظ بحقِّ شعب الجنوب في الاستفتاء عليها"[١].

مع مساعي مليشيا الحوثي وقوَّات صالح لاقتحام عدن، بعد هروب الرَّئيس هادي إليها، في شهر مارس ٢٠١٥م، وعقب انطلاق "عاصفة الحزم"، وتدخُّل "التَّحالف العربي" في اليمن، شاركت رموز مِن حركة "النَّهضة" في الدِّفاع عن عدن، والوقوف ضدَّ إسقاطها. ولاحقًا شارك رئيس الحركة ورموز مِنها في مؤتمر الرِّياض الدَّاعم لشرعيَّة الرَّئيس هادي، والَّذي عقد في منتصف مايو ٢٠١٥م.

مع انخراط حركة "النَّهضة" في دعم شرعيَّة هادي، وتوقيعها على جميع البيانات الصَّادرة عن المكوِّنات السِّياسيَّة المؤيِّدة لـ"الشَّرعيَّة" و"التَّحالف العربي"، باتت الحركة جزءًا مِن الكيانات الجنوبيَّة الموالية لهادي، خصوصًا وأنَّه جرى تعيين رئيس الحركة وزيرًا للدَّولة وعضوًا في مجلس الوزراء اليمني، في ١٨ سبتمبر ٢٠١٦م.

في مطلع شهر مايو ٢٠١٨م، شاركت حركة "النَّهضة"، مع أحزاب

(١) المرجع السابق نفسه.

ومكوِّنات سياسيَّة يمنيَّة أخرى، في تأسيس ائتلاف وطني جنوبي، يكون حاملًا للقضيَّة الجنوبيَّة، وداعمًا لتوجُّهات الحكومة الشَّرعيَّة في الحفاظ على وحدة البلد، وهويَّة الدَّولة اليمنيَّة بالصِّيغة الاتِّحاديَّة الَّتي اتُّفق عليها في مؤتمر "الحوار الوطني الشَّامل" -كما جاء في بيان التَّأسيس. وقد جاء الائتلاف ضمن سياسة الرَّئيس هادي الهادفة إلى إيجاد كتلة جنوبيَّة مناهضة لـ"المجلس الانتقالي" المدعوم إماراتيًّا، والَّذي يحاول الاستئثار بالحديث عن القضيَّة الجنوبيَّة دون سواه. فقد جاء في بيان الإشهار، أنَّ الاتِّفاق جاء بعد مشاورات مكثَّفة بين قوى الحراك الجنوبي، والمقاومة الجنوبيَّة، والأحزاب والتَّنظيمات السِّياسيَّة الجنوبيَّة، وأنَّه يعتمد على المرجعيَّات الثَّلاث لحلِّ الأزمة اليمنيَّة[١].

كما كانت حركة "النَّهضة" ضمن التَّحالف السِّياسي الَّذي أعلن عنه، بالتَّزامن مع انعقاد مجلس النُّواب اليمني لأوَّل مرَّة منذ اندلاع الحرب في ٢٦ مارس ٢٠١٥م، بمدينة سيئون في محافظة حضرموت، لدعم حكومة الرَّئيس هادي.

هذا التَّوجُّه، وهذه المواقف، تجعل مِن حركة "النَّهضة" الجنوبيَّة في الضِّدِّ مِن "المجلس الانتقالي" وأجنداته وأهدافه، الخاضعة لأجندات وأهداف الإمارات. وبالتَّالي، فإنَّ هذا المكون الجنوبي لن يكون مرغوبًا بوجوده فعليًّا في الجنوب بالمنظور الإماراتي، إذ يعدُّ محسوبًا على "الشَّرعيَّة" الَّتي تطالب باستعادة الدَّولة وإنهاء انقلاب صنعاء.

(١) اليمن: المكونات السياسية تعلن عن تأسيس «ائتلاف وطني جنوبي» وحدوي مناهض للمجلس الانفصالي المدعوم إماراتيا، صحيفة القدس العربي، في: ٢٠١٨/٥/٢م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.us/1YxZo

موقف الأطراف الدَّاخليَّة مِن تدخُّل الدُّول الخارجيَّة وتأثيرها في الصِّراع الحالي في اليمن:

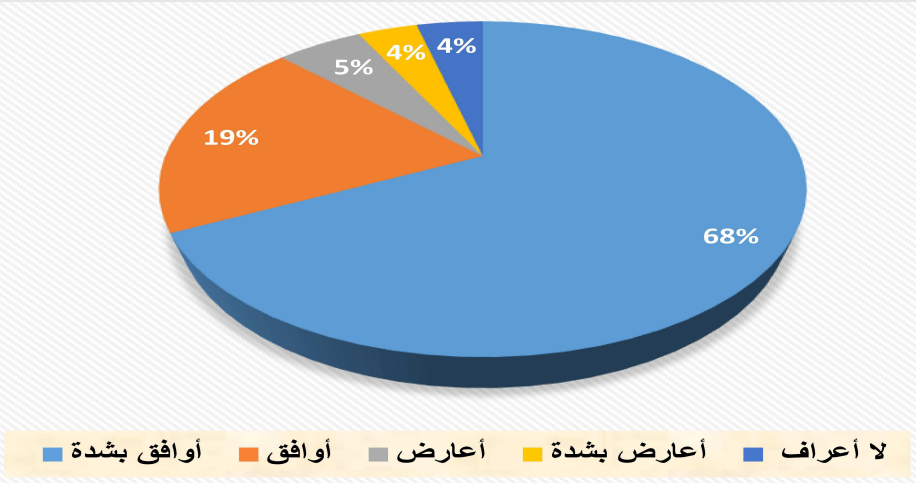

يظهر المؤشِّر اليمني أنَّ غالبيَّة المستجيبين لعمليَّة الاستطلاع (٨٧٪) يوافقون (أوافق بشدَّة، وأوافق) على أنَّ "زيادة تدخُّل وتأثير الدُّول الخارجيَّة في الصِّراع الحالي في اليمن سببه تواطؤ بعض القوى والأطراف الدَّاخليَّة مع هذه الدُّول".

المرجع: المؤشِّر اليمني: طبيعة الأوضاع العامَّة ودور الأطراف الدَّاخليَّة والخارجيَّة في الصِّراع، إصدار مركز المخا للدِّراسات الإستراتيجيَّة، وهو استطلاع رأي عام للمواطنين اليمنيِّين في المحافظات والمناطق المحرَّرة قام بتنفيذه مركز استطلاع للاستشارات وقياس الرَّأي العام (YPC)، سبتمبر ٢٠٢١م، شكل رقم (٢٧): موقف الأطراف الدَّاخليَّة مِن تدخُّل الدُّول سياسات الدُّول الخارجيَّة تجاه اليمن والصِّراع الحالي.

المبحث الثَّالث:

العوامل المؤثِّرة
في علاقات الإمارات مع أطراف الشَّرعيَّة اليمنيَّة:

ممَّا جرى عرضه في العناوين السَّابقة، يتَّضح للرَّاصد والمتابع لأبعاد علاقات الإمارات مع أطراف الشَّرعيَّة اليمنيَّة يجدَّ أنَّ النِّظام الإماراتي أغفل أهميَّة كسب القوى السِّياسيَّة اليمنيَّة -الرَّسميَّة والحزبيَّة- مِن حساباته، واعتمد على إيجاد قوى عسكريَّة وأمنيَّة مليشاويَّة تحقِّق أجندته بغطاء شبه سياسي، وغير قانوني، ألا وهو "المجلس الانتقالي"، والَّذي أعلن عن تشكُّله في ظلِّ الظُّروف الَّتي تمرُّ بها البلاد، بدعم إماراتي خالص. وعدا عن اعتراف الحكومة به طرفًا في "اتِّفاق الرِّياض"، الموقع بين الطَّرفين، إلَّا أنَّ المجلس لم تسجَّل له مشاركات في العمليَّة السِّياسيَّة الوطنيَّة على طول الخطِّ، منذ ثورة ١١ فبراير وحتَّى تاريخ الإعلان عنه وتوقيعه "اتِّفاق الرِّياض".

توجُّه الإمارات لهذه السِّياسة الميدانيَّة الَّتي تجاوزت الحكومة اليمنيَّة، والقوى السِّياسيَّة الفاعلة وتوافقاتها، وأعراف القانون الدُّولي والسِّياسة الدُّوليَّة، نحت بالقوى الوطنيَّة اليمنيَّة للنُّفور عن الإمارات، واستنكار مواقفها وسياساتها في اليمن، والالتفاف حول شرعيَّة هادي ومشروع الدَّولة اليمنيَّة الاتِّحاديَّة كاملة الاستقلال والسِّيادة على كافة أراضيها.

لقد مثَّلت أعمال القتل، والاغتيالات، والاعتقالات غير القانونيَّة،

والإخفاء القسري، والاختطافات، الَّتي انتهجتها الإمارات في الجنوب، عبر أذرعتها المدعومة مِنها والتَّابعة لـ"المجلس الانتقالي"، تهديدًا فعليًّا للقوى السِّياسيَّة اليمنيَّة وهي تنشد التَّغيير نحو مستقبل آمن ومستقر، بعيدًا عن ممارسات العنف والتَّرهيب، مِن قبل الدَّاخل أو الخارج، على حدٍّ سواء؛ وهذا ما يدفعها لعدم القبول بالوجود الإماراتي وتدخُّلها في الشَّأن اليمني.

لقد فرضت الأجندات الإماراتيَّة الطَّامعة في السَّواحل والموانئ والجزر اليمنيَّة على نظام الإمارات تجاوز الأطر الدُّستوريَّة والقانونيَّة، الَّتي يمكن بموجبها الحصول على عقود وامتيازات تمكِّنها مِن الإفادة مِن هذه المصالح والثَّروات مِن منطلق الرِّبح للجميع. وفي حين كان الرَّئيس هادي والقوى السِّياسيَّة الوطنيَّة في حالة امتنان لـ"التَّحالف العربي"، على تدخُّله العسكري لاستعادة الدَّولة والقضاء على الانقلاب، لم يكن في مخيالهم ممارسة الإمارات الضُّغوط عليهم للحصول على عقود طويلة الأمد، بشأن الجزر والموانئ اليمنيَّة، بشروط مجحفة للجانب اليمني. ما دفع الرَّئيس هادي تكرارًا لرفض منح أيِّ عقود واتِّفاقات مِن هذا القبيل.

لقد كان بإمكان الإمارات أن تتقدَّم بعد تحرير صنعاء، وتشكيل سلطة يمنيَّة منتخبة، في ضوء الدُّستور اليمني الجديد، والعمليَّة الانتخابيَّة، أن تتقدَّم برؤية اقتصاديَّة واضحة، للجانب اليمني، وبما يحقِّق مصلحة البلدين، بمنظور دولة الإمارات وما تتطَّلع إليه مِن دور اقتصادي، للوصول إلى رؤية موحَّدة لشراكة اقتصاديَّة بين البلدين. لكنَّها اختارت الطَّريق الآخر للوصول إلى مطامعها وبشكل استفزَّ القوى السِّياسيَّة اليمنيَّة عمومًا.

وفي ظلِّ صمت الجانب السُّعودي على ممارسات الإمارات في المحافظات الجنوبيَّة مِن اليمن، مارست الإمارات دور القوى الاستعماريَّة المحتلَّة للجزر، عن طريق قوَّات "المجلس الانتقالي"، لتقوم بأعمال تنتهك سيادة اليمن واستقلاله، وتهدِّد مصالحه الإستراتيجيَّة على صعيد

وحدته ودوره الحيوي في المنطقة. فقامت بإنشاء معسكرات تدريب وقواعد عسكريَّة وإنزال معدَّات وأسلحة، كلُّ ذلك خارج إطار القانون أو موافقة الحكومة اليمنيَّة.

إنَّ موقف الإمارات مِن الأطراف السِّياسيَّة اليمنيَّة، الرَّسميَّة والحزبيَّة، يتمحور حول ما يلي:

- تعطيل مسار العمليَّة الدِّيمقراطيَّة، انطلاقًا مِن ثورة ١١ فبراير و"المبادرة الخليجيَّة" وآليَّتها التَّنفيذيَّة، وفي ضوء مخرجات "مؤتمر الحوار الوطني الشَّامل".

- منع عودة "الشَّرعيَّة" والحكومة اليمنيَّة إلى المناطق المحرَّرة جنوب اليمن، لممارسة واجباتها ومهامها ومسئوليَّاتها الدُّستوريَّة.

- دعم وتعزيز نفوذ القوى المليشاويَّة المسلَّحة، الخارجة عن القانون، والمتمرِّدة على الدَّولة، والنَّازعة إلى الهيمنة والسُّلطة بقوَّة السِّلاح، مع إقصاء كافة المخالفين، لخلق حالة مِن الفوضى.

- دعم تشكيل كيانات سياسيَّة جديدة مزاحمة للقوى السِّياسيَّة الوطنيَّة، ومنازعة في الوقت ذاته لـ"الشَّرعية"، كما في حالة "المجلس الانتقالي" و"المجلس السِّياسي" للمقاومة الوطنيَّة.

- استهداف رموز وكوادر ومقرَّات وهيئات الكيانات السِّياسيَّة بالتَّصفية الكلِّيَّة أو الجزئيَّة، أو التَّغييب عن المشهد، أو اتهامها بـ"الإرهاب" لممارسة الضَّغط عليها.

في مقابل هذه المواقف لا تزال قوى سياسيَّة حزبيَّة، في "المؤتمر الشَّعبي العام"، و"الحزب الاشتراكي اليمني"، و"التَّنظيم الوحدوي النَّاصري"، تحافظ على علاقة تخادميَّة مع الإمارات مِن منطلق التَّقاطعات المصلحيَّة بين الطَّرفين. فالقوى المؤتمريَّة -الموالية لعائلة صالح- ترغب في تلقِّي دعم إماراتي لاستعادة حضورها في المشهد السِّياسي، والَّذي فقدته

بفعل ثورة ١١ فبراير. والقوى الاشتراكيَّة تأمل أن تحقِّق لها سياسة الإمارات فصل الجنوب واستعادة دولتها ما قبل (١٩٩٠م)، والَّتي فقدت الأمل في العودة لها بخسارة حرب الانفصال (١٩٩٤م). والقوى النَّاصريَّة تبحث عن راع جديد لها، في مواجهة التَّيَّار الإسلامي الَّذي تناصبه العداء، وتأمل في إضعاف قواه وتقليص حضوره.

مِن هنا، فإنَّ الدَّور الإماراتي السَّلبي القائم في اليمن يتعزَّز بفعل: الصَّمت السُّعودي، والتَّخادم المحلِّي مِن قبل قوى يمنيَّة فاقدة لمشروع وطني، وراغبة في السُّلطة فقط. أمَّا بقيَّة القوى السِّياسيَّة الوطنيَّة اليمنيَّة فإنَّها وقفت بشكل إيجابي مع "التَّحالف العربي"، وباركت انطلاق "عاصفة الحزم"، وأيَّدت جهود دول الخليج لاستعادة الدَّولة ومواجهة التَّدخُّل الإيراني في اليمن، وقبل ذلك رحَّبت بـ"المبادرة الخليجيَّة" باعتبارها وسطة الجوار لحلِّ الأزمة، ونظرت إلى التَّهديدات الموجهة إلى السُّعوديَّة وبقيَّة دول الخليج انطلاقًا مِن اليمن كخطر على الأمن اليمني الخليجي المشترك؛ وكان تحوُّلها في الموقف مِن الإمارات أثرًا وانعكاسًا للدَّور الإماراتي السَّلبي في اليمن.

مستقبل العلاقات الإماراتيَّة بالأطراف السِّياسيَّة اليمنيَّة:

دولة الإمارات دولة شقيقة، ويرتبط الشَّعب الإماراتي بالشَّعب اليمني بروابط الدِّين والنَّسب واللُّغة والثَّقافة والعادات والتَّقاليد، بحكم الجوار الجغرافي والمشترك التَّاريخي. وهذا يعني ضرورة بناء علاقات وديَّة متينة، على أساس مِن التَّعاون المتبادل والشَّراكة بين البلدين والدِّفاع عن الأمن الجمعي لشبه الجزيرة العربيَّة باعتبارها وحدة جغرافيَّة موضوعيَّة.

إنَّ مواقف نظام الإمارات الدَّاعمة لانفصال الجنوب عام ١٩٩٤م، ولانقلاب صنعاء عام ٢٠١٤م، ولانقلاب عدن الَّذي أعلن عنه "المجلس الانتقالي"، في ٢٦ أبريل ٢٠٢٠م، عقب نجاح سيطرته عليها بدعم إماراتي، أضرَّت بطبيعة العلاقة الَّتي ربطت البلدين خلال الفترة (١٩٧١م

وحتَّى ١٩٩٠م). فهذه المواقف تهدِّد وحدة اليمن وأمنه وسلامته، وتدفع باليمن نحو الاحتراب والصِّراع الأهلي؛ وهذا ما بدا واضحًا، إذ يعاني اليمن منذ أكثر مِن ستِّ سنوات مِن حرب أهليَّة نتيجة انقلاب صنعاء الَّذي تمَّ بدعم إماراتي.

وفي سبيل استجلاء رأي الأحزاب السِّياسيَّة اليمنيَّة تجاه المواقف الإماراتيَّة، جرى الاتصالُ بعددٍ مِن قيادات ورموز الأحزاب الموالية للشَّرعيَّة، وغالبهم يقيم في العاصمة السُّعوديَّة (الرِّياض)، وتوجيهُ أسئلة خاصَّة متعلِّقة بمحاور هذه الدِّراسة إليهم. وقد آثر الجميع الصَّمت، وعبر بعضهم عن عدم ملائمة الظَّرف للحديث حول هذه القضيَّة الحسَّاسة. ويأتي عدم الرَّد على أسئلة الباحث في ظلِّ عدم الرِّضا عن سياسة الإمارات في اليمن، والرَّغبة في ترك متاحات للصُّلح مستقبلًا، أو تفاديًا لأي ضغوط سعوديَّة، فيما يبدو للباحث.

إنَّ غياب الإشادة بالدَّور الإماراتي في بيانات وخطابات وتصريحات معظم السَّاسة والمسئولين اليمنيِّين، وظهور شخصيَّات مسئولة أو سياسيَّة تنتقد الإمارات بشكل علني وصريح، وتفضح ممارساتها وانتهاكاتها، هو جزء مِن الموقف السِّياسي للأطراف السِّياسيَّة اليمنيَّة الرَّافض لسياساتها الأخيرة في اليمن. وتستمرُّ الأطراف السِّياسيَّة اليمنيَّة بمطالبة الجانب السُّعودي بالوقوف إزاء الممارسات الإماراتيَّة، إلى حدِّ المطالبة بإخراجها مِن "التَّحالف العربي"، نظرًا للثِّقة الَّتي يوليها اليمنيُّون لـ"السُّعوديَّة".

ففي ١ سبتمبر ٢٠١٩م، طالبت كتلة المستقلِّين في مجلس النُّوَّاب اليمني الرَّئيس هادي، مخاطبة مجلس الأمن برسالة تتضمَّن طلب إخراج القوَّات الإماراتيَّة مِن كافَّة جزر وأراضي الجمهوريَّة اليمنيَّة.

وفي ٢٩ أغسطس ٢٠١٩م، طالب أعضاء الحكومة اليمنيَّة، في مذكِّرة مرفوعة للرِّئاسة، بمطالبة السُّعوديَّة بإنهاء مشاركة الإمارات في "التَّحالف العربي"، وسحب السَّفير اليمني لدى أبو ظبي، وتعليق العلاقة

بين البلدين، "خاصَّة بعد أن بانت نوايا دولة الإمارات في اليمن"

وفي ١٣ أكتوبر ٢٠٢٠م، طالب محافظ محافظة شبوة، محمد صالح بن عديو، بإخراج القوَّات الإماراتيَّة مِن ميناء بلحاف النِّفطي، أهم منشأة نفطيَّة في البلاد متوقِّفة عن العمل منذ أكثر مِن خمسة أعوام نتيجة سيطرة وتعطيل القوَّات الإماراتيَّة لها.

ومنذ عام ٢٠١٩م، شهدت مدن عدَّة في المحافظات الجنوبيَّة مظاهرات واحتجاجات شعبيَّة تطالب بخروج القوَّات الإماراتيَّة مِن الأراضي اليمنيَّة، في عدن وحضرموت وشبوة والمهرة وأبين وسقطرى.

وفي حين تتماهى قوى سياسيَّة يمنيَّة مع الأجندات الإماراتيَّة ستتبع أبو ظبي خطًّا تصعيديًّا اتِّكاءً على هذا التَّماهي، وعلى الصَّمت الإقليمي والدُّولي عن الممارسات الَّتي تنتهك سيادة اليمن وتهدِّد بها أمنه ووحدته؛ خاصَّة وأنَّ "الشَّرعيَّة" لا تزال عاجزة عن مواجهة هذه الممارسات ميدانيًّا ودبلوماسيًّا. وهذا سيدفع بدوره إلى حدَّة المواقف بين الطَّرفين: الإماراتي واليمني الرَّافض لممارساتها، وتزايد السَّخط في الأوساط اليمنيَّة الرَّسميَّة والنُّخبويَّة والشَّعبيَّة.

إنَّ التَّدخُّل الإماراتي في الشَّأن اليمني، وفتحها الأجواء اليمنيَّة لقوى معادية، إقليميَّة ودوليَّة، وتخادمها مع جماعة "أنصار اللّه" الحوثيِّين، الذِّراع الإيرانيَّة في اليمن، سيعرِّض الأمن القومي لليمن، وللمنطقة عمومًا، لارتدادات عنيفة قد تخرج عن السَّيطرة. وما لم تكن هناك دولة يمنيَّة، وحكومة تمارس سلطاتها تامَّة على كامل الأراضي اليمنيَّة، فإنَّ وفرة السِّلاح وكثرة المليشيا وانتشار العنف قد تخلق واقعًا جديدًا خارج الإطار السِّياسي والعمليَّة الدِّيمقراطيَّة السِّلميَّة. قد لا تكون الإمارات -في ذلك الحين- الخاسر الأكبر، كونها لا تملك أيَّ قوى على الأرض، وإنَّما الأذرع اليمنيَّة التَّابعة والوظيفيَّة، ما يعني أنَّ الكلفة ستضاف إلى مآسي الشَّعب اليمني ذاته.

كما أنَّ تراجع السِّياسة السُّعوديَّة لصالح الإمارات، أو تقاطعها وتخادمها معها في عدد مِن الملفات الإقليميَّة والدُّوليَّة، قد يدفع بالدَّور السُّعودي في اليمن إلى دور ثانوي أو سلبي تجاه ما تقوم به الإمارات في المحافظات الجنوبيَّة وإزاء العمليَّة الدِّيمقراطيَّة في اليمن. فرغم التَّباين الحاصل بين النِّظامين في بعض القضايا إلَّا أنَّهما يعملان معًا وبالتَّنسيق التَّامِّ في ملفات وساحات مشتركة، امتدادًا مِن مصر وسوريا وليبيا وتونس والمغرب والسُّودان والبحرين وقطر وتركيا. كما أنَّ البلدين أظهرا اتِّفاقًا في مواقفهما خلال الأحداث اليمنيَّة منذ عام ١٩٩٠م، ابتداء مِن حرب الانفصال عام ١٩٩٤م، وحتَّى صياغة "المبادرة الخليجيَّة"، في نسختها الثَّانية الَّتي انسحبت مِنها قطر، إلى دعم مليشيا الحوثي ضدَّ "الإصلاح" ما أدَّى لسقوط صنعاء بأيديها. وهذا يعني أنَّ على اليمنيِّين مواجهة الإمارات مستقلِّين بقرارهم وإرادتهم وأجنداتهم الوطنيَّة، فالسُّعوديَّة -في ظلِّ القيادة الرَّاهنة- لن تضحِّي بالعلاقة مع الإمارات لأجل الجانب اليمني.

لقد أعاقت السُّعوديَّة عودة الحكومة اليمنيَّة، وكشفت ظهر الجيش الوطني والمقاومة الشَّعبيَّة في عدَّة مواطن، وساهمت في حصار المناطق المحرَّرة وتعطيل مطاراتها وموانئها؛ في حين كانت الإمارات تجهز على ما تبقَّى مِن "الشَّرعيَّة" اليمنيَّة والقوى الموالية لها ميدانيًّا، وتبني قوى مليشاويَّة مسلَّحة متمرِّدة وخاضعة لأجنداتها. بل ساهمت السُّعوديَّة في منح هذه القوى المليشاويَّة شرعيَّتها مِن خلال تبنِّي "اتِّفاق الرِّياض"، والَّذي وقَّعت عليه الحكومة اليمنيَّة مرغمة، في ظلِّ اختلال ميزان القوى على الأرض.

إنَّ "الشَّرعيَّة" اليمنيَّة، والأطراف السِّياسيَّة الموالية لها، في مرحلة حرجة جدًّا، وهي أمام رسم مستقبل اليمن لعقود قادمة، وعلى مفترق طرق لا يمكن العودة إليها، فإنَّ سير اليمن بأيِّ اتجاه مِن تلك الطُّرق سيكون مكلفًا ومِن الصَّعب التَّراجع عنه. وهذا يتطلَّب مِن الأطراف السِّياسيَّة اليمنيَّة

-الرَّسميَّة والحزبيَّة- اتِّخاذ موقف واضح ممَّا يجري، وتحمل مسئوليَّاتهم الوطنيَّة والتَّاريخيَّة، بعيدًا عن الحسابات الفئويَّة والضَّيِّقة، لوضع اليمن على المسار الصَّحيح الَّذي توافق اليمنيُّون عليه بإرادتهم الحرَّة خلال "مؤتمر الحوار الوطني الشَّامل". ودون موقف واضح مِن ممارسات الإمارات على الأراضي اليمنيَّة -أيًّا كانت أسبابها ودوافعها- فلن يتمكَّن اليمن مِن تجاوز العقبات القائمة أمام استعادة الدَّولة والقضاء على انقلاب جماعة الحوثي، المدعومة إيرانيًّا، في صنعاء.

ستبقى اليمن محلَّ استقطاب أطراف عدَّة إذا سكت اليمنيُّون عن التَّدخُّلات الجارية اليوم مِن قبل أطراف الصِّراع الإقليميِّين؛ لأنَّ حاجز السِّيادة والاستقلال إذا انكسر لا يمكن جبره، وهذا ما هو حاصل في لبنان مثلًا منذ عقود. فالخطورة لا تكمن في الأضرار القائمة ولكن في التَّبعات والمضاعفات الَّتي سوف تترتَّب على سياسة الصَّمت والإهمال تجاه انتهاكات السِّيادة وصناعة أدوات محليَّة وظيفيَّة.

ومِن المقرَّر قانونيًّا وعُرفيًّا في السِّياسة الدُّوليَّة، أنَّ العلاقات الثُّنائيَّة بين الدُّول تقوم على مبدأ احترام السِّيادة والاستقلال، والنِّدِّيَّة في الحقوق والالتزامات، واختصاصها بإدارة شئونها ومصالحها وعلاقاتها. والتَّحالف مع دول أخرى لمواجهة مخاطر مشتركة لا يعني بحال مِن الأحوال التَّنازل عن السِّيادة والاستقلال والنِّدِّيَّة، لأنَّ هذا تحوُّل مِن مسار التَّحالف إلى مسار التَّبعيَّة والاحتِّلال. وقد شكَّلت اليمن بحكم موقعها الجغرافي وما تملكها مِن قدرات وإمكانات وثروات رديفًا لدول مجلس تعاون دول الخليج العربيَّة، وكان يفترض انضمامها إلى المجلس منذ وقت مبكر، تعزيزًا له وحفظًا للأمن القومي والمصير المشترك لدول شبه الجزيرة العربيَّة. وقد انتهى بإهمال اليمن خلال الحقبة الماضية أن تتحوَّل إلى ميدان لتهديد دول الخليج عقب الاختراق الإيراني لها، وتشكيل قوَّة بشريَّة وعسكريَّة وأمنيَّة تابعة لها فيها.

إن تفكيك اليمن اليوم إلى مشاريع متناحرة سواء لأغراض سياسيَّة أو اقتصاديَّة، أو نتيجة لتخوُّفات موهومة، سيصبُّ في نهاية المطاف لصالح التَّمدُّد والتَّمكُّن الإيراني؛ فإيران نشطة في كسب الولاءات وبناء القدرات ونسج الشَّبكات، وهي حاضرة في المحافظات الجنوبيَّة كما هي حاضرة في المحافظات الشَّماليَّة، وهي بذلك تستهدف الإحاطة بدول الخليج والحضور بالمضائق المائيَّة المهمَّة لتعزيز أمنها القومي ونفوذها الإقليمي. وسياسة الإمارات في اليمن تخدم بالضَّرورة الأهداف الإيرانيَّة وقواها الظَّاهرة والكامنة شمالًا وجنوبًا.

الخلاصة:

تمكَّنت الإمارات -تحت غطاء "التَّحالف العربي"- مِن التَّدخُّل عسكريًّا في اليمن، حاملة معها أجنداتها الخاصَّة، السِّياسيَّة والاقتصاديَّة؛ وساهمت في تشكيل وقائع جديدة فرضت نفسها على السَّاحة اليمنيَّة، عسكريًّا وأمنيًّا وسياسيًّا. وقد تعامل نظام الإمارات مِن هذا المنطلق مع الأطراف السِّياسيَّة اليمنيَّة، الرَّسميَّة والحزبيَّة، في جانب "الشَّرعيَّة". وسعى في استقطاب الشَّخصيَّات والكيانات السِّياسيَّة إلى صفِّه وأجندته الخاصَّة باليمن، في حين عمل على استبعاد وإقصاء وتهديد الشَّخصيَّات والكيانات السِّياسيَّة المختلفة معه، والرَّافضة لأسلوب الهيمنة الَّذي تمارسه الإمارات في اليمن.

هذا التَّوجُّه الإماراتي في اليمن فرض بدوره ردود أفعال سياسيَّة، رسميَّة وحزبيَّة وشخصيَّة، رافضة للسِّياسات الإماراتيَّة، بل وللوجود الإماراتي في اليمن. وتأتي ردود الأفعال هذه في الإطار الطَّبيعي كاستجابة وطنيَّة تجاه الممارسات الإماراتيَّة الهادفة إلى القضاء على "الشَّرعيَّة"، وخلق كيانات متمرِّدة على الدَّولة وخارجة على الإجماع الوطني، وإحداث انقلابات مسلَّحة، وتعويق العمليَّة الدِّيمقراطيَّة، وتهديد أمن واستقرار ووحدة اليمن.

هذا الواقع بين الممارسات الإماراتيَّة وردود الأفعال عليها أدخل العلاقات الإماراتيَّة اليمنيَّة في توتُّر وشدٍّ وجذب، بحيث أصبحت الخصومة هي السِّمة البارزة في المشهد بين الطَّرفين.

النَّتائج:

ومِن خلال العرض السَّابق لطبيعة العلاقات بين الطَّرفين خرجت الدِّراسة بالنَّتائج التَّالية:

انحرف دور الإمارات، العضو المشارك في "التَّحالف العربي"، عن الأهداف والمهام المعلنة مِن قبل التَّحالف والمتمثِّلة باستعادة الدَّولة والقضاء على الانقلاب ومحاربة "الإرهاب"، خلال ستِّ سنوات مضت مِن الحرب الدَّائرة في اليمن، الأمر الَّذي جعل الإمارات طرفًا في هذا الصِّراع.

لا يمكن فهم علاقة الإمارات بالأطراف السِّياسيَّة اليمنيَّة، منذ عام ٢٠١١م وحتَّى لحظة كتابة هذه الدِّراسة، دون وضعه في الإطار العام لسياسة الإمارات في المنطقة، والمحدِّدات الظَّرفيَّة الَّتي تتوازى مع هذه السِّياسات، إذ اتَّخذت الإمارات موقفًا عدائيًّا مِن ثورات "الرَّبيع العربي"، والقوى الحاملة له، وكانت رأسا في الثَّورات المضادَّة بالمنطقة.

الأحداث والمواقف الَّتي شهدتها المنطقة -في العقد الماضي- ترسم إطارًا عامًا لسياسة الإمارات الخارجيَّة، خلال هذه الفترة، وتعطي مؤشِّرات واضحة لمحدِّدات السِّياسة الإماراتيَّة في التَّعامل مع قوى "الرَّبيع العربي"، أو تلك المساندة لها.

هذه السِّياقات العربيَّة، الَّتي رافقت الأحداث اليمنيَّة بالتَّوازي منذ عام ٢٠١١م وحتَّى لحظة كتابة هذه الدِّراسة، وحركة دولة الإمارات فيها، ينبغي أن تستحضر عند تناول علاقة الإمارات بالأطراف السِّياسيَّة اليمنيَّة، كونها تتَّحد في ذات التَّوجُّهات السِّياسيَّة لها.

تندرج علاقة الإمارات بالأطراف السِّياسيَّة اليمنيَّة الرَّسميَّة في ثلاثة مستويات: علاقتها بالرِّئاسة اليمنيَّة، وعلاقتها بمجلس النُّوَّاب اليمني، وعلاقتها بالحكومة اليمنيَّة.

في خصوص علاقة الإمارات بالرِّئاسة، اتَّسمت علاقة الإمارات بالرَّئيس عبدربِّه منصور هادي بحالة مِن الشَّدِّ والجذب، إذ حاولت الإمارات استخدام تحالف (الحوثي- صالح) لضرب قوى الثَّورة، مع تحييد هادي عن الصِّراع، إلَّا أنَّ خطَّتها أقحمت اليمن في سيناريو جديد خارج عن الخطَّة الإماراتيَّة، إذ تمكَّن الحوثيُّون مِن إسقاط صنعاء بأيديهم والسَّيطرة على مؤسَّسات الدَّولة اليمنيَّة العسكريَّة والمدنيَّة، وتهديد شرعيَّة هادي.

عملت الإمارات بعد تمكُّن تحالف (الحوثي- صالح) مِن صنعاء والسُّلطة، إلى جانب السُّعوديَّة، على استنقاذ الرَّئيس هادي من سطوة الانقلابيِّين، وإطلاق عمليَّة عسكريَّة في اليمن، لمواجهة جماعة الحوثي، المدعومة إيرانيًّا. فالتَّدخُّل عسكريًّا يحتاج إلى غطاء شرعي (دستوري/ قانوني).

بعد إطلاق عمليَّة "عاصفة الحزم"، تحت راية "التَّحالف العربي" لدعم الشَّرعيَّة في اليمن، جنَّدت الإمارات نفسها للهيمنة على أجزاء مِن اليمن، كما استمرَّت في التَّخطيط لمواجهة قوى الثَّورة. ما أوجد فجوة في العلاقة بين الرَّئيس هادي و"أبو ظبي"، نظرًا لاختلاف الأجندات والمصالح.

اعتمدت الإمارات على خلق كيانات مسلَّحة جديدة، وسعت في إضعاف "الشَّرعيَّة" نظرًا لعدم تجاوب الرَّئيس هادي مع المطامع الإماراتيَّة في الجزر والموانئ اليمنيَّة. ودعمت تصعيد شخصيَّات أخرى إلى منصب نائب الرَّئيس في محاولة لنزع هادي مِن السُّلطة وإحلالها محلَّه.

لم تكن علاقة الإمارات بالرَّجل الثَّاني في الدَّولة اليمنيَّة، الفريق ركن

علي محسن الأحمر، نائب رئيس الجمهوريَّة، بالحسنة قبل "عاصفة الحزم"، فقد كان الرُّجل جزءا مِن قوى الثَّورة المستهدفة بصنعاء في مخطَّط تحالف (الحوثي- صالح)، ولذلك ظلَّت العلاقة بين الطَّرفين منقطعة.

تهاجم الكيانات اليمنيَّة، السِّياسيَّة والعسكريَّة وأيضًا الإعلاميَّة، التَّابعة للإمارات، نائب الرَّئيس، علي محسن الأحمر، وتستهدف قياداته العسكريَّة وحلفاءه القبليِّين والإسلاميِّين. ما يعكس نظرة وموقف الإمارات للرَّجل وتأثيره على مدى تحقِّق أجنداتها في اليمن.

تمكَّنت الإمارات، مِن خلال توظيفها للمال والتَّناقضات في المشهد اليمني وتشكيل قوَّات مسلَّحة تابعة لكيانات موالية لها، مِن تعطيل دور مجلس النُّوَّاب اليمني، وتهديد عودته وانعقاده على الأراضي اليمنيَّة؛ بالرَّغم مِن اختراقها له عبر أشخاص موالين للرَّئيس السَّابق علي عبداللّه صالح، وآخرين في صفِّ الحراك الجنوبي الانفصالي.

اتَّخذ بعض أعضاء مجلس النُّوَّاب اليمني مواقف سياسيَّة وطنيَّة، تجاه التَّجاوزات والممارسات الإماراتيَّة في اليمن، وهو ما دفع الإمارات أكثر للعمل بقوَّة ضدَّ انعقاد المجلس في المحافظات الجنوبيَّة المحرَّرة، وفي مقدِّمتها مدينة عدن (العاصمة المؤقَّتة).

منذ عام ٢٠١١م، شهدت الحكومة اليمنيَّة تغيُّرات عدَّة، نتيجة تعقيدات المشهد اليمني، وتصارع الأطراف المحليَّة والإقليميَّة، مع العقبات والتَّحدِّيَّات المطروحة في طريق أداء واجباتها ومسئوليَّاتها. فقد تولَّى رئاسة الوزراء عقب محمد سالم باسندوة الدُّكتور خالد محفوظ بحَّاح، والدُّكتور أحمد عبيد بن دغر، والدُّكتور معين عبدالملك الصَّبري.

تميَّزت علاقة الإمارات بالحكومة اليمنيَّة باعتبار مدى وقرب الأشخاص الَّذين تولَّوا رئاسة الوزراء مِن أجنداتها الخاصَّة؛ مع ملاحظة أنَّ الإمارات عملت ميدانيًّا على عدم عودة الحكومة اليمنيَّة وتعطيل

حضورها وقيامها بمهامها التَّنفيذيَّة على أرض الواقع، وهو ما ظهر في عدم تمكُّن الحكومات المتعاقبة مِن البقاء في عدن لفترة طويلة، واستهداف مقرِّها بالقذائف أو الاقتحامات المسلَّحة، أو باستهداف وزراء ومنع آخرين مِن الدُّخول إلى عدن.

جميع الحكومات الَّتي شكِّلت عقب المبادرة واجهت تحدِّيَّات ومخاطر عدَّة، بفعل الأزمة والحرب الَّتي دخلت فيها اليمن. كما أنَّها شهدت ظروفًا مختلفة لعلاقتها بالنِّظام الحاكم في الإمارات، بحسب قرب رئيس الوزراء أو بعده مِن أجندات "أبو ظبي".

اتَّسمت علاقة الإمارات بالأحزاب السِّياسيَّة اليمنيَّة الموالية للشَّرعيَّة اليمنيَّة بالتَّنوُّع والاختلاف، ففي حين ظلَّت العلاقات قائمة وحميميَّة مع (المؤتمر الشَّعبي العام)، بالأخصِّ جناح أحمد علي عبداللّه صالح، كانت مع (التَّجمُّع اليمني للإصلاح) في أسوأ حالاتها، إذ كان هو المستهدف الأوَّل في أجندات الإمارات السِّياسيَّة شمالًا وجنوبًا.

يقف (الحزب الاشتراكي اليمني) إزاء ممارسات الإمارات في اليمن سياسيًّا موقف الحياد، في حين انخرطت معظم قواه التَّنظيميَّة على الأرض في خدمة الأجندات الإماراتيَّة، وتشكيل كيانات عسكريَّة وأمنيَّة وسياسيَّة موالية لها، تدعو إلى التَّمرُّد على "الشَّرعيَّة"، وانفصال المحافظات الجنوبيَّة عن اليمن.

استخدمت الإمارات الجماعات الدِّينيَّة في تحقيق أجنداتها في اليمن، وقد كان لتيَّار "الجاميَّة" في اليمن حضور في المكوِّنات العسكريَّة والأمنيَّة والسِّياسيَّة الموالية لها. غير أنَّها في المقابل استهدفت بالقتل والسَّجن التَّيَّارات السَّلفيَّة الموالية لـ"الشَّرعيَّة" اليمنيَّة، كما هو الحال مع (التَّجمع اليمني للإصلاح) سواءً بسواء.

النِّظام الإماراتي أغفل أهميَّة كسب القوى السِّياسيَّة اليمنيَّة -الرَّسميَّة والحزبيَّة- مِن حساباته، واعتمد على إيجاد قوى عسكريَّة وأمنيَّة مليشاويَّة

تحقِّق أجنداته بغطاء شبه سياسي، وغير قانوني، ما نحى بالقوى الوطنيَّة اليمنيَّة للنُّفور عنه، واستنكار مواقفه وسياساته في اليمن، والالتفاف حول شرعيَّة هادي ومشروع الدَّولة اليمنيَّة الاتِّحاديَّة كاملة الاستقلال والسِّيادة على كافة أراضيها.

لقد فرضت الأجندات الإماراتيَّة الطَّامعة في السَّواحل والموانئ والجزر اليمنيَّة على نظام الإمارات تجاوز الأطر الدُّستوريَّة والقانونيَّة، الَّتي يمكن بموجبها الحصول على عقود وامتيازات تمكِّنها مِن الإفادة مِن هذه المصالح والثَّروات مِن منطلق الرِّبح للجميع.

إنَّ موقف الإمارات مِن الأطراف السِّياسيَّة اليمنيَّة، الرَّسميَّة والحزبيَّة، يتمحور حول ما يلي:

- تعطيل مسار العمليَّة الدِّيمقراطيَّة، انطلاقًا مِن ثورة ١١ فبراير و"المبادرة الخليجيَّة" وآليَّتها التَّنفيذيَّة، وفي ضوء مخرجات "مؤتمر الحوار الوطني الشَّامل".

- منع عودة "الشَّرعيَّة" والحكومة اليمنيَّة إلى المناطق المحرَّرة جنوب اليمن، لممارسة واجباتها ومهامها ومسئوليَّاتها الدُّستوريَّة.

- دعم وتعزيز نفوذ القوى المليشاويَّة المسلَّحة، الخارجة عن القانون، والمتمرِّدة على الدَّولة، والنَّازعة إلى الهيمنة والسُّلطة بقوَّة السِّلاح، مع إقصاء كافة المخالفين، لخلق حالة مِن الفوضى.

- دعم تشكيل كيانات سياسيَّة جديدة مزاحمة للقوى السِّياسيَّة الوطنيَّة، ومنازعة في الوقت ذاته لـ"الشَّرعية"، كما في حالة "المجلس الانتقالي" و"المجلس السِّياسي" للمقاومة الوطنيَّة.

- استهداف رموز وكوادر ومقرَّات وهيئات الكيانات السِّياسيَّة بالتَّصفية الكلِّيَّة أو الجزئيَّة، أو التَّغييب عن المشهد، أو اتهامها بـ"الإرهاب" لممارسة الضَّغط عليها.

دولة الإمارات دولة شقيقة، ويرتبط الشَّعب الإماراتي بالشَّعب اليمني بروابط الدِّين والنَّسب واللُّغة والثَّقافة والعادات والتَّقاليد، بحكم الجوار الجغرافي والمشترك التَّاريخي. وهذا يعني ضرورة بناء علاقات وديَّة متينة، على أساس مِن التَّعاون المتبادل والشَّراكة بين البلدين والدِّفاع عن الأمن الجمعي لشبه الجزيرة العربيَّة باعتبارها وحدة جغرافيَّة موضوعيَّة.

إنَّ مواقف نظام الإمارات الدَّاعمة لانفصال الجنوب عام ١٩٩٤م، ولانقلاب صنعاء عام ٢٠١٤م، ولانقلاب عدن الَّذي أعلن عنه "المجلس الانتقالي"، في ٢٦ أبريل ٢٠٢٠م، عقب نجاح سيطرته عليها بدعم إماراتي، أضرَّت بطبيعة العلاقة الَّتي ربطت البلدين خلال الفترة (١٩٧١م وحتَّى ١٩٩٠م).

إنَّ غياب الإشادة بالدَّور الإماراتي في بيانات وخطابات وتصريحات معظم السَّاسة والمسئولين اليمنيِّين، وظهور شخصيَّات مسئولة أو سياسيَّة تنتقد الإمارات بشكل علني وصريح، وتفضح ممارساتها وانتهاكاتها، هو جزء مِن الموقف السِّياسي للأطراف السِّياسيَّة اليمنيَّة الرَّافض لسياساتها الأخيرة في اليمن.

إنَّ التَّدخُّل الإماراتي في الشَّأن اليمني، وفتحها الأجواء اليمنيَّة لقوى معادية، إقليميَّة ودوليَّة، وتخادمها مع جماعة "أنصار اللّه" الحوثيِّين، الذِّراع الإيرانيَّة في اليمن، سيعرِّض الأمن القومي لليمن، وللمنطقة عمومًا، لارتدادات عنيفة قد تخرج عن السَّيطرة.

تراجع السِّياسة السُّعوديَّة لصالح الإمارات، أو تقاطعها وتخادمها معها في عدد مِن الملفات الإقليميَّة والدُّوليَّة، قد يدفع بالدَّور السُّعودي في اليمن إلى دور ثانوي أو سلبي تجاه ما تقوم به الإمارات في المحافظات الجنوبيَّة وإزاء العمليَّة الدِّيمقراطيَّة في اليمن.

التَّوصيات:

إنَّ "الشَّرعيَّة" اليمنيَّة، والأطراف السِّياسيَّة الموالية لها، في مرحلة حرجة جدًّا، وهي أمام رسم مستقبل اليمن لعقود قادمة، وعلى مفترق طرق لا يمكن العودة إليها، فإنَّ سير اليمن بأيِّ اتجاه مِن تلك الطُّرق سيكون مكلفًا ومِن الصَّعب التَّراجع عنه. وهذا يتطلَّب مِن الأطراف السِّياسيَّة اليمنيَّة -الرَّسميَّة والحزبيَّة- اتِّخاذ موقف واضح ممَّا يجري، وتحمل مسئوليَّاتهم الوطنيَّة والتَّاريخيَّة، بعيدًا عن الحسابات الفئويَّة والضَّيِّقة، لوضع اليمن على المسار الصَّحيح الَّذي توافق اليمنيُّون عليه بإرادتهم الحرَّة خلال "مؤتمر الحوار الوطني الشَّامل". ودون موقف واضح مِن ممارسات الإمارات على الأراضي اليمنيَّة -أيًّا كانت أسبابها ودوافعها- فلن يتمكَّن اليمن مِن تجاوز العقبات القائمة أمام استعادة الدَّولة والقضاء على انقلاب جماعة الحوثي، المدعومة إيرانيًّا، في صنعاء.

لهذا ينبغي ما يلي:

- مكاشفة النِّظام الإماراتي بالممارسات والأعمال الَّتي شكَّلت تهديدًا فعليًّا لليمن، أرضًا وشعبًا ودولة، والجلوس على طاولة التَّفاوض لحلِّ القضايا الشَّائكة والنَّظر إلى مدى إمكانيَّة تجاوز المرحلة الماضية مِن خلال تفاهمات متبادلة، مع الحفاظ على سيادة اليمن واستقلاله ووحدته وأمنه واستقراره.

- مكاشفة الجانب السُّعودي بتلك الممارسات والأعمال، وتحميل السُّعوديَّة دورها المسئول تجاه ما يجري في اليمن، في ظلِّ قيادتها لـ"التَّحالف العربي"، والجلوس مع القيادة السُّعوديَّة لرسم ملامح التَّعاون

والشَّراكة بين البلدين، وحلِّ القضايا الشَّائكة والنَّظر إلى إيجاد صيغة توافقيَّة مرضية للطَّرفين، تحفظ لليمن سيادته واستقلاله ووحدته وأمنه واستقراره.

- تفعيل دور مجلس النُّوَّاب مهما كانت الكلفة، وعودة الحكومة عاجلًا إلى أرض الوطن، لممارسة واجباتها ومسئوليَّاتها انطلاقًا مِن المحافظات المحرَّرة، والانطلاق نحو عقد مؤتمر شعبي وطني جامع لاستكمال تحرير اليمن والدِّفاع عن سيادته واستقلاله وأمنه إزاء كافَّة المليشيات الخارجة على الدَّولة والقانون والإجماع الوطني.

- تشكيل تحالف وطني جامع لكلِّ القوى السِّياسيَّة والاجتماعيَّة داعم للشَّرعيَّة، وممثل للجمعيَّة الوطنيَّة، الرَّديفة لمجلس النُّوَّاب في ظلِّ الانقسام الحاصل فيه بين مؤيِّدين للشَّرعيَّة ومؤيِّدين لانقلاب صنعاء.

الفصل الثَّالث:

الإمارات والتَّشكيلات المسلَّحة غير الرَّسميَّة في اليمن

علي محمد

تمهيد:

في ٨ فبراير ٢٠٢٠م، أعلنت الإمارات العربيَّة المتَّحدة انسحابها مِن اليمن، بعد تدخُّلها ضمن "عاصفة الحزم"، بدعوى إعادة "الشَّرعيَّة" ودحر انقلاب مليشيَّا "أنصار اللّه"، وقد جاء هذا الإعلان الشَّكلي مِن أجل الخروج مِن حالة الإحراج الدُّولي فقط، حيث أنَّ الإمارات موجودة وبقوَّة في أكثر مِن منطقة في جنوب وغرب اليمن، بجيشها ومعدَّاتها العسكريَّة، وهي موجودة كذلك مِن خلال التَّشكيلات المسلَّحة غير الرَّسميَّة الَّتي زرعتها في اليمن. ويستند الوجود الإماراتي على ثلاث جهات رئيسة ينطلق مِن خلالها، وهي: الحراك الجنوبي الانفصالي، والقوَّات المشتركة، والجماعات السَّلفيَّة وجماعات العنف.

تناقش هذه الدِّراسة أهمَّ التَّشكيلات المسلَّحة غير الرَّسميَّة، وعلاقتها السِّياسيَّة والعسكريَّة بالإمارات؛ حيث تعتمد الإمارات حسب اتِّهامات "الشَّرعيَّة" اليمنيَّة على هذه المكوِّنات غير الرَّسميَّة، والَّتي تتمثَّل في "قوَّات النُّخبة" الحضرميَّة والشَّبوانيَّة، و"الأحزمة الأمنيَّة" في عدن ولحج وأبين والضَّالع، ودعم المجلس الانتقالي كغطاء سياسي لهذه المكوِّنات غير الرَّسميَّة، إضافة إلى المحاولة المتكرِّرة مِن أجل تشكيل كيانات عسكريَّة في المهرة ومأرب وتعز، مع اتِّهامات أخرى للإمارات بدعم شيوخ سلفيِّين، مِن أمثال هاني بن بريك، وعبدالرحمن شيخ اليافعي، وعادل فارع المكنَّى بأبي العبَّاس. كما سعت الإمارات إلى تشكيل "حرَّاس الجمهوريَّة"، أو ما بات يُعرف بـ"القوَّات المشتركة"، لتشكِّل كيانًا موازيًا لـ"الشَّرعيَّة".

تتكون هذه الدّراسة مِن ثلاثة مباحث رئيسة، يناقش الأوَّل مِنها "الأحزمة الأمنيَّة" و"النُّخب" العسكريَّة ، وعلاقاتها بالإمارات، وكيف أصبحت أداتها العسكريَّة في اليمن؛ كما يناقش المبحث الثَّاني علاقة الإمارات بالجماعات الدِّينيَّة، وخصوصًا تلك الَّتي استطاعت أن تشكِّل مِنهم مجموعات مسلَّحة، مثل السَّلفيَّة "المدخليَّة"، إضافة إلى علاقة الإمارات بـ"القاعدة"، حيث تُتَّهم الإمارات بنسج علاقة مباشرة بـ"القاعدة"، كما جاء على لسان وزير النَّقل اليمني السَّابق، صالح الجبواني، والَّذي قال: أنَّ هناك أدلَّة حكوميَّة تثبت علاقة تربط الإمارات بتنظيمي "القاعدة" و"داعش" في اليمن[١]. كما يناقش المبحث الأخير التَّخادم بين الإمارات ومليشيَّات الحوثي.

(١) آدم يحيى، تنظيم القاعدة في اليمن يبحث عن عناصر بديلة: ما علاقة الإمارات، صحيفة الاستقلال، في: ٢٠٢٠/٦/٩م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.us/T2n5x

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٨/١م.

المبحث الأوَّل:

الأحزمة الأمنيَّة والمجموعات المسلَّحة.. تشكيلات عسكريَّة خاضعة للإمارات:

بعد تحرير المحافظات الجنوبيَّة مِن مليشيا "أنصار اللّه"، أواخر العام ٢٠١٥م، تولَّت الإمارات تأسيس عدد مِن القوَّات المسلَّحة خارج الأطر الدُّستوريَّة والقانونيَّة ومرجعيَّة "الشَّرعيَّة"، تحت عنوان: الأحزمة والنُّخب الأمنيَّة، بحجَّة تأمين المدن المحرَّرة؛ على الرَّغم مِن أنَّ تأمين المدن المحرَّرة واجب السُّلطة "الشَّرعيَّة"، والاتِّفاق مع الإمارات كان في إطار التَّحرير وليس التَّأمين، إلَّا أنَّ الإمارات تجاوزت -بشكل لافت للنَّظر- هذه المسألة، وأصبحت تتصرَّف مع اليمن كأرض مستباحة، مركِّزة على مناطق النَّفط والغاز، الَّتي تشكِّل صادرتها ٦٠٪ مِن الموازنة اليمنيَّة.

أوَّلًا: كيف تشكَّلت المجموعات المسلَّحة التَّابعة للإمارات:

تحاول الإمارات في سياستها الخارجيَّة الحاليَّة الجمع بين الأهداف العسكريَّة والتِّجاريَّة المتداخلة، وتسعى لاستغلال جغرافيا اليمن لممارسة نفوذها في الخليج وأفريقيا وآسيا، مِن خلال تشجيع استخدام طرقات شحن بديلة ومكمِّلة لطرقاتها الرَّئيسة انطلاقًا مِن ميناء "جبل علي" في دبي، في حال تعطَّلت حركة النَّقل عبر مضيق هرمز، أو أصيبت بخلل ما، كما يساهم ذلك في الحدِّ مِن المشكلة الَّتي تلوح في الأفق جرَّاء "تخمة المرافئ" في شمال الخليج، حيث خطر حدوث فائض في الطَّاقة

الاستيعابيَّة جراء وفرة المرافئ الأساسيَّة الرَّاهنة، وكذلك بسبب التَّوسيع لمرفئَي "الدَّقم" و"صلالة" في سلطنة عُمان، وقد بنت الإمارات مؤخَّرًا قواعد عسكريَّة في القرن الأفريقي، مثل قاعدة "عصب" العسكريَّة في إريتريا، في العام ٢٠١٦م، وقاعدة "بربرة" في جمهوريَّة أرض الصُّومال، في فبراير ٢٠١٧م، وأعادت مؤسَّسة خليفة بن زايد آل نهيَّان بناء ميناء "حولاف" في محافظة سقطرى؛ وقد حُوِّلت بعض هذه الموانئ التجارية، مثل "بربرة"، إلى مواقع بحريَّة إماراتيَّة[١].

بناء على ذلك سعت الإمارات، منذ بداية التَّدخُّل العسكري في اليمن، إلى السَّيطرة على المناطق الَّتي توجد بها الموانئ والجزر وحقول النِّفط، حتَّى وإن كانت هذه المناطق بعيدة عن نفوذ مليشيا "أنصار اللّه". ولهذا، سعت لإيجاد واقع مغاير للمرجعيَّات الدُّوليَّة الثَّلاث للتَّسوية، وأهمُّها مخرجات الحوار الوطني، وتحديدًا ما يتعلَّق مِنها بالدَّولة اليمنيَّة متعدِّدة الأقاليم، وذلك ما يفرض واقعًا غير مماثل، إذ ستكون هناك ثنائيَّة (شمال- جنوب)، وهذا يعني العودة لما قبل الوحدة اليمنيَّة المعلنة في ١٩٩٠م[٢].

لتحقيق هذا الوجود، عملت الإمارات على اتِّباع جملة مِن السِّياسات والإجراءات، في محاولة مِنها لجعل ذلك الوجود أمرًا واقعًا. وفي هذا

(١) إليونورا أردماني، الاستثمارات الإماراتية المتنامية في البنى التحتية في قطاعي الطاقة والأمن في اليمن: تشكّل بصورة مطردة القوة المحرِّكة خلف التدخل الإماراتي لمحاربة الإرهاب، صدى مركز كارينجي، في: ٢٠١٨/٧/١٩م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.us/K1Czd

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٧/١٧م.

(٢) عبدالباقي شمسان، السياسة الإماراتية في اليمن: الأجندة المغايرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، في: ٢٠١٧/١١/١٦م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.us/ld5Aj

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٧/١٦م.

الإطار، حرصت على الاستفادة مِن المتاحات، واستثمار الأوراق والقضايا المفتوحة، وعلى رأسها:

١- التَّنسيق مع قوَّات صالح للانسحاب مِن الجنوب:

ثمَّة مقاومة جنوبيَّة كانت على الأرض، مسنودة بقوَّات إماراتيَّة، لمواجهة مليشيا "أنصار اللّه" وقوَّات الرَّئيس السَّابق، علي عبداللّه صالح، وهي القوَّة الحقيقيَّة الَّتي كان لها الدُّور الأكبر في السَّيطرة على المحافظات الجنوبيَّة. وبتنسيق بين الإمارات وقوَّات "صالح"، انسحبت قوَّات "صالح" فجأة مِن (٤٢) موقعًا عسكريًّا، في غضون (٤٨) ساعة، بكامل عدَّتها وعتادها، ومِن دون قصف إماراتي، ونزلت قوَّات مهولة للإماراتيِّين، وانسحبت قوَّات "صالح" إلى جبل ثرة بأبين، وكرش بلحج، وذلك في ٢٠١٥م[(١)].

٢- لافتة تأسيس الجيش الوطني وتأمين المناطق المحرَّرة:

بعد دخول ميليشيا "أنصار اللّه" إلى صنعاء تفكَّك الجيش اليمني، فجزأ مِنه استمرَّ ولاؤه لـ"الشَّرعيَّة"، والجزء الآخر -وهو الأكبر- انضمَّ إلى المجموعات المسلَّحة التَّابعة للحوثيِّين، وأصبحت فكرة تأسيس جيش وطني جديد فكرة مطروحة تعمل عليها القيادات العسكريَّة والمدنيَّة اليمنيَّة. وبحكم وجود الإمارات ضمن "التَّحالف العربي" عملت على تدريب عدد مِن المجاميع العسكريَّة، وكان الهدف المعلن مِن وراء تدريب هؤلاء الأفراد إعادة بناء مؤسَّسات الدَّولة اليمنيَّة، وتأسيس الجيش الوطني، بأفراد يكون ولاؤهم للوطن. وقد استغلَّت الإمارات هذا العامل، وعدد مِن العوامل الأخرى، في تحقيق أهدافها في اليمن، وتأسيس كيانات موازية لـ"الشَّرعيَّة".

(١) عادل الحسني، قيادي في المقاومة الجنوبية، مقابلة أجراها الباحث معه، تاريخ المقابلة: ٢٠٢١/٨/٢٣م.

٣- ورقة الجنوب كمدخل لاستثمار مطالب الحراك الانفصالي:

عمِلت الإمارات على دعم انفصال الجنوب كمدخل لزيادة النُّفوذ الإماراتي؛ حيث تعدُّ القضيَّة الجنوبيَّة مِن أهمِّ القضايا الَّتي شغلت صنَّاع القرار في اليمن، وتداعياتها تعدُّ إفرازًا لسياسات ما بعد الوحدة اليمنيَّة في ١٩٩٠م، وما تلاها مِن حرب الانفصال (١٩٩٤م) على إثر ذلك، ولأسباب تتعلَّق بضعف معالجات ما بعد الحرب، تشكَّلت مطالب الحراك الجنوبي. وقد برزت بشكل علنيٍّ في عام ٢٠٠٧م، وزادت وتيرتها عقب تحرير عدن مِن سيطرة ميليشيا "أنصار اللّه"؛ حيث وجدت الإمارات مدخلًا لبناء نفوذها في اليمن، مِن خلال بعض قيادات الحراك، وخاصَّة المطالِبُ مِنهم بالانفصال، دون أن تقدِّم الإمارات أيَّ دعم يصبُّ في خدمة تنمية المنطقة واستثمارها بما يعود بالنَّفع عليها وعلى أهل المنطقة.

تماهت الإمارات مع فصائل الحراك الانفصالي، وسعت لتمكينها مِن تلك المحافظات، ومارست ضغوطًا على الرَّئيس اليمني، عبدربِّه منصور هادي، لإقالة نايف البكري، مِن منصب محافظ محافظة عدن، بحجَّة انتمائه للإصلاح. وبعد اغتيال محافظ عدن الأسبق، جعفر محمد سعد، الَّذي عيِّن بدلًا عن نايف البكري، نجحت الإمارات في فرض عيدروس الزَّبيدي محافظًا لعدن، وتعيين شلال شايع مديرًا للأمن فيها؛ وكان الهدف مِن وراء هذا الإجراء إحكام التَّيَّار الانفصالي قبضته على المرافق الإداريَّة والأمنيَّة، والأجهزة العسكريَّة النَّاشئة في المدينة، وتسهيل فتح المعسكرات لاستقطاب وتدريب عناصر الحراك والتَّيَّار "المدخلي"، بعيدًا عن أنظار "الشَّرعيَّة" والجيش الوطني، وربط المعسكرات تلك بالقيادة الإماراتيَّة الموجودة في عدن[١].

(١) ناصر الطويل وآخرون، لعبة الإمارات في اليمن، مركز أبعاد للدراسات والبحوث والمؤسسة العربية للدراسات الإستراتيجيَّة، إسطنبول، ط١/٢٠٢١م: ص٥٨.

٤- استثمار ورقة القاعدة:

للإمارات مصالح اقتصاديَّة وعسكريَّة، سواء في اليمن أو القرن الأفريقي، ولهذا سعت لاستغلال ورقة "القاعدة"، مِن أجل تأسيس هذه التَّشكيلات بحجَّة مقاومة "الإرهاب"[(١)]. كان الهدف الحقيقي مِن وراء ذلك السَّيطرة على الموانئ المهمَّة في اليمن، ومحطَّات الغاز، وحقول النَّفط؛ ولهذا ركَّزت الإمارات على "القاعدة" في المناطق الجنوبيَّة، وخاصَّة المدن المرفئيَّة، ولم تتَّجه باتِّجاه البيضاء -مثلا، على الرَّغم مِن وجود التَّنظيم بها، وسيطرت على موانئ عدن والمكلا وبئر علي والمخا، ومحطَّة بلحاف الغازيَّة ومحطَّة الشحر للتَّصدير وحقول النَّفط بالمسيلة. وفي المبحث الثَّالث سيأتي التفصيل في هذا الموضوع.

٥- استقطاب العناصر الَّتي يسهل توظيفها:

عملت الإمارات على استقطاب تيارين، الأوَّل العناصر "المدخليَّة"، وخاصَّة مَن يسهل توظيفه مِنهم، وعلى رأسهم هاني بن بريك وعبدالعزيز العقربي؛ إضافة إلى عناصر أخرى بعيدة عن الوازع الدِّيني والأخلاقي، وعلى رأسهم منير اليافعي (أبو اليمامة) وعبداللّه الفضلي؛ وهي الشَّخصيَّات المتَّهمة بالإشراف على السُّجون السِّريَّة والتَّعذيب والاغتيالات، واستهداف الشَّخصيَّات الَّتي ترى الإمارات أنَّهم سيكونون حجر عثرة في طريقها[(٢)].

مع تأسيس "المجلس الانتقالي" الجنوبي في مايو ٢٠١٧م، تحوَّلت هذه التَّشكيلات إلى أذرع مسلَّحة تتبع "المجلس الانتقالي"، وقد استطاع

(١) صالح الجبواني، مقابلة في برنامج "بلا حدود"، قناة الجزيرة، في: ٢٠١٩/١٢/١٩م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.us/Aam7R

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٨/١م.

(٢) عادل الحسني، قيادي في المقاومة الجنوبية، مقابلة أجراها الباحث معه، تاريخ المقابلة: ٢٠٢١/٨/٢٣م.

المجلس مِن خلال هذه التَّشكيلات إحكام سيطرته على عدد مِن مديريَّات المحافظات الجنوبيَّة في عدن وحضرموت السَّاحل وأبين والضَّالع ولحج وسقطرى؛ وأصبح المجلس أداة سياسيَّة، تديرها الإمارات وترسل مِن خلالها عدَّة رسائل في الدَّاخل والخارج.

يُشار إلى أنَّ قادة "المجلس الانتقالي" الجنوبي ينحدر غالبيَّتهم السَّاحقة مِن محافظتَي لحج والضَّالع، أمَّا القوَّات الموالية لـ"المجلس الانتقالي" الجنوبي والسَّاعيَّة إلى الانفصال فتحشد المقاتلين المحلِّيِّين على مستوى المحافظات والمناطق، فتقيم بذلك رابطًا مباشرًا مع مسارح عمليَّاتها. وتلجأ قوَّات "الأحزمة الأمنية"، الَّتي تنتشر في عدن وأبين ولحج والضَّالع، إلى تجنيد المقاتلين بصورة أساسيَّة مِن اتِّحاد قبائل يافع الكبير، فيما تُجنِّد قوَّات "النُّخبة الشَّبوانيَّة" مقاتليها مِن محافظة شبوة، ويتحدَّر مقاتلو قوَّات "النُّخبة الحضرميَّة" مِن محافظة حضرموت. تُشكِّل هذه القوَّات العمود الفقري العسكري لـ"المجلس الانتقالي" الجنوبي، وتشمل هذه المجموعات العسكريَّة سلفيِّين واشتراكيِّين مسلَّحين، وأنصارًا لجمهوريَّة اليمن الدِّيمقراطيَّة الشَّعبيَّة السَّابقة، وجميعهم يتشاركون تطلُّعات انفصاليَّة[١].

ثانيًا: قوَّات "النُّخبة" ودورها المناهض للشَّرعيَّة:

حاولت الإمارات شرعنة وجودها في اليمن، مِن خلال تشكيلات يمنيَّة مسلَّحة، أشرفت على تدريبها وتسليحها، تحت دعوى تأسيس الجيش الوطني مِن جهة، ومواجهة "القاعدة" -مِن جهة أخرى، مستثمرة ورقة الانفصال في كسب أنصار القضيَّة الجنوبيَّة، واستخدامهم كأداة لمناهضة الشَّرعيَّة.

(١) إليونورا أردماني، الأزمة العسكرية في جنوب اليمن، مركز كارنيجي للشَّرق الأوسط، في: ٢٠١٩/٩/١٩م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.us/Q3ePp

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٦/١٨م.

١. النُّخبة الحضرميَّة:

تعد حضرموت مِن أهمِّ المحافظات اليمنيَّة مِن حيث المساحة والثَّروة، فهي المحافظة الأكبر مساحة في اليمن، حيث تبلغ مساحتها حوالي (١٩٣,٠٣٢) كيلومتر مربَّع، وتمثِّل قرابة ثلث اليمن. وهي تمتلك ثروات نفطيَّة ومعدنيَّة وسمكيَّة كبيرة، وشريطًا ساحليًّا يصل طوله إلى ٤٥٠ كم، يضمُّ موانئ المكلَّا والشِّحر وميناء الضَّبَّة النَّفطي.

تأسَّست قوَّات "النُّخبة الحضرميَّة" في عام ٢٠١٦م، وكان قوامها -حينها- خمسة آلاف مقاتل. وهي تنتشر في مدن ساحل حضرموت. وكانت المظلَّة الَّتي استخدمتها الإمارات في تدريب هذه التَّشكيلات هي مواجهة "القاعدة" و"داعش".

قوَّات "النُّخبة الحضرميَّة" شكليًّا تتبع المنطقة العسكريَّة الثَّانية، لكنَّها في حقيقة الأمر تتبع دعمًا وتمويلًا وتوجيهًا القيادات الإماراتيَّة منذ نشأتها. وقد أشار تقرير الخبراء التَّابع لمجلس الأمن، في يناير ٢٠١٧م، إلى أنَّ هذه القوَّات -على الرَّغم مِن انتسابها للحكومة- إلَّا أنَّها "تعمل إلى حدٍّ كبير خارج سيطرة هذه الأخيرة"[(١)].

وبما أنَّ هذه التَّشكيلات تعمل خارج سيطرة الحكومة الشَّرعيَّة، فأقلُّ وصف لها أنَّها مليشيا مسلَّحة؛ وهذا هو توصيف وزير الخارجيَّة اليمنيَّة السَّابق، محمد عبداللّه الحضرمي، إذ وصف هذه التَّشكيلات المسلَّحة بـ"المليشيا"، وذلك مِن خلال تغريدة له على تويتر، نشرتها الصَّفحة الرَّسميَّة للوزارة، على إثر خلاف بين الحكومة اليمنيَّة وقوَّات النُّخبة الَّتي اعترضت حاويات العملة الخاصَّة بالبنك المركزي، حيث قال فيها: "حادث تحويل مسار حاويات العملة الخاصَّة بالبنك المركزي، يوم أمس، مِن قبل مليشيَّات مسنودة بقوَّات إماراتيَّة، مِن ميناء المكلَّا، واحتجازها في

(١) تقرير فريق الخبراء، مجلس الأمن، يناير ٢٠١٧م: ص٢٠.

مقرِّها أمر مرفوض، وخارج عن مهامها الَّتي جاءت مِن أجلها. لم نطلب دعم التَّحالف مِن أجل هذا، وسيكون لهكذا ممارسات تبعات"[١].

تتنوَّع قوَّات النُّخبة الحضرميَّة بين قوَّات أمنيَّة وقوَّات عسكريَّة، شُكِّل أغلبها في ألوية قائمة بذاتها، وبأسماء مختلفة، وأُلحِقت بقيادة المنطقة العسكريَّة الثَّانية، الَّتي تتمركز بمدينة المكلَّا، وتتبع في حقيقتها المندوب الإماراتي المقيم في مطار الرَّيَّان. وهذه الألوية هي: لواء شبام، ولواء الأحقاف، ولواء الرَّيَّان، ولواء بارشيد. ويعدُّ لواء بارشيد حالة خاصَّة بين الألوية المشار إليها؛ حيث يندر وجود أبناء حضرموت ضمن قوامه، فالأكثريَّة السَّاحقة فيه مِن أبناء محافظة الضَّالع. وتتمركز وحدات لواء بارشيد وراء المدخل الغربي لمدينة المكلَّا، على الطَّريق المؤديَّة إلى بلحاف بمحافظة شبوة؛ ليبدو الأمر كخطوة استباقيَّة مِن "المجلس الانتقالي" الجنوبي، للاقتراب أكثر مِن المكلَّا، ضمن إستراتيجيَّة يتبنَّاها المجلس للسَّيطرة على السُّلطة في الجنوب[٢].

تسيطر النُّخبة الحضرميَّة مع القوَّات الإماراتيَّة على عدد مِن المنشآت الحكوميَّة، مِن أهمِّها:

أ - ميناء ضبَّة النَّفطي في محافظة حضرموت:

يقع ميناء ضبَّة النَّفطي في مدينة الشِّحر بمحافظة حضرموت. ويعدُّ الميناء أكبر ميناء نفطي على مستوى اليمن. وهو مجهَّز بكافَّة الإمكانات المتعلِّقة باستقبال السُّفن العملاقة، ورسوها، وشحنها؛ ويحتوي على ٦

(١) محمد عبدالله الحضرمي، وزارة خارجية الجمهورية اليمنية، تويتر، في: ٢٠٢٠/٦/٣٠م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.us/IExef

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٧/١٨م.

(٢) علي الذهب، خريطة التشكيلات المسلحة التابعة للإمارات في اليمن وتأثيرها العسكري والسياسي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، في: ٢٠١٩/١/٢٤م: ص٥.

خزَّانات عملاقة تتفاوت سعتها التَّخزينيَّة ما يقارب مليون وخمسمائة برميل.

هذا الميناء النَّفطي الكبير تسيطر عليه القوَّات الإماراتيَّة والتَّشكيلات المسلَّحة التَّابعة لها؛ وتحاول عرقلة الحكومة اليمنيَّة مِن استئناف إنتاج النَّفط وتصديره عبر هذا الميناء[١].

ب - مطار الرَّيَّان:

يقع مطار الرَّيَّان في مدينة المكلَّا، ويعدُّ ثالث أكبر مطار في البلاد. وهو متوقِّف منذ عام ٢٠١٦م، إلى أن أعيد فتحه شكليًّا في عام ٢٠٢١م. ولا تزال القوَّات الإماراتيَّة والنُّخبة الحضرميَّة تتحكَّم برحلاته المحدودة، وترفض استئناف عمل المطار، والالتزام بتوجيهات الحكومة اليمنيَّة، وتتصرَّف فيه مِن غير أدنى تنسيق مع الحكومة. وفي هذا الإطار اتَّهم وزير النَّقل اليمني السَّابق، صالح الجبواني، الإمارات بتسيير رحلات إلى المطار، دون تنسيق مع الحكومة، واستخدام موانئ البلاد لجلب أسلحة لـ"المجلس الانتقالي" الجنوبي المناهض للحكومة[٢]. كما اتَّهم مستشار وزير الإعلام اليمني، مختار الرَّحبي، الإمارات باستخدام المطار لأغراض سياسيَّة وأمنيَّة، حيث قال: "وتستمر القوَّات الإماراتيَّة باستخدام المطار كسجن غير شرعي، تمارس فيه أبشع أنواع التَّعذيب بحقِّ يمنيِّين"[٣].

---

(١) محمد راجح، الإمارات تواصل اختطاف موانئ اليمن، العربي الجديد، في: ٢٠٢٠/٥/٣٠م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.us/Ogatn

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٩/٢٥م.

(٢) الحكومة اليمنية تتهم الإمارات باستمرار تزويد الانتقالي بالسلاح عبر مطار الريان، إندبندنت عربية، في: ٢٠١٩/٩/١٠م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.us/38jzm.

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٧/١٨م.

(٣) مختار الرحبي، تويتر، في: ٢٠٢١/١/٤م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.us/uhm3n

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٦/١٨م.

٢. النُّخبة الشَّبوانيَّة:

تقع محافظة شبوة على مفترق الطُّرق بين جنوب اليمن وشماله وشرقه، وتوجد بها أهمُّ الحقول النَّفطيَّة والمنشآت التَّابعة لها، ومِن أهمِّها منشأة بلحاف الإستراتيجيَّة، المخصَّصة لتصدير الغاز المسال.

أُنشئت قوَّات النُّخبة الشَّبوانيَّة في نوفمبر ٢٠١٧م، وهي تتألّف مِن ٦,٠٠٠ آلاف جندي شبواني، وهي "مجموعة غير نظاميَّة تتلقَّى توجيهاتها مِن غير الحكومة الشَّرعيَّة" -حسب تصريحات محافظ محافظة شبوة، محمد بن عديو[١].

وقد جرى تشكيل قوَّات النُّخبة الشَّبوانيَّة مِن مديريَّات محدَّدة، وهي (رضوم وميفعة والرَّوضة وحبَّان وعتق ومرخة السُّفلى وعسيلان وجردان وعرماء ودهر والطَّلح). واستثنيت مديريَّات أخرى، مِنها مديريَّات العوالق الثَّلاث (الصَّعيد ونصاب وحطيب)، وكذلك مديريَّات المصعبين في بيحان (بيحان العليا وعين)، ومديرية (مرخة العليا).

ويظهر أنَّ المناطق الَّتي اعتمد التَّركيز عليها، واختيار أفراد النُّخبة الشَّبوانيَّة مِنها، هي المناطق الَّتي توجد فيها كلُّ ثروات محافظة شبوة، مِن النَّفط والغاز، وخطوط نقل الغاز مِن مأرب إلى شبوة، وخطِّ نقل النَّفط مِن (العَلَم) إلى (النُّشيمة). ويوجد بهذه المناطق الشَّريط السَّاحلي، ومشروع الغاز في بلحاف، وميناء بلحاف، وموانئ أخرى، ومواقع تصلح لإنشاء ميناء بمواصفات عالميَّة، وتتحكَّم في الخطِّ الدُّولي الرَّابط بين شبوة والسُّعوديَّة، وتتحكَّم في الاتِّجاه إلى وادي حضرموت وصحراء الرُّبع الخالي. وكلُّ المطارات المدنيَّة والعسكريَّة في شبوة توجد في هذه

(١) محمد بن عديو، مقابلة تلفزيونية خاصة، قناة حضرموت اليوم، في: ٢٠٢٠/١٠/١٢م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.us/ONQwh

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٧/١٧م.

المديريَّات؛ إضافة إلى وجود المصالح والمشاريع الحيويَّة والمناطق السِّياحيَّة والأثريَّة[١].

يظهر مِن خلال هذا الاختيار أنَّ الأهداف الإماراتيَّة مِن تشكيل هذه القوَّات إستراتيجيَّة، وليست لغرض الحماية المؤقَّتة؛ ولهذا لعبت على وتر الخلافات المناطقيَّة في شبوة، وركَّزت على المديريَّات الَّتي توجد بها حقول النَّفط والغاز، في محاولة للسَّيطرة عليها.

وقد حاولت قوَّات النُّخبة الشَّبوانيَّة السَّيطرة على مدينة عتق، عاصمة محافظة شبوة، لكنَّها لم تستطع؛ حيث تصدَّت لها القوَّات الموالية للحكومة "الشَّرعيَّة"، وتمكَّنت مِن تحرير المدينة كاملة في ٢٦ أغسطس ٢٠١٩م، بعد ثلاثة أيَّام مِن محاولة قوَّات النُّخبة الشَّبوانيَّة السَّيطرة عليها. ولعلَّ الوضع السِّياسي والقبلي في شبوة هو ما أعاق تفوُّق تلك القوَّات على الرَّغم مِن الدَّعم اللَّا محدود الَّذي تقدِّمه لها الإمارات.

وتسيطر قوَّات النُّخبة الشَّبوانيَّة حاليًّا، مع القوَّات الإماراتيَّة، على أهمِّ المنشآت الحيويَّة في شبوة، ومِنها:

أ - منشأة بلحاف:

ثاني أهمِّ معمل عربي لتسييل الغاز الطَّبيعي وتصديره إلى الأسواق العالميَّة. وهي أكبر مشروع استثماري في اليمن. وقد أدَّت السَّيطرة عليها إلى التَّأثير عل قطاعات الإنتاج اليمنيَّة، وخاصَّة قطاع النَّفط والغاز والمعادن؛ ما أدَّى إلى الانهيار الاقتصادي وتهاوي العملة اليمنيَّة، في بلد تعتمد على تصدير النَّفط والغاز.

(١) جيفارا الشبواني، تقرير خاص عن قوات النخبة الشبوانية بين الواقع المعاش وتحديات المستقبل ودلالات الماضي، هنا عدن، في: ٢٠١٧/٨/١٤م، متوفر على الرابط التالي:
https://cutt.us/Px52H

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٧/٤م.

هذه المنشأة توقَّفت للسَّنة الخامسة، بحسب تصريحات محافظ محافظة شبوة، محمد بن صالح عديو، الَّذي قال: الإمارات تقف حجر عثرة أمام تشغيل محطَّة بلحاف الغازيَّة، وحوَّلتها إلى ثكنة عسكريَّة، وأوقفت تصدير الغاز منذ خمس سنوات، وستدخل السَّنة السَّادسة، وسرَّحت مئات العمال(١).

وتُتَّهم فرنسا بتسهيل سيطرة الإمارات على المنشأة اليمنيَّة، عبر شركة "توتال" الَّتي تدير المنشأة منذ سنوات طويلة؛ ما دفع البرلمان الفرنسي لمساءلة وزير الخارجيَّة الفرنسي حول استخدام بلحاف كـ"قاعدة عسكريَّة" مِن قبل الإمارات(٢).

وإضافة إلى تحويل المنشأة لثكنة عسكريَّة، فإنَّها تُستخدم سجنًا سريًّا للمناهضين للإمارات ومليشيَّاتها في اليمن؛ ومقرًّا للتَّعذيب. ومِن أشهر روايات التَّعذيب داخل هذه المنشأة ما تعرَّض له المعتقل سالم الرُّبيزي(٣).

ب - ميناء النُّشيمة النَّفطي:

يقع ميناء النُّشيمة النَّفطي في مديرية رضوم جنوب شبوة، على ساحل بحر العرب؛ وتسيطر عليه قوَّات النُّخبة الشَّبوانيَّة منذ أكتوبر ٢٠١٨م. وكانت حكومة "الشَّرعيَّة" قد صدَّرت مِنه أوَّل شحنة نفطيَّة في يوليو ٢٠١٨م. وهذه الخطوة الَّتي أقدمت عليها النُّخبة المدعومة إماراتيًّا أعاقت تصدير النَّفط مِن هذا الميناء، وأسهمت في تجفيف إيرادات الحكومة.

---

(١) محمد صالح بن عديو، مرجع سابق.

(٢) يوسف حمود، ضغوط داخلية: هل تجبر فرنسا الإمارات على الخروج من منشأة بلحاف، الخليج أونلاين، في: ٢٠٢٠/١٢/١٦م، متوفر على الرابط التالي:
https://cutt.us/obJkc
تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٧/١٨م.

(٣) للاطلاع على قصَّة الاعتقال، رواية مرعبة للتعذيب في سجون سرية تديرها الإمارات بمنشأة بلحاف في اليمن، الموقع بوست، في: ٢٠٢١/٥/١م، متوفر على الرابط التالي:
https://cutt.us/UQCDA
تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٧/١٨م.

أسباب الصِّراع الحالي في اليمن برأي المجتمع اليمني:

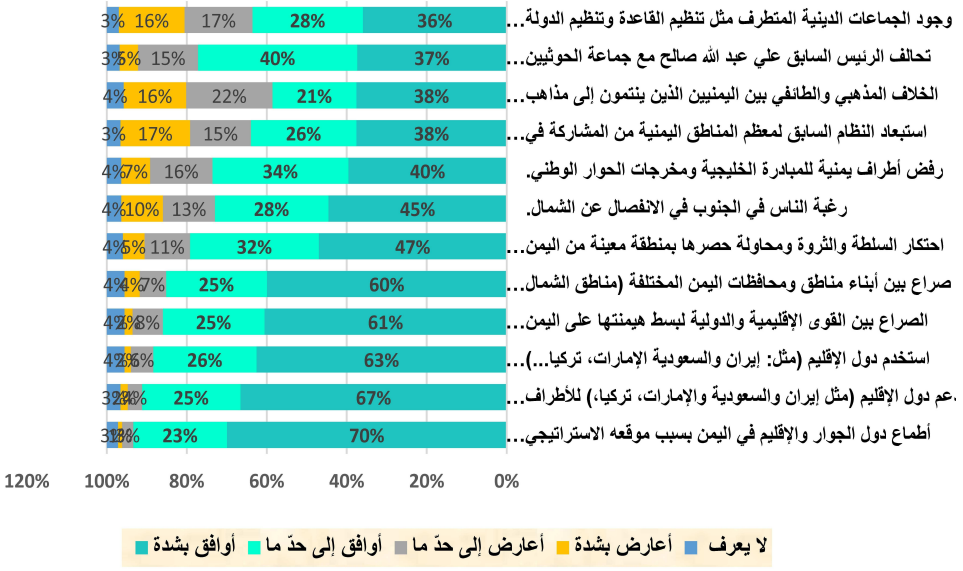

أشار "المؤشِّر اليمني" إلى أنَّ أبرز الأسباب للصِّراع الحالي في اليمن برأي المستجيبين: دعم دول الإقليم (مثل: إيران والسُّعوديَّة والإمارات وتركيا) للأطراف والقوى الدَّاخليَّة اليمنيَّة واستخدامها كأدوات للحرب بالوكالة نيابة عنها ٩٢٪، واستخدام دول الإقليم (مثل: إيران والسُّعوديَّة والإمارات وتركيا) اليمن ساحة في صراعاتها البينيَّة للسَّيطرة على المنطقة ٨٩٪.

المرجع: المؤشِّر اليمني: طبيعة الأوضاع العامَّة ودور الأطراف الدَّاخليَّة والخارجيَّة في الصِّراع، إصدار مركز المخا للدِّراسات الإستراتيجيَّة، وهو استطلاع رأي عام للمواطنين اليمنيِّين في المحافظات والمناطق المحرَّرة قام بتنفيذه مركز استطلاع للاستشارات وقياس الرَّأي العام (YPC)، سبتمبر ٢٠٢١م، شكل رقم (١٣): أسباب الصِّراع الحالي في اليمن.

ثالثًا: الأحزمة الأمنيَّة في مواجهة السُّلطة الشَّرعيَّة:

هي مؤسَّسات أمنيَّة غير تابعة للحكومة اليمنيَّة؛ قامت الإمارات بتشكيلها وتعيين قادتها وتجنيد أفرادها، ودفع المرتَّبات والمعدَّات العسكريَّة واللُّوجستيَّة لهم، وتتلَّقى أوامرها مباشرة مِن الإمارات.

اختير أفراد الأحزمة الأمنيَّة بعناية فائقة، وخضعوا للتَّدريب على أيدي مدرِّبين إماراتيِّين وسودانيِّين، في مراكز تدريب داخليَّة، مثل قاعدة العند العسكريَّة بمحافظة لحج، وقاعدة صلاح الدِّين بعدن، وقواعد أخرى أنشأها "التَّحالف" في عدد مِن الجزر اليمنيَّة. فيما دُرِّبت الدُّفعات الأولى في القاعدة العسكريَّة الإماراتيَّة بمدينة "عصب" الإريتريَّة(١).

عُزِّزت هذه المكوِّنات بترسانة مِن الأسلحة الخفيفة والمتوِّسطة، وإمكانيَّات جيِّدة في جانب المدرَّعات القتاليَّة وعربات النَّقل وسيَّارات الدَّفع الرُّباعي وتقنيَّات الاتِّصال والأجهزة الرَّاداريَّة، وبحلول عام ٢٠١٨م، بلغ قوامها البشري ١٥,٠٠٠ جندي. وتنتشر قوَّات "الحزام الأمني" في عدن، ولحج، والضَّالع، وأبين، ضمن تشكيلات مستقلَّة(٢).

أوَّل حزام أمني تشكَّل هو حزام عدن، وذلك في مارس ٢٠١٦م، بعد تحرير مدينة عدن بشهور، وقد تأسَّس في البداية مِن لواءين عسكريِّين، وكان بعض أفراده إماراتيِّين. وقد حرصت الإمارات منذ البداية على اعتماد

(١) أبو بكر أحمد، تخرج دفعة جديدة من المجندين اليمنيين بإشراف التحالف، تقرير إخباري، قناة سكاي نيوز، في: ٢٠١٥/١٢/٥م، متوفر على الرابط التالي:
تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٧/٤م.

https://www.youtube.com/watch?v=MmrMUQVQ4Bk

وينظر كذلك: أوَّل دفعة تدربت في قاعدة عصب في رمضان لتقود المدرعات لتحرير في عدن، في: ٢٠١٦/٣/١٩م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.us/W0Uul

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٧/٤م.

(٢) علي الذهب، مرجع سابق: ص٤.

أسس خاصَّة في تشكيل هذه القوَّة، وجعلتها ترتبط بها أكثر ممَّا ترتبط بمؤسَّسات وأجهزة الدَّولة الرَّسميَّة. وقد وصل عدد أفراده بُعيد الانطلاقة إلى عشرة آلاف جندي، ثمَّ توسَّع بعد ذلك ليشمل عناصر عسكريَّة وأمنيَّة جنوبيَّة، ويرى مراقبون أنَّ هذه القوَّة تمثِّل منذ البدايات الأولى سلطة موازية وخارجة عن نطاق السُّلطات التَّابعة للشَّرعيَّة اليمنيَّة(١).

الحزام الأمني في عدن يبدو أنَّه مختلف عن بقيَّة النُّخب والأحزمة، فثمَّة شعور لدى سكَّان عدن بأنَّ الإمارات تتحالف مع أشخاص مِن محافظتي الضَّالع ولحج ضدَّ خصومهم التَّاريخيِّين مِن أبين، وذلك حسب استطلاع أجرته "أبريل لونجلي آلي"، المدير السَّابق لمجموعة الأزمات الدُّوليَّة في منطقة الشَّرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ حيث ترى أنَّ هناك تصوُّر بأنَّ قوَّات الحزام الأمني في عدن تعتمد أكثر ممَّا ينبغي على الأفراد الَّذين تجندهم مِن الضَّالع ولحج، وأنَّ "المجلس الانتقالي" الجنوبي لا يمثِّل عدن بالشَّكل الكافي(٢).

وقد تولَّت عدد مِن القيادات العسكريَّة الجنوبيَّة قيادة حزام عدن، وعلى رأسهم: نبيل المشوشي، ومنير اليافعي -المكنَّى "أبو اليمامة"، ووضَّاح عمر عبدالعزيز، وجلال الرُّبيعي. وقد أشارت عدد مِن التَّقارير أنَّ قوَّات "الحزام الأمني" اقترفت عددًا مِن الانتهاكات بحقِّ المواطنين، ومِنها: منع طائرة الرَّئيس هادي مِن الهبوط في مطار عدن، في فبراير

(١) قوات الحزام الأمني إحدى أذرع الإمارات العسكرية في اليمن، الجزيرة، في: ٢٠١٧/١٠/٢١م، متوفر على الرابط:

https://cutt.us/WS9Op

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٧/٣م.

(٢) أبريل لونجلي آلي، ثمانية أيام في عدن. . المدينة المنسية في الحرب اليمنية المنسية، مجموعة الأزمات الدُّوليَّة، في: ٢٠١٨/٥/٢٨م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.us/exJ0e

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٧/٣م.

٢٠١٧م، والسَّيطرة على المؤسَّسات الحكوميَّة وتوقيفها، وترحيل عمَّال المحافظات الشَّماليَّة، واعتقال المناهضين لهم، ومسلسل الاغتيالات الَّتي تمَّت في عدن.

وقد سجَّلت منظَّمة سام للحقوق والحرِّيَّات (٧٥) انتهاكًا، قامت به قوَّات "الحزام الأمني" فقط، خلال شهري يناير وفبراير، مِن عام ٢٠٢١م؛ مِنها (٢٨) حالة اعتقال، ومِنها (٤) حالات إخفاء قسري، و(١٢) حالة اغتيال وقتل، و(٥) حالات اعتداء على ممتلكات عامَّة وخاصَّة. وكانت المنظَّمة قد رصدت في أوقات سابقة عدَّة حوادث منفصلة، قام مِن خلالها أفراد مِن قوَّات "الحزام الأمني" بانتهاكات خطيرة، بحقِّ مدنيِّين دون أيِّ مبرر قانوني. وأكَّدت المنظمة على أنَّ تلك الممارسات تعدُّ انتهاكًا صارخًا لمجموعة مِن القواعد القانونيَّة، مِنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدُّولي الخاص بالحقوق المدنيَّة، والسِّياسيَّة، وميثاق "روما" المشكِّل للمحكمة الجنائيَّة الدُّوليَّة، والاتِّفاقيَّة الدُّوليَّة لحماية جميع الأشخاص مِن الاختفاء القسري والَّتي جرَّمت الاعتداء على الحقِّ في الحياة والسَّلامة الجسديَّة والحرِّيَّة مِن الاعتقال؛ مؤكِّدة على أنَّ قوَّات الحزام الأمني ودولة الإمارات مدانة بانتهاكها تلك القواعد القانونيَّة(١).

وتنشط فروع "الحزام الأمني" في عدد مِن المحافظات الجنوبيَّة، ومِنها لحج وأبين والضَّالع، كما تنشط داخل تلك المحافظات على إطار المديريَّات، وتسيطر على المشهد السِّياسي والعسكري في أغلب تلك المناطق، في غياب شبه تامٍّ للحكومة الشَّرعيَّة اليمنيَّة.

(١) سام للحقوق والحريات، قوات الحزام الأمني المدعومة إماراتيًا مسئولة عن انتهاكات خطيرة بحق اليمنيين، في: ٢٠٢١/٣/١٩م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.us/tADrf

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٧/١٩م.

رابعًا: محاولات تشكيل أحزمة أمنيَّة في بقيَّة المحافظات المحرَّرة:

حاولت الإمارات تأسيس تشكيلات مسلَّحة، غير رسميَّة، في عدد مِن المحافظات اليمنيَّة الَّتي تجد بها موطئ قدم؛ ومِن أكبر النَّماذج ما أقدمت عليه الإمارات في أكتوبر ٢٠١٧م، مِن محاولة نقل قوَّة عسكريَّة مكوَّنة مِن نحو ثلاثة آلاف عنصر عسكري تلَّقت تدريبها خارج اليمن إلى محافظة تعز، لإنشاء فرع فيها لقوَّات "الحزام الأمني"، ولكنَّها واجهت العديد مِن الصُّعوبات في سبيل تحقيق ذلك(١)، كما طُلب مِن محافظ محافظة تعز الأسبق، على المعمري، تعيين "أبي العباس" قائدًا لـ"الحزام الأمني" في تعز، فرفض حسب تصريحه(٢).

وفي المهرة بدأت محاولات تشكيل مجموعات مسلَّحة، منذ أغسطس ٢٠١٥م، وذلك في إطار تعزيز التَّعاون الأمني، مِن خلال تدريب ٢٠٠٠ فردٍ مِن أبناء المهرة؛ ولكن وقع الخلاف معهم في فترة المحافظ، علي ياسر، حول الجهة الَّتي ستتولَّى اختيار الأفراد، فالسُّلطة المحليَّة أصرَّت على الإشراف العام على العملية، في حين كانت رغبة الإمارات أن يتمَّ ذلك عبر شيوخ القبائل. ووافقت الإمارات على شروط السُّلطة المحليَّة - فيما بعد- على مضض. وبعد إقالة، علي ياسر، أبدى المحافظ الجديد، محمد عبداللّه بن كدة، مرونة في بداية الأمر، في التَّعاطي مع التَّدريب الإماراتي لأبناء المحافظة؛ لكنَّ ذلك لم يستمر، حيث خشي بن كدة مِن توسُّع النُّفوذ الإماراتي في المحافظة. وفي بداية عام ٢٠١٧م، أخبر بن كدة

(١) قوات الحزام الأمني إحدى أذرع الإمارات في اليمن، الجزيرة، مرجع سابق.

(٢) علي المعمري، في حوار مع برنامج "بلا حدود"، قناة الجزيرة، في: ٢٠٢١/٦/٢٣م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.us/Zyyo5

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٧/١٩م.

المسئولين الإماراتيِّين أنَّ على القوَّات المهريَّة أن تتلقَّى أوامرها فقط مِن السُّلطة المحليَّة؛ ونتيجةً لذلك قام الإماراتيُّون، الَّذين فسروا تلك المعارضة كخيانة لهم، بالانسحاب الكامل مِن المحافظة. كذلك استعاد المسئولون الإماراتيُّون المركبات والعربات الَّتي سبق أن قدَّموها للمحافظ، قائلين إنَّها بحاجة لصيانة، لكن حتَّى الآن لم يُرجع أيٌّ مِنها، وقد حاولت الإمارات العودة عبر بوابة "المجلس الانتقالي" لكنَّها لم تستطع أن تحقِّق اختراقًا جديدًا، في حين توسَّع النُّفوذ السُّعودي السِّياسي والعسكري في المحافظة[١].

هناك رفض شبه تامٍّ للوجود الإماراتي في هذه المحافظات، أو في غيرها كمأرب مثلًا؛ وذلك للصُّورة السَّلبيَّة الَّتي رسمتها عن نفسها في عدن وبقيَّة المحافظات الجنوبيَّة الموجودة فيها؛ حيث أصبحت متَّهمة بكثير مِن الانتهاكات هناك، وتحوَّل دورها مِن حفظ الأمن والاستقرار إلى زعزعته، حسب الرِّوايات الحقوقيَّة الَّتي تمَّ التَّطرُّق لها سابقًا، إضافة إلى الأبعاد السِّياسيَّة والاقتصاديَّة الَّتي تطمح إليها الإمارات، والَّتي مِن خلالها تمَّت السَّيطرة على الموانئ اليمنيَّة وإيقافها.

هناك بعد آخر يتعلَّق بعدم حاجة أغلب هذه المناطق لوحدات عسكريَّة أخرى، فتعز مثَلا توجد فيها عدد مِن الوحدات العسكريَّة، ولا ينقصها الأفراد بقدر ما ينقصها التَّمويل العسكري الكافي؛ لهذا لم تُدعم جبهتها أسوة ببقيَّة المحافظات، والذَّهاب باتِّجاه إنشاء وحدات عسكريَّة جديدة مفروضة على المحافظة يثير حالة التَّوجُّس عن الأهداف الحقيقيَّة وراء ذلك.

---

(١) ريان بيلي، المهرة اليمنية: من العزلة إلى قلب عاصفة جيوسياسية، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجيَّة، في: ٢٠١٩/٧/١٥م، متوفر على الرابط:

https://cutt.us/sOT9I

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٧/١٩م.

خامسًا: علاقة الإمارات بالقوَّات المشتركة:

تربط قيادة الإمارات بأسرة الرَّئيس السَّابق -صالح- علاقة جيِّدة، فأحمد علي صالح، نجل الرَّئيس، يتَّخذ مِن الإمارات مقرًّا له؛ كما سهَّلت الإمارات لعائلة صالح نقل الكثير مِن الأموال والممتلكات إليها، واستثماراها هناك. وقد سعت الإمارات بعد مقتل صالح، في ٤ ديسمبر ٢٠١٧م، للملمة قيادات المؤتمر تحت مظلَّة نجله أحمد، وإعادة ترتيب صفوف المؤتمر بعد تشظِّيه، ليكتمل الجهد العسكري الَّذي يقوم به طارق صالح، مع تلك الجهود السِّياسيَّة، ولتعود لـ"المؤتمر الشَّعبي العام" واجهته السِّياسيَّة، ويصبح قادرًا على مواجهة "التَّجمُّع اليمني للإصلاح".

بعد مقتل صالح، تمكَّنت قيادات سياسيَّة وعسكريَّة مِن مغادرة العاصمة صنعاء، والبحث عن أماكن آمنة تضمن استئناف تحرُّكاتهم العسكريَّة. وكان على رأسهم، العميد طارق محمد صالح، نجل شقيق الرَّئيس السَّابق. ليجري العمل على إنشاء وحدة عسكريَّة خاصَّة، يقودها هو؛ فتأسَّست قوَّات "حرَّاس الجمهوريَّة"، لتضمَّ عددًا مِن منتسبي الجيش والأمن في فترة حكم صالح.

١. الانتقال مِن "حرَّاس الجمهوريَّة" إلى القوَّات المشتركة:

أُعلن عن استكمال تشكيل "حرَّاس الجمهوريَّة"، في ١٩ أبريل ٢٠١٨م، بعد خضوع منتسبيها لبرامج تدريب مكثَّفة، في معسكرات تدريب بمدينة عدن؛ وتحت إشراف ودعم إماراتي، وانطلقت أولى عمليَّاتها مِن مفرق المخا غربي تعز، وتمكَّنت مِن السَّيطرة على بعض المرتفعات المطلَّة على معسكر خالد، فيما دُفع بوحدات أخرى للَّحاق بقوَّات "العمالقة" و"المقاومة التَّهاميَّة" المتقدِّمة نحو ميناء الحديدة. ومع انطلاق هذه العمليَّات وصفت وسائل الإعلام الإماراتيَّة طارق بـ"قائد المقاومة الوطنيَّة"، عوضًا عن توصيف "قائد ألوية حرَّاس الجمهوريَّة"، في خطوة تشي بنوايا الإمارات في فرضه كقائد على كافَّة القوَّات المنتشرة في

السَّاحل الغربي[١].

في إطار توسيع قوام "حرَّاس الجمهوريَّة" دفعت وحدات أخرى للانضمام إليها، وصدر بيان تشكيل "القوَّات المشتركة"، في ٩ يوليو ٢٠١٩م؛ وهو قرار ترفضه بقيَّة التَّشكيلات العسكريَّة الَّتي تتعرَّض لضغوط إماراتيَّة للانضمام إلى "القوَّات المشتركة".

وتتكوَّن تشكيلات "القوَّات المشتركة" مِن:

أ - حرَّاس الجمهوريَّة:

وهي القوَّات الَّتي تتبع طارق؛ وتشكَّلت مِن بقايا "الحرس الجمهوري" و"القوَّات الخاصَّة" و"الأمن المركزي"، ومجموعات أخرى. ويصل قوامها إلى ثلاثة عشر لواء؛ وهي قوَّات خاضعة لطارق صالح ولا تزال.

ب - قوَّات ألوية العمالقة:

تأسَّست "ألوية العمالقة" عقب تحرير محافظة عدن، وغالبيَّتها ينتمي للتَّيَّار السَّلفي، ويبلغ عددها أكثر مِن ١٥ ألف جندي، موزَّعون على خمسة ألوية عند التَّأسيس. وقد شاركت هذه القوَّات في تحرير باب المندب والمخا وعدد مِن مديريَّات محافظة الحديدة[٢].

وقد برز دور "ألوية العمالقة" في يناير ٢٠١٧م، مع انطلاق معركة "الرُّمح الذَّهبي" لتحرير السَّاحل الغربي اليمني، مِن قبضة ميليشيا "أنصار اللّه"، والَّتي تُوِجَت بالسَّيطرة على مدينة وميناء المخا أواسط العام نفسه.

(١) علي الذهب، مرجع سابق، ص٣.

(٢) ألوية العمالقة: رأس الحربة بمعارك الساحل الغربي، الإمارات اليوم، في: ٢٠١٨/٦/١٨م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.us/F1P2j.

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٧/٣م.

وتتمركز ضمن قطاعات السَّاحل، على البحر الأحمر، ابتداءً مِن باب المندب حتَّى الحديدة، وفيما وراء مدينة الخوخة إلى حَيس، وعلى جانب مِن الطَّريق الممتدِّ بين مدينتي تعز والحديدة؛ بما فيها قاعدة معسكر خالد بن الوليد. ونظرًا لتوقُّف معركة الحديدة، بموجب اتِّفاق استوكهولم، توجَّهت فصائل مِنهم لخوض معارك في جبهات محافظتي الضَّالع والبيضاء[١].

وعلى الرَّغم مِن انتساب قوَّات "العمالقة" للمنطقة العسكريَّة الرَّابعة، إلَّا أنَّها تتلقَّى الدَّعم والإسناد والتَّوجيهات مِن الإمارات، ويبقى انتسابها شكليًّا للجيش اليمني. وقد قامت الإمارات بفرض "أبو زرعة المحرمي"، المعروف بولائه للإمارات قائدًا لقوَّات "ألوية العمالقة"، لتعيينه نائبًا لقائد "القوَّات المشتركة"، واستبعاد علي سالم الحسني.

وترفض بعض وحدات "العمالقة" الانضمام ضمن تشكيلات طارق صالح، وخاصَّة اللِّواء الأوَّل واللِّواء الثَّالث عمالقة.

ت - المقاومة التَّهاميَّة:

هي تشكيلات مِن قوَّات المقاومة الشَّعبيَّة المنحدرة مِن إقليم تهامة؛ درِّب وأُهِل أفرادها في الأسابيع الأولى مِن عام ٢٠١٧م. وكانت هذه القوَّات دليل بقيَّة "القوَّات المشتركة" في معركة الحديدة، وخاضت معارك في جبهات الخوخة وحيس، والتِّحيتا والجراحي. ويقود قوَّات "المقاومة التَّهاميَّة عبدالرحمن حُجري، فيما تخضع لإشراف غرفة العمليَّات المشتركة بالتَّحالف العربي[٢].

(١) خلود الحلالي، القوات المشتركة بالساحل اليمني الغربي: هل فقدت جدوى تشكيلها، إندبندنت عربية، في: ٢٠٢١/٦/١٩م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.us/N39yE

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٧/٢٠م.

(٢) المرجع نفسه.

يرفض عدد مِن القيادات العسكريَّة لـ"المقاومة التَّهاميَّة" الضُّغوط الإماراتيَّة للعمل تحت قيادة طارق صالح؛ ولكن ثمَّة أحداث على الأرض أتت في سياق دمج "المقاومة التَّهاميَّة" مع "حرَّاس الجمهوريَّة". أوَّلها تصفية القيادي في "المقاومة التَّهاميَّة، حسن دوبلة، في مايو ٢٠١٨م، بحادث مدبَّر وغامض، بالقرب مِن مدينة الخوخة. ثمَّ جرَّدت الإمارات "المقاومة التَّهاميَّة" مِن أسلحتها الثَّقيلة، وسحبت المدرَّعات والآليَّات العسكريَّة، وقطعت الدَّعم اللُّوجستي والمادي عن تلك الألوية؛ كما أوقفت صرف رواتب المئات مِن منتسبي اللِّواءين الأوَّل والثَّاني في "المقاومة التَّهاميَّة"، بسبب رفضهم الاندماج في إطار "المقاومة الوطنيَّة" و"حرَّاس الجمهوريَّة" بقيادة طارق صالح.

أوكلت الإمارات مهمَّة استقطاب أفراد "المقاومة التَّهاميَّة"، الَّذين توقَّفت رواتبهم، لقوَّات "العمالقة" الجنوبيَّة الَّتي يقودها "أبو زرعة المحرمي"، ودُمِج ٧٠٠٠ عنصر مِن "المقاومة التَّهاميَّة"، ضمن أربعة ألوية جديدة تتبع قوَّات "العمالقة"، وهي: اللِّواء السَّابع عمالقة بقيادة علي كنيني، واللِّواء الثَّامن عمالقة بقيادة العميد محمد علي الصالحي، واللِّواء التَّاسع عمالقة بقيادة يحيى وحيش، واللِّواء العاشر عمالقة بقيادة عبدالرقيب الكلدي اليافعي[١].

دمج "المقاومة التَّهاميَّة" مع قوَّات صالح قرار ترفضه المقاومة، ولا تزال مصرَّة على رفض وصاية طارق صالح على القوَّات وعلى المنطقة عمومًا، حسب تصريحات قائد "المقاومة التَّهاميَّة"، عبدالرحمن حجري، الَّذي أشار إلى أنَّ "التَّحالف" مارس ضغوطًا على مقاومة تهامة لفرض

(١) كيف تحول الساحل الغربي لليمن إلى مستعمرة إماراتية، الموقع بوست، في: ٢٠٢١/٢/٤م، متوفر على الرابط:

https://cutt.us/2ltMM

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٨/٢م.

طارق صالح عليها، تحت مسمَّى "قيادة القوَّات المشتركة" المعلن عنها مِن قبل "التَّحالف"؛ وأوضح أنَّ "قيادة القوَّات المشتركة، هي قيادة وهميَّة، ويقودها طارق صالح مِن الخلف، حيث يعدُّ هو الآمر والنَّاهي، ومِن خلفه يقف التَّحالف العربي الَّذي أراد أن يسلِّمه كلَّ المنشآت، بعد أن منحه كلَّ الامتيازات وأشكال مختلفة مِن الدَّعم". وتعرَّضت "المقاومة التَّهاميَّة" مقابل رفضها الاندماج للتَّفتيت والتَّشتيت، حيث أوقفت رواتب أفراد الألوية التَّهاميَّة، في سياق تشتيتها والتَّآمر عليها، بهدف إخضاعها، وتمكين طارق صالح، ومنعها مِن تحرير بقيَّة محافظة الحديدة، والشَّريط السَّاحلي والجزر[١].

تتخوَّف "المقاومة التَّهاميَّة" مِن أطماع طارق صالح، وهي في الحقيقة أطماع إماراتيَّة، تتمثَّل باحتلال الجزر وشراء الأراضي وتهديد الملاحة الدُّوليَّة، كما ترى "المقاومة التَّهاميَّة" أنَّ المناطق المحرَّرة في السَّاحل الغربي تمَّت بجهود تهاميَّة، وأخرى مِن العمالقة، وترفض بشكل قاطع أيَّ وصاية للهيمنة على المنطقة، ولهذا تعرَّضت للتَّشتيت؛ وأُعيدت هيكلة بعض الألوية الَّتي رفضت الاندماج، وضُمَّ الموالون مع ألوية موالية لطارق، وسُرِّح البقيَّة -كما حصل للِّواء الثَّالث مقاومة تهاميَّة[٢].

٢- "القوَّات المشتركة" والإمارات بين الشَّراكة والتَّبعيَّة:

تعترف التَّشكيلات العسكريَّة المختلفة مِن "حراس الجمهوريَّة" إلى قوَّات "ألوية العمالقة" و"المقاومة التَّهاميَّة" أنَّهم يتلقَّون الدَّعم والإسناد بطريق مباشرة مِن الإمارات، لكن ينفون عن أنفسهم أيَّ تبعيَّة سياسيَّة أو

(١) انظر: عبدالرحمن حجري، قائد مقاومة تهامة: نرفض وصاية طارق صالح، قناة يمن شباب، في: ٢٠١٩/١٢/١١م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.us/kCtaE

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٧/٢٠م.

(٢) المرجع نفسه.

عسكريَّة للإمارات[١]؛ وعلى الرَّغم مِن ذلك، إلَّا أنَّ خطواتهم على الأرض تؤكِّد بشكل جلي أنَّ هناك تبعيَّة للإمارات، وذلك مِن خلال:

أ - طارق صالح لم يعلن ولاءه للشَّرعيَّة:

لا يزال طارق صالح مصرًّا إلى الآن على عدم الاعتراف بشرعيَّة الرَّئيس، عبدربه منصور هادي، مؤكِّدًا في خطابه أنَّ الشَّرعية هي البنادق، ومخاطبًا مجاميعه "شرعيَّتنا بنادقنا"[٢]؛ وهذا يطرح سؤالًا عن الهدف الَّذي يقاتل مِن أجله طارق، وما الَّذي يريده مِن خلال هذه الحرب؟، وماذا يريد بعد استسلامه لإيقاف معركة الحديدة؟!

ب - المقاومة المشتركة كيان خارج إطار وزارة الدِّفاع وخاضعة تمويلًا وإسنادًا للإمارات:

جاء الإعلان عن دمج هذه القوَّات بعيدًا عن قرارات وزارة الدِّفاع اليمنيَّة، وهيئة الأركان، وبعيدًا كذلك عن رغبة بعض "ألوية العمالقة" و"المقاومة التَّهاميَّة" -كما سبق معنا. وهذه خطوة أشبه ما تكون بالجيش الموازي؛ هذا إذا كانت داخل "الشَّرعيَّة" نفسها، لكنَّها في حقيقة الأمر متمرِّدة عمليًّا على "الشَّرعيَّة"، وإن لم تعلن عن ذلك بشكل صريح. كما أنَّ هذه القوَّات تخضع بشكل كامل دعمًا وإسنادًا للإمارات وبطريق مباشرة، في ظلِّ غياب الحكومة الشَّرعيَّة عن إدارة هذه القوَّة، وبما أنَّ الإمارات عُرف عنها السَّيطرة على الجزر والموانئ اليمنيَّة، ومناهضة

(١) انظر: مقابلة مع طارق صالح، مقابلة خاصة مع مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجيَّة، في: ٢٠٢١/٥/١٩م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.us/4VyFf

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٦/٢٠م.

(٢) انظر: طارق صالح.. شرعيتنا هي بنادقنا، قناة اليمن اليوم، في: ٢٠١٩/٨/٢٥م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.us/E4ynQ

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٧/٢٠م.

الحكومة الشَّرعيَّة، فإنَّ هدف هذه القوَّات لا يخفى على أحد.

ت - تأسيس المكتب السِّياسي للقوَّات المشتركة:

تأسيس "المكتب السِّياسي للقوَّات المشتركة" خطوة تحمل أبعادًا سياسيَّة واضحة؛ حيث يطمح مِن خلالها طارق صالح أن يكون له موطئ قدم سياسي، في أيِّ مصالحة سياسيَّة قادمة. لكن هذه الخطوة، وإن كانت إيجابيَّة للقوَّات المشتركة، إلَّا أنَّها تفكِّك اللُّحمة الوطنيَّة في مواجهة ميليشيات "أنصار اللّه"، وتسعى إلى تمزيق الجبهة الوطنيَّة، وتحويل الصِّراع مِن صراع اليمنيِّين مع ميليشيا "أنصار اللّه" إلى صراع داخلي.

ث - اختيار السَّاحل الغربي بدلًا مِن تعز وبقيَّة المحافظات:

اختيار السَّاحل للتَّحرير والتَّموضع هناك، يأتي في إطار سعي الإمارات لاستكمال السَّيطرة على السَّاحل اليمني، وهذا سيمكِّنها مِن السَّيطرة على الجزر والموانئ اليمنيَّة كلِّها، إضافة إلى التَّحكُّم في صادرات النَّفط وطريق الملاحة الدُّولي. وهذا الطُّموح الإماراتي يتجاوز السَّواحل اليمنيَّة إلى السَّواحل الأفريقيَّة في الضِّفة الأخرى، خصوصًا أنَّ المعركة استقرَّت في هذه المنطقة تحت ذريعة الالتزام بـ"اتِّفاق استكهولم"، وكان بإمكانها التَّمدُّد باتِّجاه مديريَّات الحديدة الشَّرقيَّة، والسَّيطرة على محافظة ريمة وذمار مِن الحديدة.

الدُّول الخارجيَّة المشاركة في دعم أطراف الصِّراع الحالي في اليمن:

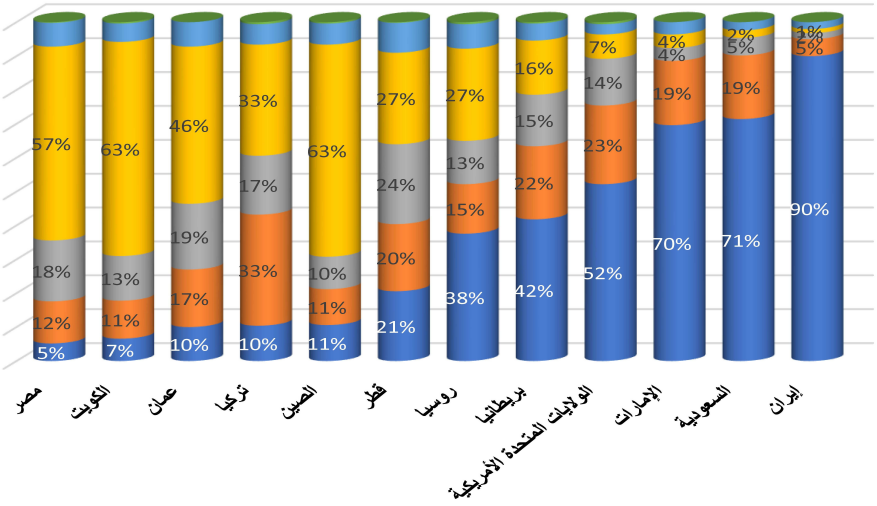

احتلَّت دولة الإمارات العربيَّة المتَّحدة المرتبة الثَّالثة، مِن بين الدُّول الخارجيَّة في دعمها لأطراف الصِّراع الحالي في اليمن، بنسبة ٨٩٪، حسب آراء المستجيبين، بعد جمهوريَّة إيران الإسلاميَّة والمملكة العربيَّة السُّعوديَّة.

المرجع: المؤشِّر اليمني: طبيعة الأوضاع العامَّة ودور الأطراف الدَّاخليَّة والخارجيَّة في الصِّراع، إصدار مركز المخا للدِّراسات الإستراتيجيَّة، وهو استطلاع رأي عام للمواطنين اليمنيِّين في المحافظات والمناطق المحرَّرة قام بتنفيذه مركز استطلاع للاستشارات وقياس الرَّأي العام (YPC)، سبتمبر ٢٠٢١م، شكل رقم (١٦): مشاركة الدُّول الخارجيَّة في دعمها لأطراف الصِّراع الحالي في اليمن.

المبحث الثَّاني:

الإمارات والجماعات الدِّينيَّة مِن الخطبة إلى البندقيَّة:

عملت الإمارات منذ بداية دخولها اليمن على استثمار الورقة الدِّينيَّة، حيث إنَّ الإمارات تدرك جيِّدًا أنَّ الحاضنة الشَّعبيَّة في هذه المناطق للتَّيَّارات السِّياسيَّة الإسلاميَّة، وخصوصًا السَّلفيَّة المعتدلة و"التَّجمُّع اليمني للإصلاح"، ولهذا تحالفت مع التَّيَّار السَّلفي المدخلي -مِن جهة، وحاولت استغلال ورقة القاعدة مِن جهة أخرى.

أوَّلًا: علاقة الإمارات بالسَّلفيِّين في اليمن:

تتمتَّع الإمارات بعلاقة جيِّدة مع التَّيَّار السَّلفي "المدخلي" في اليمن، والَّذي يعود في فكره ومنهجه إلى الشَّيخ، ربيع بن هادي المدخلي، وهو أحد الشَّخصيَّات الدِّينيَّة السُّعوديَّة المعروفة بولائها المطلق للسُّلطة، وأغلب أتباعه في اليمن هم مِن طلَّاب الشَّيخ السَّلفي الرَّاحل، مقبل بن هادي الوادعي. وقد أدار الشَّيخ مقبل "دار الحديث" بدمَّاج، في محافظة صعدة، منذ تأسيسه وحتَّى وفاته عام ٢٠٠١م. وقد عُرف هذا التَّيَّار بمقاومته للحوثيِّين، ودارت بينه وبين ميليشيا "أنصار اللّه" عدد مِن الحروب في دمَّاج.

الإمارات حدَّدت أولويَّاتها في اليمن منذ دخولها، والمتمثِّلة في مواجهة تنظيم "القاعدة" و"داعش" و"التَّجمُّع اليمني للإصلاح"، ولم

تكن مليشيا "أنصار اللّه" تمثِّل لهم أولويَّة[١]. وقد استطاعت الإمارات تطويع "القاعدة" و"داعش" بما يتوافق مع رغبتها -كما سيأتي معنا، كما عملت على تقزيم دور "الإصلاح" ومواجهته سياسيًّا وعسكريًّا عبر أدواتها المسلَّحة، وقد اختارت التَّيَّار "المدخلي" لهذه المهمَّة؛ لعدد مِن الاعتبارات:

١- عداء هذا التَّيَّار الحاد للأحزاب السِّياسيَّة الإسلاميَّة، كالتَّجمُّع اليمني للإصلاح، وكذلك السَّلفيُّون المنخرطون في العمل الحزبي.

٢- الطَّاعة العمياء الَّتي يتمتَّع بها هذا التَّيَّار، حيث أنَّه تيَّار يؤمن بسلطة المتغلِّب، ويجاهر بالعداء للسُّلطة "الشَّرعيَّة"، ومستعدٌّ أن يقدِّم نفسه في سبيل ذلك.

٣- إخراجهم مِن صعدة في عام ٢٠١٤م، بعد مواجهات مسلَّحة بينهم ومليشيا "أنصار اللّه"، وقد وجدت الإمارات فرصة لاستغلال هذه المجموعات المهجرة، والزج بها في مشاريعها المختلفة تحت لافتة محاربة الحوثي.

وتربط الإمارات علاقة مباشرة مع شخصيَّات سلفيَّة مباشرة، وعلى رأسها هاني بن بريك، نائب رئيس "المجلس الانتقالي" الجنوبي، وهو شخصيَّة سلفيَّة مِن محافظة عدن، درس في مركز دمَّاج بمحافظة صعدة، وتلقَّى تعليمه على الطَّريقة السَّلفيَّة التَّقليديَّة.

ويتَّهم بن بريك بارتباطه بالمخابرات السُّعوديَّة، وكان ضمن أعضاء "لجان المناصحة"[٢]، حيث كان يحضر مع تلك اللِّجان في منطقة شرورة

(١) عادل الحسني، قيادي في المقاومة الجنوبية، مقابلة أجراها الباحث معه، تاريخ المقابلة: ٢٠٢١/٨/٢٣م.

(٢) تبنَّى فكرتها الأمير السُّعودي، محمد بن نايف بن عبدالعزيز، في محاولة لإقناع المتطرِّفين بالتَّراجع عن أفكارهم.

الحدوديَّة مع اليمن. وغالبا ما كان يعقد اجتماعات ولقاءات مع جهاديِّين يتبعون تنظيم "القاعدة". ومع اندلاع حرب اليمن -عام ٢٠١٥م- بدأ بن بريك بالتَّواصل مع "التَّحالف العربي"، بقيادة السُّعوديَّة والإمارات، وأصبح لديه خطوط ارتباط مباشرة مع المخابرات الإماراتيَّة.

كما كانت تربط بن بريك علاقة وثيقة مع أبي عبداللّه الطِّنيجي، قائد قوات التحالف في الساحل الغربي؛ وكانت له علاقات جيِّدة مع أبي خليفة سعيد النيادي، الَّذي يعتبر رجل الإمارات الأوَّل في عدن، وغيرهما من الضباط الإماراتيين.

بعد أشهر قليلة مِن معركة تحرير عدن مِن قبضة ميليشيا "أنصار اللّه"، أصدر الرَّئيس، عبدربِّه منصور هادي، قرارًا جمهوريًّا في التَّاسع مِن يناير ٢٠١٦م، بتعيين هاني بن بريك وزيرًا للدَّولة، وعضوًا بمجلس الوزراء؛ ولكنَّه لم يستمر طويلا في هذا المنصب، حيث دفعت تصرُّفاته المناهضة للحكومة بهادي -في ٢٨ أبريل ٢٠١٧م- لإقالته، وإحالته للتَّحقيق، ومعه محافظ عدن حينها، عيدروس الزَّبيدي.

لم يلبث بن بريك والزَّبيدي كثيرًا حتَّى قاما بإعلان ما يعرف بـ"المجلس الانتقالي" الجنوبي، برئاسة الأخير ونيابة الأوَّل، وتبنِّي فكرة الانفصال؛ وباتت صورهما مع ابن زايد، وتنقُّلهما ما بين عدن وأبو ظبي أمرًا طبيعيًّا، حيث تكفَّلت الأخيرة بعد ذلك بتوفير الدَّعم الكامل لهما، وجرى الإعلان عن فتح باب التَّجنيد، وتشكيل قوَّات "النُّخبة الشَّبوانيَّة" و"النُّخبة الحضرميَّة"، إضافة لقوَّات "الحزام الأمني"، وأصبح المشرف الفعلي لها[1].

(١) تورط باغتيالات عدن: من هو هاني بن بريك وما علاقته بالإمارات، الجزيرة نت، في: ٢٠١٩/٧/١٩م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.us/K9zZ7

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٧/٢١م.

وقد نشرت النِّيابة العامَّة -في محافظة عدن- محاضر التَّحقيق الَّتي تفيد تورُّط بن بريك في قضايا الاغتيالات الَّتي طالت عددًا مِن الرُّموز السَّلفيَّة المعتدلة، وأعضاء في "التَّجمُّع اليمني للإصلاح"، وتفيد المصادر بأنَّ نائب رئيس "المجلس الانتقالي"، هاني بن بريك، كلَّف المتَّهم الأوَّل، حلمي جلال، بتجنيد فرق اغتيالات قوامها (٣٠) عنصرًا بهدف تصفية قائمة مِن الشَّخصيَّات وائمة مساجد في عدن، عددها (٢٥)، وعلى رأسها الشَّيخ، سمحان الرَّاوي، مطلع العام ٢٠١٦م، وكانت هذه العمليَّة فاتحة لسلسلة مِن الاغتيالات الَّتي طالت مجموعة مِن أبرز الدُّعاة والنُّشطاء والسِّياسيِّين والشَّخصيَّات المؤثِّرة في عدن. وتضمَّنت اعترافات المتَّهمين معلومات تفيد أنَّ بن بريك أرسل صور الشَّيخ الرَّاوي للمتَّهم الأوَّل، ويدعى حلمي جلال، عبر تطبيق الواتس، باعتباره -أي الشَّيخ الرَّاوي- الهدف المراد تصفيته[١].

ومِن أشهر الشَّخصيَّات المدخليَّة الموالية للإمارات، "أبو العباس" عادل عبده فارع الذَّبحاني، وهو مِن محافظة تعز؛ ارتبط بمركز الحديث في دمَّاج، ونزح مع مجموعة السَّلفيِّين الَّذين نزحوا مِنها عقب سيطرة ميليشيا "أنصار اللّه" عليها، وقد قام بتشكيل مجموعات مسلَّحة لمواجهة مليشيا "أنصار اللّه" في تعز، وأطلق على كتائبه "حماة العقيدة".

حظيت "كتائب أبي العباس" بدعم كبير مِن القوَّات الإماراتيَّة. وقد سبق معنا أنَّ الإمارات كانت تخطِّط لتقوم هذه الكتائب بمهمَّة "الحزام الأمني" في تعز، لكن رفض محافظ المحافظة -حينها، علي المعمري، حال دون ذلك، كما رفض دمج هذه الكتائب ضمن تشكيلات الجيش

(١) محاضر تحقيقات النيابة تكشف تفاصيل جديدة بشأن اغتيال الشيخ راوي وتؤكد تورط بن بريك، المصدر أونلاين، في: ٢٠٢١/٧/١٧م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.us/YrxDn

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٧/٢١م.

الوطني، بحجَّة أنَّ الجيش الوطني لا يتبع أفرادًا، لكن جرى تجاوز قرار محافظ المحافظة، ودُمجت هذه الكتائب ضمن تشكيلات اللِّواء (٣٥)، وكانت تتبعه شكلًا لا مضمونًا[١].

في عام ٢٠١٨م عثرت الأجهزة الأمنيَّة في تعز، على مقابر جماعيَّة لجنود مِن الجيش الوطني، أعدموا ودفنت جثثهم بشكل سرِّي، في أوقات متفاوتة. ففي مطلع يونيو ٢٠١٨م، أُعلِن عن أولى هذه المقابر، إثر انطلاق حملة أمنيَّة لملاحقة المتَّهمين بعمليَّات اغتيال جنود مِن الجيش الوطني، والعناصر الخارجة عن القانون؛ حيث تمكَّنت الحملة الأمنيَّة -في ذلك الوقت- مِن الكشف عن مقبرة سرِّيَّة، في وادي المدام، لخمسة مِن جنود اللِّواء (٢٢) ميكا، أُعدموا ودفنوا بشكل سرِّي. وبحسب مصادر أمنيَّة[٢]، فقد جرى توجيه الاتِّهامات -حينها- لـ"كتائب أبي العباس"، الَّتي كانت تخوض مواجهات ضدَّ انطلاق الحملة الأمنيَّة لمواجهة العناصر الخارجة عن القانون.

وفي ١٨ ديسمبر ٢٠١٨م أخذت هذه القضيَّة طورًا أكبر، حيث عُثِر على ثلاث جثث تابعة لأفراد الجيش الوطني، في حوش أحد المنازل، جوار إدارة المطافئ، في منطقة العرضي بتعز. تمَّ العثور على تلك الجثث بموجب معلومات تُوصِّل إليها، مِن خلال التَّحقيقات مع الأفراد المطلوبين أمنيًّا، والَّذين قُبِض عليهم خلال فترة ماضية، وفقًا لتصريحات مسئولين في أمن محافظة تعز. وفي اليوم التَّالي - ١٩ ديسمبر- تمكَّنت الأجهزة الأمنيَّة مِن العثور على خمس جثث، لجنود في مقبرة جماعيَّة، في سوق الصَّميل شرق المدينة -أيضا[٣].

(١) علي المعمري، بلا حدود، مرجع سابق.

(٢) مقابر جماعية في تعز من المسئول، الموقع بوست، في: ٢٠١٨/١٢/٣٠م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.us/N1Jfd

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٩/١٠م.

(٣) المرجع السابق نفسه.

وقد وجَّهت الأجهزة الأمنيَّة -بالمحافظة- التُّهم مباشرة إلى "كتائب أبي العباس"، كون المناطق الَّتي عُثِرت الجثث فيها كانت تحت سيطرتها؛ إضافة إلى أنَّ الكتائب كانت تأوي وتحمي عناصر مسلَّحة مطلوبة أمنيًّا، ومتهمَّة بتنفيذ اغتيالات لجنود الجيش الوطني(١).

تراهن الإمارات كثيرًا على هذا التَّيَّار، وقد سبق معنا أنَّ جزءًا كبيرًا مِن "ألوية العمالقة" ينتمي لهذا التَّيَّار، وهي تستثمر كثيرًا في عداء هذه المجموعات للجماعات السِّياسيَّة الإسلاميَّة، والَّذي يصل إلى حدِّ استباحة دمائهم أحيانًا -حسب تحقيقات نيابة عدن. ويظهر هذا التَّيَّار بتخبُّطه على مستوى القناعات الفكريَّة والعمليَّة على السَّواء؛ فـ"طاعة ولي الأمر" الَّتي روَّج لها التَّيَّار كثيرًا اختفت، وجُيِّرت الفتاوى لمصالح مناطقيَّة؛ إضافة إلى غياب البوصلة الأخلاقيَّة في التَّعامل مع المخالف القريب. وهذا الأمر يشكِّل قلقًا للوضع الأمني في اليمن على المستوى القريب والبعيد.

ثانيًا: الإمارات مِن مواجهة "القاعدة" إلى المواجهة بها:

يعدُّ اليمن مِن البلدان الَّتي نشط فيها تنظيم "القاعدة"، بشكل أثار قلق المجتمع، وسواء كان هذا النَّشاط خاضع لرؤية التَّنظيم، أو ورقة سياسيَّة تلعب بها الأنظمة، إلَّا أنَّ ظهور "تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية" أوائل عام ٢٠٠٩م، ليضمَّ في عضويَّته العناصر المستقلَّة عن التَّنظيم في السُّعوديَّة واليمن، أثار مخاوف الجميع. وقد نشط عناصر التَّنظيم -سابقًا- تحت اسم "تنظيم القاعدة في اليمن"، إلى أنَّ أعيد ترتيب التَّنظيم، وإعلانه باسم "تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربيَّة"، ثمَّ أطلق على نفسه اسم "أنصار الشَّريعة" في ٢٠١١م.

بعد انقلاب ميليشيا "أنصار اللّه" على "الشَّرعيَّة"، وتهاوي الحكومة اليمنيَّة، سيطر تنظيم "القاعدة" على عدد مِن المدن اليمنيَّة، مِنها المكلَّا

(١) المرجع السابق نفسه.

(عاصمة محافظة حضرموت)، في الثَّاني مِن إبريل ٢٠١٥م. ثمَّ استولوا على محافظة أبين، في وقت لاحق. إضافة إلى ذلك، أُعلن في نوفمبر ٢٠١٤م، عن توسيع رقعة "تنظيم الدَّولة الإسلاميَّة" إلى عدد مِن الدُّول، بما فيها اليمن، ويعدُّ أكثر أعضائه منشقِّين عن تنظيم "القاعدة" في شبه "الجزيرة العربيَّة"(١).

ولأنَّ هناك ما يشبه التَّنافس بين التَّنظيمين في اليمن، فقد أغلق ملفُّ السَّيطرة على المكلَّا، مِن قبل تنظيم "القاعدة"، هذا التَّنافس، وأصبحت الكرة بملعب "القاعدة". وقد اتَّخذت الإمارات مِن سيطرة "القاعدة" على المكلَّا ورقة، للسَّيطرة على المدينة.

يعدُّ تمكين "الشَّرعيَّة" ومواجهة الانقلاب (ميليشيا "أنصار اللّه" الحوثيَّة) الهدف المعلن مِن التَّدخُّل الإماراتي في اليمن، وإذا سلَّمنا جدلًا بشرعيَّة هذا التَّدخُّل، فإنَّ أيَّ دور للإمارات خارج هذا الإطار يعدُّ انحرافًا عِن الأهداف المتَّفق عليها؛ خصوصًا أنَّ كثيرًا مِن الأدوار الَّتي تقوم بها الإمارات بعيدة عن أعين "الشَّرعيَّة"، ومِن ذلك ملف "القاعدة". حيث تتعامل الإمارات مع هذا الملفِّ باعتباره ملفًّا حصريًّا بعيدًا عن "الشَّرعيَّة"؛ ولهذا، أشركت الإمارات شكليًّا محافظ محافظة حضرموت في الإشراف على إخراج "القاعدة" مِن مدينة المكلَّا، أواخر نوفمبر ٢٠١٨م.

وهنا يبقى السُّؤال: كيف تمكَّنت القاعدة مِن الدُّخول إلى المكلَّا بهذه السُّهولة، وكيف خرجت مِنها؟! جزءٌ مِن الجواب، هو أنَّ المكلَّا كانت تملك واجهة قويَّة، تتألَّف مِن معسكرات وقواعد عسكريَّة، غير أنَّ تنظيم "القاعدة" عند دخوله المدينة استطاع التَّحرُّك بحرِّيَّة، وسرعان ما تمكَّن مِن فرض سيطرته! حتَّى أنَّ الكاميرات الأمنيَّة الخارجيَّة في المدينة

(١) إيريك روبنسون وآخرون، رفض التطرف العنيف في اليمن، مؤسسة راند، كاليفورنيا، ط١/٢٠١٧م: ص١٠.

كانت تعمل في السَّاعات الأولى في الثَّاني مِن أبريل، فلم يستجب أحد لما كانت تنقله! وكغيرها مِن مدن حضرموت، كانت المكلَّا قد شكلَّت لجانًا أهليَّة عبر المدينة تساعد السُّلطات في ضبط الأمن وتوفير الخدمات؛ ولكن لم توزَّع عليها أيُّ أسلحة. وقد كان مِن الممكن لأيِّ ردٍ عسكري منسَّق أن يثبت فاعليته، إذ مِن المؤكَّد أنَّ عدد العسكريِّين يفوق عدد عناصر "التَّنظيم"، وفي حيازتهم أسلحة تفوق أسلحة "التَّنظيم". تبنَّى "التَّنظيم" نهج التَّجزئة لغزو المدينة، وحاصر كلَّ قاعدة عسكريَّة على حدة، وتفاوض مع قادتها بشكل فرديٍّ قبل أن ينتقل إلى الهدف التَّالي[١].

الأمر الثَّاني المثير في الموضوع هو خروج مسلَّحي "القاعدة" مِن المكلَّا، بهذه السُّرعة والسُّهولة، وهذا ما يثير عددًا مِن التَّساؤلات حول طريقة الخروج، هل كانت بعد مواجهات عسكريَّة بين قوَّات الإمارات و"القاعدة"، فأُرغِمت "القاعدة" على الخروج، أم جاءت بعد صفقات سرِّيَّة بين الجانبين، تدخَّلت فيها الحرب شكلًا؟! وإن تمَّت تلك الصَّفقات فما مستقبل أفراد "التَّنظيم"؟ وماذا كان مصيرهم؟!

للإجابة على هذه التساؤلات يمكننا العودة قليلًا إلى الوراء، حيث تشير بعض المصادر أنَّ قائد القوَّات الإماراتيَّة، أبا عبداللّه الدَّهماني، التقى بعدد مِن أنصار تنظيم "القاعدة"، في عام ٢٠١٥م، ومِنهم أيمن عسكر، وهو أمير القاعدة في عدن، كما التقى كذلك بوائل سيف (أبو سالم)، حيث التقى بهم الإماراتيُّون في منزل الشِّيخ، صالح بن فريد العولقي، غرب عدن، واتَّفق الإماراتيُّون معهم ألَّا يتمَّ اعتراض القوَّات الإماراتيَّة، على أن يبقى ميناء عدن في أيدي "القاعدة"، ثمَّ جرى الاتِّفاق معهم فيما بعد للانسحاب مِن الميناء، فانسحب أكثرهم ورفض بعضهم،

(١) توفيق الجنيد وآخرون، كيف استولى تنظيم القاعدة على مدينة المكلا وفقدها خلال عام واحد، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٢٠م: ص١١. متوفر على الرابط التالي:
https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/12606

فقامت القوَّات الإماراتيَّة بقصفهم بالأباتشي[١]، وهذا قد يدل على أن عملية التنسيق بين القوات الإماراتية ومقاتلي القاعدة سابقة لتاريخ خروجهم من المكلا.

قريبًا مِن هذا يناقش العالم الفرنسي "فرانسو بورغا" طريقة خروج القاعدة مِن المكلا، ويرى أنَّ تنظيم "القاعدة" قام بتنفيذ الانسحاب لحماية قوَّاته، وربَّما كذلك مقابل تعويض مالي؛ ويرى أنَّ براجماتيَّة التَّنظيم دفعته إلى القبول بالتَّفاوض مع القوى الجنوبيَّة المدعومة إماراتيًّا[٢].

في هذا الإطار أفاد تقرير أعدَّته الصَّحفيَّة، "بيل ترو"، لصحيفة "إندبندنت"، أنَّ "التَّحالف" عقد اتِّفاقيَّات سريَّة مع مقاتلي "القاعدة"، ودفع أموالًا لبعضهم، وسمح للآخرين بالهروب بالأموال الَّتي نهبوها. وكانت معركة المكلَّا هي أكثر جدليَّة، إذ سيطر التَّنظيم على المدينة لمدَّة عام قبل أن يقوم المسلَّحون الَّذين درَّبتهم الإمارات بطردهم[٣].

وأشار تحقيق أجرته وكالة "أسوشيتد برس"، في أغسطس ٢٠١٨م، إلى أنَّ "التَّحالف" أبرم صفقات سرِّيَّة مع تنظيم "القاعدة"، في شبه الجزيرة العربيَّة، دفع مِن خلالها المال لبعضهم لمغادرة المدن والبلدات الرَّئيسة، وسمح لبعضهم بالتَّراجع بالأسلحة والمعدَّات، وحشود الأموال المنهوبة. كما جرى تجنيد مئات مِنهم بالانضمام إلى "التَّحالف" نفسه؛

(١) عادل الحسني، قيادي في المقاومة الجنوبية، مقابلة أجراها الباحث معه، تاريخ المقابلة: ٢٠٢١/٨/٢٣م.

(٢) فرانسو بورغا، القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية دروس اليمن، فصل في كتاب "اليمن: صراع المصالح وفرص استعادة الدولة والسلام"، مؤسسة توكل كرمان، ط١/٢٠٢١م: ص٢٤٥.

(٣) إبراهيم درويش، في حرب الإمارات على القاعدة في اليمن.. صفقات وتعاون ضد الحوثيين، القدس العربي، في: ٢٠١٨/٨/١٥م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.us/IfxWJ

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٧/٢م.

ولهذا يشير "مايكل هورتون"، عضو مؤسَّسة "جيمس تاون"[١]، إلى أنَّه يصعب الفصل بين مَن هو مِن "القاعدة"، ومَن ليس كذلك. حيث جرى إبرام الكثير مِن الصَّفقات والتَّحالفات مع قيادات "القاعدة". وبناء على التَّحقيق فإنَّ الإمارات عقدت اتِّفاقيَّات فيما يخصُّ "القاعدة" في شبوة وأبين والمكلا:

أ - شبوة (قرية السَّعيد):

نقل التَّقرير عن مدير أمن محافظة شبوة، عوض الدُّحبول، أنَّ نحو ٢٠٠ مِن أعضاء "القاعدة" تلقَّوا أموالًا، ولم يعرف المبالغ بالضَّبط، لكنَّه قال إنَّه يعلم أنَّه تمَّ دفع (١٠٠) ألف ريال سعودي، لأحد قادة القاعدة في منطقة السَّعيد بشبوة، وبموجب الاتِّفاق كان مِن المقرَّر تجنيد آلاف المقاتلين القبليِّين المحليِّين ضمن قوَّات النُّخبة الشَّبوانيَّة، الَّتي تموِّلها الإمارات. وقال الوسيط للوكالة، ومسئولان آخران، إنَّ مقابل كلِّ ألف مقاتل سيكون ٥٠ إلى ٧٠ مِن أعضاء "القاعدة".

ب - حضرموت (المكلَّا):

بحسب الوكالة فإنَّ الاتِّفاق سمح، في ربيع عام ٢٠١٦م، لآلاف مقاتلي "القاعدة" بالانسحاب مِن المكلَّا، ونقل التَّقرير عن خمسة مصادر، مِن بينها مسئولون عسكريُّون وأمنيُّون وحكوميُّون، ضمان خروج المسلَّحين مِن الأمن، والسَّماح لهم بالاحتفاظ بالأسلحة والأموال المنهوبة مِن المدينة، الَّتي تصل إلى ١٠٠ مليون دولار وفقًا لبعض التَّقديرات.

ت - أبين (زنجبار):

يذكر التَّقرير أنَّه جرى التَّوصُّل إلى اتِّفاق آخر مع تنظيم "القاعدة"، للانسحاب مِن ستِّ مدن في محافظة أبين، بما في ذلك عاصمتها زنجبار،

(١) مجموعة تحليل أمريكيَّة تتعقَّب الإرهاب.

وفقًا لخمسة وسطاء قبليِّين شاركوا في المفاوضات. فقد كان الشَّرط الأساسي هو أن يوقف "التَّحالف" والطَّائرات الأمريكيَّة، بدون طيَّار، جميع القصف مع انسحاب "القاعدة" بأسلحتها. وينقل التَّقرير عن أربعة مسئولين يمنيِّين إنَّ الاتِّفاقيَّة تضمَّنت أيضًا بندًا يقضي بإدماج ٢٥٠ مِن مقاتلي "القاعدة" في "الحزام الأمني"(١).

كما عملت الإمارات على التَّنسيق مع شخصيَّات اشتهر انتماؤها لـ"القاعدة"، وبحسب تحقيق قامت به صحيفة "جارديان" البريطانيَّة، فإنَّ أيمن عسكر، المتحالف مع الإمارات، كان منذ فترة ليست بعيدة عضوًا في تنظيم "القاعدة"، وكان سجينًا قبل دخول ميليشيا "أنصار اللّه" عدن؛ غير أنَّ مقاتلي "القاعدة" اقتحموا السِّجن وأطلقوا سراح النُّزلاء فيه. بعدها شارك عسكر مع المقاومة، وقاتل مليشيا "أنصار اللّه" مع أصدقائه الجهاديِّين؛ وبعد طرد المليشيا مِن عدن توسَّعت اهتمامات عسكر، وتجاوزت الجهاد، ففرض الحماية على الميناء وعمولةً على كلِّ شحنة تمرُّ مِن خلاله. وقد أصدرت الحكومة عددًا مِن الأوامر بالقبض عليه، لكنَّه نجا مِنها جميعًا، وصار صديقًا للضُّبَّاط الإماراتيِّين، وقضى فترات طويلة في دبي وأبو ظبي، وكوفئ عسكر على ذلك بعقد تنقُّل مجزٍ، انتقل بعده إلى تجارة مربحة هي نهب مساحات واسعة مِن الأراضي الزِّراعيَّة الواقعة في أرجاء عدن(٢).

الإمارات وبحسب تصريحات وزير النَّقل السَّابق، صالح الجبواني، لها علاقة بـ"القاعدة"، حيث أقدمت على إطلاق ثلاثة وثلاثين مطلوبًا

(١) انظر:

MAGGIE MICHAEL, US allies, al-Qaida battle rebels in Yemen, AP Investigation, (7/8/2018), (16/7/2021), https://cutt.us/5QSBL.

(٢) انظر:

Ghaith Abdul-Ahad, Yemen on the brink: how the UAE is profiting from the chaos of civil war, the guardian, (21/12/2018), (6/7/2021), https://cutt.us/iHxgp.

أمنيًّا، مِن ضمنهم عناصر مِن تنظيم "القاعدة"، وجرى نقلهم إلى الإمارات، إضافة إلى عناصر سابقة مِن محافظة أبين -في ٢٠١٦م، أخذتهم الإمارات إلى أراضيها، وأعيد دمجهم ضمن هذه التَّشكيلات[١].

نائب رئيس المجلس الانتقالي، هاني بن بريك، أحد المتَّهمين بكونه وسيطا بين الإمارات وعناصر تنظيم "القاعدة"، لضمِّهم إلى التَّشكيلات المسلَّحة التَّابعة للإمارات في عدن. وقد جاء الاتِّهام على لسان القيادي المنشق عن "المجلس الانتقالي"، مثنَّى الرَّدفاني، في أبريل ٢٠٢٠م، في تسجيل صوتي مسرَّب، قال فيه: إنَّ هاني بن بريك كان المسئول عن استقطاب عناصر مِن تنظيم "القاعدة"، وأنَّه أشرف على تدريب ١٧٠٠ مِن عناصر التَّنظيم في معسكر رأس عبَّاس في عدن، وذلك للقتال ضمن التَّشكيلات المسلَّحة الَّتي تموِّلها الإمارات[٢].

إنَّ علاقة الإمارات بـ"القاعدة"، في جنوب اليمن، تؤكِّده مصادر عدَّة وشواهد كثيرة، كما تتورَّط الإمارات بالارتباط بشخصيَّات انتمت إلى تنظيمات "إرهابيَّة". وحسب مصادر خاصَّة، فإنَّ مِن ضمن هذه الشَّخصيَّات:

١- أبو بكر الذخري، الملقَّب بخيبر الصُّومالي، سوداني الجنسيَّة، ومطلوب لأمريكا.

٢- عبدالله المصري، المفتي الشَّرعي لتنظيم الدَّولة.

---

(١) صالح الجبواني، مقابلة مع برنامج "بلا حدود"، قناة الجزيرة، في: ٢٠١٩/١٢/١٩م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.us/Aam7R

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٨/١م.

(٢) آدم يحيى، تنظيم القاعدة في اليمن يبحث عن عناصر بديلة: ما علاقة الإمارات، صحيفة الاستقلال، في: ٢٠٢٠/٦/٩م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.us/T2n5x

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٨/١م.

٣- ناصر الشِّيبة الكازمي "أبو جهيمان".

٤- غسَّان السَّعدي.

٥- عبداللَّطيف السَّيِّد.

٦- أيمن عسكر.

٧- أنيس العولي.

٨- خالد عبدالنَّبي.

٩- عبدالهادي فرج.

١٠- عبدالرحمن الشِّنيني.

ثالثًا: أهدف الإمارات مِن استثمار ورقة "القاعدة":

يظهر أنَّ الإمارات تسعى جاهدة إلى الاستحواذ على ملفِّ "الإرهاب" في اليمن، محاولة التَّفرُّد بعيدًا به عن التَّنسيق الأمني مع الحكومة "الشَّرعيَّة"؛ وهذا يثير عددًا مِن التَّساؤلات حول جديَّة الإمارات بين مواجهة تنظيم "القاعدة" أو استغلال هذه الورقة لتحقيق أهداف إستراتيجيَّة. ويبدو أنَّ الإمارات تأمل مِن خلال التَّفرُّد إلى:

١. السَّيطرة على ورقة الإرهاب في اليمن واستثمارها عند الحاجة:

تسعى الإمارات إلى السَّيطرة على هذه الورقة والتَّحكُّم بها، مِن خلال تقديم التَّسهيلات والدَّعم العسكري، ولهذا تُتَّهم الإمارات بتزويد تنظيم "القاعدة" في اليمن بأسلحة أمريكيَّة الصُّنع، حسب تحقيقات الخبير الدُّولي في حقوق الإنسان "براين دولي"[(١)]، كما يفيد تحقيق "أسوشيتد

(١) منال حميد، لهذه الأسباب يجب على واشنطن ردع الإمارات، الخليج أونلاين، في: ٢٠١٩/٧/١٠م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.us/tDeSc

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٧/٣م.

برس" بأنَّ الاتِّفاقات الَّتي أبرمها التَّحالف مع "القاعدة"، عبر وسطاء عام ٢٠١٦م، تضمَّنت بندًا ينصُّ على ضمِّ ٢٥٠ رجلًا مِن مقاتلي القاعدة لـ"الحزام الأمني"[١].

٢. تسويق الإمارات لنفسها قوَّة إقليميَّة في المنطقة:

تحاول الإمارات في اليمن استثمار التَّوجُّه الدُّولي لمحاربة تنظيم "القاعدة"، بوصفه ورقة رابحة، تأمل مِن خلالها أن تتصدَّر دورًا إقليميًّا في المنطقة، يتيح لها المنافسة الإقليميَّة، مِن خلال القيام بدور الشُّرطي الأمريكي في المنطقة، سواء مِن خلال ملف "الإرهاب" أو حماية حرمة التِّجارة البحريَّة.

٣. إلصاق تهمة "الإرهاب" للمناوئين لممارساتها غير المشروعة في اليمن:

تحاول الإمارات إلصاق تهمة "الإرهاب" مع أيِّ كيان تختلف معه، ولهذا قامت -في ٢٩ أغسطس ٢٠١٩م- بضرب قوَّات الجيش الوطني في أبين، في غارة ذهب ضحيَّتها أكثر مِن ٣٠٠ فرد، ما بين قتيل وجريح. وقد أقرَّت "أبو ظبي" بالحدث بحجَّة ضرب مجموعات "إرهابيَّة"، في حين اتَّهمت الحكومة اليمنيَّة الإمارات بقصف الجيش الوطني، وأنَّه لا علاقة لـ"الإرهاب" بهذه المجموعات[٢].

---

(١) انظر:

MAGGIE MICHAEL, Ibid

(٢) محمد الحضرمي، كلمة الأمم المتحدة، قناة سهيل، في: ٢٠١٩/٩/٢٩م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.us/0YL8c

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٧/٢٠م

درجة تأثير الدُّول الخارجيَّة في الصِّراع الحالي في اليمن

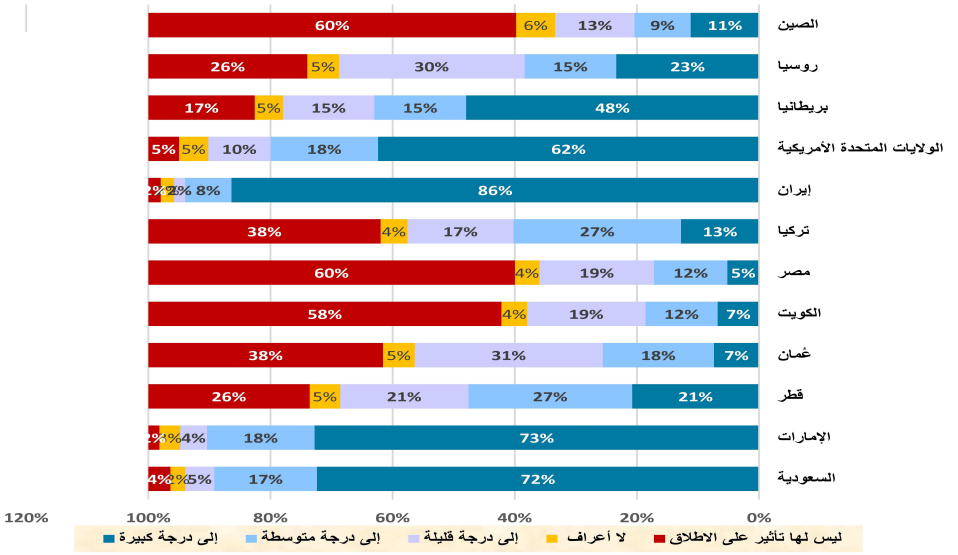

جاءت الإمارات في المرتبة الثَّانية فيما يتعلَّق بتأثير الدُّول الخارجيَّة في الصِّراع الحالي في اليمن، بنسبة (٩١٪)، (لها تأثير إلى درجة كبيرة، ولها تأثير إلى درجة متوسِّطة).

المرجع: المؤشِّر اليمني: طبيعة الأوضاع العامَّة ودور الأطراف الدَّاخليَّة والخارجيَّة في الصِّراع، إصدار مركز المخا للدِّراسات الإستراتيجيَّة، وهو استطلاع رأي عام للمواطنين اليمنيِّين في المحافظات والمناطق المحرَّرة قام بتنفيذه مركز استطلاع للاستشارات وقياس الرَّأي العام (YPC)، سبتمبر ٢٠٢١م، شكل رقم (٢٢): درجة تأثير الدُّول الخارجيَّة في الصِّراع الحالي في اليمن.

المبحث الثَّالث:

التَّخادم بين الإمارات وميليشيا "أنصار اللّه" الحوثيَّة:

تحقيق الأهداف الإماراتيَّة في اليمن مرهون بإنهاء "الشَّرعيَّة" اليمنية، أو الإبقاء عليها شكلًا. وفي هذا الهدف تتحدَّد التَّطلُّعات الإماراتيَّة مع ميليشيا "أنصار اللّه" الحوثيَّة؛ ولهذا أبقت الإمارات على قوات الجيش الوطني والقوَّات الأخرى الموالية للإمارات على حدود اليمن الجنوبي، وأجزاء مِن محافظتي تعز والحديدة، وخاصَّة المنطقة السَّاحليَّة، وهذا ما يفسِّر وجود تخادم إماراتي حوثي، إن لم تكن تفاهمات مشتركة بطريق غير مباشرة، ومِن الأدلَّة على هذا التَّخادم:

أوَّلًا: استهداف ميليشيا "أنصار اللّه" الحوثيَّة المتكرِّر للسُّعوديَّة بخلاف الإمارات:

على الرَّغم مِن استهداف ميليشيا "أنصار اللّه" المتكرِّر للسُّعوديَّة، إلَّا أنَّهم لم يتبنَّوا أيَّ استهداف للإمارات، سوى إعلانهم عن استهداف مفاعل "براكة"، في أبو ظبي، في ٣ ديسمبر ٢٠١٧م، واستهداف مطار أبو ظبي، في ٢٦ يوليو ٢٠١٨م، واستهداف مطار دبي الدُّولي مرَّتين الأولى في ٢٧ أغسطس ٢٠١٨م، والثَّانية في الأوَّل مِن سبتمبر ٢٠١٨م، وقد نفت السُّلطات الإماراتيَّة كلَّ ذلك، هذا ما يطرح عددًا مِن التَّساؤلات عن حجم التَّفاهمات بينهما.

ثانيًا: زيارة المسئولين الإماراتيِّين لإيران:

في ٣٠يوليو ٢٠١٩م، وبعد اشتداد القصف على السُّعوديَّة، قام وفد

إماراتي بزيارة إيران. الزِّيارة أتت في ظلِّ حصار اقتصادي وحرب نفسيَّة ومواجهة شرسة للنُّفوذ الإيراني في اليمن مِن قبل "التَّحالف العربي" بقيادة السُّعوديَّة، وتوتُّر للوضع الأمني في مضيق هرمز. وقد أعلنت إيران عن الزِّيارة مع تحفُّظ الإمارات الَّتي بدت مرتبكة في تفسير أسباب الزِّيارة، وعزوها إلى قضايا الصَّيَّادين وتأمين المياه الإقليميَّة، فيما جاءت التَّصريحات الإيرانيَّة أكثر وضوحًا في تفسير أبعاد الزِّيارة، وتعلُّقها بالملفِّ الأمني بين البلدين.

ومقاربة للتَّصريحات الإيرانيَّة وسياقات الأحداث الدَّاخليَّة والخارجيَّة بين البلدين، يبدو أنَّ الإمارات حرصت على التَّنسيق بينها وبين إيران بخصوص عدد مِن الملفَّات الأمنيَّة؛ ومِن أهمها تصعيد ميليشيا "أنصار اللّه" المستمر، أو بعث رسائل إيجابيَّة لإيران بأنَّها ليست مستهدفة مِن خلال الوجود الإماراتي في اليمن، وهذا ما أدَّى إلى غياب استهداف ميليشيا "أنصار اللّه" للإمارات مجدَّدًا.

ثالثًا: التَّفاهمات الإماراتيَّة مع "أنصار اللّه":

التَّفاهمات الإماراتيَّة مع ميليشيا "أنصار اللّه" الحوثيَّة رواية مِن طرف واحد، وهو الطَّرف الثَّاني، ولم يأت أيُّ بيان يؤكِّد تلك المزاعم أو ينفيها؛ وهذا الأمر يوحي بأنَّ ثمَّة تفاهمات غير مباشرة بين الجانبين. وقد أشار رئيس تحرير مجلَّة "الجيش"، التَّابعة للحوثيِّين، العقيد عبدالغني الزَّبيدي، في تصريح خاص لموقع "المونيتور" إلى "وجود تفاهم مع أبو ظبي بعدم التَّصعيد في غربيِّ اليمن، عبر القوَّات الموالية لها هناك، وما لم فإنَّ الردَّ سيكون قويًّا نحو أهمِّ موانئها ومطاراتها"[(١)].

(١) عمار الأشول، الحوثيون من موقع الدفاع إلى الهجوم.. الدرون تقلب المعادلة، موقع المونيتور، في: ٢٠١٩/٧/٥م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.us/SStsP

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٧/٢م.

ويبدو أنَّ الإمارات ماضية في الالتزام بهذا التَّفاهم. وهذا يفسِّر توقُّف جبهة السَّاحل الغربي، الَّتي كان مِن المفترض أن تتَّخذ مسارًا آخر بعد اتِّفاق استكهولم، الَّذي أوقف تقدُّمها لمدينة الحديدة، ولم يوقف توسُّعها في إطار المديريَّات الشَّرقيَّة للحديدة، والاتِّجاه إلى صنعاء.

رابعًا: تقويض الشَّرعيَّة اليمنيَّة:

إضعاف "الشَّرعيَّة" في الجنوب يفقد ثقة الشَّعب في أدائها، وبالتَّالي يشجِّع دور القوى المناهضة لها في الشَّمال والجنوب؛ وهذا ما عملت عليه الإمارات منذ وقت مبكِّر. فسعيها الحثيث لتحرير المحرَّر، والسَّيطرة على الجزر والموانئ اليمنيَّة، وإيقاف العمليَّة التَّنمويَّة، وإضعاف الاقتصاد اليمني، يفسِّر بما لا يدع مجالًا للشَّك، حرص الإمارات على إفشال الحكومة اليمنيَّة وإضعافها في الجنوب، حتَّى لا يبرز نموذج جيِّد لأداء "الشَّرعيَّة" يمكن أن يشجِّع المحافظات الشَّماليَّة للتَّحرُّر.

إضافة إلى دعم التَّشكيلات المسلَّحة بأسلحة نوعيَّة، وإضعاف القوَّات المؤيِّدة للشَّرعيَّة، وعدم تمكينها مِن الأسلحة الثَّقيلة، والسَّيطرة على مؤسَّسات الدَّولة في العاصمة المؤقَّتة (عدن)، ومنع مجلس النُّواب مِن الانعقاد، ومنع عودة الرَّئيس اليمني إليها، ومنع طائرته مِن الهبوط في مطارها مطلع عام ٢٠١٧م، والسَّيطرة على جزيرة سقطرى، والاغتيالات الَّتي تمَّت لرموز سلفيِّين وإصلاحيِّين موالين للشَّرعيَّة. كلُّ هذه الأحداث تعمَّدت الإمارات تبنِّيها مبكِّرًا لمناهضة الشَّرعيَّة اليمنيَّة.

ما يحدث في المحافظات الجنوبيَّة مِن مناهضة للشَّرعيَّة، وبدعم مباشر مِن الإمارات، يعدُّ مكسبًا بالنِّسبة إلى ميليشيا "أنصار اللّه"، الَّذي يرى أنَّه استطاع تعرية أهداف "التَّحالف العربي" لدعم الشَّرعيَّة، وهذا ما يعزِّز شعبيَّته، ويُفقد الحكومة "الشَّرعيَّة" قيمتها.

خامسًا: استقطاب القيادات الجنوبيَّة الموالية لإيران:

تعمَّدت الإمارات استقطاب عيدروس الزَّبيدي، الَّذي عُيِّن رئيسًا لـ"المجلس الانتقالي"، وهو المعروف بولائه لإيران منذ حرب صيف ١٩٩٤م الَّتي استغلَّت إيران مِن خلالها آثار الحرب لاستقطاب القيادات الهاربة مِن عدن، وتأمين العلاج لكثير مِنهم، تحت إشراف الزَّبيدي، والَّذي لا يخفي علاقته بإيران وإسهامه في ترتيب عدد مِن الزِّيارات لقيادات جنوبيَّة إلى إيران منذ وقت سابق.

إضافة إلى ذلك، فإنَّ عددًا مِن التَّشكيلات المسلَّحة، التَّابعة لعيدروس الزَّبيدي وشلَّال شايع، تلقَّوا تدريبهم في عام ٢٠١٢م في الضَّاحية الجنوبيَّة بلبنان؛ وقد أطلق مِن خلال هذه المجاميع حركة "حتم"، والَّتي تعني "حركة تقرير المصير". وقد جرى الاستعانة بهذه المجاميع في السَّيطرة على عدن[١].

هذا التَّقارب أكَّدته صحيفة "الثَّورة" الرَّسميَّة، في موقعها على الإنترنت، حيث أشارت إلى أنَّ عيدروس الزبيدي كان حليفاً لـ"أنصار اللّه"، ويُعدُّ أحد القادة الجنوبيِّين الَّذين تلقوا دعمًا مِن صنعاء، وسهَّلوا مرور قوَّاتها إلى الجنوب قبيل اندلاع الحرب السُّعوديَّة على اليمن"، وقد رصد موقع "الثَّورة" تصريحًا أدلى به الزَّبيدي، أوردته صحيفة "الطَّريق"، الصَّادرة في عدن (والمغلقة حاليًّا)، في أكتوبر ٢٠١٤م، يؤكِّد فيه أنَّ إيران تدعمهم لاستعادة الدَّولة الجنوبيَّة؛ ويوضِّح فيه أنَّه وقع على اتِّفاق مع طهران في بيروت، وشارك بتجنيد أكثر من ٤٠٠ جنوبي يمني، وتدريبهم هناك[٢].

(١) عادل الحسني، قيادي في المقاومة الجنوبية، مقابلة أجراها الباحث معه، تاريخ المقابلة: ٢٠٢١/٨/٢٣م.

(٢) فؤاد العلوي، مِن الاستقطاب إلى الانقلاب: هكذا احتضنت إيران مشروع الانفصال، الثورة نت، في: ٢٠١٩/٨/٢٠م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.us/4lfPz

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٧/٢٢م.

إضافة إلى ذلك، يبرز اسم صالح بن الشيخ أبو بكر، المدعو "أبو علي الحضرمي"، الَّذي كان له دور الوسيط في تنسيق العلاقة بين القوى الجنوبيَّة وإيران و"حزب اللّه"، وشغل مع زوجته إدارة قناة "عدن لايف" الممولَّة إيرانيًّا، وهو الرَّجل الَّذي عاد إلى السَّاحة مجدَّدًا بعد مغادرته عدن، على إثر ضغوط سياسيَّة، بعد أن عيَّنه محافظ عدن السَّابق، عيدروس الزَّبيدي، مستشارًا للمحافظ، وهو ما أدَّى لإعفائه مِن مهامه حينها. ولا تنفي المصادر الانفصاليَّة علاقة الرَّجل بالضَّاحيَّة الجنوبيَّة، بل تسوِّقها في إطار قدرته على مخادعة "حزب اللّه"[١].

(١) أحمد الربيزي، أبو علي الحضرمي مِن حتم حتى عاصفة الحزم، في: ٢٠١٦/٧/٢٦م، متوفر على الرابط التالي:

https://cutt.us/sFxM8

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٧/٢٢م.

إيران وتقسيم اليمن
من الاستقطاب إلى الانقلاب
٢٠٠٧
الحراك الجنوبي ينطلق كحركة حقوقية.
٢٠١٠
قناة عدن لايف تبدأ بثها من جنوب لبنان.
٢٠١٢
كشف خلية تنسيق بين الحوثيين والحراك.
٢٠١٢
قلق سعودي خفي من دعم إيران للإنفصال
٢٠١٢
هادي يتلقى تحذيرات أمريكية أوروبية خليجية.
٢٠١٣
ظهور اعترافات بإرسال جنوبيين للتجنيد في إيران.
٢٠١٤
اليمن توجه أول اتهام لإيران بدعم الانفصال
٢٠١٥
تواري ملحوظ لدور البيض وصعود للزبيدي
٢٠١٧
إعلان تأسيس المجلس الانتقالي الجنوبي
٢٠١٨
فشل أول محاولة انقلاب على الشرعية.
٢٠١٩
صحيفة لبنانية تكشف العلاقة بحزب الله
٢٠١٩
مليشيا الانتقالي تسيطر على القصر الرئاسي
الثورة
الثورة انفوجرافيك
ALTRHAWRA INFOGRAPHIC

الخلاصة:

يظهر أنَّ الوجود الإماراتي في اليمن استطاع، خلال الفترة مِن ٢٠١٤م إلى الآن، استثمار نفوذه في الجغرافيا اليمنيَّة، والسَّيطرة على عدد مِن الموانئ والجزر والمطارات اليمنيَّة، مِن خلال الاستعانة بتشكيلات مسلَّحة يمنيَّة، جرى تدريبها ودعمها مِن قبل الإمارات، وتتمُّ إداراتها خارج إطار الحكومة ووزارة الدِّفاع اليمنيَّة، بل إنَّ هذه القوَّات نفسها اعتمدت عليها الإمارات في مقاومة التَّحرُّكات الحكوميَّة، فمَنعت عودة وبقاء الرَّئيس والحكومة، وطردت القوَّات الحكوميَّة مِن العاصمة المؤقَّتة (عدن)، وعملت على قمع كلِّ مَن يعارضها الأهداف والتَّوجُّهات، ابتداء بالسَّجن وانتهاء بالاغتيال.

هذه التَّشكيلات المسلَّحة ربَّما يتفاوت حجم ولائها للإمارات، فالنُّخب والأحزمة أكثر ولاءً وتأييدًا، وبشكل صريح؛ بينما تعدُّ قوَّات "حراس الجمهوريَّة" أقرب لهذه النُّخب والأحزمة في الولاء، وتعتبر "ألوية العمالقة" و"المقاومة التَّهاميَّة" أقلُّ التَّشكيلات المسلَّحة ولاء للإمارات.

استثمرت الإمارات في التَّيَّار السَّلفي، وخاصَّة تيَّار المدخلي، وشكَّلت مِنهم عددًا مِن الكتائب والألوية، كـ"ألوية العمالقة" و"كتائب أبي العباس"، وبعض الوحدات التَّابعة للأحزمة والنُّخب. وقد وجدت في هذه القوَّات فرصتها لوأد العمليَّة السِّياسيَّة والحزبيَّة في اليمن، وذلك لرفض التَّيَّار المدخلي للعمل الحزبي، وعدائه الصَّريح للتَّيَّارات السِّياسيَّة الإسلاميَّة.

استطاعت الإمارات أن تستثمر في الحركات المسلَّحة في اليمن، وخاصَّة تنظيم "القاعدة"، الَّذي تربطه بها علاقة جيِّدة، حسب تصريحات المسئولين اليمنيِّين. وأعادت استثمار وجوده وتوجيهه بما يصبُّ في مصلحتها؛ كما عملت على تسهيل مهمَّة ميليشيا "أنصار اللّه" في الشَّمال اليمني مِن خلال إشغال الحكومة "الشَّرعيَّة" في الجنوب، وبهذا تعدُّ الإمارات الدَّاعم الأوَّل للتَّشكيلات المسلَّحة غير الرَّسميَّة في اليمن.

الفصل الرَّابع:

الممارسات الإماراتيَّة في اليمن:

المبحث الأوَّل:

الوجود العسكري الإماراتي
في الجزر اليمنيَّة في ضوء التَّقارير الدُّوليَّة

د. علي الذهب[١]

تمهيد:

خلال السَّنوات السِّتِّ المنصرمة مِن الحرب اليمنيَّة، النَّاشبة منذ عام ٢٠١٥م، كشفت تقارير دوليَّة عن قيام دولة الإمارات العربيَّة المتَّحدة بإنشاء قواعد عسكريَّة مختلفة الأغراض، في أرخبيل سقطرى، الواقع في المحيط الهندي، وفي جزيرة ميُّون (بريم) الواقعة على عتبة مضيق باب المندب، عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر. وأشارت التَّقارير إلى أنَّ هذه الجزر شهدت نشاطًا عسكريًّا مشتركًا بين الإمارات، ودولة الكيان الإسرائيلي. ويبدو أنَّ ذلك جرى دون عِلم وموافقة الحكومة اليمنيَّة المعترف بها دوليًّا، والَّتي يتحكَّم في قراراتها "التَّحالف العربي"، بقيادة السُّعوديَّة والإمارات.

آخر هذه التَّقارير جاءت مزامنة لتحوُّلات عدَّة، كانت الإمارات طرفًا فيها، ومِن ذلك قيامها بسحب معظم قوَّاتها المشاركة في "التَّحالف العربي"، مِن مناطق تمركزها غربي وجنوبي اليمن، بين نهاية عام ٢٠١٩م

(١) باحث متخصِّص في الشُّئون العسكريَّة والإستراتيجيَّة.

وبداية عام ٢٠٢٠م، وتفكيك قاعدتها العسكريَّة بميناء عصب الإريتري، في الفترة بين ديسمبر ٢٠٢٠م، ومارس ٢٠٢١م، ثمَّ توقيعها على اتِّفاقيَّة سلام مع الكيان الإسرائيلي في ١١ سبتمبر ٢٠٢٠م[١]. وقد لاقت هذه التَّقارير صدى واسعًا في نواحٍ ومستوياتٍ مختلفة، وتوقَّع البعض أن تُحدث تأثيرًا مدركًا في مواقف الأَطراف المختلفة المعنيَّة، مِن قريبٍ أو بعيدٍ، بالوجود العسكري الإماراتي في الجزر اليمنيَّة.

انطلاقًا ممَّا سبق، تثير هذه الدراسة مسألة الوجود العسكري الإماراتي في الجزر اليمنيَّة، وفقًا لما ورد في أهمِّ التَّقارير الدُّوليَّة، سواء كان هذا الوجود قواعد عسكريَّة، أم تمركزًا عسكريًّا في مستويات أقلَّ مِنه، أم وجودًا بالوكالة. وتهدف الدراسة إلى إبراز أماكن تموضع ذلك في الجزر اليمنيَّة، والغرض مِنه في الأبعاد المختلفة، وفقًا للتَّقارير إيَّاها، وفي سياق يقارب بين مضمون هذه التَّقارير وبين الحقائق المدركة على الواقع، والرَّبط بين الأبعاد المختلفة للوجود العسكري، وما تتمتَّع به هذه الجزر مِن أهميَّة إستراتيجيَّة، ثمَّ تحديد الآثار الَّتي أحدثتها هذه التَّقارير في الفضاءات المختلفة لهذا الوجود.

ولتحقيق هذه الأهداف، تثير الدراسة الأسئلة الثَّلاثة التَّالية:

- ما أنماط ومناطق الوجود العسكري الإماراتي في الجزر اليمنيَّة، في ضوء التَّقارير الدُّوليَّة، وواقع ذلك في هذه الجزر؟

(١) أطراف هذه الاتفاقيات أو الاتفاق، ثلاث دول، هي: الإمارات، والبحرين، ودولة الكيان الإسرائيلي. وقد وقِّع عليه بواشنطن، في نهاية ولاية الرئيس، دونالد ترامب، في ١١ سبتمبر ٢٠٢٠م. ووفقًا لنصوص الاتفاق، فإنَّه يمثل معاهدة سلام، وعلاقاتٍ دبلوماسية، وتطبيعًا كاملًا. انظر: الشَّرق تنشر النص الكامل لوثائق اتفاقات الإمارات والبحرين وإسرائيل، الشَّرق، في: ٢٠٢٠/٩/١٥م، متوفر على الرابط التالي:

https://bit.ly/3jeGSOM

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٨/١٤م.

- ما الأبعاد الَّتي يرمي إليها الوجود العسكري الإماراتي في الجُزر اليمنيَّة، وآثاره المتوقَّعة، في ضوء التَّقارير الدُّوليَّة، والأهميَّة الإستراتيجيَّة لهذه الجزر، والظُّروف السَّائدة في محيطها؟

- ما الآثار الَّتي أحدثتها التَّقارير الدُّوليَّة، لدى مختلف أطراف الحرب اليمنيَّة؟

أوَّلًا: أنماط ومناطق الوجود العسكري الإماراتي في الجزر اليمنيَّة:

تتحدَّث التَّقارير الدُّوليَّة عن أنماط مختلقة للوجود العسكري الإماراتي في الجزر اليمنيَّة، وتركُّز ذلك في أرخبيل سُقَطرى، وجزيرة ميون (بريم)، وأنَّ هنالك قواعد عسكريَّة قيد الإنشاء، ووجودًا عسكريًّا في هيئة خبراء ومستشارين عسكريِّين، علاوةً على وكلاء محليِّين يتمثَّلون في الجماعات والتَّشكيلات المسلَّحة الَّتي أنشأتها الإمارات، خلال تدخُّلها المباشر في اليمن، بين عامي ٢٠١٥م ونهاية ٢٠١٩م[١]. وهؤلاء الوكلاء يتمتَّعون بالنُّفوذ والسَّيطرة المسلَّحة على الجُزر، الَّتي يشار، كذلك، إلى تضمُّنها وجودًا عسكريًّا إماراتيًّا مستحدَثًا؛ ويمثِّل ذلك المجلس الانتقالي الجنوبي، الَّذي سيطر على أرخبيل سقطرى في يونيو ٢٠٢٠م، والمقاومة الوطنيَّة "حرَّاس الجمهوريَّة"، الَّتي تقع جزيرة ميّون (بريم) ضمن مناطق سيطرتها. ولا يزال كلٌّ مِنهما يدين بالولاء للإمارات، الَّتي تموِّلهما، وتدعم أجنداتهما السِّياسيَّة، وقدراتهما العسكرية[٢].

(١) أعلنت الإمارات سحب قواتها مِن اليمن، في نهاية عام ٢٠١٩م، واستكملت ذلك مطلع عام ٢٠٢٠م، معلنة انتهاجها إستراتيجية الاقتراب غير المباشر، عوضًا عن إستراتيجية الاقتراب المباشر، مع الإبقاء على قوات محدودة لمكافحة الإرهاب، وللتدخل الإنساني.

(٢) للمزيد حول التشكيلات المسلحة الوكيلة للإمارات في اليمن، انظر: مستقبل الصراع في اليمن بعد انسحاب القوات الإماراتية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقدير موقف، في: ٢٠١٩/٧/١٥م، متوفر على الرابط التالي:

https://bit.ly/3gCh6C4

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٨/٢٢م.

١- أرخبيل سُقَطرى:

في أواخر أغسطس ٢٠٢٠م، نشر موقع إلكتروني إسرائيلي، متخصِّص في الشُّئون الاستخباريَّة، يعرف باسم "ساوث فرونت- South front"، تقريرًا حول وجود ما يشير إلى قيام الإمارات وإسرائيل بالتَّخطيط لإنشاء قواعد استخباريَّة في جزيرة سقطرى، مهمَّتها جمع المعلومات الاستخباريَّة العسكريَّة في المجال الإقليمي المحيط بالجزيرة، الممتدِّ مِن مضيق هُرمز حتَّى جنوبي البحر الأحمر، مرورًا ببحر العرب، وخليج عدن، والأجزاء القاريَّة لجنوبي شبه الجزيرة العربية، والقرن الإفريقي، وشبه القارة الهنديَّة، وباكستان، وإيران. وذكر التَّقرير أنَّ فريقًا مكوَّنًا مِن ضبَّاط إسرائيليِّين وإماراتيِّين قاموا بزيارة الجزيرة نهاية أغسطس ٢٠٢٠م، وباشروا فحص وتقويم عدَّة مواقع، سبق أن رُشِّحت لإقامة المرافق الخاصَّة بالقواعد الاستخباريَّة المزمع إنشاؤها(١).

والملاحظ أنَّ التَّقرير لم يُحدِّد المواقع المزمع إنشاء القواعد العسكريَّة عليها، أمَّا اختصاصها فوصفها بالاستخباريَّة. ووفقًا لمصادر ميدانيَّة، فإنَّ مواقع إستراتيجيَّة في الجزيرة الأم (سُقَطرى)، تُعامَل بوصفها مناطق محظور الاقتراب مِنها، ويُعتقد أنَّ بعضًا مِنها ذات طبيعة عسكريَّة حسَّاسة، والبعض الآخر مِنها تدريبيَّة، أو تضطلع بأدوار عسكريَّة روتينيَّة، مثل أيِّ وحدات عسكريَّة أخرى.

في سياق ذلك، يؤدِّي "المجلس الانتقالي" دورًا وظيفيًّا، عسكريًّا وأمنيًّا، لمصلحة الإمارات الَّتي يحظى بدعمها، وكانت وراء سيطرته على

(١) انظر:

UAE and Israel plan to create intelligence base on Yemen's Socotra island, OG Links News, 30 August 2020, accesses:19 August 2021, at:

https://bit.ly/3za1NYL.

الجزيرة في يونيو ٢٠٢٠م[١]، عقب سلسلة مِن الإخفاقات الَّتي واجهت الإمارات في السَّيطرة على الجزيرة، تحت غطاء وجودها في "التَّحالف العربي"، منذ عام ٢٠١٦م، وكان أوَّلها رفض الحكومة اليمنيَّة -المعترف بها دوليًّا- تأجير الجزيرة للإمارات مدَّة ٩٩ عامًا[٢]، ثمَّ إصرارها على إخراج قوَّاتها منها، عبر مساعٍ سعوديَّة، إثر الأزمة الَّتي نشبت بينهما، في مايو ٢٠١٨م[٣].

منذ سيطرة "المجلس الانتقالي" على أرخبيل سقطرى، تزايد الحديث عن النَّشاط العسكري الإماراتي، تحت غطاء نفوذ هذا المجلس، وكان ممَّا رُصد إنشاء ثلاثة مرافق عسكريَّة، في مرتفعاتٍ استراتيجيَّة تطلُّ على البحر، أحدها في رأس قطينان، بمنطقة شوعب، على الطرف الجنوبي الغربي للجزيرة، قبالة السَّاحل الصُّومالي، والثَّاني في رأس مومي، على الطرف الشَّمالي الشَّرقي للجزيرة، أمَّا الثَّالث ففي منطقة بلعبودة، على بعد ٤ كم غربي مطار سقطرى[٤].

(١) مقابلة مع مسئول في السلطة المحلية بأرخبيل سقطرى، في ٩ يناير٢٠٢١م.

(٢) نفى رئيس الحكومة، حينذاك، خالد بحاح، ما تردد في هذا الشأن، وضلوعه فيه، واصفًا الأمر بالشائعات البغيضة، وفقًا لما ورد في صفحته الموثَّقة، في موقع التدوين المصغَّر، تويتر، في ٩ مايو ٢٠١٨م:

https://bit.ly/3ylntA5

شوهدت في: ٢٠٢١/٨/٢١م.

(٣) في مايو ٢٠١٨م، غادر جزيرة سُقطْرى أكثر من مائة ضابط وجندي إماراتي، وبضع دبابات ومدرعات، وفقًا لمساعي سعودية أنهت الأزمة بين الحكومة اليمنية والإمارات، وأصبحت قوة الواجب السعودية (٨٠٨)، المتحكم في مطار وميناء سقطرى، وتشارك الإمارات في ذلك بواسطة المجلس الانتقالي الذي حلَّ محل الحكومة اليمنية، قسريًّا، في منتصف عام ٢٠٢٠م.

(٤) الإمارات تشرع في بناء معسكرات للمليشيات الموالية لها في سقطرى، عربي ٢١، في: ٢٠٢٠/٨/١٠م، متوفر على الرابط التالي:

https://bit.ly/3mx0vnk

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٨/١٦م.

٢- جزيرة ميُّون (بريم):

ظهرت جزيرة ميُّون بوصفها ثاني أهم جزيرة يمنيَّة، بعد أرخبيل سقطرى، مِن حيث اهتمام الإمارات بالجزر اليمنيَّة، وازداد هذا الاهتمام خلال فترة توسُّع القوَّات الَّتي تدعمها في القطاع السَّاحلي الغربي لليمن، الممتدِّ مِن باب المندب جنوبًا، حتَّى مدينة الحُديِّدة شمالًا، خلال الفترة ٢٠١٦م- ٢٠١٨م؛ حيث توقَّف تقدُّم القوَّات الَّتي تدعمها أمام مليشيَّات "أنصار اللّه"، بموجب اتِّفاقيَّات "استكهولم"، الَّتي وقَّعتها الأطراف اليمنيَّة المتحاربة، في ديسمبر ٢٠١٨م.

وتشير تقارير استخباريَّة إلى وجود قاعدة جويَّة في جزيرة ميُّون، شرعت الإمارات في إنشائها، خلال السَّنة الثَّانية لتَّدخُّل "التَّحالف العربي" في اليمن، الَّذي بدأ عمليَّاته العسكريَّة في ٢٦ مارس ٢٠١٥م، وتمثَّل ذلك في بناء مدرج كبير للطَّائرات العموديَّة "هليكوبتر"، طوله ٣ كم، ما يمثِّل -تقريبًا- نصف طول الجزيرة البالغ نحو ٥,٦ كم، ثمَّ أصبح قادرًا على استقبال الطَّائرات المقاتلة، والقاذفات الثَّقيلة. وكانت صورٌ جويَّة مُلتقطة، عبر الأقمار الاصطناعيَّة، لجزيرة ميُّون، عام ٢٠١٧م، أظهرت مدرجًا كبيرًا للطَّائرات[١].

مع نهاية عام ٢٠٢٠م، وبداية عام ٢٠٢١م، عاد الحديث -مجدَّدًا- عن الوجود العسكري الإماراتي في جزيرة ميُّون، على الرَّغم مِن إعلان الإمارات خروج معظم قوَّاتها المشاركة في "التَّحالف العربي"، نهاية عام ٢٠١٩م، وبداية عام ٢٠٢٠م[٢]. وقد جاء ذلك عقب تخلِّي الإمارات عن

(١) انظر:

The UAE is building a new airbase off Yemen to control and safeguard Red Sea shipping, Debka,28 May 2021, accesses: 16 August 2021, at:

https://bit.ly/3D4A4ee

(٢) حول انسحاب قوات الإمارات من اليمن، ومناطق انتشارها سابقا، انظر: مستقبل الصراع في اليمن بعد انسحاب القوات الإماراتية.

قاعدة عَصَب بجمهورية إريتريا؛ حيث رُصدت عمليَّات تفريغ لسفن تحمل قوَّات عسكريَّة، ومعدَّات وآليَّات هندسيَّة ثقيلة خاصَّة بالبناء، في مرفأ الجزيرة، أوائل عام ٢٠٢١م، وذلك في وقت أثير فيه أنَّ الرَّئيس، عبدربِّه منصور هادي، رفض طلبًا إماراتيًّا ثانيًا، بتأجير جزيرة ميُّون مدَّة عشرين عامًا، على غرار رفضه السَّابق، بشأن طلب الإمارات تأجيرها جزيرة سقطرى عام ٢٠١٦م[(١)].

وفي مايو ٢٠٢١م، أفادت وكالة "أسوشيتد برس" الأمريكيَّة، بأنَّ معدَّات البناء الَّتي أفرغت في وقت سابق، قد استخدمت في بناء مدرج للطَّائرات، طوله ١,٨٥ كم؛ حيث شُرع في ذلك في أبريل من العام نفسه، وأنه بعد حوالي شهر اكتمل تشييد ثلاث حظائر للطَّائرات جنوبي هذا المدرج، ليستوعب الطَّائرات الهجوميَّة، وطائرات النَّقل والمراقبة[(٢)]. وتتَّفق مع هذا الطرح، مصادر محليَّة أشارت -في أبريل ٢٠٢١م- إلى استقدام عمالة أجنبيَّة إلى الجزيرة، في سابقة غير مألوفة، وعززت هذه الشهادة بصور فوتوغرافيَّة، وتسجيل حيٍّ للأعمال الإنشائيَّة، مُضيفةً أنَّ عمليَّة تهجير لسكَّان الجزيرة بدأت عمليًّا، ودلَّ عليها وصول عدد من الأُسر المهجَّرة إلى منطقة "ذو باب"، الَّتي تمثِّل جزيرة ميُّون جزءًا إداريًّا مِنها[(٣)].

---

(١) انظر:

The UAE is building a new airbase off Yemen.

(٢) انظر:

Mysterious air base being built on volcanic island off Yemen, AB News, 25 May 2021, accesses: 19 August 2021, at:

https://bit.ly/3sRiV3d

(٣) الإمارات تشيِّد مدرجا بقاعدة عسكرية في جزيرة يمنية، عربي ٢١، في٢٠٢١/٤/٦م، متوفر على الرابط التالي:

https://bit.ly/3sWKk3u

تاريخ الاطلاع: ٢٢ أغسطس ٢٠٢١م.

ثانيًا: الأبعاد والآثار المتوقَّعة للوجود العسكري الإماراتي في الجزر اليمنيَّة:

ينطوي الوجود العسكري الإماراتي، في أرخبيل سقطرى، وجزيرة ميُّون، وفقًا للتَّقارير الدُّوليَّة، على أبعاد تندرج ضمن المفهوم الواسع للأمن، بمفهوميَّه الخشن (الصَّلب) والنَّاعم، بالنسبة إلى الإمارات؛ لكنَّه قد يتسع- وفقًا للأهميَّة الإستراتيجيَّة لهاتين الجزيرتين- إلى المستويين الإقليمي والدُّولي.

١- الأبعاد العسكريَّة والأمنيَّة:

في السِّياقات العسكريَّة المرتبطة بالأمن التَّقليدي، يهدف الوجود العسكري الإماراتي، في جزيرتي سقطرى وميُّون، إلى تعزيز نفوذ الإمارات العسكري، غربي المحيط الهندي، وخليج عدن، وتقاسمه مع حلفائها وداعميها الإقليميِّين والدُّوليِّين، سواء من خلال التَّمركُز بنماذج مِن قوَّاتها الجويَّة والبحريَّة والبريَّة، أم من خلال القواعد الاستخباريَّة الَّتي تتبَّع مناشط مجموعة من الخصوم والمنافسين الإقليميِّين والدُّوليِّين، والفواعل غير الدُّوليَّة[١].

وثمَّة ما يشير إلى أنَّ الوجود العسكري الإماراتي في جزيرة ميُّون ذو أهداف إستراتيجيَّة ترمي إلى تأسيس وجود عسكري إماراتي دائم فيها[٢]. ذلك أنَّ محاولات الوجود العسكري والاستخباري الإماراتي، أو الوجود العسكري بالوكالة، في أرخبيل سقطرى، يضع في حساباته مختلف الشَّواغل الأمنيَّة النَّاشئة عن التَّنافس الجيوسياسي شمال غربي المحيط الهندي وخليج عدن، والبحر الأحمر، الَّذي تتصدَّر واجهته مجموعة مِن

(١) انظر:

The UAE is building a new airbase off Yemen.

(٢) انظر:

Mysterious air base being built on volcanic island off Yemen.

الفواعل الرَّسميَّة، بينها الإمارات ذاتها، وإيران، وإسرائيل، والسُّعوديَّة، وتركيا، ومصر، وخلفها -جميعًا- تقف الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، وبريطانيا، والصِّين، وروسيا، وفرنسا(١).

في السِّياق ذاته، يبرز تنامي الدُّور الصِّيني، التجاري والعسكري، مع عددٍ من الحلفاء، في منطقة الشَّرق الأوسط، ومن ذلك- بالطبع- بحر العرب، وغربي المحيط الهندي، خصوصًا القرن الإفريقي، عبر مشروع الصين الذي يُسمَّى "مبادرة الحزام والطريق"، أو "طريق واحد-حزام واحد"، الَّتي تمثِّل موانئ هذه المناطق، ومِنها موانئ سقطرى وميُّون، متغيِّرات اقتصادية وعسكرية فاعلة فيها؛ علاوة على ما يخلِّفه ذلك مِن تهديد وجودي للمصالح الأمريكيَّة والأوربيَّة(٢).

تزداد هذه الأبعاد وضوحًا، في ظلِّ بلوغ التَّنافس حالة ما يعرف بـ"حرب الظِّل البحريَّة"، أو الحرب السِّريَّة البحريَّة، بين إيران مِن جهة، وبين إسرائيل وبريطانيا مِن جهة أخرى، والَّتي مِن مظاهرها الاستهداف السِّرِّي المتبادل لسفن البضائع، وناقلات النَّفط، خلال عامي ٢٠٢٠م-٢٠٢١م(٣)، وبالتَّزامن مع ما يثار بشأن النَّشاط الاستخباري والعسكري

(١) يشير الأمن الخشن إلى الطابع العسكري للأمن (الأمن التقليدي)، الذي تتجلى فيه أهميَّة القوة العسكرية في مواجهة التهديدات التقليدية، التي تقف وراءها الدول، وفيه تحدِّد موازين القوة نتائج هذه المواجهة. أمَّا الأمن الناعم فيشير إلى التحديات غير العسكرية التي تقف خلفها -عادةً- فواعل غير دولية، مثل: الأنماط المختلفة للجريمة المنظمة العابرة للحدود (الاتجار في المخدرات، والبشر، والهجرة غير الشرعية، إلخ)، والإرهاب، وهناك من يضيف إليها التغير المناخي، والكوارث الطبيعية. انظر: سليمان عبداللّه الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (١٩)، صيف ٢٠٠٨م: ص١٢.

(٢) حول هذه المبادرة، انظر: مبادرة الحزام والطريق: التعاون بين الصين والشرق الأوسط في زمن من الاضطراب السياسي، مركز بروكنجز الدوحة، في ١٦- ١٧ ديسمبر ٢٠١٩م.

(٣) انظر:

Israel's shadow war with Iran, The Guardian, 10 August 2021, accesses: 21 August 2021, at: https://bit.ly/3DcExM3

الإماراتي- الإسرائيلي، في أرخبيل سقطرى وجزيرة ميُّون[١]، وارتباطه بمواجهة إيران، التي تبرُز ملامحها في ما يُعرف بحرب الظِّل البحرية- المشار إليها سلفًا- وبقضايا أمنيَّة تقليديَّة أخرى، وقضايا فوق تقليديَّة، يُمثِّل الأولى دعم إيران لجماعة الحوثي في اليمن، وفواعل عنيفة أخرى في المنطقة، ويُمثِّل الثَّانية برنامجا إيران النَّووي والصَّاروخي، وما يجري، في هذا الشَّأن، مِن مفاوضات بين إيران وبقيَّة دول أطراف الاتِّفاق النَّووي المعروف باتِّفاق (٥+ ١)[٢].

يتيح الوجود العسكري الإماراتي في جزيرة ميُّون فرصًا عسكريَّة إضافيَّة للإمارات، الَّتي تتمتَّع بحضور فاعل في هذا الشَّأن، في القرن الأفريقي، للمشاركة في التَّحكُّم في مضيق باب المندب، وفرض الحماية والرَّقابة على التَّدفُّق التِّجاري للنَّفط الخليجي، وسفن البضائع، خصوصًا ما يتصل بمناشط شركة موانئ دبي العالميَّة؛ ابتداء مِن هذا المضيق وحتَّى ما بعد قناة السِّويس. وقد تتخذ الإمارات جزيرة ميون، في الحاضر أو المستقبل، منطلقًا للانتشار السَّريع لقوَّاتها في اليمن ومحيطه الإقليمي، وهذا ما يُعدُّ تغييرًا فارقًا في موازين القوى العسكريَّة في البحر الأحمر وخليج عدن، لا سيَّما أنَّ جزيرة ميُّون تقع في قلب مضيق باب المندب[٣].

يُعدُّ هذا التَّغيير، مِن وجهة نظر هذه الدِّراسة، تغييرًا نسبيًّا، أو معادلًا إستراتيجيًّا، إلى حدٍّ ما، بالنَّظر إلى أنَّ الإمارات لم يعُد لديها

(١) مِن ذلك استهداف السَّفينة الإيرانيَّة "أم في سافيز- MV Saviz"، جنوبي البحر الأحمر، في أبريل ٢٠٢١م، واستهداف ناقلة النَّفط "أم. تي. ميرسر ستريت- MT Mercer Street" المملوكة لرجل أعمال إسرائيلي، في بحر العرب، نهاية يوليو ٢٠٢١م.

(٢) يشير التَّوصيف (دول ٥+ ١)، إلى الدُّول الدَّائمة العضويَّة بمجلس الأمن، فضلًا عن ألمانيا الَّتي وقَّعت على الاتِّفاق النَّووي مع إيران عام ٢٠١٥م، ثمَّ انسحبت مِنه الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة عام ٢٠١٨م.

(٣) انظر:

The UAE is building a new airbase off Yemen.

قوات في قاعدة عصب بإريتريا، وقيام مصر، في يناير عام ٢٠٢٠م، بافتتاح قاعدة برنيس العسكرية المتعددة الأغراض، جنوبي البلاد، التي تطلُّ على البحر الأحمر؛ حيثُ تُعدُّ من أكبر القواعد العسكرية في مصر، وفي البحر الأحمر، مع ما يُمثله من ثِقَل استراتيجي الوجود العسكري لمجموعة من القوى الدولية، والإقليمية الصاعدة، في كلٍّ من جيبوتي والصومال.

٢- الأبعاد الاقتصاديَّة والتِّجاريَّة:

لا خلاف على أنَّ البعد الاقتصادي والتِّجاري لأيِّ وجود عسكريٍّ إماراتيٍّ في جزيرتي سقطرى وميُّون، يقطع الطَّريق أمام منافسي الإمارات، الإقليميِّين والدُّوليِّين، أو يجعلها في صدارتهم، أو المتحكِّمة في ذلك. فمثلًا: تضمَّ سقطرى مناطق مناسبة- لوجستيًّا- لخدمة السُّفن، وذلك ما يُهيئ لها المضي على غرار موانئ دول القرن الإفريقي، كما في الصُّومال وجيبوتي، أو موانئ بحر العرب، كميناء الدُّقم العُماني، وميناء الفجيرة الإماراتي، أو ميناء جوادر الباكستاني، أو أن تحتَّل سقطرى مكانة تجاريَّة مرموقة في إطار مبادرة الحزام والطَّريق الصِّينيَّة، الَّتي يقوم جانب مِنها على مجموعة مِن موانئ غرب وشمال غربي المحيط الهندي.

بالنِّسبة إلى جزيرة ميُّون الَّتي تقع على مدخل مضيق باب المندب، الَّذي يجتازه -يوميًّا- نحو ٤,٧ مليون برميل مِن النَّفط، فإنَّ وجود ميناء طبيعي فيها، وقابليَّته للتَّطوير، إنَّما يؤهِّلها لأن تلعب بجانب دورها العسكري دورًا لوجستيًّا تجاريًّا، لمصلحة الإمارات ووكلائها المحليِّين، على غرار ما تقوم به موانئ مؤسَّسة موانئ دبي العالميَّة في بعض من دول القرن الإفريقي، أو أن تُستغَّل -سلبيًّا أم إيجابيًّا- في سياق مبادرة الحزام والطَّريق الصِّينيَّة. ويبدو أنَّ الوجود العسكري الإماراتي في جزيرة ميُّون قد يشكِّل عائقًا مؤقَّتًا أمام مشروع جسر النُّور، الَّذي كان مِن المقرَّر أن يربط -عبر هذه الجزيرة- بين الأجزاء القاريَّة الرَّئيسة لقارتي

إفريقيا وآسيا[١].

بطبيعة الحال، وفي سياق الآثار المتوقعة- داخليًّا- في اليمن، فإنَّ الوجود العسكري الإماراتي، وأيَّ وجود إسرائيلي أو أمريكي أو بريطاني بجانبه، في جزيرتي سقطرى أو ميُّون، أو كليهما، إنَّما يضيف مبرِّرات مقبولة لنشوء مقاومة وطنيَّة مسلَّحة داخل هاتين الجزيرتين، أو استهدافهما مِن خارجهما، أو أي منهما من قبل جماعة الحوثي أو حلفائها، أو دخول التَّنظيمات الإرهابيَّة خطَّ المواجهة في حال نشوء فراغ من أي مقاومة وطنية مشروعة، ما مِن شأنه خلق وضع أمنيٍّ غير مستقرٍّ في منطقة بحريَّة شديدة الحساسيَّة للنَّقل البحري؛ إذ يقاس استقرارها بخلوِّها مِن كلِّ ما يهدِّد أمن الطَّاقة، والتَّدفُّق الحرَّ للتِّجارة الدُّوليَّة بين الشَّرق والغرب.

(١) علي الذهب، جزيرة ميُّون اليمنية في الحسابات الاستراتيجية الإماراتية والسعودية، يمن شباب، في: ٢٠٢١/٥/٢٩م، متوفر على الرابط التالي:

https://bit.ly/3jlTq6U

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٨/١٤م.

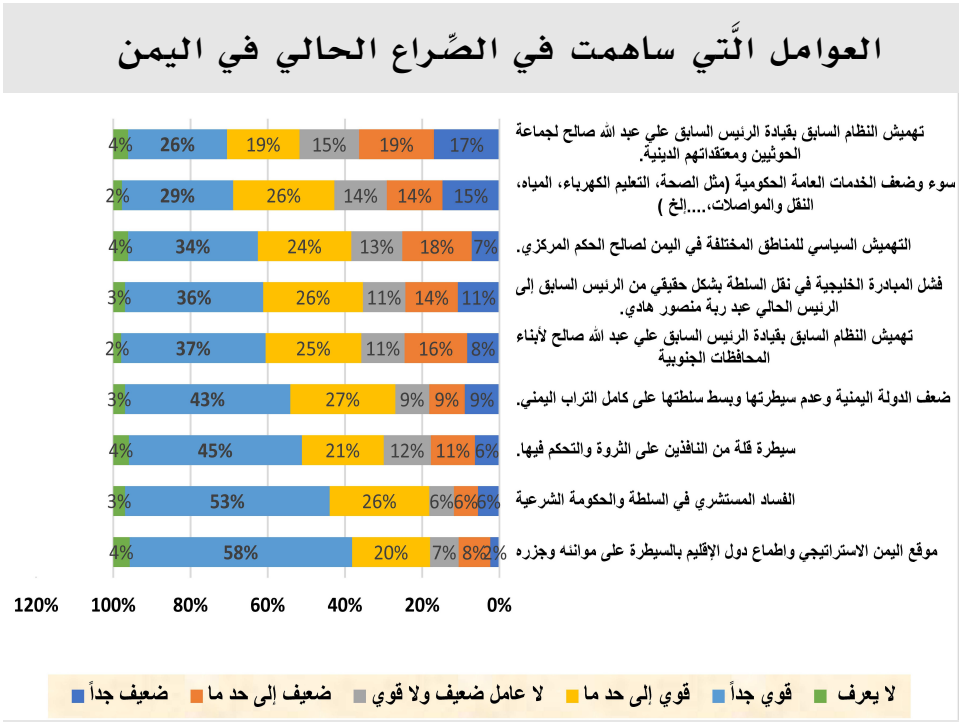

أظهر "المؤشِّر اليمني" أنَّ مِن بين العوامل الَّتي ساهمت في نشوب الصِّراع الحالي واستمراره: موقع اليمن الإستراتيجي وأطماع دول الإقليم بالسَّيطرة على موانئه وجزره يمثِّل عاملًا قويًّا مِن حيث إسهامه في الصِّراع الحالي ٧٨٪ (قوي جدًّا، وقوي إلى حدٍّ ما).

المرجع: المؤشِّر اليمني: طبيعة الأوضاع العامَّة ودور الأطراف الدَّاخليَّة والخارجيَّة في الصِّراع، إصدار مركز المخا للدِّراسات الإستراتيجيَّة، وهو استطلاع رأي عام للمواطنين اليمنيِّين في المحافظات والمناطق المحرَّرة قام بتنفيذه مركز استطلاع للاستشارات وقياس الرَّأي العام (YPC)، سبتمبر ٢٠٢١م، شكل رقم (١٤): العوامل الَّتي ساهمت في الصِّراع الحالي في اليمن.

ثالثًا: تأثير التَّقارير الدُّوليَّة لدى مختلف أطراف الحرب اليمنيَّة:

يبدو أنَّ التَّقارير الدُّوليَّة الَّتي أثارت مسألة عودة الوجود العسكري الإماراتي في جزيرتي سقطرى وميُّون، لم تحدث أيَّ أثر ميداني يحبط محاولات هذا الوجود في الاستمرار، أو يعرقل خطواته، ولا أدلَّ على ذلك مِن توالي النَّشاط الاستخباري في أرخبيل سقطرى، تحت غطاء الوفود السِّياحيَّة، الَّتي يَرِد ذِكر الإمارات وإسرائيل أثناء الحديث عنها، لا سيَّما وأنَّ "المجلس الانتقالي" لا يزال يسيطر على الجزيرة، فضلًا عن دور وسائل التَّأثير الأخرى الَّتي تستغلُّها الإمارات لترسيخ نفوذها في الجزيرة، ومِن ذلك النَّشاط الاستخباري الَّذي يُمارس تحت مظلَّة مؤسَّسة خليفة بن زايد آل نهيَّان للأعمال الإنسانيَّة، عبر مكتبها في سقطرى، وفي سياق نشاطها الإنساني المعلن، الَّذي يمثِّل، كذلك، قوَّة ناعمة للتَّأثير في أوساط السُّكَّان والزَّعامات الاجتماعيَّة[١].

على إثر التَّقارير الدُّوليَّة، الَّتي صدرت أواسط عام ٢٠٢١م، بشأن وجود استحداثات تتعلَّق ببناء قاعدة عسكريَّة إماراتيَّة، في جزيرة ميُّون؛ برَّرت قيادة "التَّحالف العربي" ذلك، بأنَّه يندرج تحت نشاطها، ولدعم عمليَّاتها وعمليات القوَّات الحكوميَّة، في مواجهة جماعة الحوثي. وفي هذا السِّياق جاء ردُّ الحكومة اليمنيَّة- المعترف بها دوليًّا- عبر وزير خارجيَّتها، الَّذي نفى أيَّ وجود لقواعد عسكريَّة إماراتيَّة في جزيرتي سقطرى وميُّون، أو أيَّ اتِّفاق بهذا الشَّأن، وأنَّ ما يوجد في سقطرى مِن قوَّات، إنَّما تتبع

(١) ورد ذكر الدَّور الاستخباري للوفود السِّياحيَّة، ولمؤسَّسة خليفة بن زايد، في سقطرى، على لسان شيوخ ومسئولي الحكومة- المعترف بها دوليًّا- ضمن لقاءات متلفزة، عبر وسائل إعلاميَّة دوليَّة، خلال الفترة ٢٠١٩م- ٢٠٢١م. مثلًا، انظر: لقاء الجزيرة مع شيخ مشايخ سقطرى سالم بن ياقوت، عن سيطرة الانتقالي على الجزيرة، في برنامج بلا حدود، الجزيرة، في: ٢٠٢١/٦/٢٤م، متوفر على الرابط التالي:

https://bit.ly/38i8lZB

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٨/٢٢م.

السُّعوديَّة بوصفها قائدة التَّحالف، فضلًا عن قوَّات "المجلس الانتقالي"[(١)]. وهذا يشير إلى مُضي الإمارات، وبغطاء سعودي، في استكمال تعزيز الوجود العسكري، بالوكالة أو المباشر، لكلٍّ مِنهما، في جزيرتي سقطرى وميُّون، دون اكتراث لكلِّ ما يثار بهذا الشَّأن، محليًّا، وإقليميًّا، ودوليًّا.

مِن جانب آخر، ثمة أثر ملحوظ، متمثلٌ في دور التَّقارير الدُّوليَّة - إيَّاها- في تعزيز الثِّقة فيما كان يَعُدُّه البعض ضربًا مِن الكيد الإعلامي الموجَّه نحو الإمارات، وإلى حدٍّ ما السُّعوديَّة، وباتت التَّناولات الإعلاميَّة الَّتي تثار في هذا الشَّأن، تؤخذ على محمل الجدِّ، لا سيَّما أنَّها تستند إلى مصادر محليَّة مِن داخل الجزر، وتوثِّق ذلك بصور أرضية فوتوغرافيَّة، ومشاهد حيَّة، أو بصور جويَّة مأخوذة عبر الأقمار الاصطناعيَّة.

من جانبها، استغلَّت جماعة الحوثي هذه التَّقارير لتعزِّز قناعة مؤيِّديها في مناطق نفوذها بأنَّ حربها أمام خصومها وطنيَّة الرؤية؛ لأنَّها تواجه احتلالًا خارجيًّا، مدعوم بخصوم محليين، وأنَّ الكيان الإسرائيلي شريك في هذه الحرب. ويبدو أنَّ التأثير المباشر لهذه التقارير، في الوجود العسكري الإماراتي، على الجُزر اليمنية، مقترن باستمرار صدور هذه التقارير، ومتابعة ما يجري في هذه الجزر، واستغلال ذلك من قبل الأطراف الداخلية والخارجية المناوئة لهذا الوجود، وسيكون ذلك أقوى متى ما تعارضت أو سقطت المصالح بين الإمارات ووكلائها الداخليِّين، أو جماعة الحوثي التي لا تزال تستغل هذه المسألة في حدود مصالحها في الوقت الراهن.

---

(١) وزير الخارجية اليمني ينفي توقيع أي اتفاقية لإنشاء قاعدة عسكرية على أراض يمنية، وكالة سبوتنيك، في: ٢٠٢١/٥/٢٧م، متوفر على الرابط التالي:

https://bit.ly/2Wy7Dob

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٨/٢٢م.

الخلاصة:

أثار الوجود العسكري الإماراتي، في جزيرتي سقطرى وميُّون، بنمطيه المباشر وغير المباشر، خارج إرادة الحكومة اليمنيَّة- المعترف بها دوليًّا- جدلًا واسعًا، على المستوى الدُّولي، والمستويِّين المحلِّي (اليمني) والإقليمي، وتصدَّر هذا المشهد مؤسَّسات إعلاميَّة دوليَّة شهيرة، وأخرى تمثِّل مصادر استخباريَّة مفتوحة. وقد كشفت هذه التَّقارير أجندات عسكريَّة، بما فيها الاستخباريَّة، وأجندات أخرى اقتصاديَّة وتجاريَّة، لهذا الوجود، تصبُّ في مصلحة الإمارات وحلفائها الخارجيِّين، فضلًا عن وكلائها المحليِّين، من خلال استغلال نفوذها في هاتين الجزيرتين، وما تتمتَّعان به مِن أهميَّة إستراتيجيَّة وجيوسياسية في المجالات المختلفة.

على الرَّغم ممَّا أحدثته التَّقارير مِن استجابات إعلاميَّة مدويَّة، إلَّا أنَّها لم تُحدث أثرًا ملموسًا يزاح بفعله الوجود العسكري الإماراتي مِن جزيرتي سقطرى وميُّون، أو يُضعِف من نشاطه، المباشر وغير المباشر. وهذا الأمر إنَّما يعود لضعف الحكومة المعترف بها دوليًّا، وهيمنة التَّحالف على قرارها، ووقوع هاتين الجزيرتين تحت سيطرة تشكيلات مسلَّحة تحظى بدعم وتمويل الإمارات ذاتها.

يشكِّل الوجود العسكري الإماراتي في جزيرتي سقطرى ميون، خصوصًا ميون، تحديًّا أمنيًّا لمنطقة بحريَّة شديدة الحساسيَّة، فيما يخصُّ أمن الطَّاقة، وحركة التِّجارة الدُّوليَّة؛ إذ قد يتعرَّض لمقاومة وطنيَّة مسلَّحة، أو هجمات إرهابيَّة، وسيكون ذلك واقعًا لا مفرَّ مِنه، إذا ما امتلكت الحكومة اليمنيَّة قرارها، واستمرَّ الكشف والتَّصعيد الإعلامي عن تطوُّر الوجود الإماراتي العسكري في الجزيرتين، أو مِن خلالهما، في المناطق البحريَّة المجاورة لهما.

المبحث الثَّاني:

الإمارات والسُّجون غير القانونيَّة في اليمن

توفيق الحميدي[1]

تمهيد:

لا يُعلم تحديدًا متى شرعت الإمارات العربية المتَّحدة إلى إنشاء شبكة سجون غير قانونية "سرِّيَّة"، في المناطق المحرَّرة الَّتي يفترض أن تخضع لسيطرة الحكومة اليمنيَّة، وخاصَّة في محافظتي: عدن وحضرموت، وسواء كانت هذه السُّجون داخل القواعد العسكريَّة والموانئ أو في بعض المباني الأمنيَّة أو المدنيَّة.

ويبدو أنَّ الإمارات قد شرعت في إنشاء هذه السُّجون السِّرِّيَّة بعد استعادة مدينة عدن مِن مليشيا "أنصار اللّه" الحوثيِّين، وقوَّات الرَّئيس السَّابق، علي عبداللّه صالح، في يوليو ٢٠١٥م؛ إذ كشفت تفاصيل معلومات، حصل عليها الرَّاصدون الحقوقيُّون العاملون في العديد مِن المنظَّمات الحقوقيَّة، وبعض الصَّحفيِّين، مِن معتقلين سابقين ومخفيِّين قسريًّا، جرى إطلاقهم لاحقًا، وكانوا اعتقلوا في بداية ٢٠١٦م، وهي الفترة الَّتي أصبحت فيها مدينة عدن تحت سيطرة قوَّات "التَّحالف العربي" بقيادة الإمارات، أنَّ هذه السُّجون أنشئت بعد فترة وجيزة مِن استعادة مدينة

(١) محامي وناشط حقوقي

عدن، ومع مطلع عام ٢٠١٦م. كما كشفت تلك المعلومات عن ممارسة القوَّات الإماراتيَّة، وتلك الَّتي تدعمها الإمارات، أصنافًا شتَّى مِن التَّعذيب القاسي والممنهج داخل هذه السُّجون، كما مارست الاختطافات والإخفاء القسري، لليمنيِّين الَّذين ترى الإمارات فيهم أشخاصًا مناوئين لأجنداتها في اليمن.

حقَّقت منظَّمة العفو الدُّوليَّة في حالة (٥١) شخصًا تعرَّضوا للحرمان مِن حرِّيَّتهم، على يد قوَّات أمن يمنيَّة[١] مدعومة إماراتيًّا، أو على يد قوَّات إماراتيِّين، خلال الفترة من مارس ٢٠١٦م وحتَّى مايو ٢٠١٨م، في محافظات: عدن ولحج وأبين وشبوة وحضرموت. وانطوت الغالبيَّة العظمى مِن تلك الحالات على اختفاء قسريٍّ، حيث لا تزال عائلات (١٩) شخصا مِنهم تجهل مصيرهم وأماكن وجودهم حتَّى اليوم[٢].

في ٢٤ مايو ٢٠١٧م، أصدرت "منظَّمة سام للحقوق والحرِّيَّات" تقريرًا، بعنوان "أغلقوا المعتقلات غير القانونيَّة في محافظتي عدن وحضرموت"، تضمَّن معلومات عن وجود (١٨) سجنًا سريًّا، غير قانوني، في كلٍّ مِن محافظتي عدن وحضرموت، تديرها وتشرف عليها قوَّات مسلَّحة غير قانونيَّة تموِّلها الإمارات؛ وتعمل هذه السُّجون بعيدًا عن الإشراف القضائي للجمهوريَّة اليمنيَّة، ويتعرَّض فيها المعتقلون إلى صنوف شتَّى مِن التَّعذيب، وضروب المعاملة غير الإنسانيَّة[٣].

(١) قوَّات يمنيَّة تشكَّلت خارج هياكل وزارة الدَّاخليَّة اليمنيَّة، بإشراف ودعم إماراتي؛ ومارست مهام أمنيَّة في مناطق سيطرة الحكومة الشَّرعيَّة، ودون أن يصدر بها أيُّ اعتراض مِن الحكومة الشَّرعيَّة!

(٢) منظمة العفو الدولية: تقرير "اللّه وحده أعلم إذا كان على قيد الحياة"، موقع منظمة العفو الدولية، في: ٢٠١٨/٧/١٢م، متوفر على الرابط التالي:

https://bit.ly/3yICqwd

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٨/١٤م.

(٣) منظمة سام للحقوق والحريات، بيان بعنوان: أغلقوا المعتقلات غير القانونية في محافظتي=

ورغم محاولة الحكومة اليمنيَّة تشكيل لجنة تقصِّي حقائق عن صحَّة التَّقارير الحقوقيَّة والإعلاميَّة، الَّتي صدرت عن العديد مِن المنظَّمات الحقوقيَّة: كمنظمة "هيومن رايتس ووتش"، وبعض المؤسَّسات الإعلاميَّة: كوكالة "أسوشيتد برس" الأمريكيَّة(١)، في إشارة إلى عدم امتلاكها معلومات رسميَّة عن ذلك، ورغم محاولة نفي دول "التَّحالف العربي"، خاصَّة دولة الإمارات، ما ورد في هذه التَّقارير باعتباره نوعًا مِن "الكيد السِّياسي"، إلَّا أنَّ التَّقارير الصَّادرة عن المنظَّمات الأمميَّة وفرق التَّحقيق التَّابعة لمجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان تحدَّثت عن ممارسة الإمارات انتهاكات واسعه في مناطق سيطرتها، في المحافظات الجنوبيَّة، حتَّى باتت هذه التَّقارير عناوين بارزة في متناول المؤسَّسات والقنوات الإعلاميَّة.

لقد أكَّدت التَّقارير ممارسة القوَّات الإماراتيَّة والقوَّات اليمنيَّة المدعومة مِنها انتهاكات واسعه، بما فيها القوَّة المفرطة في عمليَّات الاعتقال والمداهمات اللَّيليَّة، بصورة مخالفة للقانون الدُّولي الإنساني والقوانين اليمنيَّة، كما اعتقلت أقارب مشتبه بهم للضَّغط عليهم للاستسلام بشكل "إرادي"، واحتجزت تعسُّفًا رجالًا وشبابًا، وأطفالًا مع راشدين، وأخفت العشرات قسرًا.

ذكرت عدَّة مصادر، مِنها مسئولون يمنيُّون، وجود عدد مِن أماكن الاحتجاز غير الرَّسميَّة، والسُّجون السِّرِّيَّة في عدن وحضرموت، مِن بينها

= عدن وحضرموت، نشر في: ٢٠١٥/٥/٢٢م، متوفر على الرابط التالي:

https://bit.ly/3n8M6O7

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٨/١٤م.

(١) اليمن: لجنة تقصي حقائق عن مزاعم بوجود سجون سرية تديرها الإمارات، فرانس ٢٤، في: ٢٠٢١/٦/٢٤م، متوفر على الرابط التالي:

https://bit.ly/3n3pQ8w

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٨/١٤م.

ما تديرها الإمارات وأخرى تديرها قوَّات يمنيَّة مدعومة مِن الإمارات[١]. وقد وصف أحد المحتجزين السَّابقين أحد معتقلات عدن غير الرَّسميَّة بقوله: "هذا سجن لا عودة منه"[٢].

وأكَّدت منظَّمة العفو الدُّوليَّة، في تقريرها المعنون بـ"الله وحده أعلم إن كان على قيد الحياة"، الصَّادر في يونيو ٢٠١٧م، أنَّها فحصت (٥١) حالة ألقي القبض على أغلبهم، باستثناء خمسة محتجزين قاموا بتسليم أنفسهم بعد معرفتهم بأنَّهم مطلوبين للقوَّات الأمنيَّة. وقعت تلك الحالات الموثَّقة في محافظات: عدن ولحج وأبين وشبوة وحضرموت، ونفَّذ الاعتقالات عناصر مِن مديريَّة أمن عدن، ووحدة مكافحة الإرهاب فيها، ومِن مديرية أمن لحج، وقوَّات الحزام الأمني (في كلٍّ مِن: عدن ولحج وأبين)، وقوَّات النُّخبة (الحضرميَّة والشَّبوانيَّة). ولا يزال ١٥ شخصًا مِن الحالات الَّتي فُحِصت قيد الاحتجاز، دون أن تُسند إليهم تهم ما، ودون إحالتهم إلى المحاكمة على الرَّغم مِن مرور أشهر عدَّة عقب إلقاء القبض عليهم.

طبيعة السُّجون الإماراتيَّة السِّرِّيَّة:

أنشأت القوَّات الإماراتيَّة، في عام ٢٠١٧م، في جنوب اليمن، مرافق احتجاز بعيدة عن إشراف وزارة الدَّاخليَّة اليمنيَّة، والمؤسَّسات القضائيَّة، ومخالفة لقرار الأمم المتَّحدة رقم (١٧٠/٧٠)، الصَّادر عام ٢٠١٥م، بشأن بناء القواعد النَّموذجيَّة الدُّنيا لمعاملة السُّجناء، "قواعد نيلسون مانديلَّا"، والَّتي تضمَّنت العديد مِن القواعد القانونيَّة الَّتي تضمن كرامة المعتقل وحقوقه.

وكشفت التَّقارير الحقوقيَّة الَّتي صدرت بشأن السُّجون غير المعلنة،

(١) منظمة العفو الدولية "اللّه وحده أعلم إذا كان على قيد الحياة"، مرجع سابق.

(٢) المرجع السابق، نفسه.

الَّتي تشرف عليها الإمارات، عن افتقارها للمعايير القانونيَّة للسُّجون، وعمَّا يمارس فيها مِن التَّعذيب وعلى نطاق واسع، وعن حالات إخفاء قسري.

وقد طالب الرَّئيس اليمني، عبدربِّه منصور هادي، مِن "التَّحالف العربي"، تسليم جميع مراكز السُّجون السِّرِّيَّة الَّتي أنشئت خارج إطار مؤسَّسات الدَّولة، وتسليم ملفِّ القضايا لسلطات الحكومة اليمنيَّة. ومنذ ذلك الحين أُطلِق عشرات المحتجزين، لكن وحتَّى يونيو ٢٠١٨م كانت سلطة المسئولين الحكوميِّين لا تزال محدودة للغاية في شأن مراكز الاحتجاز الموجودة في جنوب اليمن(١).

أفاد محتجزون سابقون، وأقارب لمحتجزين سابقين، لمنظَّمة "هيومن رايتس ووتش" بأنَّ بعض المحتجزين تعرَّضوا لانتهاكات وتعذيب داخل المعتقلات؛ غالبًا: بالضَّرب المبرح، حيث استخدم عناصر الأمن قبضاتهم أو أسلحتهم أو أغراضًا معدنيَّة أخرى. كما ذكر آخرون أنَّ عناصر الأمن استخدمت الصَّعق بالكهرباء، والتَّجريد مِن الملابس، وتهديدات المحتجزين وأقاربهم، والضَّرب أخمص القدمين "الفلقة"(٢).

وقد وثَّق فريق الخبراء أكثر مِن (١٤) حالة منفصلة، جرى التَّحقيق فيها بين عام ٢٠١٧م و٢٠١٩م؛ بما في ذلك صبيٌّ واحد. كان المعتقلون مِن مقاتلي المقاومة السَّابقين، ومِن الجنود الحكوميِّين، ومِن نشطاء حقوق الإنسان. ويُعتقد أنَّ عيِّنة الحالات الَّتي جرى التَّحقيق فيها تمثِّل نبذة عن الحجم الحقيقي للانتهاكات الَّتي تحدث هناك وخطورتها(٣).

في حضرموت، اطَّلعت منظَّمة "هيومن رايتس ووتش" على شهادات كتبها رجلان، احتجزا في مقرِّ المخابرات الأمنيَّة والقصر الرِّئاسي ومطار الرَّيَّان، في مدينة المكلَّا عاصمة محافظة حضرموت، تضمَّنت معلومات

(١) تقرير فريق الخبراء بشأن اليمن لعام ٢٠١٨م، الفقرة (٦٩)، مرجع سابق.
(٢) هيومن رايتس ووتش، اليمن: الإمارات تدعم قوات محلية ترتكب انتهاكات، مرجع سابق.
(٣) تقرير فريق الخبراء بشأن اليمن لعام ٢٠١٩م، الفقرة (٢٢٣).

عن الضَّرب والتَّعريض لدرجات حرارة باردة، وشتائم، وتهديدات بالقتل أو الاعتداء الجنسي، بما فيها الإجبار على التَّعرِّي والتَّهديد بالاغتصاب. وقد تأكَّدت المنظَّمة مِن اعتقال الأشخاص مِن خلال الحديث مع الأصدقاء وأفراد العائلة(١).

أهداف السُّجون السِّرِّيَّة:

تهدف السُّجون السِّرِّيَّة -حسب شهادات العديد مِن المعتقلين- إلى تحقيق ما يلي:

- الإخفاء القسري للأشخاص الَّذين تخشى الإمارات معارضتهم لأجنداتها الخاصَّة في جنوب اليمن، خاصَّة ممَّن شاركوا في استعادة مدينة عدن مِن يد جماعة الحوثي.

- إذلال المعتقلين، وخدش كرامتهم الشَّخصيَّة، ووصمهم بالعار مِن خلال استخدام العنف الجنسي، لإفقادهم تأثيرهم في المجتمع.

- تجنيد عملاء ومخبرين للعمل لصالح الإمارات. يقول الصَّحفي عادل الحسني، في مقابلة معه: "أخبره سجَّانوه في النِّهاية أنَّه يمكن أن يستعيد حياته إذا كان سيجري تغييرًا صغيرًا وسرِّيًّا". لقد أرادوا مِنه أن يصبح مخبرًا لهم، ويخون زملائه الصَّحفيِّين، ويتخلَّى عن مبادئه الصَّحفيَّة، ويساعد بهدوء على تفكيك اليمن(٢).

- قمع الأصوات الصَّحفيَّة والإعلاميَّة، وإسكات الأصوات المعارضة للأجندات الإماراتيَّة، أو النَّاقدة لسياساتها في اليمن. يقول الصَّحفي عادل

(١) هيومن رايتس ووتش، اليمن: الإمارات تدعم قوات محلية ترتكب انتهاكات، مرجع سابق

(٢) الصحفي عادل الحسني يكشف لصحيفة أمريكية قصة تعذيبه وسجنه في سجوم الانتقالي والإمارات بعدن، مترجم عن حوار منشور في موقع "هاف بوست"، الموقع بوست، في: ٢٠٢١/٧/١٧م، متوفر على الرابط التالي:

https://bit.ly/3zB5NRo

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٨/١٣م.

الحسني: "لا يريدون أن يظهر الواقع. إنَّهم يبذلون قصارى جهدهم لجعل اليمن سجنًا كبيرًا"[١].

مواقع السُّجون السِّرِّيَّة الإماراتيَّة في جنوب اليمن:

سنعتمد في هذا الشَّأن على تقارير فريق الخبراء، والمنظَّمات الدُّوليَّة الأخرى، الَّتي تحتوي على معلومات شبه كاملة عن هذه المعتقلات؛ وأهمُّها:

في محافظة عدن:

١- قاعدة "التَّحالف العربي" في البريقة، بالعاصمة المؤقَّتة (عدن)، والَّتي اتَّخذت مِنها قوَّات التَّحالف مقرًّا لقيادة قوَّاتها في اليمن. تسيطر على القاعدة الَّتي تأسَّست عام ٢٠١٥م دولة الإمارات. وداخل حدود هذه القاعدة تدير الإمارات مركز اعتقال سرِّي، يحتوي على مبانٍ متعدِّدة، بها عدَّة زنازين مستقلَّة، وغرف احتجاز واستجواب. وقد نقلت منظَّمة "هيومن رايتس ووتش"، عن محتجزين سابقين، أنَّه أثناء نقلهم إلى مركز احتجاز آخر، توقَّفت الشَّاحنة الَّتي تقلَّهم خارج المقر الرَّئيس لقيادة القوَّات الإماراتيَّة في البريقة، وأودعت بعض المعتقلين الآخرين الَّذين ألقي القبض عليهم هناك[٢].

٢- معتقل بير أحمد (٢): ويعدُّ ثاني أكبر مركز اعتقال في محافظة عدن، بعد سجن المنصورة المركزي الَّذي تديره الحكومة اليمنيَّة. يقع معتقل بير أحمد (٢) في مديريَّة البريقة، على بعد حوالي (٢,٥) كم شمال قاعدة "التَّحالف العربي" في البريقة، وعلى بعد (١٠) كم شرق مدينة عدن. وقد شيِّد المعتقل مِن قبل الإمارات، وبدأ تشغيله في ١٢ نوفمبر ٢٠١٧م[٣].

(١) الموقع بوست، مرجع سابق.
(٢) هيومن رايتس ووتش، مرجع سابق.
(٣) تقرير فريق الخبراء بشأن اليمن لعام ٢٠١٩م، الفقرة (٢٢٦).

٣- إضافة إلى السُّجون السَّابقة، هناك العديد مِن المباني القديمة، والسُّجون الرَّسميَّة، الَّتي استخدمتها قوَّات "التَّحالف العربي"، والقوَّات اليمنيَّة المموَّلة إماراتيًّا والتَّابعة "للمجلس الانتقالي"، للحبس والاعتقال والتَّعذيب والإخفاء القسري، مثل: "قاعة وضَّاح" (كانت سابقًا ملهى ليلي في منطقة جولدمور، وهي حاليًّا مرفق تابع لقوَّات مكافحة الارهاب في منطقة التَّواهي)؛ و"مديرية الأمن وإدارة البحث الجنائي" في خور مكسر؛ ومعسكر الحزام الأمني للِّواء الأوَّل في معسكر الجلاء بحي البريقة؛ ومخيَّم (٢٠) في كريتر؛ ومرفق معسكر الحزام الأمني في (٧) أكتوبر في زنجبار في أبين، والَّذي لا يزال يعمل حتَّى الآن. وتشمل المرافق الأخرى الَّتي تمَّ الإبلاغ عنها مسبقًا مِن قبل الفريق: "نادي الضُّباط"، في جزيرة العمَّال في خور مكسر؛ ومعسكر اللِّواء الخامس في الحبيلين في لحج[١].

في محافظة حضرموت:

٤- معتقل الرَّيَّان: وهو معتقل يقع داخل قاعدة الرَّيَّان الجويَّة، الخاضعة للقوَّات الإماراتيَّة، على بعد (٣٠) كم شرق مدينة المكلَّا؛ وهي منطقة تتبع قوَّات "النَّخبة الحضرميَّة". وأفادت معلومات فريق الخبراء أنَّ منشأة الرَّيَّان كانت لا تزال تعمل حتَّى أغسطس ٢٠١٨م؛ حيث لا يزال هناك محتجزون، كان بعضهم هناك لمدَّة عام وثمانية أشهر، مِن دون توجيه تهم إليه؛ وهناك تقارير عن معتقلين وآخرين مخفيِّين قسريًّا موجودين بحلول نهاية عام ٢٠١٨م[٢]. وينقل تقرير منظَّمة العفو الدُّوليَّة، المستند إلى تقرير لمنظَّمة "هيومن رايتس ووتش"، وتقرير وكالة "أسوشيتد برس" الأمريكيَّة، الصَّادر في يونيو ٢٠١٧م، إفادات عن وجود ما بين ١١ إلى ١٨ مركز احتجاز غير رسميٍّ، في جنوب اليمن، لا سيَّما في محافظتي عدن وحضرموت، تديرها قوَّات يمنيَّة مدعومة إماراتيًّا، وأن اثنين على الأقل مِن

(١) تقرير فريق الخبراء بشأن اليمن لعام ٢٠١٩م، مرجع سابق الفقرة (٢١٣).

(٢) المرجع السابق، نفسه.

هذه المرافق تديرها القوَّات الإماراتيَّة ذاتيًّا بشكل مباشر، أحدهما المعتقل الموجود في مطار الرَّيَّان بالمكلَّا[١].

٥- سجن المنوَّرة المركزي: وهو يقع في مدينة المكلَّا بمحافظة حضرموت. افتتح في شهر نوفمبر ٢٠١٧م. وقد أدير السِّجن مِن قبل محافظ حضرموت، ومدير أمن المحافظة، وقوَّات النُّخبة الحضرميَّة المدعومة إماراتيًّا، حتَّى ٢٠١٨م. وأفاد شهود بأنَّ القوَّات الإماراتيَّة احتفظت ببعض السَّيطرة على المنشأة فعليًّا حتَّى عام ٢٠١٩م، وعرقلت إطلاق بعض المحتجزين مِن المعتقل حتَّى بوجود أوامر للمدَّعي العام تقضي بإطلاق سراحهم[٢]. وتفيد التَّقارير أنَّ المرفق لا يخضع بالكامل لسيطرة الحكومة اليمنيَّة، بالنَّظر إلى تأثير الإمارات على أولئك الَّذين يسيطرون على المنشأة، ويقومون بإدارتها؛ ويعتقد فريق الخبراء أنَّها لا تزال تحتفظ ببعض التَّحكُّم في المنشأة[٣].

في محافظة شبوة:

٦- منشأة بلحاف الَّتي اتَّخذت قوَّات "التَّحالف العربي" مِنها قاعدة عسكريَّة لها، وتقع في محافظة شبوة. كما أنَّ معسكرات قوَّات "النُّخبة الشَّبوانيَّة"، في معسكر "لواء الشُّهداء" بعتق، و"مخيَّم الحوطة" بعزَّان، تحتضن مراكز اعتقال غير قانونيَّة ولا معلنة. وفي جميع الحالات الَّتي حقَّق فيها فريق الخبراء، أو أبلغ عنها، أجرت الاعتقالات قوَّات "النُّخبة الشَّبوانيَّة"، وكان الحراس في هذه المنشآت تابع لقوَّات النَّخبة ذاتها[٤]. ومعسكر "لواء الشُّهداء" كان كليَّة سابقًا، وجرى تغيير استخدام مرافقها.

(١) منظمة العفو الدولية، "الله وحده يعلم إن كان على قيد الحياة"، تقرير، مرجع سابق: ص١٨.
(٢) تقرير فريق الخبراء بشأن اليمن لعام ٢٠١٨م، الفقرة (٢٣٤)، مرجع سابق.
(٣) المرجع السابق، نفسه.
(٤) تقرير فريق الخبراء بشأن اليمن لعام ٢٠١٩م، الفقرة (٢٣٧).

يضاف إلى ما سبق معتقل "عصب" في جمهوريَّة إريتريا، المحاذية لليمن في الجهة المقابلة مِن البحر الأحمر. حيث يقع مركز الاعتقال على بعد (١٢) كم شمال مدينة "عصب"، في مقاطعة "دانا كاليا" الجنوبيَّة. ويخضع المعتقل لتحكُّم دولة الإمارات، وهو مجاور لقاعدتها البحريَّة هناك، والَّتي جرى إنشاؤها في مايو ٢٠١٥م، مع بداية انطلاق "التَّحالف العربي" وبدء عمليَّاته العسكريَّة في اليمن، مِن قبل دولة الإمارات، كمواقع تنطلق مِنها قوَّاتها للتَّدخُّل في اليمن. وشملت الأنشطة المعلنة الَّتي تجري في ذات القاعدة تدريب قوَّات الحزام الأمني[١].

(١) تقرير فريق الخبراء بشأن اليمن لعام ٢٠١٩م، الفقرة (٢٤٤).

تقييم نتائج تدخُّل الدُّول الخارجيَّة في الصِّراع الحالي في اليمن:

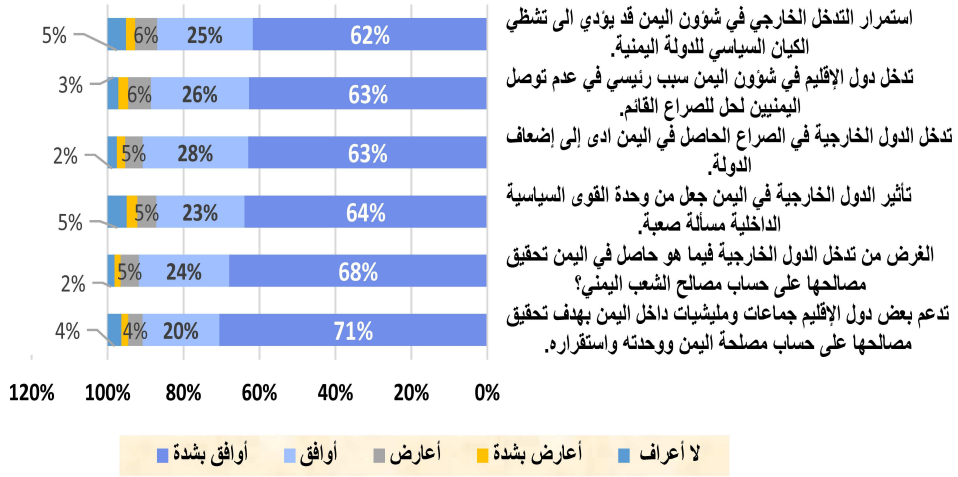

مِن بين نقاط التَّقييم الَّتي أشار لها رأي المستجيبين عن نتائج تدخُّل الدُّول الخارجيَّة في الصِّراع الحالي في اليمن: "الغرض الأساسي لتدخُّل الدُّول الخارجيَّة في الصِّراع الحالي هو تحقيق مصالح هذه الدُّول على حساب مصالح الشَّعب اليمني" ٩٢٪ (أوافق بشدَّة، وأوافق)، وأنَّ هذا "التَّدخُّل قد أدَّى إلى إضعاف الدَّولة اليمنيَّة" ٩١٪، وأنَّ "دعم بعض الدُّول للجماعات المسلَّحة داخل اليمن بغرض تحقيق مصالحها على حساب مصالح اليمن ووحدته واستقراره" ٩٠٪.

المرجع: المؤشِّر اليمني: طبيعة الأوضاع العامَّة ودور الأطراف الدَّاخليَّة والخارجيَّة في الصِّراع، إصدار مركز المخا للدِّراسات الإستراتيجيَّة، وهو استطلاع رأي عام للمواطنين اليمنيِّين في المحافظات والمناطق المحرَّرة قام بتنفيذه مركز استطلاع للاستشارات وقياس الرَّأي العام (YPC)، سبتمبر ٢٠٢١م، شكل رقم (٣٠): تقييم نتائج تدُّخل الدُّول الخارجيَّة في الصِّراع الحالي في اليمن.

الممارسات العدوانيَّة داخل السُّجون:

وثقَّت العديد مِن التَّقارير الحقوقيَّة، المحليَّة والدُّوليَّة، الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والَّتي ترتكب بحقِّ المعتقلين داخل السُّجون الَّتي تديرها قوَّات مسلَّحة مدعومة إماراتيًّا، خارجة عن سلطة الحكومة الشَّرعيَّة، أو القوَّات الإماراتيَّة ذاتها، وشملت هذه الانتهاكات أنماطًا متعدِّدة مِن:

١- التَّعذيب الممنهج والقاسي، والَّذي يصل حدَّ الموت في بعض الأحيان:

وعرَّفت المادة الأولى، مِن اتِّفاقيَّة مناهضة التَّعذيب وغيره مِن ضروب المعاملة أو العقوبة القاسيَّة أو اللَّاإنسانيَّة أو المهينة، التَّعذيبَ بأنَّه: "أيُّ عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسديًّا كان أم عقليًّا، يُلحق عمدًا بشخص ما، بقصد الحصول مِن هذا الشَّخص، أو مِن شخص ثالث، على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنَّه ارتكبه، هو أو شخص ثالث، أو تخويفه، أو إرغامه، هو أو أيَّ شخص ثالث، أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأيِّ سبب يقوم على التَّمييز أيًّا كان نوعه، أو يحرض عليه، أو يوافق عليه، أو يسكت عنه، موظَّف رسمي، أو أيَّ شخص يتصرَّف بصفته الرَّسميَّة؛ ولا يتضمَّن ذلك الألم أو العذاب النَّاشئ فقط عن عقوبات قانونيَّة، أو الملازم لهذه العقوبات، أو الَّذي يكون نتيجة عرضيَّة لها"[(١)].

مارست القوَّات المدعومة إماراتيًّا، والمشكَّلة خارج هيكلة وزارة الدَّاخليَّة اليمنيَّة لأغراض خاصَّة، العديد مِن الانتهاكات لحقوق الإنسان:

(١) اتفاقية مناهضة التعذيب، اعتمدتها الجمعية العامة، في القرار (٤٦/٣٩)، في ١٠ ديسمبر ١٩٨٤م، وبدأ العمل بها في ٢٦ يونيو ١٩٨٧م، المادة (٢٧)ـ، فقرة (١). انظر: موقع الأمم المتحدة، حقوق الإنسان، متوفر على الرابط التالي:

https://bit.ly/2Z0fwUT

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٨/١٨م.

كالمداهمات اللَّيليَّة، والاعتقالات التَّعسُّفيَّة ضدَّ المدنيِّين، والإخفاء القسري للمعتقلين، والتَّعذيب النَّفسي والجسدي، في أماكن احتجاز غير قانونيَّة وسرِّيَّة، وتعريضهم للعديد مِن الانتهاكات الجسيمة -حسب التَّقارير الصَّادرة عن فريق الخبراء الدُّوليِّين، وبعض المنظَّمات الحقوقيَّة[١].

وقد شملت انتهاكات التَّعذيب داخل المعتقلات: الضَّرب المبرح، حيث استخدم عناصر هذه القوَّات قبضاتهم أو أسلحتهم أو أغراضًا معدنيَّة أخرى للضَّرب بها. كما استخدموا الضَّرب أخمص القدمين (الفلقة). وبلغ الأمر ببعض المحتجزين تعرُّضهم للضرب المبرح إلى درجة فقدان الوعي أو النَّزيف. وذكر معتقلون آخرون أنَّ هذه القوَّات استخدمت الصَّعق بالكهرباء، والتَّعليق مِن السَّقف لفترات طويلة، والضَّرب المتكرِّر بالكابلات المعدنيَّة، وإزالة أصابع القدم والأظافر، والتَّجريد مِن الملابس قسريًّا (تعرية المعتقل)، والاغتصاب، والاعتداء الجنسي[٢]. ويجري التَّعذيب على يد أفراد عسكريِّين إماراتيِّين أو يمنيِّين، على مدار عدَّة ساعات، وغالبًا ما يتكرَّر ذلك لعدة أيام أو أسابيع أو أشهر.

بعض المعتقلين تعرَّضوا للحبس الانفرادي، أو الاستجواب المطوَّل، وكانوا مكبَّلي الأيدي ومعصوبي الأعين أثناء استجوابهم، كوسيلة لإحباطهم وتعطيلهم في هذه الاستجوابات[٣]. وأكَّد فريق الخبراء -في تقريره الصَّادر عام ٢٠١٩م- "تعرُّض المحتجزين خلال الاحتجاز والاستجواب، بينما كانوا معصوبي الأعين ومكبَّلي الأيدي، للضَّرب والصَّعق الكهربائي والتَّعليق رأسا على عقب والإغراق والتَّهديد بالعنف ضدَّ أسرهم"[٤].

(١) تقرير فريق الخبراء بشأن اليمن لعام ٢٠١٩م، الفقرة (٢٢١).
(٢) تقرير فريق الخبراء بشأن اليمن لعام ٢٠١٩م، الفقرة (٢٢٥).
(٣) المرجع السَّابق نفسه.
(٤) تقرير فريق الخبراء بشأن اليمن لعام ٢٠١٩م، الفقرة (٦٦).

٢- الإخفاء القسري:

تعرِّف المادة الثَّانية، مِن الاتِّفاقيَّة الدُّوليَّة لحماية جميع الأشخاص مِن الإخفاء القسري لعام ٢٠٠٦م، المادة (٢)، الإخفاء القسري، على النَّحو التَّالي: "الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف، أو أيَّ شكل مِن أشكال الحرمان مِن الحرِّيَّة، يتمُّ على أيدي موظَّفي الدَّولة، أو أشخاص أو مجموعات مِن الأفراد، يتصرَّفون بإذن أو دعم مِن الدَّولة أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشَّخص مِن حرِّيَّته، أو إخفاء مصير الشَّخص المختفي، أو مكان وجوده، ممَّا يحرِمه مِن حماية القانون"[١].

وقد ارتكبت القوَّات اليمنيَّة المدعومة إماراتيًّا الإخفاء القسري ضدَّ مخالفيها على نطاق واسع، شمل أعضاء في المقاومة الجنوبيَّة الَّذين قاتلوا مليشيا "أنصار اللّه" وقوَّات صالح في مدينة عدن، وعملوا على تحريرها، وبعض السِّياسيِّين على فترات محدَّدة، وفي سجون سرِّيَّة. وبحسب شهادات بعض المفرج عنهم، وتقرير فريق الخبراء التَّابع لمجلس الأمن، فإنَّ معظم حالات الاعتقال التَّعسُّفي تعرَّضوا لسوء المعاملة والتَّعذيب، في مراكز الاحتجاز، وفي معظم الحالات عزلوا عن العالم الخارجي، لفترات طويلة أو غير محدَّدة، وما يزال بعضهم مفقودًا. كما تستخدم هذه الأطراف مرافق احتجاز غير معلنة، في محاول واضحة -وغير قانونيَّة إن ثبتت- لوضع المحتجزين خارج القانون[٢].

وتعدُّ جريمة الإخفاء القسري مِن الجرائم الجسيمة الَّتي تشكِّل خطرًا على حقوق الإنسان، حيث صُنِّفت مِن الجرائم ضدَّ الإنسانيَّة، الَّتي تختصُّ بالنَّظر فيها محكمة الجنايات الدُّولية، بموجب المادَّة (٧) مِنها، والَّتي نصَّت على أنَّ أيَّ فعل مِن الأفعال التَّالية يشكِّل جريمة ضدَّ الإنسانيَّة، متَّى

(١) الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (المادة رقم ٢)، انظر:
https://bit.ly/3lIPLjy

(٢) تقرير فريق الخبراء بشأن اليمن، لعام ٢٠١٨م: ص١٨.

ارتكب في إطار هجوم واسع النِّطاق أو منهجي موجَّه ضدَّ أيِّ مجموعة مِن السُّكان المدنيِّين، وعن علم بالهجوم. وذكرت في الفقرة (ط) الإخفاء القسري للأشخاص[١].

٣- العنف الجنسي:

يستخدم مصطلح "العنف الجنسي" لوصف أعمال ذات طابع جنسي، تفرض بالقوَّة أو بالإكراه؛ كأن ينشأ عن خوف الشَّخص المعني أو شخص آخر مِن التَّعرُّض لأعمال عنف أو إكراه أو احتجاز أو إيذاء نفسي أو إساءة استخدام السُّلطة ضدَّ أيِّ ضحيَّة، رجلًا كان أو امرأة، أو بنتًا أو صبيًّا، أو باستغلال بيئة قسريَّة، أو عجز الشَّخص أو الأشخاص عن التَّعبير حقيقة عن الرِّضا، هو أيضًا شكل مِن أشكال الإكراه. ويشمل العنف الجنسي: الاغتصاب، أو الاستعباد الجنسي، أو الإكراه على البغاء، أو الحمل القسري، أو التَّعقيم القسري، أو أيَّ شكل آخر مِن أشكال العنف الجنسي على مثل هذه الدَّرجة مِن الخطورة[٢].

وقد مارست القوَّات الإماراتيَّة، أو اليمنيَّة المدعومة إماراتيًّا، على المعتقلين أو المخفيِّين قسريًّا، "العنف الجنسي" لأجل إذلالهم، ووصمهم بالعار، أو إكراههم على الاعتراف، أو تجنيدهم بالقوَّة. وقد وثَّق فريق الخبراء، في مركز الاعتقال في البريقة، بين عامي ٢٠١٧م و٢٠١٩م، اغتصاب ستَّة رجال وصبيٍّ واحد، بالإضافة إلى حالات اعتداءات جنسيَّة

(١) ميثاق روما المنشئ لمحكمة الجنايات الدولية، موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في: ٢٠٢١/٧/١٧م، متوفر على الرابط التالي:

https://bit.ly/3hCcfl8

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٨/٢٠م.

(٢) سؤال وجواب: العنف الجنسي في النزاعات المسلحة، موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في: ٢٠١٣/١١/٤م، متوفر على الرابط التالي:

https://bit.ly/3luGgUO

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٨/١٩م.

وتعرِّي قسري أخرى. وفي عددٍ مِن الحالات، جرى اغتصاب الضَّحايا عدَّة مرَّات. وارتكب الاغتصاب إمَّا شفهيًّا أو شرجيًّا، وربَّما بالعضو الذَّكري أو بأشياء أخرى. كما شمل ذلك الاغتصاب الجماعي على يد أفراد متعدِّدين. وفي جميع الحالات، استخدم العنف الجنسي كأسلوب استجواب وتعذيب. وقد ذكر المعتقلون أنَّ العنف والتَّهديد المستخدم يتصاعد، وينتهي بالتَّهديد بالاغتصاب والعنف الجنسي(١).

وقد رصد هذا الأسلوب مِن التَّعذيب في سجن بير أحمد، في مدينة عدن، حيث أغارت قوَّات إماراتيَّة على السِّجن، في مارس ٢٠١٨م، وجرَّدت حوالي ٢٠٠ محتجز مِن ملابسهم، جماعيًّا. وأجرى أفراد تابعون للإمارات فحصًا شرجيًّا قسريًّا لهم، وخلال هذا الفحص جرى اغتصب العديد مِنهم بالأصابع أو بأدوات وعصي(٢).

وعندما لا ينجح الجنود الإماراتيُّون في انتزاع اعترافات مِن المعتقلين، أو في تحقيق أهدافهم مِنهم، بوسائل أخرى، يقومون بـ"اغتصاب الضَّحايا أو الاعتداء عليهم جنسيًّا"(٣).

وهذه الممارسات السَّابقة جميعا تشكِّل انتهاكًا خطيرًا لحقوق الإنسان في حال السِّلم، أمَّا في حال النِّزاع المسلَّح والصِّراعات فتشكِّل "جرائم حرب"، كما هو الحال في النِّزاع اليمني(٤).

(١) تقرير فريق الخبراء بشأن اليمن لعام ٢٠١٩م، الفقرة (٦٧).
(٢) المرجع السابق، نفسه.
(٣) تقرير فريق الخبراء بشأن اليمن لعام ٢٠١٩م، الفقرة (٢٢٥).
(٤) تقرير فريق الخبراء بشأن اليمن لعام ٢٠١٩م، الفقرة (٢٢١).

المبحث الثَّالث:

الشَّركات الأمنيَّة الخاصَّة ودورها في الانتهاكات الإماراتيَّة في اليمن

محمد طه مربوش

تمهيد:

ارتبط وجود الشَّركات الأمنيَّة الخاصَّة في اليمن، في سابقة غير معهودة، بتدخُّل "التَّحالف العربي"، بقيادة المملكة العربيَّة السُّعوديَّة، لاستعادة "الشَّرعيَّة" اليمنيَّة. حيث قامت دولة الإمارات العربيَّة المتَّحدة - وهي عضو قائد ونشط في هذا التَّحالف- باستخدام هذه الشَّركات في السَّاحة اليمنيَّة، عقب دخولها إلى الأراضي اليمنيَّة -بعد تحرير مدينة عدن في ٢٠١٥م.

وجاء استخدام الإمارات لهذه الشَّركات بدون أي موافقة رسميَّة مِن الحكومة الشَّرعيَّة في اليمن، للقيام بمهام وأجندات خاصَّة بالنِّظام الإماراتي. كما أنَّ دخول هذه الشَّركات لم يكن تحت مسئوليَّة "التَّحالف العربي"، بقيادة السُّعوديَّة، ولا بتخويل رسميٍّ مِنه.

والنَّوع المقصود مِن الشَّركات الأمنيَّة الخاصَّة -هنا- هي تلك الَّتي قدَّمت للإمارات -مقابل أجرٍ ماديٍّ- خدمات أمنيَّة وعسكريَّة، أثناء فترة وجودها في اليمن، تمثِّل -بحسب القوانين اليمنيَّة (المحليَّة) والقوانين

الدُّوليَّة- انتهاكات صارخة وواضحة لحقوق الإنسان، وجرائم حرب.

لذلك سوف نتناول -في هذه الدراسة- هذه الشَّركات مبدئيًّا بشيء مِن التَّعريف الموجز بها وبأدوارها وخدماتها؛ ثمَّ نتطرَّق لعلاقة الإمارات بالشَّركات الأمنيَّة الخاصَّة، ودور هذه الشَّركات في الانتهاكات الإماراتيَّة تجاه اليمنيِّين.

الشَّركات الأمنيَّة الخاصَّة ودوافع توظيفها:

تعدُّ الشَّركات الأمنيَّة الخاصَّة إحدى ظواهر تشكُّل النِّظام الدُّولي المعاصر. فقد استُخدِمَت هذه الشَّركات أثناء العديد مِن النِّزاعات المسلَّحة، بفترة بعد عهود الاستعمار، ثمَّ عقب الحرب الباردة، ومرورًا بالغزو الأنجلو-أمريكي لكلٍّ مِن جمهوريَّة العراق (٢٠٠٣م) وجمهورية أفغانستان (٢٠٠١م)[(١)]، وانتهاءً بالنِّزاعات المسلَّحة الَّتي أعقبت ثورات "الرَّبيع العربي" في العالم العربي. وكان مِن أبرز هذه الشَّركات الأمنيَّة في العقدين الماضيين، "مجموعة فاغنر" الرُّوسيَّة، وشركة "بلاك ووتر" الأمريكيَّة.

وقد عرَّف مشروع الاتِّفاقيَّة الدُّوليَّة بخصوص الشَّركات الأمنيَّة والعسكريَّة الخاصَّة، في مادَّته الثَّانية، هذه الشَّركات بأنَّها: "شركات قانونيَّة تقدِّم، لقاء مقابل مادِّيٍّ، خدمات عسكريَّة و/أو أمنيَّة. وتشمل هذه الخدمات التَّخطيط الإستراتيجي، والاستخبارات، والتَّحقيقات، وعمليَّات الاستطلاع، وعمليَّات الطَّيران، والمراقبة بالأقمار الصِّناعيَّة، وأيَّ نوع مِن أنواع نقل المعارف، وحراسة المنشآت والممتلكات والأشخاص بواسطة حرَّاس مسلَّحين"[(٢)].

(١) وكانت هذه بداية نشاط الشَّركات الأمنيَّة الخاصَّة في العالم العربي، حيث شاركت بجانب القوَّات المحتلَّة.

(٢) انظر: تقرير الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حقِّ الشُّعوب في تقرير مصيرها، الجمعية العامة للأمم المتحدة، في: ٥ يوليو ٢٠١٠م، الفقرة (٥٠)، ص: ١٥. متوفر على الرابط التالي:

http://hrlibrary.umn.edu/arabic/AR-HRC/AHRC15-37.pdf

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٨/١٣م.

وقد أقرَّ الفريق العامل، المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حقِّ الشُّعوب في تقرير المصير، بصعوبة تعريف الشَّركات العسكريَّة والأمنيَّة الخاصَّة، إلَّا أنَّه أشار لأغراض تقريره إلى اعتبارها: "الشَّركات الخاصَّة الَّتي تقدِّم خدمات المساعدة الأمنيَّة، والتَّدريب، والإمداد، والاستشارة، بشتَّى أنواعها، وهي خدمات تبدأ مِن الدَّعم الإمدادي غير المسلَّح، وخدمات حرس الأمن المسلَّح، وتمتدُّ إلى الخدمات المتَّصلة بأنشطة دفاعيَّة أو هجوميَّة عسكريَّة و/أو أمنيَّة، ولا سيَّما في مناطق النِّزاعات المسلَّحة و/أو عقب النِّزاعات"[(١)].

ويلاحظ مِن تعدُّد المهام الَّتي تقوم بها الشَّركات الأمنيَّة والعسكريَّة الخاصَّة، بداية بالتَّخطيط والدَّعم اللُّوجستي، وانتهاءً بحراسة المنشآت والأشخاص، أنَّ هذه الشَّركات تقوم بمهام الجيوش والأجهزة الأمنيَّة النِّظاميَّة، وهذه إحدى الدَّوافع لتوظيفها، كونها قادرة على تنفيذ مهام معقَّدة للدُّول الَّتي تتعاقد معها، مع عدم مسئوليَّة الدُّول الموظِّفة لها عن التَّبعات الماليَّة والقانونيَّة كما هي الحال مع إرسال الجيوش النِّظاميَّة واستخدام الأجهزة الأمنيَّة.

بعض الدُّول الصَّغيرة لا يتكافأ عدد أفراد جيوشها وأجهزتها الأمنيَّة مع احتياجات ضبط أمنها الدَّاخلي وتأمين حدودها الخارجيَّة، فضلًا عن أن تعمل هذه الدُّول على توسعة نفوذها خارج حدودها الجغرافيَّة. لذا تلجأ مثل هذه الدُّول لتجنيد الشَّركات الأمنيَّة الخاصَّة، والمرتزقة، لتحقيق ما تصبوا إليه.

وفي حين يوجد مَن يفرِّق بين أفراد هذه الشَّركات مِن حيث التَّسمية هل هم مرتزقة أم مجندون موظَّفون أم مدنيُّون، إلَّا أنَّ الغالب هو إطلاق

(١) تقرير الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير، مجلس حقوق الإنسان، الدورة العاشرة، في: ٢٠٠٩/٦/٢١م، المقدِّمة: ص٤.

وصف "المرتزقة" عليهم، وذلك كنتيجة طبيعيَّة لعملهم مع هذه الشَّركات المرتبط بالحرب مقابل كسب المال "الارتزاق". وقد عرَّفت الاتِّفاقيَّة الدُّوليَّة لمناهضة تدريب المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم المرتزق بأنَّه" أيُّ شخص يجنَّد للقتال المحلِّي أو الدُّولي، دافعه في ذلك تحقيق مغنم ماليٍّ أو شخصي، ولا تربطه أيُّ علاقة بأطراف النِّزاع أو قوَّاتها"[(١)].

وفكرة "المرتزقة" فكرة قديمة، فقد استخدمهم ملوك العصور الوسطى، والمستبدُّون الأفارقة؛ إلَّا أنَّ الشَّركات الأمنيَّة الخاصَّة جعلتهم أكثر تنظيمًا وانتشارًا وتأثيرًا. وغالبًا ما يقوم ضبَّاط متقاعدون، أو سابقون، مِن جيوش عسكريَّة نظاميَّة، بتأسيس وإدارة هذه الشَّركات، وعمليَّات التَّجنيد والتَّدريب الخاصَّة بها. كما هو الحال مع شركة "بلاك ووتر" الأمريكيَّة، سيِّئة السُّمعة، والَّتي أسَّسها الضَّابط السَّابق في البحريَّة الأمريكيَّة "إريك برنس"، ويديرها ضبَّاط سابقون في الجيش الأمريكي.

وقد "قدَّم الرَّئيس -المقرِّر- التَّقريرَ السَّنوي للفريق العامل إلى مجلس حقوق الإنسان في ١٨ مارس ٢٠٠٨م، (A/HRC/7/7 و Add: 1-5)؛ كما قدَّم تقريرَ الفريق العامل السَّنوي إلى الجمعيَّة العامة، في ٣ نوفمبر ٢٠٠٨م، (A/63/325)؛ وكرَّر الرَّئيس -المقرر- أمام الجمعيَّة العامَّة ما يساور الفريق العامل مِن قلق إزاء عدم وجود أنظمة على المستويِّين الوطني والدُّولي لضبط أنشطة الشَّركات العسكريَّة والأمنيَّة الخاصَّة. ووجَّه الانتباه إلى أنَّ هذه الشَّركات تعيِّن آلاف المواطنين، القادمين مِن جميع أرجاء العالم، سواء مِن البلدان المتقدِّمة أو مِن البلدان النَّاميَّة، وتدرِّبهم على تأدية مهام في أفغانستان والعراق، ومناطق النِّزاع المسلَّح الأخرى. ولا

(١) الاتِّفاقيَّة الخاصَّة بمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم، منظَّمة الأمم المتَّحدة (١٩٨٩م)، متوفر على الرابط التالي:

https://bit.ly/3xvpTvf

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٨/١م.

يمكن ضبط أنشطة الشَّركات العسكريَّة والأمنيَّة الخاصَّة بالاستناد فقط إلى الاتِّفاقيَّة الدُّوليَّة لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم، بل ينبغي وضع صكٍّ قانوني دولي جديد، ربَّما في شكل اتِّفاقيَّة جديدة، وتكميله إن لزم الأمر بصكٍّ قانوني آخر مِن قبيل قانون نموذجي مؤقَّت، يساعد الحكومات الوطنيَّة على وضع واعتماد تشريعات وطنيَّة لضبط هذا القطاع"[١].

تأثير الشَّركات الأمنيَّة الخاصَّة:

أصبحت هذه الشَّركات الأمنيَّة الخاصَّة عابرة للحدود، بعد أن باتت أكثر تنظيمًا، أكثر استخدامًا مِن قبل العديد مِن دول العالم؛ بل إنَّ الأمم المتَّحدة عملت على توظيفها في قوَّات حفظ السَّلام أو تأمين بعثاتها في الدُّول الَّتي تشهد نزاعات مسلَّحة[٢]. وهنا يجب التَّمييز بين الشَّركات الأمنيَّة مِن حيث دوافع التَّوظيف، إذ قد تكون لأعمال غير عدائيَّة تتعلَّق غالبًا بحماية المنشآت والشَّخصيَّات؛ أمَّا أعمالها العدائيَّة فتحصل عند انخراطها في النِّزاعات المسلَّحة لتحقيق أجندة للدُّول المتعاقدة معها، بعيدًا عن مشروعيَّة حرب هذه الدُّول، وهذا ما يجعلها مهدِّدة للسِّلم العالمي وحقوق الإنسان، نتيجة الانتهاكات المصاحبة لتدخُّلها.

هذا النُّمو المتسارع في الشَّركات الأمنيَّة الخاصَّة، حتَّى أصبحت شركات متعدَّدة الجنسيَّات، جعلها أحد الفواعل في النَّظام الدُّولي المعاصر؛ وأحد اللَّاعبين الاقتصاديِّين مِن خلال الأرباح الماليَّة الَّتي تحصل عليها مقابل تقديم خدماتها للدُّول المختلفة. فقد قدَّرت وزارة

(١) تقرير الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير، مجلس حقوق الإنسان، مرجع سابق: ص٨.

(٢) استخدام المرتزقة وسيلة لانتهاكات حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة الشعوب في تقرير حق المصير، الدورة التاسعة والستون، الجمعية العامة للأمم المتحدة، في: ٢٠١٤/٨/١٤م، مرجع سابق.

الخارجيَّة الفرنسيَّة عائدات هذه الشَّركات بـ٤٠٠ مليار دولار؛ بحسب دراسة للباحث الأردني وليد عبدالحي، ذكر فيها أنَّ أرباح هذه الشَّركات في العالم العربي فقط ٤٥ مليار دولار، ما بين ٢٠١١م و٢٠١٤م[١]. وهذا ما يُفسِّر مدى رغبة بعض الدُّول في الإفادة مِن هذه الشَّركات الأمنيَّة الخاصَّة، ونموِّ نشاطها في الدُّول العربيَّة بين عامي ٢٠١١م و٢٠١٤م، وهي الفترة الَّتي صاحبت الثَّورات المضَّادة لـ"الرَّبيع العربي".

أمَّا في المجال السِّياسي، فقد استغلَّ مؤسِّسي ومديري الشَّركات الأمنيَّة علاقاتهم بالحكومات، باعتبارهم ضبَّاطًا ومسئولين عسكريِّين خدموا في جيوش سابقة، وبرزت هذه العلاقات في شكل تبادل المصالح المشتركة، جنت خلالها الشَّركات الأمنيَّة الخاصَّة العديد مِن العقود مع الحكومات مقابل تنفيذ الخدمات لها.

وقد كشفت العديد مِن التَّقارير الإعلاميَّة دور مؤسِّس شركة "بلاك ووتر"، "إريك برنس"، في دعم حملة الرَّئيس الأمريكي السَّابق، "دونالد ترمب". حيث ذكر "برنس"، في مقابلة له مع قناة "الجزيرة" الإنجليزية، أنَّه شارك في اجتماع "برج ترمب"، قبيل الانتخابات الأمريكيَّة[٢]. ولاحقًا عيَّن "ترمب" شقيقة "برنس" وزيرة للتَّعليم العالي (في فترة ولايته)؛ كما أصدر "ترمب" إعفاءً بحقِّ أربعة سجناء مِن شركة "بلاك ووتر" أدينوا

(١) شركات عسكرية خاصة تعبث بالأمن العربي (تحليل)، وكالة الأناضول، في: ٢٠٢٠/١٢/٢٩م، متوفر على الرابط التالي:

https://bit.ly/3BgpKhA

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٨/١٠م.

(٢) ضم الاجتماع بجانب "إريك برنس" أعضاء من حملة "ترمب"، وخبير إسرائيلي في التواصل الاجتماعي، ومبعوثين عن أميرين من الخليج ذكرت "نيويورك تايمز" الأمريكية أنهما ولي العهد السعودي وولي عهد أبو ظبي، وكذلك نجل "ترمب"، انظر: مؤسس "بلاك ووتر" يكشف للجزيرة تفاصيل جديدة عن اجتماع "برج ترامب"، الجزيرة نت، في: ٢٠١٩/٣/١٠م، متوفر على الرابط التالي:

https://bit.ly/39DVEc2

سابقًا في قضيَّة قتل ١٧ مدنيًّا في العراق، وجرح آخرين، أثناء إطلاقهم النَّار عشوائيًّا في ساحة النُّسور بالعاصمة العراقيَّة (بغداد)، عام ٢٠٠٧م، أثناء عملهم إلى جانب القوَّات الأمريكيَّة. وهذا يدل على مدى التَّخادم المتبادل بين الحكومات والشَّركات الأمنيَّة.

كما شارك "إريك برنس" في محاولة الإطاحة بالحكومة اللِّيبيَّة، المعترف بها دوليًّا، مرَّتين في عام ٢٠١٩م، عبر مرتزقته، بحسب تقرير سرِّي لمحقِّقين أمميِّين(١). وهو دور موجَّه لخدمة أجندات سياسيَّة لدول تسعى لتشكيل المشهد اللِّيبي.

قانونيَّة استخدام الشَّركات الأمنيَّة الخاصَّة:

مثَّلت الشَّركات الأمنيَّة الخاصَّة تحديًّا أمام الأمن والقانون الدُّولي، إثر الجرائم والانتهاكات الَّتي خلَّفتها هذه الشَّركات. ورغم وجود مبادرات وقوانين لتنظيم الشَّركات الأمنيَّة الخاصَّة إلَّا أنَّ دورها وانتهاكاتها في تنام مستمر. وأبرز هذه المبادرات السَّاعية لتنظيم عمل الشَّركات الأمنيَّة الخاصَّة وثيقة "منترو"، الَّتي تتضمَّن ما يزيد عن ٧٠ ممارسة سليمة تضمن إلزام الشَّركات الأمنيَّة والدُّول المتعاقدة معها بها، وكذلك الدُّول المسجَّلة فيها هذه الشَّركات، والدُّول الَّتي تنزل في أراضيها، بالقانون الدُّولي والإنساني، وقانون حقوق الإنسان. وقد كانت هذه الوثيقة ثمرة لمبادرة الحكومة السِّويسريَّة واللَّجنة الدُّوليَّة للصَّليب الأحمر(٢).

---

(١) تقرير أممي: "بلاك وتر" حاولت الإطاحة بحكومة ليبيا الشرعية مرتين، وكالة الأناضول، في: ٢٠٢١/٢/٢٠م، متوفر على الرابط:

https://bit.ly/3zH5aWD

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٩/٢م.

(٢) وثيقة "منترو" المتعلقة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في: ٢٠٠٨/٧/١٩م، متوفر على الرابط التالي:

https://bit.ly/3zAcYtf

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٨/١٩م.

منذ عام ١٨٩٩م، عدَّ القانون الدُّولي استخدام أو تدريب أو تجنيد المرتزقة عملًا غير مشروع، مهما كان الهدف مِن ذلك؛ لا سيَّما المواد مِن (٢٩- ٣١)، مِن اتِّفاقيَّتي "لاهاي"، لعامي ١٨٩٩م و١٩٠٧م، بشأن قوانين الحرب البرِّيَّة وأعرافها، والمادَّة (٥) مِن اتِّفاقيَّة "جنيف" الرَّابعة، والمادَّة (٤٦) مِن البروتوكول الإضافي الأوَّل لعام ١٩٧٧م لاتِّفاقيَّات "جنيف" الأربع لعام ١٩٤٩م، وكذلك الاتِّفاقيَّة الدُّوليَّة لمناهضة تجنيد المرتزقة وتمويلهم وتدريبهم؛ وقد صدرت عدَّة قرارات عن الأمم المتَّحدة تحرِّم عمل المرتزقة وتجرِّمه، في صوره كافَّة. وعدَّ المجتمع الدُّولي عمل المرتزقة جريمة مِن الجرائم ذات الاختصاص الدُّولي[١].

(١) لمزيد فائدة ينظر: مطهر الصفاري، مجموعة "فاغنار" وروسيا: متلازمتا التوظيف والإنكار، مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، في: ٢٠٢١/٣/١٨م، متوفر على الرابط التالي:
https://fikercenter.com//assets/uploads/%D9%81%D8%A7%D8%BA%D9%86%D8%B1-%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7.pdf

دور الدُّول الخارجيَّة في الصِّراع الحالي في اليمن:

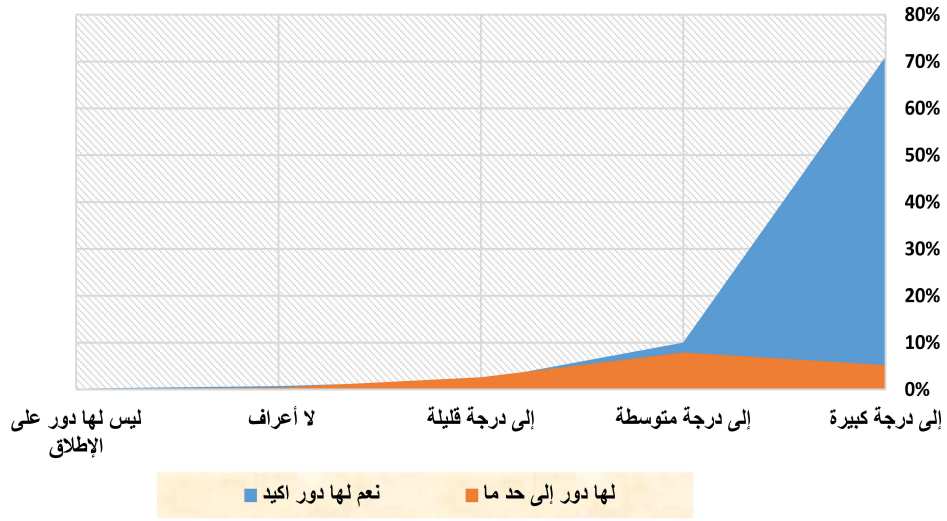

أظهر "المؤشِّر اليمني" إلى أنَّ للدُّول الخارجيَّة دور في الصِّراع الحالي بنسبة اتِّفاق ١٠٠٪ (لها دور أكيد، ولها دور إلى حدٍّ ما)، وأنَّ هذا الدَّور كبير ٩٤٪ (إلى درجة كبيرة، إلى درجة متوسَّطة). ما يشير إلى إدراك المواطنين لدور العامل الخارجي وتأثيره الكبير في الصِّراع المستمر منذ أكثر مِن ستِّ سنوات.

المرجع: المؤشِّر اليمني: طبيعة الأوضاع العامَّة ودور الأطراف الدَّاخليَّة والخارجيَّة في الصِّراع، إصدار مركز المخا للدِّراسات الإستراتيجيَّة، وهو استطلاع رأي عام للمواطنين اليمنيِّين في المحافظات والمناطق المحرَّرة قام بتنفيذه مركز استطلاع للاستشارات وقياس الرَّأي العام (YPC)، سبتمبر ٢٠٢١م، شكل رقم (٢٠): دور الدُّول الخارجيَّة في الصِّراع الحالي في اليمن.

علاقة الإمارات بالشَّركات الأمنيَّة الخاصَّة والمرتزقة:

مثَّلت علاقة الإمارات بالشَّركات الأمنيَّة الخاصَّة فرصة جديدة، لهذه الشَّركات لإعادة تموضعها في الشَّرق الأوسط، بعد انسحاب القوَّات الأمريكيَّة مِن العراق. وتعدُّ الإمارات الدَّولة العربيَّة الأبرز في توظيف هذه الشَّركات الأمنيَّة الخاصَّة والمرتزقة، لا سيَّما عقب ثورات "الرَّبيع العربي" الَّتي شهدها العالم العربي. إذ اتَّخذت سياسة الإمارات العربيَّة موقفًا مضادًّا تجاه هذه الثَّورات، وتبنَّت إجهاضها ومحاربتها؛ وهذا تطلَّب تدخُّلها في شئون تلك الدُّول عبر لافتات وأغطية ووسائل مختلفة.

هذه العلاقة بين دولة الإمارات والشَّركات الأمنيَّة الخاصَّة لا تقف عند سياسة الإمارات الخارجيَّة، فحتَّى قوَّات الحرس الرِّئاسي الإماراتيَّة يقودها الجنرال الأسترالي، "مايك هندمارش"؛ وهناك ضبَّاط وجنرالات أمريكيُّون وبريطانيُّون وأستراليُّون يقومون بالتَّدريب والقيادة في الجيش الإماراتي[١]. هذه المؤشِّرات تدلُّ على حجم اعتماد النِّظام الإماراتي على تجنيد الأجانب في جيشها وحروبها في المنطقة.

وتلجأ الإمارات لتوظيف الشَّركات الأمنيَّة الخاصَّة والمرتزقة لمجموعة مِن الأسباب، مِنها ما هو متعلِّق بالتَّدريب العالي الَّذي يتمتَّع به أفراد هذه الشَّركات الأمنيَّة عادة، مقارنة بالجنود الإماراتيِّين، ومِنها ما هو متعلِّق بالهروب مِن التَّبعات القانونيَّة والحقوقيَّة نتيجة قيامها بأعمال عدائيَّة بواسطة هؤلاء المرتزقة، ومِنها ما يتعلَّق بضآلة الكم البشري الإماراتي والَّذي لا يتناسب مع رغبتها بالتَّوسُّع والنُّفوذ في المنطقة، ما يضطرُّها لتوظيف الآخرين لمصالحها.

---

(١) انظر:

Rori Donaghy, Revealed: The mercenaries commanding UAE forces in Yemen, Middle East Eye (26 December 2015), Seen in 12/8/2021:

https://bit.ly/3i7IzMN

أوَّلًا: علاقة الإمارات بمؤسِّس شركة "بلاك ووتر" الأمريكيَّة:

ترجع بداية علاقة الإمارات بالشَّركات الأمنيَّة الخاصَّة إلى علاقة ولي عهدها وحاكمها الفعلي، محمد بن زايد، بمؤسِّس شركة "بلاك ووتر"، "إريك برنس"؛ عندما اقترح "برنس" على محمَّد بن زايد -عام ٢٠٠٩م- بناء قوَّات أمن خاصَّة، بمكافحة الإرهاب(١).

أسَّس "برنس" شركته الأولى "بلاك وتر"، في ولاية "كارولاينا" الشَّماليَّة، عام ١٩٧٧م، وفقًا للقانون الأمريكي الَّذي يسمح بإنشاء الشَّركات العسكريَّة والأمنيَّة، وتنامى دورها بشكل كبير بعد أحداث (١١ سبتمبر)، إلَّا أنَّه تراجع على خلفيَّة جرائمها في العراق، وتعرَّضت الشَّركة لعقوبات مِن محكمة الجنايات الدُّوليَّة. لذا أعاد "برنس" تغيير اسم شركته إلى خدمات "إكس. أي."، في ٢٠٠٩م، ثمَّ أعاد تسميتها لاحقًا بشركة "بلاك ووتر أكاديمي" عام ٢٠١١م.

وقد وجد "برنس" في الإمارات فرصة جديدة لإعادة تموضعه، ونشر مرتزقته في الشَّرق الأوسط، حيث تلاقت مصالحه وسياسة الإمارات تجاه توظيف الشَّركات الأمنيَّة الخاصَّة. وكانت قيمة أوَّل عرض تلقَّاه "برنس" ٥٢٩ مليون دولار، مقابل بناء كتيبة مِن المرتزقة الأجانب للقيام بمهام خاصَّة داخل وخارج حدود الإماراتيَّة، تشمل: تأمين أنابيب النَّفط، وحماية الأبراج مِن أيِّ هجمات إرهابيَّة محتملة، بالإضافة لقمع أيِّ احتجاجات قد تندلع في مخيَّمات العمالة الأجنبيَّة، أو في الشَّارع الإماراتي مطالبة بالدِّيمقراطيَّة -كتلك الاحتجاجات الَّتي شهدها العالم العربي في ٢٠١١م.

دخل أفراد هذه الكتيبة، المقدَّر عددهم بـ٨٠٠ فرد، مطار "أبو ظبي"، في إحدى ليالي نوفمبر مِن العام ٢٠١٠م، متنكِّرين بزيِّ عمَّال

(١) انظر:

Matthew Cole: The Intercept, The Complete Mercenary, (3 May 2019), Seen in 8/8/2021: https://bit.ly/3rZSPKO

بناء، ليجري نقلهم تاليًا إلى مدينة زائد العسكريَّة، والَّتي تبعد عن العاصمة الإماراتيَّة ٣٥ ميلًا تقريبًا. وهناك تلقت الكتيبة تدريباتها، إلى جانب قوَّات أفريقيَّة وأجنبيَّة أخرى، على أيدي ضبَّاط أمريكيِّين متقاعدين، ومحاربين سابقين في وحدات العمليَّات الخاصَّة الألمانيَّة والبريطانيَّة والفيلق الأجنبي الفرنسي(١).

كان "إيرك برنس" حريصًا على عدم الظُّهور بعد السُّمعة السَّيِّئة الَّتي ظلَّت تلاحقه وشركته، إذ أنيطت قيادة هذه القوَّة لـ"ريكي تشامبرز"، العميل السَّابق لمكتب التَّحقيقات الفيدرالي، في إطار شركة جديدة أطلق عليها "R2"، اختصارًا لـ"Reflex Responses". ورُخِّصت الشَّركة بملكيَّة إماراتيَّة بنسبة ٥١٪. وبرغم أنَّ إدارة الشَّركة نفت علاقتها بـ"برنس" إلَّا أنَّ موظفيِّن سابقيِّن في الشَّركة أكَّدوا علاقته المباشرة بها(٢).

ويعدُّ أوَّل انتشار كثيف لهذه الكتيبة خارج الحدود الإماراتيَّة، في مدينة عدن، عقب تحريرها مِن مليشيا (صالح- الحوثي)، بوصول ٤٥٠ فردًا، أغلبهم كولومبيُّون، ومِن دول أمريكا اللَّاتينيَّة، ومِن بينهم أيضًا جنود بنميُّون وسلفادوريُّون وتشيليون(٣).

لم يكشف عن وظيفة هؤلاء "المرتزقة" في تلك الفترة، غير أنَّه - وبحسب تقرير "نيويورك تايمز" الأمريكيَّة- حرص المسئولون الإماراتيُّون

(١) انظر:

Mark Mazzetti Secret Desert Force Set Up by Blackwater Founder. The NewYork Times, 14 May 2011.seen in 7/8/2021:

https://nyti.ms/3BkgLff

(٢) المرجع السَّابق نفسه.

(٣) انظر:

Emily B. Hager and Mark Mazzetti, Emirates Secretly Sends Colombian Mercenaries to Yemen Fight, 25 Nov 2015. seen in 10/8/2021:

https://nyti.ms/3yfNaSz

على تجنيد الكولمبيِّين على حساب جنود أمريكا اللَّاتينيَّة، لخبرتهم الطَّويلة في حرب العصابات في كولومبيا؛ كما أنَّ ارتباط الكتيبة بـ"برنس"، المتورِّط في الكثير مِن الجرائم والانتهاكات أثناء عمل شركته "بلاك ووتر"، يعطي دلالات عن طبيعة الأدوار الَّتي مِن الممكن أن يقوم بها هؤلاء "المرتزقة"، باستثناء عمل بعضهم في حماية السُّجون السِّرِّيَّة الإماراتيَّة، وتقديم الخدمات للضُّبَّاط والمحقِّقين، بحسب شهادة أحد المعتقلين السَّابقين(١).

ثانيًا: علاقة الإمارات بمجموعة "إسبير أوبريشنس":

تأسَّست مجموعة "إسبير أوبريشنس" على يد المقاول الأمني الإسرائيلي المجري، "أبرهام غولان"، في ولاية "ديلاوير" الأمريكيَّة؛ والَّذي وقَّعت معه الإمارات خلال مأدبة غداء في مطعم إيطالي، في نادي الضُّبَّاط بقاعدة عسكريَّة إماراتيَّة، في أبو ظبي، عقدًا للقيام بعمليَّات اغتيالات لصالحها في اليمن، مقابل مليون ونصف مليون دولار شهريًّا، ومكافئة عن كلِّ عمليَّة ناجحة. مثَّل الإمارات في هذا العقد المستشار الأمني لمحمد بن زايد، محمَّد دحلان(٢)، ومِن طرف مجموعة "إسبير أوبريشنس" رئيس المجموعة "أبرهام غولان"، والضَّابط السَّابق في البحريَّة الأمريكيَّة، "إسحاق جيليمور". وعقب التَّوقيع قام "غولان" "وجيليمور" بتجميع عشرات مِن المرتزقة، كان مِن بينهم ثلاثة مِن قدامى المحاربين الأمريكيِّين في العمليَّات الخاصَّة، والبقيَّة مِن الفيلق الأجنبي الفرنسي السَّابق، وهم الأغلب، نتيجة تقاضيهم عشرة آلاف دولار شهريًّا،

(١) في مقابلة أجراها الباحث مع أحد المعتقلين السَّابقين في سجون الإمارات السِّرِّيَّة، بتاريخ: ٣ سبتمبر ٢٠٢١م.

(٢) قائد أمني سابق في السُّلطة الفلسطينية، أقالته حركة فتح على خلفيَّة قضايا فساد، كما اتَّهمته حركة حماس بالتَّخابر لصالح الوكالة المركزيَّة وإسرائيل، وقد استوطن الإمارات، وأصبح مستشارًا أمنيًّا لمحمد بن زايد ولي عهد الإماراتي.

وهي نصف الأجور الَّتي يتقاضها الأمريكيُّون شهريًّا[١].

اشترط "أبرهام غولان"، وصديقه "جيليمور"، أن تدمج الكتيبة في القوَّات الإماراتيَّة، وأن تأتي أسلحتهم وقائمة أهدافهم مِن ضبَّاط عسكريِّين يرتدون الزَّيَّ العسكري؛ وذلك تفاديًّا لأيِّ تبعات قانونيَّة قد تلاحقهم مستقبلًا. وذكر "جليمور" أنَّهم استلموا، مِن أحد الضُّبَّاط الإماراتيِّين، أثناء رحلتهم، قائمة فيها ٢٣ اسمًا ووجهًا، مع معلومات استخباراتيَّة أوَّليَّة عنهم، تتضمَّن دور الشَّخص السِّياسي في اليمن، وإحداثيَّات منزل أو اثنين. وذكر أنَّ بعضهم أعضاء في حزب "الإصلاح" اليمني، وبعضهم رجال دين، وبعضهم مِن "الإرهابيِّين" -إلَّا أنَّه غير متأكِّد حسب وصفه[٢].

وفي تصريح لـ"أبرهام غولان"، لموقع "بوزفيد نيوز" الأمريكي، قال: "إنَّه كان في اليمن لعدَّة أشهر، للقيام بعمليَّات اغتيالات لصالح الإمارات العربيَّة المتَّحدة، وأنَّه نجح في تنفيذها"، وقد كانت أولى عمليَّات هذه المجموعة محاولة استهداف رئيس فرع "التَّجمُّع اليمني للإصلاح"، في عدن، أنصاف مايو، في ٢٩ ديسمبر ٢٠١٥م، غير أنَّها فشلت. فقد غادر مايو المكان قبل الحادثة بعشر دقائق، إذ استهدف مقرُّ "الإصلاح" بالقنابل[٣].

ويعدُّ شهر يناير -الَّذي أعقب هذه المحاولة- الأكثر دمويَّة في سلسلة الاغتيالات الَّتي طالت رجال أمن وخطباء وسياسيِّين معارضين لسياسة الإمارات في مدينة عدن. فقد اغتيل ١٨ شخصًا في يناير، مِن بين ٤٥ شخصًا اغتيلوا في عام ٢٠١٦م. ويعدُّ العام ٢٠١٦م الأكثر دمويَّة في سلسلة

(١) تقرير موقع "بوزفيد نيوز"، مرجع سابق.
(٢) تقرير موقع "بوزفيد نيوز"، مرجع سابق.
(٣) انظر:

Aram Roston A Middle East Monarchy Hired American Ex-Soldiers To Kill Its Political Enemies. This could be the Future of War, 16 Oct 2018. seen in 10/8/2021: https://bit.ly/3gIpi3N

الاغتيالات، والَّتي بلغت ١٠٣ حالة اغتيال بين عامي ٢٠١٥م و٢٠١٨م، بحسب ما رصده تقرير منظَّمة سام الحقوقيَّة "القاتل الخفي"[(١)].

وممَّا سهَّل مِن القيام بهذه العمليَّات تعيين عيدروس الزَّبيدي، محافظًا لمحافظة عدن، وشلال شايع، مديرًا لجهاز الأمن فيها، في الشَّهر نفسه الَّذي باشرت فيه المجموعة عمليَّات الاغتيال، وهما مِن الشَّخصيَّات الموالية للإمارات.

لم تكن مجموعة "إسبير أوبريشنس" الوحيدة المسئولة عن عمليَّات الاغتيال هذه؛ فقد كانت فترة وجودها في اليمن لعدَّة أشهر فقط، كما ذكر تقرير "بوزفيد نيوز"، بداية مِن شهر ديسمبر ٢٠١٥م، في حين سبقت هذه الفترة ولحقتها اغتيالات أخرى.

مع دخول عمليَّات الاغتيالات حيِّز التَّنفيذ في اليمن، اتَّخذت الانتهاكات والممارسات الإماراتيَّة منحنى آخر، اعتمدت فيه على إستراتيجيَّة التَّصفيات دون مواجهات مباشرة مع المعارضين لممارساتها، وهو العامل المشترك لجميع ضحايا الاغتيالات في العاصمة المؤقَّتة عدن.

ثالثًا: المرتزقة مِن غير الشَّركات الأمنيَّة الخاصَّة:

يعدُّ الكسب المادي الدَّافع الرَّئيس للقتال مِن قبل "المرتزقة"، سواء مِن خلال عملهم في إطار هيكل تنظيمي كالشَّركات الأمنيَّة الخاصَّة أو مِن خلال قتالهم تحت إشراف مَن يعملون لصالحه مباشرة. وبالنِّسبة للمتعاقدين -أيضًا- دافعهم الرَّئيس كسب النِّزاعات بواسطة توظيف إمكانيَّاتهم الماديَّة، ممَّا يجعل مِن فكرة القتال مِن أجل المال مستمرَّة ما دامت الحرب نفسها. وفي هذا السِّياق حرصت الإمارات على الاستفادة مِن إمكانيَّاتها الماديَّة في

(١) القاتل الخفي، منظمة سام للحقوق والحريات، في: ٢٠١٩/١/٢٩م، متوفر على الرابط التالي:

https://bit.ly/3ksIfsC

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٨/٧م.

استخدام الشَّركات الأمنيَّة الخاصَّة أو توظيف "المرتزقة" الَّذين هم خارج إطار هذه الشَّركات. فقد استخدمت مرتزقة وجنودًا أفارقة في حروبها في اليمن وليبيا. ووفقًا لتقرير الفريق الأممي المعني بالصُّومال وإرتيريا، في ٢١ أكتوبر ٢٠١٥م، والَّذي تحدَّث عن قيام ٤٠٠ جندي إرتيري بالقتال بجانب القوَّات الإماراتيَّة في اليمن، بناءً على صفقة مع الحكومة الإرتيريَّة، تضمَّنت إلى جانب ذلك إنشاء قواعد عسكريَّة. كما تعاقدت الإمارات مع بعض "المرتزقة" مِن جنوب أفريقيا كمدرِّبين، جُلبوا لتعزيز القدرات القتاليَّة لقوَّات "المرتزقة" الَّتي شكَّلتها الإمارات في مدينة زايد العسكريَّة. وبعض هؤلاء "المرتزقة" مِن قدامى المحاربين التَّابعين للشَّركة الأمنيَّة "إكسوكيوتيف أو تكمز"، كما استخدمت الإمارات مرتزقة تشاديِّين وأوغنديِّين[(١)].

ومؤخَّرًا، برزت شركة إماراتيَّة جديدة، تدعى "بلاك شيلد"، جنَّدت حوالي ٣ آلاف سوداني، بحسب تقارير إعلاميَّة غربيَّة. تمَّ استقطابهم إلى الإمارات تحت غطاء حماية المنشآت النَّفطيَّة والخاصَّة، إلَّا أنَّهم تفاجؤوا أنَّهم أودعوا في معسكرات لتدريبات عسكريَّة، وأبلغوا بأنَّهم سيعملون خارج الحدود الإماراتيَّة؛ ممَّا اضطرَّ بعضهم للضَّغط على إدارة الشَّركة لإعادتهم إلى بلادهم. وعاد بعضهم فيما بقي آخرون. ونفَّذ العائدون، وبعض الأهالي، احتجاجات أمام السَّفارة الإماراتيَّة، في الخرطوم، مطالبين بحقوقهم وعودة مَن غيَّبتهم الإمارات، والاعتذار للشَّعب السُّوداني عمَّا أسموه خديعة إماراتيَّة تعرَّضوا لها[(٢)].

---

(١) هشام كمال، الإمارات وشبكات المرتزقة، منتدى العاصمة للدِّراسات السِّياسيَّة، في: ٢٠١٩/١٢/١٠م، متوفر على الرابط التالي:

https://bit.ly/3B7Iwrw

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٨/١٧م.

(٢) خدعت شباب سودانيين.. "بلاك شيلد" ذراع إماراتية لإذكاء الحرب في ليبيا واليمن، الجزيرة نت، في: ٢٠٢٠/٧/١٧م، متوفر على الرابط التالي:

https://bit.ly/3DgaB1L

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٨/١٥م.

دور الشَّركات الأمنيَّة الخاصَّة في الانتهاكات الإماراتيَّة في اليمن:

برزت الانتهاكات الإماراتيَّة في اليمن، عقب تحرير العاصمة المؤقَّتة عدن؛ وقد هدفت الإمارات مِن خلالها فرض سيطرتها وسيطرة الموالين لها في المدن والمناطق المحرَّرة. وطالت هذه الممارسات كلَّ مَن يعارض الإمارات، ودورها في اليمن. وقد تنوَّعت وسائل الانتهاكات، إمَّا بواسطة الاعتقالات وعمليَّات التَّعذيب في السُّجون السِّرِّيَّة، أو مِن خلال الاغتيالات والتَّصفيات الجسديَّة لهؤلاء المستهدفين.

وفي حين ارتبط وجود مجموعة "إسبير أوبريشنس" بعمليَّات الاغتيالات الَّتي نفذتها لصالح الإمارات في اليمن، تحدَّث المعهد الدُّولي للحقوق والتَّنمية، ومنظَّمة "رايتس رادار" الإقليميَّة، أمام مجلس حقوق الإنسان للأمم المتَّحدة، في دورته الخامسة والأربعين، في جنيف، عن أنَّ الإمارات استأجرت مرتزقة أمريكيِّين، لتنفيذ اغتيالات بارزة في اليمن، أسفرت عن اغتيال عشرات مِن السِّياسيِّين والشَّخصيَّات المؤثِّرة خلال الخمس السَّنوات الماضية؛ ممَّا تسبَّب في نزوح مئات مِن السِّياسيِّين وأعضاء مجلس النُّواب والوزراء والإعلاميِّين والحقوقيِّين، داخليًّا أو خارجيًّا.

كما تقدَّمت المنظَّمة العربيَّة لحقوق الإنسان بشكوى إلى محكمة الجنايات الدُّوليَّة ضدَّ الإمارات، بتهمة القيام بجرائم حرب في اليمن، مِن ضمنها القيام بأعمال تعذيب في سجون سِرِّيَّة، مِن قبل مرتزقة أجانب، وظَّفتهم الإمارات[1].

وطالبت شركة "ستوك وايت" الدُّوليَّة للمحاماة، خلال مؤتمر صحفيٍّ

(١) اتهام الإمارات أمام الجنائية الدولية بارتكاب جرائم حرب باليمن، الجزيرة نت، في: ٢٠١٧/١١/٢٧م، متوفر على الرابط التالي:

https://bit.ly/3sTJ6pZ

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٨/١٤م.

لها، في العاصمة البريطانيَّة لندن، حيث مقرَّها، بمنح ولاية قضائيَّة، للولايات المتَّحدة وبريطانيا وتركيا، لتوقيف مسئولين إماراتيِّين متَّهمين بجرائم حرب في اليمن. وقالت الشَّركة: إنَّها تمتلك أدلَّة على تلك الجرائم؛ ومِن بينها القتل خارج نطاق القانون، واستخدام مرتزقة. وقال الصَّحفي اليمني، عبداللّه دوبلة، وهو أحد الَّذين مثَّلتهم شركة "ستوك وايت": إنَّه نجا مِن الهجوم الَّذي استهدف مبنى حزب "الإصلاح"، في العاصمة المؤقَّتة عدن[١].

(١) شركة محاماة دولية: الإمارات متورطة في جرائم حرب في اليمن، تي. آر. تي. عربي، في: ٢٠٢٠/٢/١٢م، متوفر على الرابط التالي:

https://bit.ly/3ls7883

تاريخ الاطلاع: ٢٠٢١/٨/١٨م.

الخلاصة:

لقد نتج عن الممارسات الإماراتيَّة في اليمن، إما بواسطة قوَّاتها أو بواسطة الشَّركات الأمنيَّة والمرتزقة أو الموالين لها، انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وأعمال تصنَّف ضمن جرائم الحرب، ساعية بذلك إلى تعطيل دور الحكومة اليمنيَّة في العاصمة المؤقَّتة (عدن)، وتغيير موازين القوى السِّياسيَّة الوطنيَّة السِّلميَّة مِن خلال تغييب العديد مِن الشَّخصيَّات السياسيَّة، بتصفيتهم واغتيالهم أو بتهديدهم أو بمنعهم مِن دخول المناطق الخاضعة لسيطرة القوى الموالية لها. في المقابل، مكَّنت الإمارات للقوى الموالية لها في المناطق المحرَّرة بالمحافظات الجنوبيَّة في اليمن، في تدخُّل سافر بشأن الواقع اليمني. ووصل بها الأمر لدعم الانقلاب على سلطة "الشَّرعيَّة"، وقصف قوَّات الجيش الوطني التَّابع للحكومة اليمنيَّة، في نقطة العلم، على مدخل مدينة عدن، في ٢٩ أغسطس ٢٠١٩م.

إنَّ إدخال الشَّركات الأمنيَّة والعسكريَّة الخاصَّة بدعوة إماراتيَّة إلى اليمن، ودعمها وتمويلها للقيام بأعمال إجراميَّة، يعدُّ تهديدًا لليمن، في أمنه وسلامته وسيادته واستقلاله، وتعبيرًا صريحًا عن عدم وفاء دولة الإمارات في دعم "الشَّرعيَّة" اليمنيَّة لاستعادة الدَّولة والقضاء على انقلاب صنعاء، الَّذي مثَّل المستند الأخلاقي للحرب.

لقد عملت الإمارات العربيَّة المتَّحدة، مِن خلال الشَّركات الأمنيَّة والعسكريَّة، على تنفيذ أجنداتها في اليمن، لتخفِّف مِن التَّبعات الماليَّة والقانونيَّة، والمسئوليَّة الجنائيَّة، عن نفسها. وقد مثَّلت الشَّركات المستقدمة لليمن امتدادًا للشَّركات سيئة السُّمعة والمدانة في جرائم حرب وضدَّ

الإنسانيَّة في دول أخرى، كتلك المرتبطة بـ"إريك برنس" مؤسِّس شركة "بلاك ووتر".

وقد كان الاستخدام الأبرز لهذه الشَّركات في إطار عمليَّات معقَّدة، تشمل الاغتيالات للشَّخصيَّات السِّياسيَّة والدِّينيَّة والأمنيَّة والعسكريَّة، وحماية السُّجون السِّرِّيَّة غير القانونيَّة الَّتي أنشأتها الإمارات في عدن وبعض المحافظات الجنوبيَّة الأخرى.

إنَّ هذه الأمور تفرض على الحكومة اليمنيَّة، و"الشَّرعيَّة" عمومًا، تحريك كافَّة الملفات القانونيَّة، في المحاكم المحليَّة والمحافل الدُّوليَّة، لإيقاف هذه الانتهاكات ومحاسبة نظام الإمارات على ما اقترفه تجاه اليمن وأبنائه تحت لافتة "التَّحالف العربي"، خاصَّة وأنَّ السُّكوت على مثل هذه الممارسات سيفتح بابًا واسعًا لقوى أخرى للقيام بنفس الأعمال في ظلِّ غياب سلطة القانون وسيادة الدَّولة.

الخاتمة:

دولة الإمارات العربيَّة المتَّحدة دولة شقيقة، يربط بينها وبين اليمن روابط الدِّين والنَّسب واللُّغة والثَّقافة والعادات والتَّقاليد المشتركة، بحكم الجوار الجغرافي والمشترك التَّاريخي، وقد سعت اليمن لبناء علاقات إستراتيجيَّة مع الإمارات، تقوم على أساس مِن التَّعاون المتبادل والشَّراكة الإستراتيجيَّة بين البلدين، والدِّفاع عن الأمن المشترك لشبه الجزيرة العربيَّة، انطلاقًا مِن الشُّعور اليمني بأنَّ أمن المنطقة هو أمن اليمن. غير أنَّ النِّظام الحاكم في الإمارات سعى -مقابل مساعي اليمن- لدعم انفصال جنوب اليمن عن شماله، وزعزعة أمن واستقرار اليمن، مِن خلال دعم قوى الانفصال في ١٩٩٤م، ودعم الانقلاب الَّذي قامت به جماعة الحوثي والرَّئيس السَّابق، علي عبداللّه صالح، في صنعاء ٢٠١٤م، ودعم انقلاب عدن الَّذي أعلن عنه "المجلس الانتقالي" في ٢٠٢٠م.

ولم يختلف الدَّور الإماراتي في اليمن قبل وبعد "عاصفة الحزم" عن الأهداف الإستراتيجيَّة الَّتي يسعى إليها نظام أبو ظبي، حيث عملت على توظيف إجراءاتها التَّكتيكيَّة بما يصبُّ في أجنداتها الخاصَّة. وقد استطاعت اللَّعب على الاختلالات واستغلال الفجوات الأمنيَّة، والتَّحرُّك وفق ما تقتضيه كلُّ مرحلة، لتحقيق ما تستطيع من الأهداف. وقد اقتضى دورها في "عاصفة الحزم" أن تتماهى في البداية مع أهداف "التَّحالف العربي" ظاهريًّا، فيما تعمل بشكل خفيٍّ لتحقيق أجنداتها الخاصَّة، السِّياسيَّة والاقتصاديَّة.

أسهمت الإمارات في تشكيل وقائع جديدة فَرَضت مِن خلالها نفسها على السَّاحة اليمنيَّة، عسكريًّا وأمنيًّا وسياسيًّا. ونتيجة لتحرُّكها النَّشط بدون قيود تغلغلت في مناطق الجنوب والغرب، وأحكمت السَّيطرة عليها، مِن خلال إنشاء تشكيلات عسكريَّة غير رسميَّة؛ وبدعمها سيطرت هذه التَّشكيلات على الجزر والموانئ والمطارات. وقد اعتمدت الإمارات على هذه التَّشكيلات في مقاومة التَّحرُّكات الحكوميَّة، فمَنعت عودة وبقاء الرَّئيس والحكومة إلى المناطق المحرَّرة، وطردت القوَّات الحكوميَّة مِن العاصمة المؤقَّتة (عدن)، وعملت على قمع كلِّ مَن يعارض توجُّهاتها ويعيق أجنداتها الخاصَّة.

كما تعاملت الإمارات مع الأطراف السِّياسيَّة اليمنيَّة، الرَّسميَّة والحزبيَّة، وسعت إلى استقطاب الشَّخصيَّات والكيانات السِّياسيَّة إلى صفِّها، من أجل تحقيق أجندتها الخاصَّة، وعملت على استبعاد وإقصاء وتهديد الشَّخصيَّات والكيانات السِّياسيَّة المختلفة معها، والرَّافضة لأسلوب الهيمنة الَّذي تمارسه الإمارات في اليمن، وهذا التَّوجُّه فرض ردود أفعال سياسيَّة، رسميَّة وحزبيَّة وشخصيَّة، رافضة للوجود الإماراتي في اليمن.

كما أنَّ هذه الممارسات ولَّدت ردود أفعال دوليَّة، وتصدَّر هذا المشهد مؤسَّسات إعلاميَّة ومنظمات دوليَّة شهيرة، مِن خلال عدد مِن التَّقارير الَّتي تناولتها الدِّراسة، وكشفت مِن خلالها عن أهداف عسكريَّة واستخباراتيَّة واقتصاديَّة وسياسيَّة تسعى الإمارات لتحقيقها مِن خلال وجودها في اليمن، وبما يضمن مصالحها ومصالح حلفائها، خصوصًا في جزيرتي ميون وسقطرى، نظرًا لما تتمتَّعان به مِن أهميَّة إستراتيجيَّة وجيوسياسيَّة في عددٍ مِن المجالات.

وتأتي ردود الأفعال هذه كاستجابة وطنيَّة ودوليَّة تجاه الممارسات الإماراتيَّة الهادفة إلى القضاء على "الشَّرعيَّة"، وخلق كيانات متمرِّدة على الدَّولة وخارجة على الإجماع الوطني، وإحداث انقلابات مسلَّحة،

والسَّيطرة على الجزر والموانئ والمطارات اليمنيَّة، وإنشاء السُّجون السِّرِّيَّة، واستقدام الشَّركات الأمنيَّة الأجنبيَّة (المرتزقة)، وتعويق العمليَّة الدِّيمقراطيَّة، وتهديد أمن واستقرار ووحدة اليمن والمنطقة.

مِن خلال دراستنا لطبيعة هذه الإجراءات، نستطيع القول: إنَّ الإمارات انحرفت تمامًا عن الأهداف المعلنة مِن قبل "التَّحالف العربي" لدعم الشَّرعيَّة؛ وهذا ما جعل الإمارات شريكًا رئيسًا فيما آلت إليه الأوضاع في اليمن، وهو ما يتطلَّب جهدًا مِن الحكومة اليمنيَّة، للعمل على وقف هذا الاستنزاف لليمن الجغرافيا والثَّروة والإنسان.

إنَّ ردود الأفعال الرَّسميَّة والشَّعبيَّة، المحلِّيَّة والدُّوليَّة، أحدثت استجابة إعلاميَّة كبيرة، لكنَّها لم تستطع إحداث أثر ملموس، يستطيع إزالة هذا التَّدخُّل في أمن اليمن، والمعيق لنهضته واستقراره، وقد كان الهدف الرَّئيس مِن هذه الدِّراسة، أن نعمل جاهدين على تحريك الرَّأي العام المحلِّي والدُّولي لإحداث هذا الأثر، وتسويق هذه القضايا للمنظَّمات والمحاكم الدُّوليَّة، آملين في تجاوز هذه المعضلة، وإعادة بناء اليمن الحديث.

المراجع:

العربيَّة:

أوَّلاً: الكتب والدِّراسات:

١ ـ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مستقبل الصراع في اليمن بعد انسحاب القوات الإماراتية، تقدير موقف، في: ١٥ يوليو ٢٠١٩م.

٢ ـ إيريك روبنسون وآخرون، رفض التَّطرُّف العنيف في اليمن، مؤسَّسة راند، كاليفورنيا، ط١/٢٠١٧م.

٣ ـ توفيق الجنيد وآخرون، ٣٨٧ يوم مِن السلطة.. كيف استولى تنظيم القاعدة على مدينة المكلَّا وفقدها خلال عام واحد، مركز صنعاء للدِّراسات الإستراتيجيَّة، ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٠م.

٤ ـ جمال سند السُّويدي وآخرون، حرب اليمن ١٩٩٤: الأسباب والنَّتائج، مركز الإمارات للبحوث والدِّراسات الإستراتيجيَّة، أبو ظبي، ط٤/١٩٩٥م.

٥ ـ سيف غانم السُّويدي، مشروعيَّة التَّدخُّل العسكري لقوَّات التَّحالف العربي بقيادة المملكة العربيَّة السُّعوديَّة في الجمهوريَّة اليمنيَّة، أكاديميَّة شرطة دبي، ٢٠١٩م.

٦ ـ فرانسو بورغا، القاعدة وتنظيم الدُّولة الإسلاميَّة دروس اليمن، فصل في كتاب «اليمن: صراع المصالح وفرص استعادة الدُّولة والسَّلام»، مؤسَّسة توكُّل كرمان، ط١/٢٠٢١م.

٧ ـ عبدالباقي شمسان، السِّياسة الإماراتيَّة في اليمن: الأجندة المغايرة، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السِّياسات، الدُّوحة، نوفمبر ٢٠١٧م.

٨ ـ عبدالله الفقيه، علاقات اليمن مع دول مجلس التَّعاون وتطوُّرات ما بعد الانتفاضات العربيَّة، ضمن كتاب: الثَّابت والمتحول ٢٠١٥: الخليج والآخر، مركز الخليج لسياسات التَّنمية، جامعة الخليج للعلوم والتُّكنولوجيا، الكويت.

٩ ـ عبدالله بن حسين الأحمر، مذكِّرات الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر.. قضايا ومواقف، الآفاق للطِّباعة والنَّشر، صنعاء، ط٢/٢٠٠٨م.

١٠ ـ محمَّد أبو رمَّان، السَّلفيُّون والرَّبيع العربي.. سؤال الدِّين والدِّيمقراطيَّة في السِّياسة العربيَّة، مركز دراسات الوحدة العربيَّة، بيروت، ط١/٢٠١٣م.

١١ ـ محمَّد عبدالعزيز بشارات، موقف التَّيَّار السَّلفي مِن ثورات الرَّبيع العربي.. مصر نموذجًا، رسالة ماجستير، جامعة النَّجاح الوطنيَّة، متوفِّر على شبكة النِّت.

١٢ ـ مركز بروكنجز الدَّوحة، مبادرة الحزام والطريق: التعاون بين الصين والشرق الأوسط في زمنٍ من الاضطراب السياسي، (ملخص ورشة عمل)، الدَّوحة، في: ١٦ ـ ٢٠١٩/١٢/١٧م.

١٣ ـ ناصر الطَّويل وآخرون، لعبة الإمارات في اليمن، مركز أبعاد للدِّراسات والبحوث والمؤسَّسة العربيَّة للدِّراسات، إسطنبول، ط١/٢٠٢١م.

ثانيًا: التَّقارير والمقالات البحثيَّة:

١ ـ أحمد عزَّ الدِّين، دوافع الصِّراع على مجلس النُّوَّاب اليمني واحتمالات الحسم، تقرير، مركز الجزيرة للدِّراسات، في: ٢٠١٩/٥/٣٠م.

٢ ـ أحمد محمد الدَّغشي، التَّيَّار السَّلفي في اليمن: تحدِّي التَّصدُّعات وفرص الثَّورة، تقرير، مركز الجزيرة للدِّراسات، في: ٢٠١٢/١٢/٣م.

٣ ـ المؤسَّسة العربيَّة للدِّراسات الإستراتيجيَّة، التَّطوُّرات الإستراتيجيَّة في اليمن ـ ٢٠١٨م، ٢٠١٩م.

٤ ـ المركز العربي للأبحاث ودراسات السِّياسات، مستقبل الصِّراع في اليمن بعد انسحاب القوَّات الإماراتيَّة، ٢٠١٩م.

٥ ـ اليونورا إردماني، تشابُك المصالح الأمنيَّة والاقتصاديَّة للإمارات في اليمن، مركز كارنيجي، ٢٠١٧م.

٦ ـ سام للحقوق والحرِّيَّات، القاتل الخفي، في: ٢٠١٩/١/٢٩م.

٧ ـ سام للحقوق والحرِّيَّات، قوَّات الحزام الأمني المدعومة إماراتيًّا مسئولة عن انتهاكات خطيرة بحقِّ اليمنيِّين، في: ٢٠٢١/٣/١٩م.

٨ ـ سعيد ثابت سعيد، تحوُّلات الإسلام السِّياسي باليمن: مِن الثَّورة إلى الثَّورة المضادَّة.. (التَّجمُّع اليمني للإصلاح وحزب الرَّشاد)، تقرير، مركز الجزيرة للدِّراسات، في: ٢٠١٦/٩/٢٢م.

٩ ـ سليمان عبدالله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه، وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، المجلَّة العربيَّة للعلوم السِّياسيَّة، العدد (١٩)، صيف ٢٠٠٨م.

١٠ ـ علي الذَّهب، خريطة التَّشكيلات المسلَّحة التَّابعة للإمارات في اليمن وتأثيرها العسكري والسِّياسي، مركز الجزيرة للدِّراسات، الدُّوحة، في: ٢٠١٩/١/٢٤م.

١١ ـ علي الذَّهب، دوافع الدَّور الإماراتي في الحرب اليمنيَّة ومخاطره، مركز الجزيرة للدِّراسات، ٢٠١٧م.

١٢ ـ كريستيان كوتس أولريخسن، الإمارات العربيَّة: تحوُّلات القوَّة والدَّور، مركز الجزيرة للدِّراسات، ٢٠١٧م.

١٣ ـ مؤسَّسة فريدريش إيبرت، أوراق ونقاشات مؤتمر «التَّحوُّلات السَّلفيَّة: الدَّلالات، التَّداعيات، والآفاق»، عمَّان، ط٢٠١٣م.

١٤ ـ ماهر أبو المجد، مساعي الإمارات في تقويض الانتقال السِّياسي في اليمن، المؤسَّسة العربيَّة للدِّراسات الإستراتيجيَّة، سبتمبر ٢٠١٩م.

١٥ ـ - مبروك ساحلي، الدَّور الإماراتي في الأزمة اليمنيَّة: الأهداف والآليَّات، مركز دراسات الشَّرق الأوسط، ٢٠٢٠م.

١٦ ـ محمد الأحمدي، الإمارات في اليمن: مِن دعم الشَّرعيَّة إلى تقويض ملامح الدَّولة، مركز الجزيرة للدِّراسات، ٢٠٢٠م.

١٧ ـ مركز أبعاد للدِّراسات، النُّفوذ الإماراتي في اليمن المرتكزات والحصاد، ٢٠١٨م.

١٨ ـ مركز الجزيرة للدِّراسات، جنوب اليمن والثَّورة.. سيناريوهات الوحدة والانفصال، تقدير موقف، ٢٠١٢/٢/٢٦م.

١٩ ـ مطهَّر الصُّفاري، مجموعة «فاغنار» وروسيا: متلازمتا التَّوظيف والإنكار، مركز الفكر الإستراتيجي للدِّراسات، في: ٢٠٢١/٣/١٨م.

٢٠ ـ منظَّمة هيومن رايتس ووتش، باسم الوحدة.. رد الحكومة اليمنيَّة القاسي على احتجاجات الحراك الجنوبي، تقرير، ديسمبر ٢٠٠٩م.

٢١ ـ هشام كمال، الإمارات وشبكات المرتزقة، منتدى العاصمة للدِّراسات السِّياسيَّة، في: ٢٠١٩/١٢/١٠م.

٢٢ ـ يحيى السَّوَّاري، المهرة اليمنية: مِن العزلة إلى قلب عاصفة جيوسياسيَّة، مركز صنعاء للدِّراسات الإستراتيجيَّة، في: ٢٠١٩/٧/١٥م.

ثالثًا: وثائق:

١ ـ استخدام المرتزقة وسيلة لانتهاكات حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة الشُّعوب في تقرير حقِّ المصير، الدَّورة التَّاسعة والسِّتُّون، الجمعيَّة العامَّة للأمم المتَّحدة، في: ٢٠١٤/٨/١٤م.

٢ ـ الاتِّفاقيَّة الخاصَّة بمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم، منظَّمة الأمم المتَّحدة (١٩٨٩م).

٣ ـ التَّقرير النِّهائي الَّذي أعدَّه فريق الخبراء المعني باليمن، والمقدَّم إلى لجنة مجلس الأمن، بتاريخ: ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٠م؛ وإلى رئيس مجلس الأمن، بتاريخ: ٢٢ يناير ٢٠٢١م.

٤ ـ تقرير الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حقِّ الشُّعوب في تقرير المصير، مجلس حقوق الإنسان، الدَّورة العاشرة، في: ٢٠٠٩/٦/٢١م.

٥ ـ تقرير الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حقِّ الشُّعوب في تقرير مصيرها، الجمعيَّة العامَّة للأمم المتَّحدة، في: ٥ يوليو ٢٠١٠م.

٦ ـ تقرير فريق الخبراء، مجلس الأمن، يناير ٢٠١٧م.

٧ ـ تقرير فريق الخبراء بشأن اليمن لعام ٢٠١٨م.

٨ ـ تقرير فريق الخبراء بشأن اليمن لعام ٢٠١٩م.

٩ ـ وثيقة «منترو» المتعلِّقة بالشَّركات العسكريَّة والأمنيَّة الخاصَّة، اللَّجنة الدُّوليَّة للصَّليب الأحمر.

رابعًا: الصُّحف والمجلَّات:

١ ـ الأخبار (اللُّبنانيَّة) https://www.al-akhbar.com

٢ ـ الإمارات اليوم (الإماراتيَّة) https://www.emaratalyoum.com

٣ ـ الأهرام (المصريَّة)	https://www.ahram.org.eg/
٤ ـ الأيَّام (اليمنيَّة)	https://www.alayyam.info
٥ ـ الثَّورة (اليمنيَّة الرَّسميَّة)	https://althawra-news.net
٦ ـ الرَّاية (القطريَّة)	https://www.raya.com
٧ ـ الشَّرق (القطريَّة)	https://al-sharq.com
٨ ـ الشَّرق الأوسط (السُّعوديَّة)	https://aawsat.com
٩ ـ العربي الجديد	https://www.alaraby.co.uk
١٠ ـ القدس العربي (اللَّندنيَّة)	https://www.alquds.co.uk
١١ ـ إندبندنت عربيَّة (البريطانيَّة)	https://www.independentarabia.com
١٢ ـ إيلاف	https://elaph.com

خامسًا: المواقع الإخباريَّة والمعلوماتيَّة:

١ ـ الاستقلال	https://www.alestiklal.net/ar
٢ ـ الجزيرة نت	https://www.aljazeera.net/
٣ ـ الخليج أونلاين	https://alkhaleejonline.net/
٤ ـ الصحوة نت	https://www.alsahwa-yemen.net/
٥ ـ المركز الوطني للمعلومات	https://yemen-nic.info/
٦ ـ المصدر أونلاين	https://almasdaronline.com/
٧ ـ المهرة بوست	https://almahrahpost.com/
٨ ـ الموقع بوست	https://almawqeapost.net/
٩ ـ المونيتور	https://www.al-monitor.com/ar
١٠ ـ بي. بي. سي. عربي.	https://www.bbc.com/arabic
١١ ـ تويتر	https://twitter.com
١٢ ـ دي. دبليو	https://www.dw.com/ar
١٣ ـ ساسة بوست	https://www.sasapost.com/
١٤ ـ سويس إنفو	https://www.swissinfo.ch/ara
١٥ ـ سي. إن. إن. عربي	https://arabic.cnn.com/

١٦ ـ صدى مركز كارينجي https://carnegie-mec.org/sada/

١٧ ـ عدن الغد https://adengad.net/

١٨ ـ عربي بوست https://arabicpost.net/

١٩ ـ عربي ٢١ https://arabi21.com/

٢٠ ـ فرنس ٢٤ https://www.france24.com/ar/

٢١ ـ موقع الأمم المتحدة (حقوق الإنسان) https://www.ohchr.org/ar/Pages/Home.aspx

٢٢ ـ موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر. https://www.icrc.org/ar

٢٣ ـ موقع مجموعة الأزمات الدُّوليَّة. https://www.crisisgroup.org

٢٤ ـ موقع مركز صنعاء للدِّراسات الإستراتيجيَّة. https://sanaacenter.org/ar

٢٥ ـ موقع منظمة العفو الدولية. https://www.amnesty.org/ar

٢٦ ـ موقع منظمة رايتس رادار لحقوق الإنسان. https://www.rightsradar.org/ar/index.php

٢٧ ـ موقع منظمة هيومن رايتس ووتش. https://www.hrw.org/ar

٢٨ ـ نون بوست https://www.noonpost.com

٢٩ ـ هنا عدن https://hunaaden.com

٣٠ ـ وكالة أسوشيتد برس الأمريكيَّة https://apnews.com

٣١ ـ وكالة الأناضول التُّركيَّة. https://www.aa.com.tr/ar

٣٢ ـ وكالة الأنباء الإماراتيَّة (وام). https://www.wam.ae

٣٣ ـ وكالة الأنباء السُّعوديَّة (واس). https://www.spa.gov.sa

٣٤ ـ وكالة سبوتنيك الرُّوسيَّة. https://arabic.sputniknews.com

٣٥ ـ وكالة رويترز. https://www.reuters.com/fact-check/arabic/about

٣٦ ـ يوتيوب. https://www.youtube.com

سادسًا: القنوات الفضائيَّة:

١ ـ الحرَّة https://www.alhurra.com/

٢ ـ الجزيرة https://www.aljazeera.net/live

٣ ـ اليمن اليوم https://yementdy.tv

٤ ـ حضرموت https://www.youtube.com/channel/UC4Te7LDNnEkEKIbUHGBCCIw

٥ ـ تي. آر. تي. عربي https://www.trtarabi.com/

٦ ـ روسيا اليوم https://arabic.rt.com

٧ ـ سكاي نيوز https://www.skynewsarabia.com

٨ ـ سهيل https://suhail.net/index.php

٩ ـ يمن شباب https://yemenshabab.net

سابعًا: المقابلات الشَّخصيَّة:

١ ـ مقابلة مع عادل الحسني، قيادي في المقاومة الجنوبيَّة، وعضو بالمجلس العسكري في المقاومة الجنوبيَّة، تاريخ المقابلة: ٤ سبتمبر ٢٠٢١م.

٢ ـ مقابلة مع مسئول في السُّلطة المحلِّيَّة بأرخبيل سقطرى، في: ٢٠٢١/١/٩م.

الأجنبيَّة:

1- Aram Roston, "A Middle East Monarchy Hired American Ex-Soldiers To Kill Its Political Enemies. This Could Be The Future Of War", Buzzfeed News, Posted on 16 October 2018.

2- MAGGIE MICHAEL, US allies, al-Qaida battle rebels in Yemen, AP Investigation, (7/8/2018).

3- Ghaith Abdul-Ahad, Yemen on the brink: how the UAE is profiting from the chaos of civil war, the guardian, (21/12/2018).

4- Israel's shadow war with Iran, The Guardian, 10 August 2021.

5- Mysterious air base being built on volcanic island off Yemen, AB News, 25 May 2021.

6- The UAE is building a new airbase off Yemen to control and safeguard Red Sea shipping, Debka, 28 May 2021.

7- UAE and Israel plan to create intelligence base on Yemen's Socotra island, OG Links News, 30 August 2020.

8- Rori Donaghy, Revealed: The mercenaries commanding UAE forces in Yemen, Middle East Eye (26 December 2015), Seen in 12/8/2021.

9- Matthew Cole: The Intercept, The Complete Mercenary, (3 May 2019), Seen in 8/8/2021.

10- Mark Mazzetti Secret Desert Force Set Up by Blackwater Founder. The NewYork Times, 14 May 2011.seen in 7/8/2021.

11- Emily B. Hager and Mark Mazzetti, Emirates Secretly Sends Colombian Mercenaries to Yemen Fight, 25 Nov 2015. seen in 10/8/2021.

12- Aram Roston A Middle East Monarchy Hired American Ex-Soldiers To Kill Its Political Enemies. This could be the Future of War, 16 Oct 2018.

الإطار الاستراتيجي للمركز

الفكرة:

تعيش السَّاحة اليمنيَّة في حالة صراع ونزاع داخليٍّ منذ سبع سنوات، في ظلِّ غياب للدَّولة، وانهيار لبناها المؤسَّسيَّة السِّيَّاديَّة والحكوميَّة، وتعدُّد الأزمات المتولِّدة عن التَّدخُّلات الخارجيَّة والحصار المفروض عليها، وانحسار المؤسَّسات المدنيَّة عن العمل نتيجة العوامل الاقتصاديَّة والأمنيَّة. مِن هنا جاءت فكرة إنشاء مركز دراسات وأبحاث إستراتيجي يختصُّ بالشَّأن اليمنيِّ مِن منطلق القيام بالدَّور الوطني في توظيف كافة الخبرات والطَّاقات والكوادر اليمنيَّة لصالح تشكيل تصوُّرات ورؤى وأفكار وآراء صحيحة حول الواقع اليمنيِّ بأبعاده المختلفة: السِّياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والعسكريَّة والأمنيَّة، لخدمة المشروع الوطني النَّهضوي الحضاري.

● الاسم:

«مركز المخا للدراسات الإستراتيجيَّة»

يعود اختيار اسم المركز الى المكانة الاستراتيجية والرمزية التاريخية لميناء المخا في التجارة العالمية وتأكيد على دور اليمنيين الحضاري.

• الشعار:

يتشكل الشِّعار مِن مربع أزرق مستدير الحواف، يتوسطه حرف الميم، والَّذي يشير اختصارا لمدينة المخا، ليربط بين ضفَّتي المربع اللَّذان يشيران لبحر العرب والبحر الأحمر، مع وجود نجمات يشرن للجزر اليمنيَّة، والتي اخذ شكل شجرة دم الاخوين شكلاً لها.

• من نحن:

مؤسَّسة بحثيَّة مستقلة، تهتمُّ بدراسة الشَّأن اليمنيِّ والمؤثِّرات الإقليميَّة والدُّوليَّة عليه، من خلال إعادة قراءة التاريخ وتحليل الحاضر واستشراف المستقبل بهدف المشاركة الإيجابية في رسم مستقبل اليمن.

• الرُّؤية:

المرجع الأهمُّ في الشَّأن اليمنيِّ محليًّا وخارجيًّا.

• الرِّسالة:

نسعى لتقديم رؤى وحلول تدعم صُنَّاع القرار وقادة الرَّأي، حول قضايا اليمن السِّياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، مِن خلال تنفيذ الدِّراسات والبحوث ذات المصداقيَّة والمهنيَّة العالية، عبر فريق متميِّز مِن الخبراء والباحثين.

• القيم:

- المصداقيَّة والمهنيَّة
- التَّطوير المستمر.
- المسئوليَّة.
- التَّعاون والشَّراكة.

- **مهام المركز :**

ـ تقديم الرُّؤى والاستشارات لدوائر صناعة القرار في الشَّأن اليمنيِّ.

ـ إعداد وتنفيذ الدِّراسات والبحوث واستطلاعات الرَّأي.

ـ رصد ومتابعة القضايا اليمنيَّة والتَّداعيات الإقليميَّة والدُّوليَّة بشأنها.

ـ إقامة الفعاليَّات الفكريَّة مِن مؤتمرات وندوات وورش عمل.

ـ تشجيع ودعم المبادرات البحثيَّة للارتقاء بالوعي الإستراتيجيِّ.

ـ بناء شراكات فاعلة مع المؤسَّسات والمراكز البحثيَّة.

- **مجالات اهتمامات المركز:**

ـ الدِّراسات الجيوسياسيَّة والإستراتيجيَّة.

ـ الدِّراسات السِّياسيَّة والاقتصاديَّة.

ـ الدِّراسات الثَّقافيَّة والاجتماعيَّة.

ـ الدِّراسات العسكريَّة والأمنيَّة.

ـ المسوحات الميدانيَّة وقياس الرَّأي العام.

- **إصدارات المركز:**

ـ دراسات موسعة.

ـ أوراق بحثيَّة.

ـ دراسة حالة.

ـ تقدير موقف.

ـ تقارير ميدانية.

● وحدات وأقسام المركز:

١ ـ وحدة الدراسات والبحوث.

٣ ـ وحدة الدراسات الميدانية

٤ ـ وحدة استطلاعات الرأي.

٥ ـ قسم الشئون الإدارية والمالية.

٦ ـ قسم العلاقات والاتصال الخارجي.

٧ ـ قسم البرامج والأنشطة.

٨ ـ قسم الترجمة والنشر.

٩ ـ قسم الدعم الفني.

الوجود الإماراتي في اليمن
قراءة في الممارسات والآثار

هذا الكتاب:

شاركت الإمارات في "التَّحالف العربي" لدعم الشَّرعيَّة في اليمن، مِن خلال "عاصفة الحزم" غير أنَّها خلال سبع سنوات مِن المشاركة، أدينت يمنيًّا ومِن خلال مجلس الأمن، بأعمال تنافي أهداف التَّحالف المعلنة، فقد مارست عدَّة تجاوزت في الشَّأن اليمني، منتهكة سيادته وأمنه ووحدته واستقلاله وسلامة أراضيه.

هذا الكتاب هو دراسة شارك فيها عدد مِن الباحثين، لتسليط الضَّوء على الممارسات الإماراتيَّة وأبعادها السِّياسيَّة، انطلاقًا مِن معطيات الواقع وتحليل مسارات الأحداث الَّتي شهدتها اليمن خلال السَّبع سنوات الماضية؛ ويوضِّح مدى حقيقة تلك الإدانات وحجم تلك الممارسات.

وتهدف الدِّراسة إلى مناقشة محطَّات الوجود الإماراتي في اليمن، في أربعة فصول رئيسة، الفصل الأوَّل يعرض محطَّات الوجود الإماراتي في اليمن، قبل وبعد "عاصفة الحزم"، والفصل الثَّاني يتناول علاقة النِّظام الحاكم في الإمارات بالأطراف السِّياسيَّة اليمنيَّة، ويناقش الفصل الثَّالث علاقة الإمارات بالتَّشكيلات المسلَّحة غير الرَّسميَّة في اليمن، ويتطرَّق الفصل الرَّابع للممارسات الإماراتيَّة في اليمن، في ملفات عدَّة، مِنها الجزر اليمنيَّة، والسُّجون غير القانونيَّة، والشَّركات الأمنيَّة الخاصَّة.

نأمل أن تشكِّل هذه الدِّراسة مفتاحًا لمعرفة الواقع اليمني الحالي، فيما يتعلَّق بزاوية الوجود الإماراتي في اليمن، كما هي عليه في الواقع، وأن تكون كاشفة للحقيقة كما هي، مِن خلال الأدوات البحثيَّة الجادة، والمنهجيَّة الموضوعيَّة الَّتي اتَّبعتها الدِّراسة.

المخا للدراسات الاستراتيجية
MOKHA for strategic studies

WWW.MOKHACENTER.ORG
@MOKHACENTER